بـــاب القسم

يُحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياءٍ القَسَم والمُقسَم به والمُقسَم عليهِ وحروف القَسَمِ والحروف التي تُعلِّق المُقَسَم به بالمقَسمِ عليه.

فأمّا القَسَم فهو جملة يؤكد بها جملة أُخرى كلتاها خبرية.

فقولنا: القسم جملة، يعني في اللفظ أو في التقدير. فأما في اللفظ فقولهم: أُقسِمُ باللَّهِ، وأما في التقدير فقولك: باللَّهِ واللهِ، لأنَّ هذا المجرور متعلق بفعل مضمر للدلالةِ عليه، كأنه قال: أُقسِمُ باللَّهِ.

وقولنا: يؤكد بها جملة أخرى، لأنَّ المُقسَم عليه يكون جملة أبداً نحو قولك: باللَّهِ لأفعَلنَّ، وباللَّهِ لَزيدٌ فاعلٌ.

وزعم أبو الحسن أنَّ جواب القسم قد يكون لام كي مع الفعل، نحو قولك: باللَّهِ ليقومَ زيدٌ، فعلى هذا يكون الجواب من قبيل المفردات، لأنَّ لام كي إنّما تنصب بإضمار أنْ وأنْ وما بعدها بتأويل المصدر كأنّك قلت: باللَّهِ القيامُ، إلا أنَّ العربَ أجرت ذلك مجرى الجملة لجريان الجملة بالذكر بعد لام كي فوضعت لذلك ليفعلَ موضع ليفعلَنَّ، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

إذا قلتُ قدْني قالَ: باللَّهِ حلِفَةً
لتغنيَ عنّي ذا إنائكَ أجمعا

فوضع لتغني موضع لتغنينَّ عني ذا إنائكَ. وهذا لا حجة فيه، لاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً فيكون التقدير: قال: باللَّهِ حلفةً لتشرَبَنَّ لتغنيَ عني ذا إنائكَ أجمعا، ويكون لتغني متعلّقاً بالفعل المضمر الذي هو لتشرَبَنَّ. فكأنّه قال: لتَشرَبنَّ لتكفيني باقي إنائكَ وكذلك أيضاً استدل بقوله تعالى: {وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالاْخِرَةِ} (الأنعام: 113). جعل لتصغي جواباً لقسم محذوف كأنه قال: واللَّهِ لتصغي إليهِ أفئدة الذين لا يؤمنون، أي لتصغَيَنَّ.

والذي دعاه إلى ذلك أنه ليس معه ما يعطف عليه قوله: ولتصغي، لأنه متصل بقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلّ نِبِىّ عَدُوّاً شَيَـطِينَ الإِنْسِ وَالْجِنّ} (الأنعام: 112) الآية. وليس في ذلك فعل يمكن أن يكون ولتصغي معطوفاً عليه، فحمله لذلك على أنّه جواب لقسم محذوف.

ولا حجة له في ذلك، لأنه يمكن أن يكون لتصغي متعلّقاً بفعل مضمر يدلّ عليه ما قبله، كأنّه قال: فعلنا ذلك لتصغي إليه أفئدةُ الذين لا يؤمنون بالآخرة.

وقولنا: كلتاهما خبرية، يعني أنَّ جملة القسم والجواب إذا اجتمعا كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب نحو: واللَّهِ ليقومَنَّ زيدٌ، ألا ترى أنّه يحتمل أن يكون هذا الكلام صادقاً وأن يكون كاذباً، فإن جاء ما صورته كصورة القسم وهو غير محتمل للصدق والكذب حمل على أنّه ليس بقسم نحو قول الشاعر:

باللَّهِ ربّكَ إن دخلتَ فقل لَهُ
هذا ابنُ هَرمَةَ واقفاً بالبابِ

ألا ترى أنّه لا يحسن هنا (أن يقال) صدَقَ ولا كذب. وقول الآخر:

بدينكَ هل ضَممتَ إليكَ ليلى
وهل قبّلَتَ قبلَ الصُبح فاها

لا يحسن أيضاً أن يقال هنا: صدقَ ولا كذبَ. فلا يمكن لذلك أن يكون قسماً لأنَّ القَسَمَ لا يتصور إلا حيث يتصور الصدق والحنثُ، والصدق والحنث لا يتصوَّر إلاّ فيما يتصوَّر الصدق والكذب.

ومما يبيّن أنَّ هذا وأمثالَه ليس بقسم أنّه لا يتصور أن يكون الفعل المتعلق به المجرور أقسم،ألا ترى أنّه لا يتصور أن يقال: أُقسمُ باللَّهِ ربّك إذا دخلتَ فقل له، ولا: أُقسمُ بدينكَ هل ضممتَ إليكَ ليلى. بل الفعل الذي يتعلق به المجرور: أسألُ، كأنك قلت: أسألك باللَّهِ إن دخلتَ فقل له، وأسألك بدينكَ.

فإن قيل: مما يدلّ على أنَّ هذا وأمثاله قسم قول الشاعر:

أحارِثُ يا خيرَ البرِيَّةِ كلّها
أباللَّهِ هل لي في يميني من عقْدِ

مراده قسمي قولي: باللَّهِ هل لي في يميني من عقدٍ.

وإنّما مراده: أبالله هل لي في يميني من عقد إن حلفت على أنّه خير البرية.

والمقسَم به هو كل اسم لله ولما يُعظّم من مخلوقاته نحو: باللَّهِ ليقومَنَّ زيدٌ، والنّبي لأكرمَنَّ عمراً، وأبيك لتفعلنَّ كذا، ومنه: قد أفلحَ وأبيهِ إنْ صدقَ، لأنَّ أبا المقسم له معظّمُ عنده، هذا إذا كان المُقسمُ يريد تحقيق ما أقسم عليه وتبيينه، فإن كان مقصوده الحنث فيما أقسم عليه فإنّه لا يقسم إلا بغير معظّم، وذلك نحو قوله:

وحياة هجركِ غيرَ معتمدٍ

إلاّ ابتغاءَ الحنثِ في الحلفِ
ما أنتِ أحسنُ من رأيتُ ولا
كلَفي بحُبّكِ مُنتهى كلفي

فأقسم بحياة هجرها وهو غير معظّم عنده رغبة في أَنْ يحنث فيموت هجرها. إلاّ أنَّ القسم على هذه الطريق يقل فلا يلتفت إليه.

والمقسم عليه: هو كلّ جملة حلف عليها بإيجاب أو نفي نحو: واللَّهِ ما قامَ زيدٌ، ووالله ليقومَنَّ زيد، وقد تبيّنَ أنَّ المفرد لا يقسم عليه.

وحروف القسم الجارة بأنفسها هي: الباءُ والتاءُ والواوُ واللام ومُن والميم المكسورة والمضمومة.

فأما الباء فتدخل على كل محلوف به من ظاهر أو مضمر نحو: باللَّهِ لأفعلنَّ، وبكَ لأفعلنَّ. ومن دخول الباء على المضمر قوله:

رأى برقاً فأوضع فوقَ بَكْرِ

فلا بك ما أسالَ ولا أغاما

أي فلا وحقّكِ لا أسالَ ولا أغَامَ. وقول الآخر:

ألا نادت أُميمةُ باحتمالِ
لتُحزنَني فلا بكِ ما أُبالي

أي فلا وحقّكِ ما أبالي.

وأما الواو فتدخل على كل محلوف به ظاهر فتقول: وزيدٍ لأقومنَّ، وواللَّهِ لأُكرمنَّ.

وأما التاء فتدخل على اسم الله تعالى نحو: تاللَّهِ لأفعلنَّ. وحكى الأخفش دخولها على الرَبّ، حكي من كلامهم: تَرَبِّ الكَعبةِ لأفعلنَّ كذا.

وأما اللام فتدخل على اسم الله تعالى بشرط أن يكون في الكلام معنى التعجب نحو: للَّهِ لا يبقى أحدٌ، يقسم على فناء الخلق متعجّباً من ذلك.

وأما مُنْ فلا تدخل إلا على الربّ نحو: مُنْ ربّي لأفعلنَّ كذا. وزعم بعض النحويين أنَّ مُنْ بقية أيمُن، فهي على هذا اسم. وذلك باطل لأمرين: أحدهما: أنّها لا تضاف إلاَّ إلى الله فيقال: أيمُنُ اللَّهِ، ومُنْ لا تدخل إلاّ على الرب. والآخر: أنَّ أيمُناً معرب والاسم المعرف إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معرباً، فلو كانت مُن بقية أيمُن لكانت معربة. فبناؤها على السكون دليل على أنّها حرف.

وأما الميم المكسورة والمضمومة نحو: مُ اللَّهِ لأفعلنَّ، مِ اللَّهِ لأفعلنَّ، فلا تدخل إلا على الله. وزعم بعض النحويين أنّها أيضاً بقية أيمُن. وذلك باطل لأنَّ الاسم المعرب لا يحذف حتى يبقى منه حرف واحد. وأيضاً لو كانت بقية أيمُن لكانت معربة والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلاّ مرفوعاً أو منصوباً، فاستعمالها مكسورة دليل على أنّها مبنية وأنّها ليست بقية أيمُن.

والأصل في حروف القسم الباء وذلك أنَّ فعل القسم إنّما هو أُقسم أو أحلِف وهما لا يصلان إلاَّ بالباء، فدلَّ ذلك على أنَّ الباء هي الأصل، ولذلك تصرفت في هذا الباب أكثر من تصرف غيرها فجرّت الظاهر والمضمر. والواو بدل من الباء وإنّما أبدلت منها لأمرين:

أحدهما: أنَّ معنى الباء قريب من معنى الواو، لأنَّ الواو للجمع والباء للإلصاق، والإلصاق جمع في المعنى.

والآخر: أنها من حروف مقدم الفم.

ولما كانت الواو بدلاً من الباء لم تتصرف تصرّف الباء، لأنَّ الفرع لا يتصرف تصرف الأصل فجرت الظاهر خاصة ولم تجر المضمر، لأنَّ المضمر يرد الأشياء إلى أصولها، وقد تقدم ذلك.

والأصل هو الباء، والتاء بدل من الواو، وذلك أنها لا يخلو من أن تكون بدلاً من الواو أو من الباء، فلا ينبغي أن تُجعل بدلاً من الباء لأنَّ التاء لم يثبت إبدالها من الباء في موضع وقد ثبت إبدالها من الواو في مثل: تُراث وتُخمة وتُكأة فينبغي أن تُجعل في هذا الباب بدلاً من الواو ولم تتصرَّف تصرفها، فلذلك لم تجرّ إلاّ اسم الله تعالى أو الربّ.

وأما اللام فإنها أيضاً ليست أصلاً في هذا الباب، لما تقدَّم من أنَّ فعل القسم وهو أُقسم وأحلف لا يصل باللام وإنّما يصل بالباء، لكن لمّا أُريد معنى التعجب والتعجب يصل باللام ضُمِّنَ فعل القسم معنى عجبت، فيتعدَّى بتعديته فقلت: للَّهِ لا يبقى أحدٌ، فكأنّك قلت: عجبتُ لله الذي لا يُبقي أحداً.

ولما لم تكن اللام أصلاً في هذا الباب لم تتصرَّف فلم تدخل إلاّ على اسم الله تعالى.

وأما مُن والميم المكسورة والمضمومة، فإنها لم تتصرّف في الخفض (فإنّها لا يخفض) بها إلاّ في القسم خاصة، لذلك لم يدخلوا من إلاّ على الرَبّ، والميم المكسورة والمضمومة إلاّ على الله.

ولما كان ما عدا الباء من حروف القسم ليس مستعملاً بحق الأصالة في باب القسم لم يُظهروا معه فعل القسم وأظهروه مع الباء فقالوا: أُقسم باللَّهِ وأحلف باللَّهِ.

وأجاز ابن كيسان ظهور الفعل مع الواو، فأجاز أن يقال: أُقسمُ واللَّهِ لأفعلنَّ كذا. وهذا لا ينبغي أن يجوز كما لم يجز مع سائر حروف القسم التي ليس استعمالها بحق الأصالة، ولا يحفظه أحد من البصريين، فإن جاء شيء من ذلك فينبغي أن يتأوَّل على أن يكون أقسم كلاماً تاماً ثم أتي بعد ذلك بالقسم ولا يجعل «واللَّهِ» متعلقاً بأقسم.

والحروف التي تعلق المُقسم به بالمُقسَم عليه حرفان في النفي وحرفان في الإيجاب. ففي الإيجاب: أنَّ واللام، وفي النفي: ما ولا. وذلك أنَّ الجملة لا يخلو أن تكون اسمية أو فعلية. فإن كانت اسمية فلا يخلو من أن تكون موجبة أو منفية. فإن كانت منفية نفيت بها نحو: واللَّهِ ما زيدٌ قائماً. وإن كانت موجبة جاز لك فيها ثلاثة أوجه:

أن تدخل (إنَّ) على المبتدأ واللام على الخبر فتقول: واللَّهِ إنَّ زيداً لقائمٌ. أو تأتي بأنَّ وحدها أو باللام وحدَها فتقول: باللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ، وواللَّهِ لزيدٌ قائمٌ، ولا يجوز حذفهما.

وإن كانت الجملة فعلية فلا يخلو أن يكون الفعل ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً. فإن كان ماضياً فلا يخلو أن يكون موجباً أو منفياً. فإن كان منفياً نفي بما فقلت: واللَّهِ ما قامَ زيدٌ. وإن كان موجباً فلا يخلو أن يكون قريباً من الحال أو بعيداً منه. فإن كان قريباً من زمن الحال أدخلتَ عليه اللام وقد، فقلت: واللَّهِ لقد قام زيدٌ. فإن قد تقربَ من زمن الحال، وإن كان بعيداً من زمن الحال أتيت باللام وحدها فقلت: واللَّهِ لقامَ زيدٌ. قال الشاعر:

حلفتُ لها باللَّهِ حلفةَ فاجرٍ
لناموا فما أنْ منْ حديثٍ ولا صاليْ

فأدخل اللام على جواب حلفتُ وهو ناموا، من غيرِ قد.

ومن الناسِ من زعمَ أنه لا بدَّ من «قد» ظاهرةً أو مقدَّرةً، فإنه قاس ذلك على اللام الداخلة في خبر إنَّ، فكما لا تدخل تلك اللام على الماضي فكذلك هذه اللام عنده. وذلك باطل، لأنَّ لام إنَّ إنّما لم يجز دخولها على الماضي لأنَّ قياسَها أن لا تدخل على الخبر إلاَّ إذا كان المبتدأ في المعنى نحو: إنَّ زيداً لقائمٌ. أو مشبّهاً بما هو المبتدأ في المعنى نحو: إنَّ زيداً ليقومُ، فيقوم يشبه قائم لأنَّ هذه اللام هي لام الابتداء، فلما

تعذّر دخولها على المبتدأ دخلت على ما هو المبتدأ وليست كذلك اللام التي في جواب القسم. وأيضاً فإنَّ «قد» تقرب من زمن الحال، فإذا أردنا القسم على الماضي البعيد من زمن الحال لم يجز الإتيان بها.

فإن كان الفعل مستقبلاً فلا يخلو من أن يكون موجباً أو منفياً. فإن كان منفياً نفيته بلا فقلت: واللَّهِ لا يقومُ زيدٌ، وإن شئت حذفتَ «لا» لأنه لا يلبس بالإيجاب وإن كان موجباً أتيتَ باللام والنون الشديدة أو الخفيفة فقلت. واللَّهِ ليقومَنَّ زيدٌ. ولا يجوز حذف النون وإبقاء اللام ولا حذف اللام وإبقاء النون إلاّ في الضرورة، على ما يُبيّن بعد.

وإن كان حالاً فمن الناس من قالَ أنّه لا يجوز أن يقسم عليه، لأنَّ مشاهدته أغنت عن أن يقسم عليه. وهذا باطل، لأنّه قد يعوق عن المشاهدة عائق فيحتاج إذ ذاك إلى القسم نحو قولك: واللَّهِ إنَّ زيداً في حال قيام، لمن لا يدرك قيام زيد. والصحيح أنه يجوز أن يقسم عليه، إلا أنّه لا يخلو أن يكون موجباً أو منفياً. فإن كان منفياً نفي بما خاصة نحو: واللَّهِ ما يقومُ زيدٌ، ولا يجوز حذفها.

وإن كان موجباً فإنك تبني من الفعل اسم فاعل وتصيره خبراً لمبتدأ ثمَّ تقسم على الجملة الاسمية فتقول: واللَّهِ إنَّ زيداً لقائمٌ، وواللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ، وواللَّهِ لزيدٌ قائمٌ.

وإنّما لم يجز أن تُبقي الفعل على لفظه وتُدخل اللام لأنّك لو قلت: واللَّهِ ليقومُ زيدٌ، لأدَّى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع، وذلك إذا قلت: إنَّ زيداً واللَّهِ ليقوم، لم تدر هل «يقوم» خبر إنَّ أو جواب للقسم، ولا يجوز إدخال النون فارقة فتقول: إنَّ زيداً ليَقومَنَّ، لأنَّ النون تخلّص للاستقبال.

وقد تدخل عليه اللام وحدها ولا يُلتفت إلى اللبس، إلاَّ أنَّ ذلك قليل جداً بابه الشعر. قال الشاعر:

تألّى ابنُ أوسٍ حِلفةً لَيَرُدُّني
إلى نسوةٍ كأنَّهنَّ مفائدُ

إلاَّ أن يكون جواب القسم لو وجوابها، فإنَّ الحرف الذي يربط المقسم بالمقسم عليه إذ ذاكَ إنّما هو «أنْ» نحو: واللَّهِ أنْ لو قامَ زيدٌ لقامَ عمروٌ، ولا يجوز الإتيان باللام كراهةً من الجمع بين لام القسم ولام لو، فلا يجوز واللَّهِ لو قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ.

وإذا اجتمع في هذا الباب القسم مع الشرط فيُبنى الجواب على الأول منهما وحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه،

فتقول: واللَّهِ إن قامَ زيدٌ لَيقومَنَّ عمروٌ، فتجعل ليقومَنَّ جواباً للقسم وتحذف جواب الشرط ويكون فعل الشرط إذ ذاك ماضياً، لأنّه لا يجوز حذف جواب الشرط إلا إذا كان الفعل ماضياً لعلّةٍ تذكر في الشرط.

فالذي يقول من العرب: أنتَ ظالِمٌ إن فعلتَ، لا يقول: أنتَ ظالمٌ إن تفعَلْ، فإن قدَّمتَ الشرط فقلت: إنْ قامَ زيدٌ واللَّهِ يَقُمْ عمروٌ، بنيتَ الجواب على الشرط وحذفت جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه المتقدّم في الرتبة، وإنّما لم تَبنِ الجواب على المتأخر منهما لأنّك لو فعلت ذلك لكنت قد حذفت جواب الأول لدلالة الثاني عليه والباب في المحذوفات التي يفسرها اللفظ أن لا يحذف شيءٌ منها إلا لتقدّم الدليل عليه. فأما قوله:

حلفتُ لها إنْ يُدلجِ الليلَ لا يزلْ
أماميَ بيتٌ مِنْ بيوتِك سائر

فإنّما بني على الشرط لأنه جعل حلفت غير مضمّن معنى القسم بل هو خبر محض ولو ضمنّه القسم لبنى «لا يزال» عليه، لتقدّمه، فكأنه قال: حلفتُ، وتَمَّ الكلام، ثم أراد أن يبيّن بعد ذلك ما الذي حلف عليه.

فإن تقدَّم على القسم ما يطلب خبراً أو ما يطلب صلة فإنّه يجوز أن يبنى الجواب على القسم، وقد يجوز أن يُبنى على المبتدأ والموصول فتقول: زيدٌ واللَّهِ يقومُ، وإن شئت قلت: زيدٌ واللَّهِ ليَقومَنَّ، ويُعجِبُني الذي واللَّهِ يقومُ، وإن شئت: يُعجِبُني الذي واللَّهِ ليقومَنَّ.

فإن بنيت على الأول حذفت جواب القسم لدلالة ما تقدم عليه، وإن بنيتَ على القسم كان القسم وجوابه في موضع خبر المبتدأ أو صلة الموصول، ولذلك جاز في هذين الموضعين البناءُ على الثاني لأنه لا يؤدي ذلك إلى حذف مع تأخير الدليل.

ولا يجوز حذف جواب القسم إلاّ إذا توسّط بين شيئين متلازمين كما تقدم أو جاءَ عَقِيب كلام يدلّ على الجواب نحو: زيدٌ قائمٌ واللَّهِ، فحذف جواب واللَّهِ لدلالة زيدٌ قائمٌ عليه. ولذلك جعل سيبويه «ذا» من قول العرب: لا ها اللَّهِ ذا، خبر ابتداء مضمر كأنه قال: لا ها اللَّهِ الحقُّ ذا، والجملة هي: الحقُّ ذا، جواب القسم ولم يجعل «ذا» صلة لله تعالى كما ذهب إليه الأخفش، كأنه قال: لا ها اللَّهِ الحاضرِ، فإنَّ ذلك يؤدي إلى حذف جواب القسم غير متوسط ولا عقب كلام يدلّ على الجواب.

وأما القسم فلا يجوز حذفه إلاّ إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه، وذلك في موضعين: مع اللام ومع إنَّ، لأنهما لا يكونان إلاّ على نيّة القسم وذلك قولك: ليقومَنَّ زيدٌ، ولقد قامَ زيدٌ، وإنَّ زيداً لقائمُ، جميع ذلك على نيّة قَسَمٍ محذوف، وما عدا ذلك لا يجوز حذف القسم منه لأنّه ليس عليه دليل.

وإذا جاء في كلام مثل: وزيدٍ وعمروٍ وخالدٍ لأقومنَّ، فينبغي أن تجعل الواو الأولى حرف قسم وما بعدها حرف عطف، فيكون القسم واحداً فيحتاج إلى جواب واحد فيكون لأقومنَّ الجواب. ولو جعلت كلَّ واو حرف قسم ولم تقدرها للعطف لكان لأقومنَّ جواباً لقسم واحد عنها وبقي سائرها بلا جواب فتحتاج أن تقدِّر لكلِّ واحد من الأقسام التالية جواباً محذوفاً. فإذا أمكن أن تحمل الكلام على أن لا يكون فيه حذف كان أولى، ومثل ذلك قوله تعالى: {وَالشَّمْسِ وَضُحَـهَا وَالْقَمَرِ إِذَا تَلـهَا } (الشمس: 1، 2) الآية.

وقد تُضمِّن العرب أفعال القلوب كلّها معنى القسم نحو: عَلِمتُ وظَنَنتُ، قال الله تعالى: {وَظَنُّواْ مَا لَهُمْ مّن مَّحِيصٍ} (فصلت: 48). وقال الشاعر:

ولقد عَلِمتُ لتأتينَّ مَنِيّتي
إنَّ المنايا لا تَطيشُ سِهامُها

وغير ذلك من الجمل. إلا أنه في غير أفعال القلوب موقوف على السماع، والذي جاء من ذلك: عليَّ عهدُ اللَّهِ لأقومنَّ، وفي ذِمّتي كذا لأفعلنَّ. قال:

تُساوِرُ سَوّاراً إلى المَجدِ والعُلا
وفي ذِمّتي لَئِن فَعلتَ لَيَفْعلا

وإذا فعلت ذلك في أفعال القلوب أو في غيرها من الجمل كان الحكم فيها كالحكم في القسم المختص في جميع ما ذكر.

وإذا حذفت حرف القسم فلا يخلو أن تعوّض منه شيء أو لا تعوّض، فإن عُوِّض منه شيء لم يجز إلا الخفض لأنَّ العوض يجري مجرى المعوَّض منه والعوض هنا التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل. إلا أنَّ العرب لم تجعل العوض إلاّ في اسم الله تعالى نحو: ها اللَّهِ لأقومنَّ وأفأللَّهِ ليقومَنَّ زيدٌ، واأللَّهِ لَيخرُجنَّ عمرو. فإن لم تعوض لم يجز الخفض إلاّ في اسم الله تعالى، فإنّهم استجازوا ذلك فيه لكثرة استعماله في القسم فتقول: اللَّهِ لأقومنَّ. حكى ذلك الأخفش إلاّ أنه لا يقاس عليه، لأنَّ إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا حيث سمع. فإن لم يعوض جاز في الاسم وجهان: الرفع على الابتداء والنصب على إضمار فعل، والاختيار

النصب على إضمار فعل، لأنَّ القسم إذ ذاك يكون جملة فعلية كما كان قبل الحذف، فتقول: يمينُ اللَّهِ لأخرجَنَّ. فمن الرفع قوله:

إذا ما الخبزُ تأدِمُهُ بلَحمٍ
فذاكَ أمانةُ اللَّهِ الثَريدُ

برفع أمانة، الأصل فيه: وأمانة اللَّهِ، فلما حُذف رفع، ومن النصب قوله:

فقلتُ يمينَ اللَّهِ أبرحُ قاعداً
. البيت

فإنّه روي برفع يمين ونصبه، فرفعه على تقدير: قسمي يمينُ اللَّهِ، ونصبه على تقدير: ألزِمُ نفسي يمينَ اللَّهِ. إلا أسماءَ شذَّت فيها العرب فالتزموا فيها الرفع أو النصب، والذي التزم فيها الرفع: أيمُن اللَّهِ، ولعمرُكَ. والذي التزم فيها النصب أجدَّكَ، وإنما التزم في هذه الأسماء وجه واحد لأنها لا تتصرَّف في القسم لكونها لا يظهر معها حرف القسم.

وأما عَوْضُ وجَيْرِ، فمبنيّان يجوز أن يحكم على موضعهما بالرفع والنصب.

بـــاب ما لم يُسمَّ فاعله

حكم ما لم يُسمَّ فاعله أن يبنى الفعل للمفعول ويحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه، فيُحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء وهي: السبب الذي لأجله حذف الفاعل، والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول وكيفية بنائها للمفعول، والمفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل والأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت، وهل فِعلُ المفعول بناءٌ برأسه أو مُغيّرُ من فعل الفاعل.

فأمّا السبب الذي لأجله حذف الفاعل فهو إمّا للعلم به نحو قولك: أُنزِلَ المطرُ، لأنه عُلِم أنَّ منزله الله تعالى. وإما للجهل به نحو: ضُرِبَ زيدٌ، إذا كنت لا تعلم الضارب، وإمّا للتعظيم نحو قولك: ضُرِبَ اللصُّ، تريد ضَرَبَ القاضي اللصَّ، إلا أنّك لم تذكر القاضي إجلالاً له عن أن يذكر مع اللص في كلام واحد. وإما للتحقير نحو: طُعِنَ عُمَرُ، ولا تذكر العلج الطاعن له إجلالاً لعمر رضي اللَّهُ عنه عن أن يكون اسمه مع اسم العلج في كلام واحد، أو للإبهام نحو: ضُرِبَ زيدٌ وأنت عالم بالضارب إلاّ أنّك

قصدتَ الإبهام على السامع. وإما للخوف منه أو عليه نحو: قُتِلَ الأميرُ، ولا تذكر قاتله خوفاً من أن يُقتصَّ منه، وإما لإقامة الوزن أو اتفاق القوافي نحو قوله:

وأدركَ المُتَبقِّي من ثَميلته
ومن ثمَائِلها واستُنشِىءَ الغَرَبُ

ألا ترى أنه لو ظهر لانكسر البيت ولنصب الغرب فتختلف القوافي. وأما لتقارب الأسجاع نحو قوله: ونُبِذَت الصنائعُ وجُهِلَ قدرُ المَعروفِ، ألا ترى أنّه لو ظهر الفاعل فقال: ونبذ الناسُ الصنائعَ، لطال السجع فلم تكن مقاربة للسجع، والذي بعده مثلها إذا حذف الفاعل.

وأما الأفعال فإنها تنقسم بالنظر إلى بنائها ثلاثة أقسام.

قسم اتفق النحويون على أنه لا يجوز بناؤه للمفعول، وهو كل فعل لا يتصرف نحو: نِعمَ وبئس وعَسَى وفعل التعجب وليسَ وحبَّذا.

وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها. وقسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة.

وأما الأفعال التي لا تتصرف فلم يجز بناؤها للمفعول، لأنَّ في ذلك ضرباً من التصرف والعرب قد امتنعت من تصرفها فلم يجز لذلك بناؤها لها.

وأما كان وأخواتها فمذهب الفراء أنه يجوز بناؤها لما لم يُسمَّ فاعله وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ما أشبهه.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنّه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مُخَبرٍ عنه لا في اللفظ ولا في التقدير.

ومذهب السيرافي أنّه يحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف.

وهذا الذي ذهب فاسد لأنَّ «كان» الناقصة وأخواتها لا مصدر لها.

ولما رأى الفارسي أنَّ بناءها يؤدي إلى ما ذكره الفراء وإلى ما ذكره السيرافي وكلاهما فاسد منع من بنائها للمفعول. والصحيح أنّه يجوز بناؤها للمفعول وهو مذهب سيبويه، لكن لا بد من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول: كينَ في الدار، فالأصل مثلاً: كان زيدٌ قائماً في الدار، على أن يكون في الدار متعلقاً بكان

حُذِفَ المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف.

وأما المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل فهي المفعول المطلق والظرف من الزمان والظرف من المكان أو المفعول به والمجرور.

ويشترط في الظرف أن يكون تاماً متصرفاً وأعني بذلك أن يجوز استعماله في موضع الرفع فتقول: قِيمَ يومُ الجُمعةِ، ولو قلت: قيم سَحرُ لم يجز لأنَّ سحر لا يتصرف.

ويشترط في المصدر أن يكون متصرفاً، فلا يجوز إقامة معاذ اللَّهِ وريحانهُ وعمركَ اللَّهِ وأمثال ذلك مقام الفاعل، لأنَّ العرب التزمت فيها النصب على المصدر. ويشترط فيه أيضاً أن يكون مختصاً في اللفظ أو في التقدير نحو قولهم: قِيم قيامٌ حَسَنٌ، وقيم قيامٌ، إذا أردت قياماً ما، فحذفت الصفة وأقمتَ الموصوف مقامه. ولو قلت: قِيمَ قيامٌ، ولم تصفه لا في اللفظ ولا في التقدير لم يجز لأنّه لا فائدة فيه، ألا ترى أنه معلوم أنه لا يقام إلا قيام.

وإذا اجتمعت هذه المفعولات للفعل لم يقم منها إلا المفعول به المسرّح ويترك ما عداه. فإن قيل: قد قُرىء: {لِيَجْزِىَ قَوْماً بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ} (الجاثية: 14) بنصب قوم وظاهر هذا أنه أقام المجرور وهو بما كانوا، وترك المسرّح وهو قوم. فالجواب: إنَّ قوماً ليس بمعمول ليُجزَى بل لفعل مضمر يدل عليه يُجزى كأنه قال: جزى اللَّهُ قوماً. ويكون مفعول يُجزَى ضمير المصدر المفهوم منه كأنه قال: لِيُجزَى هو أو ليجزى الجزاء ونظير ذلك قوله:

لِيُبكَ يزيدُ ضارعُ لخصومةٍ
ومختَبط مما تُطيحُ الطوائحُ

تقديره: يبكيه ضارعٌ. وكذلك قول الشاعر:

ولو ولَدَتْ قُفَيرةُ جروَ كلبٍ
لَسُبَّ بذلك الجرو الكِلابا

ظاهره أنَّه أقيم المجرور وهو «بذلك» وترك المفعول المسرَّح وهو الكلاب لكنّه يتخرج على أن يكون ضرورة فلا يُلتفت إليها، أو على أن يكون الكلاب منصوباً بولدت فلا يكون لسُبَّ ما يقوم مقام الفاعل إلاَّ المجرور ويكون جرو كلب منادى محذوفاً منه حرف النداء كأنّه قال: ولو ولدت قُفيرةُ الكلابَ يا جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجرو.

فإن كان للفعل من المفعول بهم السراح أزيد من واحد فإنك تقيم المسرَّح في اللفظ والتقدير وتترك المسرح في اللفظ المقيَّد في التقدير. وذلك نحو قولك: أمرتُ زيداً الخيرَ، واخترت الرجالَ زيداً، وتقول: أُمَر زيدٌ الخيرَ واختِيرَ زيدٌ الرجالَ. ولا يجوز إقامة الخير ولا إقامة الرجال لأنّهما مقيّدان في التقدير. قال الشاعر:

مِنّا الذي اختِيرَ الرجالَ سمَاحةً
وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزَعازعُ

فأقام الضمير لأنّه مسرَّح لفظاً وتقديراً وترك الرجال لأنّه مجرور في الأصل، ألا ترى أنَّ المعنى: اختير من الرجال.

فإن كانت كلُّها مسرَّحة في اللفظ والتقدير فإنَّ المسألة لا تخلو أن تكون من باب ظننتُ أو من باب كسوتُ أو من باب أعلمتُ.

فإن كانت من باب ظننت أو من باب كسوت جاز إقامة الأول أو إقامة الثاني والاختيار إقامة الأول فتقول: كسِيَ زيدٌ ثوباً وظُنَّ زيدٌ قائماً وظُنَّ قائمٌ زيداً. والأول من باب ظننت هو المبتدأ في الأصل والأول من باب كسوت هو الفاعل في المعنى فإذا قلت: كسوتُ زيداً ثوباً، كان زيد هو المفعول الأول لأنه في المعنى فاعل، ألا ترى أنّه لابسٌ الثوبَ وآخذٌ له.

وإن كان من باب أعلمت لم يجز إلاّ إقامة الأول خاصة نحو: أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً، فتقول: أعلِمَ زَيدٌ عمراً منطلقاً، ولا يجوز خلاف ذلك. وذلك أنَّ الأول من باب أعلمتُ مفعول صحيح والاثنان الباقيان ليسا كذلك بل أصلهما المبتدأ والخبر، فلمّا اجتمع المفعول الصحيح مع غيره لم يُقم إلاّ المفعول الصحيح. وأما في باب كسوت فكلا المفعولين فيه مفعول صحيح وفي باب ظننت كلاهما غير صحيح لأن أصلهما المبتدأ والخبر. ولذلك تكافأ المفعولان في البابين أعني في باب كسوت وفي باب ظننت بخلاف باب أعلمت.

ومن الناس من أجاز إقامة كل واحد من المفعولات الثلاث. والذي ورد به السماع ويقتضيه القياس إنّما هو ما ذكرناه من إقامة الأول. وكانت إقامة الأول في البابين أولى لأنَّ مرتبة الأول أن يليَ الفاعل، فكان أولى أن يقام مقام الفاعل ما مرتبته أن يكون بعده.

فإن اجتمع للفعل المصدر وظرف الزمان والمكان والمجرور ولم يكن له مفعول به مسرَّح كنت بالخيار في إقامة أيّها شئت، إلا أنَّ إقامة المصدر إذا كان مختصاً في اللفظ أولى من إقامة الظرف

والمجرور، قال الله تعالى: {فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وحِدَةٌ } (الحاقة: 13). فأقام المصدر وهو نفخة. ولو جاء على إقامة المجرور لجاز فكنت تنصب النفخة.

والسبب في ذلك أنَّ المصدر يصل إليه الفعل بنفسه والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف الجر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير في، فلما كان تَعدي الفعل إلى المصدر أقوى كانتِ إقامته أولى، وإنّما ضعفت إقامته إذا لم يكن مختصاً في اللفظ لأنّه لا بدَّ من تقدير حذف الصفة وحذف الصفة يقل.

وأما فعل المفعول هل هو مغيَّر من فعل الفاعل أو بناءٌ برأسه ففيه خلاف بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أنَّهُ مُغَيَّر. ومنهم من ذهب إلى أنَّه بناء برأسه غير مغيَّر من شيء، واستدلَّ على ذلك بأنّه قد يوجد فعل مفعول لم يُبنَ في موضع الفاعل نحو: جُنَّ وغُمَّ، ولا يقال: جَنَّ اللَّهُ زيداً، ولا غَمَّ اللَّهُ الهِلالَ، فثبت بذلك عنده أنّه غير مغيّر من شيءٍ، إذ لم يُسمع من كلامهم ما يمكن أن يكون غُمَّ وجُنَّ مغيّراً منه.

وهذا الذي استدل به لا حجة فيه لأنه إذا قام الدليل على أنه مغيّر من فعل الفاعل على ما يُبيّن بعد، وجب أن يقدر غُمَّ وجُنَّ وأشباههما من فعل فاعل لم يُنطق به، والعرب كثيراً ما تستعمل الفرع وتهمل الأصول نحو كادَ زيدٌ يقومُ، ألا ترى أنَّ يقوم في موضع قائم، إلاَّ أنَّ العربَ لم تأتِ بالاسم إلا في الضرورة نحو قوله:

فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كدتُ آيباً
وكم مثلِها فارقتُها وهي تَصفِرُ

لولا الضرورة لكان: وما كدت أؤوبُ.

والذي ذهب إلى أنه مُغَيّر من فعل الفاعل هو الصحيح الرأي بدليلين، أحدهما: أنَّه قد تقرر من كلامهم أنَّه متى اجتمع واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء: نحو طَوَيتُ طيّاً ولويتُ ليّاً، والأصل طَوْياً ولَوْياً، وهم مع ذلك يقولون: سُويرَ وبُويعَ، فلا يدغمون الواو في الياء فدلَّ ذلك على أنهما مُغيّران من ساير وبايع، وأنَّ اجتماع الواو والياءِ عارض ولذلك لم يدغموا، إذ لو كانا غير مغيّرين لكان اجتماعهما لازماً فكان يجب الإدغام.

والآخر: إنّه قد تقرَّر من كلامهم أنَّه إذا أدّى قياسٌ إلى أَنَّ يجتمع في أول كلمة واوان هُمِزَت الأولى منهم على اللزوم فتقول في جمع واصل، أواصِل، وفي تصغيره أو يصِل، والأصل: وواصِلٌ ووُوَيْصِلٌ، لكنه أبدل من الواو الأولى همزة على اللزوم هروباً من ثقل الواوين وهم مع ذلك يقولون: ووُرِيَ، فلا يلتزمون الهمزة، فدلَّ ذلك على أَنَّ ووُرِيَ مغيّر

من وارى وأنَّ اجتماع الواوين عارض، إذ لو كان بناء أصلاً غير مغيّر من شيءٍ لكان اجتماع الواوين لازماً فكان يلزم الهمز.

وأما كيفية بناء الفعل للمفعول فإنَّ الفعل لا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد، فإن كان على ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون حروفه كلها صحاحاً أو يكون معتل الفاء أو معتلّ العين أو معتل اللام، أو معتل الفاء واللام أو معتل العين واللام، ولا يوجد في كلامهم أكثر من ذلك.

فإن كانت حروفه كلها صحاحاً ضَممتَ أوله وكسرت ما قبل آخره في الماضي وفتحت ما قبل آخره في المضارع نحو: ضُرِبَ ويُضرَبُ، إلاَّ أن يكون مضعّفاً نحو: رددت، فإنّك تفعل به ما تفعل بالصحيح. وقد يجوز نقل الكسر من العين إلى الفاء قبلها فتقول: رِدَّ، بكسر الراء وقد قرئ: {هَـذِهِ بِضَـعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا} (يوسف: 65). ومن العرب مَنْ يُشِمُّ الضم في الفاءِ إشعاراً بأنَّها قد كانت مضمومة.

وإن كان معتل الفاء فإما أن تكون فاؤه واواً أو ياء. فإن كانت فاؤه واواً كان حكمه حكم الصحيح، إلاَّ أنَّك إذا شئتَ أبدلت من الواو همزة في الماضي فتقول: أُعِدَ يوعَدُ. وإن كانت فاؤه ياء كان حكمه حكم الصحيح، إلاَّ أنَّك تبدل من الواو ياء في المضارع فتقول: يُسِرَ يُوسَرُ.

فإن كان معتل العين فإنَّ فيه ثلاثة أوجه في الماضي.

أحدهما أن تضمّ أوله وتكسر ثانية ثم تستثقل الكسرة من حرف العلة فتحذف فتقول: قُولَ وبُوع والأصل: قُوِلَ، فحذفت له الكسرة من الواو، وبُيعَ، فحذفتَ له الكسرة فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة فقلبت واواً.

والثاني: أن تستثقل الكسرة في الياء فتنقل فتقول: قيلَ وبِيع، والأصل: قُوِلَ وبُيعَ، فنقلت الكسرة إلى الفاء فجاءت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء. والثالث: أن تفعل مثل ما فعلت في هذا الوجه، إلا أنّك تشير إلى الضم الذي كان في الفاء في الأصل، ولا يضبط ذلك إلاَّ بالمشافهة.

فأما المضارع فيُفعل به ما يفعل بالصحيح ثم تنقل الفتحة من حروف العلة إلى الساكن قبله، ويقلب حرف العلة ألفاً فتقول: يُقالُ ويُباعُ، والأصل: يُبْيَعُ ويُقْوَلُ، فنقلت الفتحة من الياء والواو إلى ما قبلها فصارا: يُقَوْل ويُبَيْعُ، ثم انقلبت الياء والواو ألفاً لتحرك ما قبلهما في اللفظ وتحركهما في الأصل.

فإنْ كان معتل اللام فإنّه إن كان من ذوات الياء فإنّك تفعل به في الماضي ما تفعل بالصحيح فتقول: رُمِيَ، وكذلك المضارع، إلا أنك تقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله فتقول: يُرمَى والأصل: يُرْمَيُ، فتحركت الياء وما قبلها مفتوح فانقلبت ألفاً.

وإن كان من ذوات الواو فإنّك في الماضي تفعل به ما تفعل بالصحيح، إلاَّ أنّك تقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فتقول: غُزِيَ، والأصل غُزِوَ، فقلبت الواو ياء وفي المضارع تفعل به ما تفعل بالصحيح، إلاَّ أنّك تقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والمعتل العين واللام كطَويتُ ولويت بمنزلة المعتل اللام وحدها، والمعتل اللامَ كيَدَيْتُ ووَفَيْتُ يجري فيه حكم المعتل اللام والمعتل الفاءِ معاً. فإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون حروفه كلها صحاحاً أو لا تكون. فإن كانت كلها صحاحاً فإنّك تضم أوله وتفتح ما قبل آخره في المضارع نحو يُستَخرَجُ ويُدَحرَجُ. وأما في الماضي فلا يخلو أن يكون في أوله همزة وصل أو تاء زائدة أو لا يكون. فإن كان في أوله همزة وصل ضممت أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره في الماضي فتقول: استخرج وانطُلِقَ.

فإن كان في أوله تاء زائدة ضممت أوله وثانيه وكسرت ما قبل آخره نحو: تُدُحرِجَ وتُقُرطِسَ، فإن لم يكن في أوله همزة وصل ولا تاء زائدة ضممت أوله وكسرت ما قبل آخره في الماضي فتقول: دُحرِجَ وقُرطِسَ.

وإن لم تكن حروفه كلها صحاحاً فإنّك تفعل به ما تفعل بالصحيح، إلاَّ أن يؤديّ ذلك إلى وقوع ألف أو ياء ساكنة بعد ضمة فإنّك تقلبها واواً فتقول في ضارب وبيطِر: ضُورِبَ وبُوطِر، أو إلى وقوع حرف علّة متحرك عيناً بعد ساكن صحيح فإنك تنقل الحركة من حرف العلة إلى الساكن وتصيّره على حسب الحركة المنقولة وذلك نحو: استُقِيمَ، أصله: استُقْوِمَ، فنقلت الكسرة من الواو إلى القاف الساكنة ثم قلبت الواو ياء، ونحو اُستُبين أصله، استُبْيِن، فنقلت الكسرة من الياء إلى الساكن قبلها، ونحو: يُستَقام ويُستَبان، أصله: يُستَقْوَمُ ويُستَبْيَنُ. فنقلت الفتحة من الواو والياء إلى الساكن قبلهما ثم قُلِبتَا ألفاً.

فإن كان الساكن حرف عِلّةٍ فإنّك لا تنقل الحركة إليه نحو بُويعَ، لا يجوز نقل الكسرة من الياء إلى الواو قبلها.

أو إلى وقوع حرف العلة متحركاً بعد فتحة فإنّك تقلب الياء ألفاً وذلك نحو: يُستغزَى ويُستدنى، أصله: يُستَغزَيُ ويُستَدْنَيُ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإذا كان للفعل في هذا الباب مفعولان صريحان فصاعداً فأقمت الواحد منهما وتركت ما عداه منصوباً فإنَّ في نصبه خلافاً.

فمنهم من ذهب إلى أنَّ الناصب له هو ما كان ينصبه قبل بناء الفعل للمفعول وذلك نحو قولك: أُعطِيَ زيدٌ درهماً، فدرهم عند صاحب هذا المذهب باقٍ على النصب الذي كان فيه قبل بنائك أعطى للمفعول، لأنَّ الأصل أعطى زيدٌ عمراً درهماً، فلما قلت: أعطى، رفعت عمراً لأقامتك له مقام الفاعل، ويبقى الدرهم على نصبه.

وهذا المذهب فاسد لأنَّ العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجز إبقاء عمله وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير، ألا ترى أنَّ المعنى ليس إلاَّ على إسناد الفعل للمفعول.

ومنهم من ذهب إلى أنَّه انتصب على أنّه خبر ما لم يُسمَّ فاعله، وهو مذهب أبي القاسم. وحجة صاحب هذا المذهب أنَّه رأى النحويين يسمون المنصوب إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً نحو: ما زيدٌ قائماً، فقائماً منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل وهو زيد، فكذلك أعطِيَ زيدٌ درهماً، درهم منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل فسماه لذلك خبر وسمى المرفوعَ قبله اسمَ ما لم يُسمَّ فاعله.

وهذا المذهب فاسد، لأنا إذا قلنا في قائم من قولك: ما زيدٌ قائماً، خبراً فإنما نعني به الخبر الذي عملت فيه «ما» وسُمّي خبراً لأنّه في الأصل خبر المبتدأ ولا يتصور مثل ذلك في درهم من قولك: أعطِيَ زيدٌ درهماً، لأنّه لم يكن خبراً قط.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الدرهم منصوب بفعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل وذلك أنَّ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله قام مقام الفاعل، فكما أنَّ فعل الفاعل نصب المفعول فكذلك فعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل.

وإذا أقمتَ الثاني من المفعولين في باب أعطيت فقلت: أعطِيَ درهمٌ زيداً، فإنَّ بين النحويين في ذلك خلافاً. فمنهم من ذهب إلى أنَّ المعنى على ما كان عليه وقت إقامتك الأول من أنَّ زيداً هو الذي أخذ الدرهم إلاَّ أنّك أقمت الثاني. ومنهم من ذهب من أنَّ المعنى ينعكس، فإذا قلت: أعطِيَ درهمٌ زيداً، فكأنّك قلت: أخذَ الدرهمُ زيداً.

وهذا باطل عندي لأنه لم يدع إلى ذلك داعٍ. والذي حمل صاحب هذا المذهب على ما ذكرته عنه أنَّ سيبويه حكى أنَّ قول العرب: أُدخِلَ فوهُ الحجَرَ على القلب كأنّك قلت: أُدخِلَ فوه في الحَجَرِ، وإذا قلت: أدخِلَ الحَجَرَ فاه، كان المعنى: أدخِلَ الحجرُ في فيهِ وليس في الكلام قلب فلما رأى سيبويه قد ادعى القلب في هذه المسألةَ عند إقامة الثاني وهو الفم حمل كل مسألة يقام فيها الثاني على القلب.

وذلك لا حجة فيه لأن سيبويه حمله على ادعاء القلب في المسألة أمر ضروري لأن قولك: أدخلت فاه الحَجَر، إذا لم يكن مقلوباً كان الحجر مفعولاً مُسرَّحاً لفظاً وتقديراً والفم مسرَّح في اللفظ مقيّد في التقدير لأنَّ المعنى أدخِلَ الحجرُ في فيه، فلا يجوز إذا لم يرد القلب إلا إقامة الحجر الذي هو مسرّح في اللفظ والتقدير لأنّه قد تقدَّم أنَّ المسرَّح لفظاً وتقديراً أولى من المسرَّح لفظاً لا تقديراً، فلما رأى العرب تقيم الفم وتترك الحجر فتقول أدخل فوه الحَجَرَ، علم أنَّ المسألة مقلوبة وأنَّ الأصل: أدخلت فاه الحَجَر، تريد: في الحَجَر، حتى يكون الذي أقيم المسرّح لفظاً وتقديراً وبقي المقيد، فهذا هو الذي قاده في هذه المسألة إلى ادعاء القلب. وأما أعطِي وأمثاله فلم يحوج إلى ادعاء القلب فيه شيء.

بـــاب من مسائل ما لم يُسمَّ فاعله

هذا الباب كله جارٍ على ما قدمناه من القوانين في الباب الأول. فلا فائدة في الاشتغال بشرح لفظه إلا ما ذكره من مسألة. أعطِيَ المُعطَى فإنّه لم يوفّها حقّها من الوجوه الجارية فيها، فينبغي لذلك أن تُبيّن بأكثر مما ذكره.

فممّا يُسهّل عليك فهم هذه المسألة أن تعلم أنَّ أُعطي تحتاج إلى مفعولين: أحدهما مرفوع والآخر منصوب. وكذلك المُعطى لأنَّ اسم المفعول يجري مجرى الفعل الذي أخِذَ منه إذا بُني للمفعول فيجري المُعطَى لذلك مجرى أعطِيَ ويجوز حذف منصوب أعطِيَ والمُعطَى اختصاراً واقتصاراً. وأن تعلم أنَّ الألف واللام إذا دخلت على اسم الفاعل واسم المفعول كانت بمعنى الذي والتي فلا بدَّ من ضميرٍ يعود عليها ولا يجوز الفصل بين ما دخلت عليه وبين معموله لأنّها من قبيل الموصولات، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، فعلى هذا إذا قلت: أعطِيَ المُعطَى دينارين ثلاثين، فإنّ أعطِي يحتاج إلى مرفوع ومنصوب، والمعطى كذلك.

وفي المسألة أربعة أسماء وهي: المعطى والضمير الذي فيه والدينار‌ان والثلاثون.

ولا يخلو من أن يُسرَّح المُعطى والضمير الذي فيه أو يقيّد أو يسرّح أحدُهما ويقيّد الآخر.

فإن سُرِّحا فلا يخلو من أن يقام لأُعطِيَ والمُعطَى الأول من المفعولين أو الثاني، أو يقام الأول للأول والثاني «للثاني» أو بالعكس.

فإن أقمتَ الأول لهما قلت: أُعطِيَ المُعطَى دينارين ثلاثين ديناراً، فيكون المُعطى مرفوع أُعطِيَ والضمير الذي فيه مرفوع المُعطى والدينار‌ان منصوب المُعطى والثلاثين منصوب أُعطِيَ، ولا يجوز أن تجعل الدينارين منصوب أُعطِيَ والثلاثين منصوب المُعطى لأنّك لو فعلت ذلك لفصلت بين المُعطى ومعموله وهو الثلاثون بالدينارين وهو معمول أُعطِي وقد تقدَّم أنّه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي.

وإن أقمت لهما الثاني قلت: أُعطِيَ المُعطى «دينار‌ان» ثلاثون ديناراً، فتجعل المُعطى منصوب أعطِي والضمير منصوب المُعطى والدينار‌ان مرفوع المُعطى والثلاثون مرفوع أعطِي، ولا يجوز أن تجعل الدينار‌ان مرفوع أعطِي والثلاثون مرفوع المُعطى، لما في ذلك من الفصل بين الصلة والموصول كما تقدَّم.

فإن أقمتَ الأول للأول والثاني قلت: أعطَى المُعطَى ديناران ثلاثين ديناراً، فتجعل المُعطى مرفوع أعطِي والضمير منصوب المُعطى والدينار‌ان مرفوع المُعطَى والثلاثون منصوب أُعطِي.

وإن أقمتَ الأول للثاني والثاني للأول قلت: أُعطِيَ المُعطَى دينارين ثلاثون ديناراً فتجعل المُعطى منصوب أُعطِيَ والضمير المستتر في المُعطى مرفوع أُعطِيَ والدينار‌ان منصوب المُعطى والثلاثون مرفوع أُعطِي، والمُعطى في هذه المسألة قد أخذ جميع الاثنين والثلاثين.

وإن قيَّدته قلت: أُعطِيَ بالمُعطَى بِهِ ديناران ثلاثون ديناراً، فتجعل الدينار‌ان مرفوع المُعطى والثلاثون مرفوع أُعطِي. ولا يجوز أن تجعل الدينارين مرفوع أُعطِي والثلاثين مرفوع المُعطَى لما يؤدي ذلك إليه من الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ويكون منصوب المُعطَى وأُعطِيَ محذوفاً حذف اقتصار، أو الباء باب السبب كأنك قلت: أعطِيَ ثلاثون ديناراً مَنْ شاءَ اللّهُ من الناسِ بسبب المُعطَى بسببه ديناران مَنْ شاءَ اللّهُ من الناسِ. فأُعطي بسبب المعطى في هذه المسألة جميع العدد ولم يأخذ منه شيئاً.

ولا يجوز في هذه المسألة إلا رفع الدينارين والثلاثين لما تقدّم من أنّه إذا اجتمع سريح ومقيَّد لم يُقَم إلاَّ السريح وترك المقيد، إلا أن يُجعل في المُعطَى ضميراً آخر يعود على الألف واللام، فإنّك إن فعلت ذلك قلت: لأنّه سريح والمعطى مقيَّد بالباء وتجعل مرفوع المعطى ضميراً مستتراً وتجعل منصوبه الدينارين.

هذا إن أقمت الأول، فإن أقمت الثاني لأنه سريح قلت: أعطي بالمعطاهُ ديناران ثلاثون ديناراً، فتجعل الضمير منصوب المعطى والديناران مرفوع المعطى ويكون التقدير إذا جعلت في المعطى ضميراً آخر: أُعطِي ثلاثون ديناراً من شاءَ اللَّهُ من الناس بسبب المعطَى هو دينارين بسبب نفسه لا بسبب غيره.

فيكون في هذه المسألة قد أُخِذَ بسبَبِهِ ثلاثون وأخذ هو بسبب نفسه دينارين. فإن قيّدتَ المعطى وسرّحت الضمير فقلت: أُعطِيَ بالمعطى دينارين ثلاثون ديناراً، فتجعل الضمير مرفوع المعطى والدينارين منصوبه والثلاثون مرفوع أُعطي ويكون منصوب أُعطي محذوفاً ويكون التقدير: أُعطي ثلاثونَ ديناراً مَنْ شاءَ اللَّهُ من الناسِ بسبب المعطى هو دينارينِ.

وإن أقمتَ الثاني للمُعطَى قلت: أعطِي بالمعطاه ديناران ثلاثون ديناراً، فتجعل الضمير منصوب المعطى والديناران مرفوعه والثلاثون مرفوع أُعطي، ولا يجوز في الثلاثين إلاَّ الرفع لأنّه سريح وليس لأُعطِيَ غيره إلاَّ قولك بالمعطى، وهو مقيد، والتقدير أيضاً: أُعطِيَ ثلاثون درهماً مَن شاءَ اللَّهُ من الناسِ المعطاه ديناران ولا يكون المعطى في هذه المسألة قد أخذَ دينارين وأخذَ بسببه ثلاثون ديناراً. فإن قيدتَ الضمير وسرَّحت المعطى قلت: أُعطيَ المُعطَى به ديناران ثلاثين ديناراً، فتجعل المعطى مرفوع أعطي والديناران مرفوع المعطى والثلاثون منصوب أُعطِيَ ويكون منصوب المُعطى محذوفاً ويكون التقدير: أُعطي ثلاثين ديناراً المُعطى بسببه ديناران مَن شاءَ اللَّهُ من الناسِ.

وإن أقمتَ لأعطِيَ الثاني قلت: أُعطِيَ المُعطى به ديناران ثلاثونَ ديناراً، فتجعل المُعطَى منصوب أُعطي والديناران مرفوع المُعطى والثلاثون مرفوع أُعطِيَ ويكون منصوب المُعطى محذوفاً ويكون التقدير: أُعطِيَ ثلاثون ديناراً المُعطى بسببه ديناران مَنْ شاءَ اللَّهُ من الناس، ويكون التقدير: أُعطِيَ ثلاثون ديناراً المُعطى بسببه ديناران مَنْ شاءَ اللَّهُ من الناس، ويكون المُعطى قد أخذ في هذه المسألة ثلاثين ديناراً

وأُخذ بسببه ديناران وليس للمُعطَى ما يُقام له إلاّ الديناران، لأنَّه سريح والضمير مقيّد، إلا أن يجعل في المُعطَى ضميرٌ آخرُ، فإنّك إذ ذاك إن أقمَتَهُ قلتَ: أُعطِيَ المُعطى به دينارين ثلاثين ديناراً، فتجعل المعطى مرفوع أُعطِيَ والضمير الذي فيه مرفوع والدينارين منصوب المُعطى والثلاثين منصوب أُعطِيَ. وإن أقمت للمُعطى الدينارين قلت: أُعطي المعطاهُ به ديناران ثلاثين ديناراً، ويكون المُعطى في هذه المسألة قد أخذ الاثنين والثلاثين ديناراً.

بـــاب اسم الفاعل العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله.

واسم الفاعل من جنس الأسماء فينبغي أن يُنظر ما الموجب لعمله. وفي ذلك خلاف بين النحويين.

فمنهم من ذهب إلى أنَّ سبب ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، لأنَّ ضارباً جار على يضرب في حركاته وسكناته وعدد حروفه.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ سبب ذلك أنّه في معنى الفعل ولهذا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضي وهو مذهب الكسائي. ومنهم من ذهب إلى أنَّ سبب ذلك أنّه في معنى فعل قد أشبه الأسماء فعلى هذا لا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي.

فأما الكسائي فيستدل على (إعمال) اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي ما حكاه عن العرب من قولهم: هذا مارٌ بزيدٍ أمسِ فسويرٌ فرسخاً، ويقول الله تبارك وتعالى: {وَكَلْبُهُمْ بَـسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ} (الكهف: 18). وهذا كله لا حجة فيه.

أما هذا مارّ بزيدٍ أمسِ فسُويرٌ فرسخاً، فإنما عمل في المجرور والظرف، هذا والمجرور والظرف يعمل فيهما معاني الأفعال بخلاف المفعول به، مثل قول الشاعر:

أنا ابنُ ماويّةَ إذ جَدَّ النَقُر

العامل في «إذ» ما في ابن ماويّة من رائحة الفعل، كأنه قال: أنا المشهور إذْ جَدَّ النَقْرُ. فإذا عملت روائح الأفعال في الظروف والمجرورات فالأحرى والأولى أن يعمل فيهما ما فيه من معنى الفعل ولفظه.

وأما قوله تعالى: {وَكَلْبُهُمْ بَـسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ} فعلى حكاية الحال الماضية، ألا ترى أن الواو في: وكلبُهم، واو الحال تقديره: وكلبُهم يبسط. فبطل حال المذهب.

وأما من قال إنَّ السبب في ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه فيخرج عنه اسم المفعول والأمثلة، لأنها ليست بجارية على الفعل وقد عملت عمله.

فإن قال: أجرِيَ اسم المفعول مجرى اسم الفاعل، والأمثلة عملت لوقوعها موقع اسم الفاعل، قيل له: فمهما أمكنك أن يكون موجب العمل فيها واحداً كان أولى من هذا التكلف، وقد وجدنا ذلك هو السبب.

والثالث وهو الذي ذهب إليه صاحب الكتاب وذلك أنه عمل لأنه في معنى فعل قد أشبه الأسماء. فإذا كان فيه الألف واللام عمل عمل فعله قولاً واحداً كان ماضياً أو بمعنى الحال والإقبال، وذلك أنَّ الألف واللام من الموصولات ولا يوصل الموصول إلا بالجمل.

فإذا قلت: هذا الضاربُ زيداً، فهو في موضع اليَضرِبُ. والدليل على ذلك أنه قد رجع إلى الأصل في بعض الضرائر وعليه قول الشاعر:

ما أنت بالحكمِ الترضى حكومته
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ

فإن لم يكن فيه الألف واللام فلَا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضيّ، فإن كان بمعنى المضيّ فإما أن يكون متعدّياً إلى واحد أو إلى أزيد من واحد. فإن كان متعدياً إلى واحد فحذف التنوين والإضافة بالإجماع، إلاّ الكسائي. وقد تقدَّم بطلان مذهبه.

وإن كان متعدّياً إلى أزيد من واحد حذفت التنوين وخفضت الأول بالإضافة بالإجماع إلاّ الكسائي، فإنه يثبت التنوين وينصب، وأما الثاني فاختلف فيه أهل البصرة، فمنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بفعل مضمر يدلّ عليه اسم الفاعِل، فإذا قلت: هذا مُعطِي زيدٍ درهماً أمسِ، فعلى تقدير: أعطاهُ درهماً.

ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب باسم الفاعل نفسه. وهو الصحيح. ألا ترى أنّه لا يسوغ إضمار في باب ظننت. ألا ترى أنك إذا قلت: هذا ظانُ زيدٍ قائماً أمسِ، لا يتصور أن يكون قائماً معمولاً على فعل مضمر، لأن ظاناً يطلب اسمين مما لا يخلو أن يجعل الثاني محذوفاً حذف اقتصار أو حذف اختصار.

فالاقتصار لا يجوز في هذا الباب، والاختصار بمنزلة الثابت، فصحّ إعماله في الثاني بمعنى المضي. وإنما عمل لأنّه أشبه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في أنّه طالب لاسم بعده وفيه ما يقوم مقام التنوين وهو المضاف إليهِ.

واسم الفاعل لا يخلو من أن يكون فيه الألف واللام أو لا يكون، فإن كانت فيه الألف واللام فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً جمع سلامة لأنَّ جمع التكسير يجري مجرى المفرد في جميع أحواله.

فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون في معموله الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام أو لا يكون. فإن كان في معموله الألف واللام أو كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام جاز فيه وجهان الخفض والنصب. مثال ذلك: جاءني الضاربُ الرجلِ، ورأيتُ الضاربَ غلامَ الرجلِ.

فإن لم يكن في معموله الألف واللام ولا كان مضافاً لما فيه الألف واللام لم يجز إلاّ النصب، مثاله: جاءني الضاربُ زيداً.

فإن كان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة فلا يخلو أن تثبت النون أو تحذفها، فإن أثبتها فالنصب ليس إلا، مثاله: هذانِ الضاربانِ زيداً، وهؤلاء الضاربونَ زيداً.

فإن حذفتها فلا يخلو من أن تحذفها للطول أو للإضافة، فإن حذفتها للطول فالنصب ليس إلا، مثال ذلك: هذان الضاربا زيداً وهؤلاء الضاربو زيداً.

فإن حذفتها للإضافة فالخفض ليس إلا، مثال ذلك: هذانِ الضاربا زيدٍ وهؤلاء الضاربو زيدٍ.

فإن لم يكن فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال، والاستقبال أو بمعنى المضيّ. فإن كان بمعنى الحال والاستقبال جاز فيه وجهان: حذف التنوين والنون والإضافة. مثال ذلك قوله: هذا ضاربُ زيدٍ، وهذانِ ضاربا زيدٍ، وهؤلاء ضاربو زيدٍ. وإثباتهما والنصب، مثال ذلك: هذا ضاربٌ زيداً وهذانِ ضاربانِ زيداً وهؤلاء ضاربونَ زيداً.

وإن كان بمعنى المضي فلا يجوز إلاّ حذف التنوين والنون والإضافة، خلافاً للكسائي فإنّه يجيز ذلك، وقد تقدم بطلان مذهبه.

واعلم أنَّ اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أداة نفي أو استفهام أو يقع خبراً لذي خبر، ومثاله: زيدٌ ضاربٌ عمراً، أو صلة لموصول، مثاله: هذا الضاربُ زيداً. أو صفة لموصوف مثاله: مررتُ برجلٍ

ضارِبٍ عمراً. أو حالاً لذي حال، مثاله: جاءَ زيدٌ ضارباً عمراً. أو يقع مفعولاً ثانياً لظننتُ وأخواتِها أو مفعولاً ثالثاً لأعلمتُ وأخواتها، مثال ذلك قولك: ظننتُ زيداً ضارباً عمراً وأعلمتُ بكراً عمراً ضارباً زيداً.

وإنما لم يعمل حتى يعتمد على ما ذُكر لأنه إذا اعتمد على شيء مما ذكرنا قوي فيه جانب الفعلية، خلافاً لأبي الحسن الأخفش فإنه يعمله وإن لم يعتمد لأنه في معنى فعل قد أشبهه، فيجيز: ضاربٌ زيدٌ عمراً، على أن يكون ضارب مبتدأ وزيد فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: {وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَـلُهَا} (الإنسان: 14). في قراءة من قرأ برفع دانية فجعل دانية مبتدأ وعليهم متعلقاً بدانية، وظلالها فاعل وهو معمول لدانية.

وهذا الذي استدل به لا حجة له فيه عندنا لاحتمال أن تكون دانية خبراً مقدماً وظلالها مبتدأ تقديره: ظِلالُها دانيةٌ عليهم.

واعلم أنَّ اسم الفاعل إذا صُغِّر لا يعمل، لأن التصغير من خواص الأسماء، فلما دخله خاصة (من خواص الأسماء) بعد شبهه الفعلَ فضعف عن العمل، خلافاً لأهل الكوفة فإنهم يجيزون ذلك.

وإذا وصفت اسم الفاعل فلا يخلو أن تصفه قبل العمل أو بعده. فإن كانت الصفة بعد العمل عمل لأنه لم يوصف إلاّ بعدما أعمل، مثال ذلك: هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ. فإن كانت الصفة قبل المعمول لم يجز له أن يعمل لما تقدم.

ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل على اسم الفاعل وذلك نحو قولك: هذا زيداً ضاربٌ، إلا إذا وقع صلة لموصول أو صفة لموصوف، فإنه لا يجوز تقديم معموله عليه نحو: هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً، لا يجوز أن تقول هذا زيداً رجلٌ ضاربٌ، لئلا يؤدي إلى تقديم الصفة على الموصوف لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل. وكذلك تقول: هذا الضاربُ زيداً، لا يتقدَّم شيء من الصلة على الموصول فأما قوله تبارك وتعالى: {وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزهِدِينَ} (يوسف: 20). فإن «فيه» متعلقة بعامل مضمر تقديره: أعني فيه من الزاهدين أو زاهدين فيه (من) الزاهدين، ثم حذف زاهدين لدلالة من الزاهدين عليه، وهذا أولى، لأنه حذف ما دلَّ عليه دلالة.

ومنهم من أجاز ذلك مع الظرف والمجرور لأنَّ العرب قد تتسع فيهما ما لا تتسع في غيرهما، لكن مهما أمكن إبقاؤهما على ما استقرَّ فيهما من منع التقديم كان أولى. وكذلك أيضاً قول الشاعر:

تقول وصكّت وجهَهَا بيمينها

أبعِلي هذا بالرَحَى المُتَقاعسُ

إما على إضمار أعني بالرحى أو على إضمار متقاعسٌ بالرحَى ثم حذف متقاعس لدلالة المتقاعس كما تقدم.

وإذا أتبعْتَ معمولَ اسم الفاعلِ فلا يخلو من أن يكون منصوبر أو مخفوضاً. فإن كان منصوباً فتتبعه علَى اللفظ، مثال ذلك هذا ضاربٌ زيداً وعمراً، وهذا ضاربٌ زيداً نفسهُ، وهذا ضاربٌ زيداً أخاهُ، وهذا ضاربٌ زيداً العاقِلَ.

وإن كان مخفوضاً فلا يخلو من أن يكون التابع نعتاً أو تأكيداً أو عطفاً أو بدلاً. فإن كان نعتاً أو تأكيداً فمنهم من قال: نُتبِعه على اللفظ لا غير، ومنهم من قال: نُتبِعه على اللفظ والموضع، إلاّ إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضيّ ولم يكن فيه الألف واللام فإنّك تتبعه على اللفظ.

وإن كان التابع عطفاً أو بدلاً فلا يخلو من أن يكون في اسم الفاعل الألف واللام أو لا يكون، فإن كانت فيه الألف واللام فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً جمع سلامة، لأنَّ جمع التكسير يجري مجرى المفرد في جميع أحواله كما تقدَّم. فإن كان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة فالنصب والخفض. النصب على الموضع والخفض على اللفظ، مثال ذلك: هذانِ الضاربا زيدٍ وعمراً، وعمروٍ وهذان الضاربا زيدٍ وأخيكَ، وأخاكَ.

فإن كان مفرداً فلا يخلو من أن يكون في التابع الألف واللام أو يكون مضافاً لما فيه الألف واللام أو مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام، أو لا يكون.

فإن كانت فيه الألف واللام فالنصب أيضاً والخفض.

فالنصب على الموضع والخفض على اللفظ.g مثال ذلك: هذا الضاربُ الرجلِ والغلامِ، والغلامَ، وغلامِ الرجلِ، وغلامَ الرجلِ. وهذا ضاربُ الرجلِ والغلامِ والغلامَ، وغلامِ المرأةِ وغلامَ المرأةِ.

فإن كان مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام ففيه خلاف بين سيبويه والمبرد فسيبويه يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام فيجيز النصب على الموضع والخفض على اللفظ، وأما المبرد فلا يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام فلا يجيز إلا النصب على الموضع.

والدليل على صحة مذهب سيبويه ما روي من قول الشاعر:

الواهِبُ المِئة الهجانَ وعبدِهَا
عُوذاً تُزجّى بَينَها أطفالُها

بنصب وعبدها وخفضه.

فإن لم يكن في التابع الألف واللام ولا كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ولا إلى ضمير ما فيه الألف واللام فالنصب نحو قولك: هذا الضاربُ الرجلِ وأخاكَ، وهذا الضاربُ الرجلِ وزيداً، فأما قول الشاعر:

أبا ابنُ التارِك البَكريّ بشرٍ
عليهِ الطَيرُ ترقُبُهُ وُقوعا

بخفض بشر، فبشر عطف بيانٍ وعطف البيان يجري مجرى النعت في جميع أحواله وليس بِشرٌ بدلاً.

فإن لم يكن في اسم الفاعل الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المُضي. فإن كان بمعنى الحال والاستقبال فالنصب على الموضع والخفض على اللفظ، وذلك مثل قولك: هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً وعمروٌ، وهذا ضاربُ زيدٍ غداً وأخاكَ وأخيكَ.

وإن كان بمعنى المضيّ فالخفض ليس إلاّ، وذلك نحو قولك: هذا ضاربُ زيدٍ أخيكَ وكذلكَ وأخيكَ. وقد يجوز النصب بإضمار فعل.

وإذا اتصل الضمير باسم الفاعل ففيه خلاف.

فمنهم من ذهب إلى أنه في موضع خفض أبداً. إلاّ أن يكون قد اتصل باسم الفاعل مفرداً أو مكسّراً أو فيه الألف واللام، فإنّه عنده في موضع نصب. ومنهم من ذهب إلى أنّه في موضع نصب أبداً إلا أن يكون اسم الفاعل بمعنى المضيّ وليس فيه ألف ولام.

ومنهم من ذهب إلى أنه في موضع خفض إن لم يكن في اسم الفاعل ألفٍ ولام. وفي موضع نصب إن كان في اسم الفاعل الألف واللام أو مكسراً أو مفرداً.

وأجازوا فيه أن يكون في موضع نصب وفي موضع خفض إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً جمع سلامة، فيكون في موضع نصب مع تقدير حذف النون للطول، وفي موضع خفض مع تقدير حذفها للإضافة، وهذا أسدُّ المذاهب لإجراء الضمير مجرى الظاهر.

فأما من ذهب إلى أنه في موضع خفض إلاّ في موضع الضار بكَ، فإنه يقول: حذف النون للإضافة أقوى من حذفها للطول فينبغي أن تحمل على الأقوى.

والجواب: إنه يجوز ما ذكر على الأول ولا مانع يمنع من أنَّ النون محذوفة للطول وإن كان ذلك أقل من حذفها للإضافة.

وأما من يجعله في موضع نصب إلا أن يكون اسم الفاعل بمعنى المضي وبغير ألف ولام فحجّته أن النون لو كانت محذوفة للطول لثبتت في بعض المواضع مع الضمير، فثبت أنّها محذوفة للطافة الضمير، أعني أنه شديد الاتصال بما قبله والنون تمنع من ذلك.

وذلك باطل، لأنَّ حذف النون للإضافة والطول قد ثبت ولم يثبت حذفها للطافة الضمير، أعني أنه شديد الاتصال بما قبله والنون تمنع من ذلك.

وذلك باطل، لأنَّ حذف النون للإضافة والطول قد ثبت ولم يثبت حذفها للطافة الضمير. والتزم حذف النون مع الضمير ليتصل فلذلك رفضت العرب الوجه الذي يؤدي إلى استعمال النون.

ولا يجوز إثبات النون ولا التنوين في اسم الفاعل مع الضمير إلاّ ضرورة، كقول الشاعر:

وما أدري وظَنّي كلَّ ظَنٍ
أمسلمُني إلى قَومِي شَرَاح

وقوله:

ألا فَتَى من سَراةِ الناسِ يَحملُني
وليس حاملُني إلا ابنُ حمالِ

وكان الأصل أن يقول: وليسَ حاملي، ومُسلمي. وكذلك قوله:

وليس بمُعييني وفي الناس ممتعٌ
رفيقٌ إذا أعيَى رفيقٌ وممتِعُ

وكذلك قوله:

هم القائلونَ الخيرَ والآمرونهُ
إذا ما خَشُوا من مُحدِث الأمرِ مُعظما

وكذلك قول الآخر:

ولم يرتفقْ والناسُ محتضرونَه
جميعاً وأيدي المُعتَفينَ رواهقُهْ

فنّون ضرورة.

بـــاب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وهي فَعُولٌ وفَعّالٌ ومِفْعالٌ وفَعِلٌ وفَعيلٌ. فهذه الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وإن لم تكن أسماء فاعلين. والدليل على أنّها ليست بأسماء فاعلين أنها للمبالغة. وفعل المبالغة والتكثير أبداً على وزن فَعّل بتضعيف العين واسم الفاعل من فَعّل مُفَعِّل، فهذه الأمثلة إذن وقعت موقع مُفَعِّل. ولذلك فصلها النحويون من اسم الفاعل، أعني لأنها ليست بأسماء فاعلين بل واقعة موقعها. ويحتمل أيضاً أن تكون فصلت عن أسماء الفاعلين لأنها ليست بجارية على الفعل عند من يرى أنَّ اسم الفاعل إنّما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه. وقد تبين فيما تقدَّم ما السبب الذي لأجله عمل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال.

وهذه الأمثلة تنقسم قسمين: قسم اتفق النحويون على أنّه يعمل عمل اسم الفاعل وقسم فيه خلاف.

فالقسم الذي لا خلاف في إعماله: فَعَولٌ، ومنه قول الشاعر:

ضروبٌ بنَصلِ السَيفِ سُوقَ سَمانِها
إذا عدموا زاداً فإنّكَ عاقر

وقوله:

هجومٌ عليها نَفَسَهُ غير أنه
متى يُرمَ في عينيهِ بالشَبح يَنْهَضِ

وفَعّال، ومنه قولهم: أمّا العَسَلَ فأنتَ شَرّابٌ. وقال الشاعر:

أخا الحرب لَبّاساً إليها جلالَها
وليسَ بولاّجِ الخوالِفِ أعقَلا

فنصب جِلالَها بلبّاس.

ومِفْعال، ومنه قولهم: إنَّه لمِنحارٌ بوائكَها.

فهذه الأمثلة الثلاثة تعمل عمل اسم الفاعل باتفاق من البصريين. وأما أهل الكوفة فيزعمون أن ما بعد الأمثلة الخمسة منصوب بإضمار فعل يدل عليه المثال، فإذا قلت: هذا ضروبٌ زيداً، فتقديره عندهم: ضروبٌ يَضربُ زيداً. ولذلك لا يجيزون تقديم المنصوب بهذه الأمثلة، لأنَّ الفعل إنّما أُضمر في هذا الباب لدلالة الاسم المتقدم عليه، فإذا تقدم الاسم المنصوب لم يكن له ما يدلّ عليه.

وهذا مذهب فاسد، لأنَّ الذي ادعوه من الإضمار لم يلفظ به في موضع من المواضع، وأيضاً فإنَّ ما أنكروه من تقديم المفعول قد سُمع، ومنه قوله:

بكيتُ أخا اللأواء يُحمَدُ يومُهُ
كريمٌ رؤوسَ الدارعينَ ضَروبُ

فقدّم رؤوس الدارعين على ضروب تقديره: ضروبٌ رؤوسَ الدارعين. فدلَّ ذلك على أنّه منتصب بنفس المثال.

والقسم الذي فيه خلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة فَعِلٌ وفَعيلٌ. فمذهب سيبويه إعمالها ومذهب المبرّد أنه لا يجوز ذلك.

استدلّ المبرّد على منعِ إعمالها بأنَّ فعيلاً اسم فاعل من فَعُلَ وفَعُلَ لا يتعدّى، فكذلك ما اشتُقَّ منه. وكذلك فَعلٌ اسم فاعل من فَعَلَ الذي لا يتعدَّى فهو إذن كفعله لا يتعدّى.

وهذا الذي ذهب إليه من الاحتجاج فاسد. إذ الكلام لم يقع إلا في فعل وفَعيل الواقعين موقع مُفعل. فإن قال: فما الدليل على أنَّ العرب قد أوقعتهما موقع مُفعل؟ بل القياس يقتضي أن يكون كلٌّ بناء على حكمه ولا يوقع موقع غيره. فالجواب: إنَّ سيبويه لم يقل ذلك إلاّ بعد ورود السماع بإعمالها. فمن الدليل على إعمال فَعيل قوله:

حتى شآها كليلٌ موهناً عملٌ
باتَتْ طراباً وباتَ الليل لم يَنَمِ

فمَوْهنٌ منصوب بكليل. ومن الدليل على إعمال فعل قوله:

حَذرٌ أموراً لا تَضيرُ وآمِنٌ
ما ليس مُنجيَهُ من الأقدارِ

فأعمل حذراً في أمور. وكذلك قوله:

أو مِسحلٌ شَنَجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ
بسَراتِه نَدَبٌ لهُ وكلومُ

فأعمل شَنجاً في عضادة. وإعمالها عند سيبويه ومن أخذ بمذهب قليل. وهو في فعلٍ أقلّ منه في فعيلٍ بكثير.

وأما المبرد فلم ير أنَّ في هذا الذي استدل به سيبويه دليلاً. أما قوله:

حذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمنٌ
.....

فزعم المازني إنّما خبره أبو يحيى اللاحقي أنه سأله سيبويه هل يحفظ بيتاً في إعمال فعل فوضع له هذا البيت. قال: فالبيت مصنوع.

وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لا يُلتفت إليه لأنَّ سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أنَّ اللاحقيَّ هو الذي أنشده، وسيبويه رحمه الله أحفظُ لما يرويه من أن ينقله عن غير ثقة، فلا يُطعن في روايته بقول من أقرَّ على نفسه بالكذب. وأما قوله:

أو مِسحَلٌ شَنجٌ عِضادَةَ سَمَحَجٍ

..

فعِضادة عنده منصوب على الظرفية كأنّه قال: في عِضادة سَمحج، والظروف لا يُنكر أن تعمل فيها هذه الأمثلة إذ قد تعمل فيها روائحُ الأفعالِ، وأما الذي ينكر إعمالها فيه المفعول به.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد. لأنَّ العضادة اسم للقوائم، والأسماء ما عدا اسم الزمان والمكان لا تجعل ظروفاً تقاس. وأيضاً فإنَّ المعنى يفسد. لأنّه يكون إذ ذاك قد شبه فرسه في الجري بحمارٍ منقبض في قوائم أتان، وذلك مناقض لما يريد من وصفه بالجري، فثبت أنَّ شنجاً هذا بمعنى مُشنِج، كأنّه قال: مُشنج عِضادَة سَمحجٍ، فيكون إذ ذاك قد شبّه فرسه بحمارٍ يطارد أتاناً فهو يعضُها وهي تعضّه.

ومما يدلّ على إعمال فَعِل قول زيد الخيل:

أتاني أنهم مَزِقونَ عِرضِي
جِحاشُ الكِرمَلينَ لها فَدِيدُ

فعرضي منصوبٌ بمزَقينَ ولا يسوغ فيه غير ذلك.

وأما كليلٌ مَوْهِناً، فموهناً عنده منصوب على الظرف بكليل، قال: ومما يدلُّ على ذلك أنه من كلَّ وكَلَّ لا يتعدَّى فكذلك ما أُخِذَ منه.

وهذا الذي ذكره فاسد، لأنه قد قدَّمنا أنَّ كليلاً ـــ على مذهب سيبويه ـــ إنما يكون من كَلّل.

فإن قيل: فلعلّه كما ذكر أبو العباس من أنَّ مَوْهناً منصوب على الظرف، كأنه قال: كليلٌ موهناً، أي ضعيف في موهن.

فالجواب: إنّه إن حُملَ على ما ذهب إليه المبرد تناقض مع قوله: وبات الليلَ لم يَنَم. ألا ترى أنّه إذا ضعف مَوْهناً وكان عَمِلاً في وقت آخر فإنه في الوقت الذي ضعف فيه قد نام. وكذلك أيضاً إن جُعِلَ عَمِلٌ بمعنى تَعِب كما ذهب إليه بعض الناس كان متناقضاً لأنه إذا كان ضعيفاً تعِباً في موهن فقد ينام في ذلك الموهن فيتناقض ذلك مع قوله:

وباتَ الليلَ لم يَنَم، فثبت أنَّ كليلاً بمعنى مُكلّ موهناً لكثرة خفقِه فيه كما يُقال: أتعبتَ نهارَكَ بكثرة عملك فيه. فإن قيل: فلأيِّ شيءٍ جعله مكلّلاً موهناً. وإنما هو مكلّلٌ الليلَ بدليل قوله: وباتَ الليلَ لم ينم؟ فالجواب إنّه أوقَع موهناً موقع مواهن الليل كلّها، فهو من وضع المفرد موضع الجمع الجائي في ضرورة الشعر نحو قوله:

كلوا في بَعضِ بطنِكم تعفُّوا
... البيت

أي في بعض بطونكم. فثبت إذن أنَّ فَعِلاً وفعيلاً يعملان عمل اسم الفاعل قليلاً.

وحكم هذه الأمثلة كحكم اسم الفاعل من التقديم والتأخير والإضافة والفصل، وأنَّ الإضافة غير محضة، وسائر أحكام أسماء الفاعلينَ إلا ما ذكره ابن خروف من أنَّ هذه الأمثلة قد تعمل عمل اسم الفاعل بمعنى المضي، واستدلَّ على ذلك بأنّها لما فيها من معنى المبالغة ساغ ذلك فيها وأنشد دليلاً على ذلك قوله:

بَكَيتُ أخا اللأواءِ يُحمَدُ يَومُهُ
.. البيت

ألا ترى أنّه يندب ميّتاً، فدلّ ذلك على أنَّه يريد بضروب معنى الماضي. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بل هو محمول على حكاية الحال كما تقدَّم ذلك في قوله تعالى: {وَكَلْبُهُمْ بَـسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ} (الكهف: 18).

بـــاب الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد لأنّها إنّما شُبّهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدّي فعملت عمله.

ووجه الشبه بينهما أنّها صفة كما أنَّ اسم الفاعل كذلك. وأنّها متحملة للضمير كما أنَّ اسم الفاعل متحمّل ضميراً، وأنّها طالبة للاسم بعدها كما أنَّ اسم الفاعل طالب للاسم بعده، وأنّها تذكّر وتؤنّث وتثنّى وتجمع كما أنَّ اسم الفاعل كذلك، فتقول: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، كما تقول: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً. فلما أشبهته من هذه الوجوه

عملت عَمَله، فإن نقص من هذه الوجوه شيء لم تعمل، مثال ذلك: أفعَلُ مِنْ، هو صفة متحملٌ ضميراً طالبٌ الاسمَ بعدَهُ تقول: زيدٌ أفضلُ من عمروٍ أباً، ولا تقول: زيدٍ أفضلُ من عمروٍ الأبَ لأنّه قد نقص منه التثنية والجمع والتأنيث.

والصفة المشبهة تنقسم ثلاثة أقسام قسم اتفق النحويون على أنّه يُشبّه عموماً. وقسم اتفق النحويون على أنّه يُشبّه خصوصاً. وقسم فيه خلاف.

فالذي يُشبّه باسم الفاعل عموماً هي كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكر والمؤنث، ونعني بالعموم أنَّ تجري صفة المؤنث على المؤنث والمذكر على المذكر والمذكر على المؤنث والمؤنث على المذكر، مثال ذلك: مررتُ برجُلٍ حَسنِ الوَجهِ.

والذي يشبه باسم الفاعل خصوصاً هي كل صفة لفظها ومعناها خاص بالمذكر أو بالمؤنث، ونعني بالخصوص أن تجري صفة المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث: مثال ذلك:

عذراء في المؤنث ومُلتَح في المذكّر، تقول: مررتُ برجلٍ مُلتَح الابنَ، وبامرأةٍ عذراءِ البنتِ، ولا يجوز أن تقول: مررتُ برجلٍ أعذرَ البنتِ ولا بامرأةٍ مُلتحيةِ الابنِ، لئلا تحدث لفظاً ليس من كلام العرب والذي فيه خلاف كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث معناها خاصّ بأحدهما مثال ذلك: حائضٌ في المؤنث وخصي في المذكر، فتقول مررتُ برجلٍ خَصِيّ الابنِ وبامرأةٍ حائضِ البِنتِ.

فأما أبو الحسن الأخفش فيُجري من هذا صفة المؤنث على المذكّر والمذكّر على المؤنث نحو: مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ وبامرأةٍ خَصي الزَوج. ووجه جوازه عنده أنّه لم يحدث لفظاً ليس من كلام العرب، لأنَّ خَصياً فعيلٌ، وفعيل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء، وكذلك حائض لفظها صالح للمذكر. وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين، لأنَّ هذا الباب مجاز والمجاز لا يقال منه إلاَّ ما سُمعَ، ولم يُسمع من كلامهم مثل: مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ ولا بامرأةٍ خَصيِّ الزوج. وأيضاً فإنَّ المجاز لا يقال إلاَّ حيثُ تسوغُ الحقيقة، والحيض لا يكون للرجل حقيقة فلا يكون له مجازاً، لأنَّ المجاز مشبه بالحقيقة. وكذلك الخصاء لا يكون للمرأة حقيقة فلا يكون لها مجازاً.

والصفة لا تكون مشبّهة حتى تنصب أو تخفض، لأنَّ الخفض لا يكون إلاَّ من النصب ولا يجوز أن يكون من الرفع لئلا يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه.

وهذه الصفة إذا نصبت أو خفضت تبعت لما قبلها في أربعةٍ من عشرة. وهي: الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. مثل: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، وبامرأةٍ حَسَنةِ الوجهِ، وبرجلين حَسَني الأب. وأما قوله:

يا ليلةً خُرْسَ الدَجاجِ سَهِرتُها
ببغدادَ ما كادت إلى الصبح تنجلي

فأما أبو علي فتأول هذا البيت بأن جعل الليلة لطولها كالجمع فكأنَّ كلَّ جزء من هذه الليلة ليلة، والعرب قد تفعل مثل هذا، حكي من كلامهم: ثوبٌ أخلاقٌ وبُرمَةٌ أعشارٌ وضَبعٌ حَضاجرُ، للعظيم البطن.

وهذا الذي تأول به أبو علي الفارسي حسن لولا أنَّ يعقوب حكى عن الأصمعي أنَّ العرب تقول: ليلةٌ خُرُسٌ، إذا لم يسمع فيها صوت، والعرب قد تسكن فُعُلاً فتقول في عُنُقٍ: عُنقٌ، وفي أُذُنٍ: أذْنٌ، وفي طُنُبٍ: طُنْبٌ. فعلى هذا لا إشكال في البيت. لأنّه من وصف المفرد بالمفرد.

وإذا رُفعت تبعت لما قبلها اثنين من خمسة، في الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير، وتبعت لما بعدها في لغة: أكلتني البراغيثُ في واحد من اثنين، في التأنيث والتذكير، وفي لغة من يقول: أكلوني البراغيثُ، في اثنين من خمسة: في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.

وهذه الصفة لا تعمل إلاَّ في السببي بشرط أن يكون فيه الألف واللام مثل مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام مثل: مررتُ برجلٍ حسنِ غلامِ الأبِ، أو نكرة مثل: مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهاً، أو مضافاً إلى الضمير مثل مررت برجل حسن وجهُهُ.

وأجاز بعض النحويين أن يكون السببي بمَنْ واستدلَّ على ذلك بقوله:

ومَهْمَهٍ هالكٍ مَنْ تَعَرَّجا

وهذا لا حجة فيه، لأنَّ هالكاً ليس بصفة مشبّهة وإنّما هو واقع موقع مُهلك وفاعل قد يقع موقع مُفعِل، وحُكِي من كلام العرب: أورسَ الشّجرُ فهو وارِسٌ، وأيفعَ الغُلامُ فهو يافعٌ.

والصفة في هذا الباب مشبهة كانت أو غير مشبهة لا تخلو أن تكون معرفة أو نكرة، فإنْ كانت نكرة فلا يخلو أن يكون في معمولها

الألف واللام أو يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام (أو نكرة)، أو مضافاً إلى الضمير.

فإن كانت فيه الألف واللام أو كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام مثل: مررتُ برجل حسنِ الوَجهِ ومررتُ برجلٍ حَسنِ وَجهِ الأخِ، جاز في المعمول ثلاثة أوجه، الرفع والنصب والخفض. أجودها الخَفض ثم النصب ثم الرفع. وإن كان نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه، أجودها النصب ثم الخفض ثم النصب على الشبَه بالمفعول به، ثم الرفع.

وإن كان مضافاً إلى الضمير جاز فيه ثلاثة أوجه: الرفع في فصيح الكلام والنصب والخفض في ضرورة الشعر.

فإن كانت الصفة معرفة فلا يخلو أن يكون في معمولها الألف واللام أو يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام أو مضافاً إلى الضمير أو نكرة.

فإن كان فيه الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام مثل قولك: مررتُ بالرجال الحَسَنِ الوجهِ، أو الرجُل الحَسَنِ وجهِ الأخِ، جاز فيه ثلاثة أوجه: النصبُ والرفعُ والخفضُ، أجودها النصبُ ثم الخَفضُ ثم الرفع.

وإن كان مضافاً إلى الضمير فيه ثلاثة أوجه: الرفعُ والنصبُ والخفضُ.

الرفع في فصيح الكلام والنصبُ في ضرورة الشعرِ والخفضُ ممتنع.

وإن كان نكرة تصور فيه ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والخفض. النصب في فصيح الكلام والرفع قليل والخفض ممتنع.

وهذه الصفة لا يخلو أن يكون معمولها مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً. فإن كان مخفوضاً فبالإضافة. وإن كان منصوباً فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة. فإن كان معرفة فعلى التشبيه بالمفعول وإن كان نكرة جاز فيه وجهان: أحدهما النصب على التمييز وإن شئت نصبت على التشبيه بالمفعول به.

وإن كان مرفوعاً فلا يخلو أن يكون مضافاً إلى الضمير أو معرفاً بالألف واللام. فإن كان مضافاً إلى الضمير فعلى أن يكون فاعلاً. وإن كان معرَّفاً بالألف واللام ففيه خلاف. فمذهب سيبويه رحمه الله أنّه فاعل. وعلى مذهب أبي علي الفارسي أنّه بدل من الضمير الذي في الصفة. والصحيح مذهب سيبويه على ما يُبيَّنُ بعدُ إن شاءَ الله تعالى.

فعلى هذا مسائل هذا الباب المتصورة فيه ثمانِ عشرةَ. ثلاثٌ في مثل: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ، بالرفع والنصب والخفض. وكذلك المضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو: مررتُ برجلٍ حسنِ وجهُ الأخ، يجوز فيه أيضاً ثلاثة أوجه. وثلاثة في مثل قولك: مررتُ برجل حسنٍ وجهُه، بالرفع والنصب والخفض. وثلاثة في مثل: مررت برجلٍ حسنِ وجهٍ بالرفع والنصب والخفض. ومثل ذلك مع تعريف الصفة نحو: مررت بالرجل الحسنِ وجه الأخِ.

وثلاثة في مثل: مررتُ بالرجلِ الحَسنِ وجهُهُ، بالرفع والنصب والخفض. وكذلك مررت بالرجلِ الحَسنِ وجه، بالرفع والنصب والخفض.

فجملة مسائل هذا الباب المتصورة ثمان عشرة كما تقدم. امتنع منها مسألتان: الحسنِ وجههِ والحَسَنِ وجهِ، لما يذكر بعد، فبقي منه ست عشرة مسألة جائزة ثلاث منها لا تجوز إلا في ضرورة، وهي: حسنُ وَجهه، بالنصب والخفض والحَسَنُ وجهَهُ، بالنصب.h والباقي منها وذلك ثلاث عشرة جائزة في الكلام الفصيح لكنَّ بعضها أقوى من بعض على ما يبيّن بعدُ إن شاء الله تعالى.

(قال الأستاذ): والموجب لامتناع الحسنِ وجههِ أنّه اجتمع فيه شيئان ضعيفان: أحدهما تكرار الضمير لأنَّ الإضافة متى نصب (معمولها) فلا بد في الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف. والآخر الجمع بين الألف واللام والإضافة. وكل واحدٍ منهما على انفراده ضعيف. فلما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة. وأيضاً فإنَّ الألف واللام عوض من التعريف الذي منعت الصفة لإضافتها إلى معرفة. والألف واللام لما لم يكن من قبيل الإضافة لم يجز أن يكون عوضاً منها.

وكذلك: مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهِ، لم يجز لأنّه عكس الإضافة، أعني إضافة المعرفة إلى النكرة، والباب إضافةِ النكرة إلى المعرفة وأيضاً فإنَّ الألف واللام ليس لها ما تكون عوضاً منه.

وأما مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَهُ، بالخفض والنصبِ، ومررتُ بالرجلِ الحسَنِ وجهَهُ بالنصب فلم يجز إلا في الضرورة لأنّه يؤدي إلى تكرار الضمير.

وأما الخلاف الذي ذكرناه في معمول الصفة إذا كان مرفوعاً وليس فيه إضافة إلى الضمير فسببه أنَّ الصفة لا بدَّ فيها من

ضمير يعود على الموصوف فإذا قلت: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، فالضمير على مذهبنا محذوف لفهم المعنى، كأنّك قلت: الحسَنِ الوَجهُ منهُ.

ومذهب أهل الكوفة أن الألف واللام عوض من الضمير والأصل عندهم: مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهُهُ، فأدخلت الألف واللام على الوجه وصارت عوضاً من الضمير وهذا فاسد، لأنّه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة، وأما على مذهبنا فإنّما أدخلناها على النكرة والأصل: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ منهُ، ثم أدخلت الألف واللام وحذفت الضمير لفهم المعنى. ولمّا كان حذف الضمير من الصفة قليلاً حمله الفارسي على أنَّ الوجه بدل من الضمير الذي في الصفة حتى لا تخلو الصفة من ضمير.

وهذا الذي حمل الفارسي على جعل الوجه بدلاً من الضمير ينبغي أن لا يلتفت إليه، لأنَّه يلزمه أن يجعل الوجه بدلاً من الضمير بدل بعض من كلّ ولا بد في بدل البعض من الكل من ضمير يعود على المبدل منه ولا يجوز حذفه إلا في قليل من الكلام. فإذا كان الوجهان كلاهما مفضيان إلى حذف الضمير مما لا يحذف منه إلا قليلاً فلا فائدة في تكلف الإضمار.

وينبغي أن يعلم أن الرفع في هذا الباب أحسن من النصب والخفض لأنّه هو الحقيقة وما عداه مجاز، ثم يليه الخفض لأنها إذا خفضت ما بعدها كانت في اللفظ غير عاملة فقربت من الأصل، ثم النصب إلاَّ أن يكون النصب على التمييز لأنّه في رتبة الرفع.

والأصل هذا ما لم يؤد الرفع إلى حذف الضمير لأنّه يكون إذ ذاك دون النصب والخفض.

والأحسن في معمول هذه الصفة أن يكون معرّفاً بالإضافة إلى الضمير، لأنّه هو الأصل ما لم يؤد إلى تكرير الضمير، ثم يليه التعريف بالألف واللام لأنّه يشبه الأصل في أن معموله معرَّف، ثم التنكير.

فعلى هذه القوانين المتقدمة تعتبر مسائل هذا الباب في الجودة والرداءة فأما قول أبي القاسم الزجاجي: والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه رحمه الله وحده... الفصل. ففاسد من غير وجه.

أما سيبويه فلم يجز ذلك بل قال: وقد جاءَ في الشعر: حَسَنَهُ وجهِها، فقصره على الشعر كما ترى.

وأما قول أبي القاسم: وخالفه في ذلك جميع النحويين من البصريين والكوفيين، فباطل بل لا يحفظ لأحد من النحويين خلافٌ لسيبويه في ذلك إلا للمبرد فإنّه خالفه فيما ادعى سيبويه رحمه الله من

مجيء ذلك في الشعر وتأول والبيت على خلاف ما حمله عليه سيبويه رحمه الله، وأنا أذكره بعدُ إن شاء الله تعالى.

وقوله: لأنّه قد أضاف الشيء إلى نفسه، فاسد، لأنَّ إضافة الشيء إلى نفسه في هذا الباب لا تتصور إلا أن تكون الإضافة من رفع، وما ذكره سيبويه فالإضافة فيه من نصب. فتبيّن أنّه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه، والدليل على ما ذكره سيبويه من أن الإضافة فيه من نصب، قوله: وقد جاءَ في الشعر: حَسَنَةُ وجهَها، فباطل أن تكون الإضافة هنا من رفع لأنّه لو كان كذلك لوجب أن تكون حَسَنُ وجهُها لأنَّ الصفة إذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث وإذا رفعت المضمر كانت على حسبه فدلَّ ذلك على أنَّ في «حسن» من قولك مررتُ بامرأة حسنٍ وجهُها ضميراً يعود على امرأة، ويكون وجهُها إذ ذاك في موضع نصب. واستدلَّ سيبويه رحمه الله على مجيء ذلك في الشعر بقوله:

أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الركبُ فيهما
بحَقلِ الرُخامِي قد عفا طللاهما
أقامت على رَبْعَيهِما جارتا صَفَا
كميتا الأعالي جونَتا مُصطلاهما

فكميت صفة للجارتين وكذلك جونتا صفة للجارتين وفيهما ضمير يعود على الجارتين وهو مضاف إلى المُصطَلَى المضاف إلى ضمير الجارتين، ولو كان المصطلى في موضع رفع لكان جون مفرداً مذكّراً، لأنَّ الصفة إذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث، وتكون مفردة على كل حال. لقد تَبيّن أنَّ الإضافة في ذلك من نصب.

وأما المبرد فزعم أنّه لا حجة في البيت لاحتمال أن يكون الضمير الذي في مصطلاهما عائداً على الأعالي، فكأنَّه قال: جونتا مُصطَلَى الأعالي، فأعاد الضمير على الأعالي على صيغة التثنية لأنّهما في المعنى أعليان، فوقع الجمع موقع التثنية لأنّه من باب قطعتُ رؤوسَ الكَبشين، فيكون نظير قول الآخر:

.....
رؤوسُ كَبيرَيْهنَّ يَنتَطحانِ

وإذا كان على هذا لم يكن مثل مررتُ برجلٍ حسن وجهُهُ، ألا ترى أنَّ «حسنٌ وجهُهُ»وبابه يلزم فيه تكرار الضمير، لأنَّ في حسن ضميراً يعود على الرجل والضمير في وجهه يعود على الرجل أيضاً وليس كذلك: جونتا مُصطَلاهما، على ما أخذه سيبويه رحمه الله، لأنَّ الضمير

الذي في جونتا يعود على الجارتين والضمير الذي في مصطلاهما يعود على الأعالي.

والذي يُبطل ما ذهب إليه المبرّد فساد المعنى وضعف اللفظ، أما ضعف اللفظ فإنَّ عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ، وحمله على المعنى قليل، وأَمَا فساد المعنى فإنَّه يكون المعنى إذ ذاك: جونتا مصطلى الأعالي، والمصطلى في الحقيقة إنّما هو لجارتين لا للأعالي، فيصير ذلك بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَ رأسهِ، فتضيف الوجه إلى الرأس وإنّما هو للرجل، فكما أنَّ العرب لا تقول هذا فكذلك لا تقول ما هو بمنزلته.

وأيضاً فإنَّ أهل الكوفة قد حكوا مثل: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَهُ، بالنصب.

وإذا ثبت النصب جاز الخفض، لأنَّ الإضافة إنّما تكون منه، وأنشدوا على ذلك:

أنعَتُها إنّي من نُعّاتِها
كومُ الذُرَى وادقةٌ سُرّاتِها

ففي وادقة ضمير يعود على الأرض المتقدّمة الذكر، وسُرّاتها منصوبة والضمير المتّصل بها يعود على الأرض المتقدّمة أيضاً.

ومثل جونتا مصطلاهما بيت الأعشى في إحدى الروايتين أيضاً:

فقلتُ لهُ هذِه هاتِها
بأدماءَ في حَبلِ مُقتادِها

ألا ترى أنَّ أدماءَ فيها ضمير الناقة وهو بعد ذلك مضاف إلى المقتاد المضاف إلى ضمير الناقة، ولا تكون الإضافة من رفع، إذ لو كان كذلك لكان آدمُ مُقتادُها، لأنَّ المقتاد مذكر والصفة قد تقدَّم أنّها تكون من تذكير وتأنيث على حسب فاعلها.

بـــاب التعجب

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِيَ سببها وخرج بها المتعجّبُ منه عن نظائره أو قل نظيره.

فقولنا: استعظام لأنَّ التعجب لا يصح إلا ممّن يصحّ في حقه الاستعظام، ولذلك لا يجوز أن يرد التعجب من الله تعالى، فإن ورد فبالنظر إلى المخاطب وذلك نحو قوله تعالى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} (مريم: 38)، ونحو قوله تعالى: {فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} (البقرة: 175).

وقولنا: زيادة، لأنَّ التعجب لا يجوز إلاَّ ممّا يزيد وينقص. فأما الخِلَق الثابتة فلا يجوز التعجب منها إلاّ ما شذَّ وهو: ما أحسنَهُ وما أقبحَهُ وما أطوَلَه وما أقصَرَهُ وما أهوَجَهُ وما أنوَكَهُ وما أحمَقَهُ وما أشنَعَهُ.

وقولنا: في وصف الفاعل، تحرز من وصف المفعول لأنّه لا يجوز التعجب من وصف المفعول، فلا يجوز أن تقول: ما أضرَبَ زيداً. وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع به.

واختُلِف في السبب المانع (من ذلك) فمنهم من قال (إنّه) لم يجز التعجب منه لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فهذا يجيز التعجب إذا عدم اللبس فيكون قول الرمادي:

ولا شبلَ أحمى من غَزالٍ كأنّه
من السُمرِ والأحراس في حبس ضَيغَمِ

جائزاً، لأنَّه قد تقدم عدم اللبس المانع من التعجب.

والدليل من هذا البيت أَنَّ أفعل التي للمفاضلة تجري مجرى فعل التعجب، فلا يُبنى إلاّ مما بُنِي منه.

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنّه لا يجوز التعجب من فعل المفعول لأنّه ليس للمفعول فيما أوقع به من فعل التعجب كسب فأشبه لذلك الخلق والألوان إذ ليس ذلك من كسب المُتعجّبِ منه، فعلى هذا يكون بيت الرمادي الأول لحناً.

ولا يجوز التعجب عند صاحب هذا المذهب إلاّ فيما سُمع من ذلك وهو: ما أشَعَلَهُ وما أجَنّهُ وما أولَعَهُ وما أخوفَهُ عندي وما أحبّه إليَّ وما أمقَتَهُ عندي وما أبغَضَهُ إليَّ، والدليل على جواز ما أخوفَه عندي قول كعب بن زهير:

فلهو أخوفُ عندي إذْ أُكلِّمُهُ
وقيلَ إنّكَ محبوسٌ ومقتولُ
من ضَيغَمٍ بثَراءِ الأرض مُخْدَرُهُ
بِبَطْنِ عَثَّرَ غيلٌ دونَها غَيلُ

وقولنا: خفي سببها، تحرّز مما هو غير خفي السبب كالألوان فإنّه لا يجوز التعجب منها أصلاً عند أهل البصرة إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله:

إذا الرجالُ شَتَوا واشتدَّ أُكلُهم
فأنتَ أبيضُهم سربالَ طَبّاخِ

ونحو قوله:

جاريةٌ في درعها الفَضْفاضِ
أبيضُ من أختِ بني إباضِ

وأما أهل الكوفة فأجازوا ذلك في السواد والبياض لأنهما أصلان للألوان واستدلوا على جوازه في البياض بما قدمناه أولاً، وفي السواد بما جاء في صفة جهنم من قوله صلى الله عليه وسلّم «لَهيَ أسَودُ منَ القارِ». وبقول أمّ الهيثم: هو أسود من حَنَكِ الغُراب. وهذا من القلة بحيث لا يقاس.

وقولنا: وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره، لأنّه لا يجوز التعجّب إلاَّ مما كان من الصفات قد يزيد زيادة لا يمكن أن يكون لها نظير، وإن وجد فقليل ولذلك لم يجز التعجّب من الله تعالى إلاّ قليلاً لأنّه لا نظير له. وإذا جاء فمجاز ومشبَّه بما يجوز التعجب منه. ومن ذلك قول الشاعر:

ما أقدرَ اللَّهَ أن يُدنِي على شَحَطٍ
مَنْ دارُهُ الحَزْنُ مِمَّن دارُهُ صُولُ

وللتعجب ثلاثة ألفاظ: ما أفعَلَهُ وأفعلْ به ولَفَعُلَ. ويجري «أفعَلُ مِنْ» مجرى التعجب وإن لم يكن تعجباً في أنه لا يبنى إلا مما بني منه فعل التعجب.

فأما ما أفعَلَهُ فلا يخلو أن تريد التعجب من مزيدٍ أو غير مزيد. فأما المزيد فلا يخلو أن يكون على وزن أفعَلَ أو على غير ذلك من الأوزان. فإن كان على غير ذلك من الأوزان فلا يجوز التعجب منه، لأنه لا يجوز التعجب من فعل حتى يصير على وزن فَعَلَ، فإذا فُعل به ذلك أدى إلى حذف زوائد الفعل وقد كانت هذه الزوائد تعطي معانيها فتفقد بزوالها إلاّ ما شذَّ من ذلك وهو قول العرب: ما أفقَرَهُ، من افتقر، وما أغناهُ، من استَغْنَى وما أتقاهُ، من اتَّقى، وما أقومَهُ، من استقامَ.

وكأن التعجب إنّما هو من فَقُر وغنِيَ وتَقِيَ وقامَ في معنى استقامَ وإن لم ينطق بشيء من ذلك. وممّا يدلّ على ذلك فقير وغنيّ وتقيّ، ألا ترى أنَّ فعيلاً لا يُبنى إلاّ من فعلٍ ثلاثي نحو كريم وظَريف من كُرم وظُرف ومما يسهّل ذلك في اتقى أنهم قد حذفوه حتى صار تَقَي، ومنه قول الشاعر:

تَقُوه أيُّها الفتيانُ إنّي
رأيتُ اللَّهَ قد غَلَبَ الجُدودا

فإن كان على وزن أفعَلَ ففيه خلاف. فمنهم من منع التعجب منه في الجميع ومنهم من أجاز التعجب منه في الجميع ومنهم من فَصّل.

أما الذي منعه في الجميع فقاسه على غيره من المزيدات. والذي أجازه في الجميع رأى همزة أفعل التي للتعجب تعقب تلك الزيادة. والذي فصّل منع ذلك إن كانت الهمزة للنقل، لأنّها إذ ذاك حرف معنى، وأجاز إذا كانت لغير نقل لأنّها لا معنى لها.

والصحيح أنه لا يجوز التعجب منه إلا فيما شذ من ذلك وهو قولهم: ما أنَتَنَهُ، من أنَتَنَ، وما أخطاهُ، من أخطأ، وما أصوبهُ من أصابَ، وما آتاهُ للمعروف وما أعطاهُ للدراهم وما أولاهُ للمعروفِ وما أضيعَهُ لكذا.

والدليل على جواز ما أضيعه لكذا قول ذي الرمة:

وما شنّتا خرقاء واهية الكُلى
سقى بهما ساقٍ ولمّا تَبَلّلا
بأضيَعَ من عَينيكَ للماءِ كلّما
توهَّمتَ رَبعاً أو تذكَّرتَ منزلا

وأما غير المزيد فيه فلا يخلو أن يكون متصرّفاً أو غير متصرف. فإن كان غير متصرّف لم يجز التعجب منه نحو نعم وبئسَ وعَسَى وأمثالها وإن كان متصرّفاً فلا يخلو أن يكون من باب ظننت أو من باب كانَ أو لا يكون.

فإن كان من باب كان لم يجز التعجب منه لأنه إذا بُني على فَعُلَ لم يحتج إلى أكثر من فاعلٍ، فتدخل عليه همزة النقل فيصير الفاعل مفعولاً، فتقول: ما أكون زيداً، فيؤدي إلى بقاءِ المبتدأ دون خبر، ولا يجوز: ما أكون زيداً لقائمٌ. لأنَّ اللام لا تدخل على خبر المبتدأ.

وأما ظننتُ فيجوز التعجب منه ومن أخواته بشرط الاقتصار على الفاعل، فتقول ما أظنّني، ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما وتحذف الآخر.

أما ذِكر أحدهما فيؤدي إلى بقاء الخبر دون مبتدأ والمبتدأ دون خبر، وباطل أن تذكر المفعولين لأنه لا بدَّ من نقله إلى فَعُل لا يتعدَّى. ولا يجوز دخول اللام على المفعولين لأنه لا يجوز دخول اللام على المبتدأ والخبر.

فإن لم يكن من باب ظننت ولا من باب كان فلا بد أن يكون على وزن فَعُل أو فَعِلَ أو فَعَلَ. فإن كان على وزن فعُلَ بضم العين أدخلت عليه همزة النقل وصار الفاعل مفعولاً. فإن كان مفتوح العين أو مكسورها نقلته إلى فَعُل وحينئذٍ يتعجب منه، والدليل على ذلك شيئان:

أحدهما: أنك إذا تعجبت مما يتعدى إلى مفعول واحد بقي على ما كان عليه فقلت: ما أضربَ زيداً لعمرٍو، ولو كان غير منقول لفعل لوجب تعدّيه إلى مفعولين، لأنَّ همزة أفعل التي للتعجب للنقل، بدليل أنّك تقول: ما أظرفَ زيداً فيصير ظَرُف يتعدّى بعد أن كان غير متعدَ، فدلَّ ذلك على أنه منقول إلى فَعُل حتى يصير غير متعد.

والآخر: أنهم إذا أرادوا التعجب من الثلاثي قالوا: لَفَعُلَ، نحو: لَشرُفَ زيداً ولضَرُبَت يَدَكَ، فينقلون فَعَلَ وفَعِل إلى فَعُل، ومن كلامهم: ضَرُبَت إليكَ يَدُك، أي ما أضربَها.

فإن قيل: فلأيّ شيء بني على فَعُل؟ فالجواب: إنَّ التعجب موضع مبالغة وفعُل من أفعال الغرائز والطبائع، ومن المبالغة في الفعل أن يجعل كأنّه طبع في التعجب منه إلا ألفاظاً استغنت العرب عن التعجب منها بأشدّ وما في معناها، وهي: قامَ وقَعَدَ ونامَ وسَكِرَ وغَضِبَ وجلَس وقالَ: من القائلة، فلم يقولوا: ما أقومه، لئلا يلتبس بأقوَمَه من استقام، ولم يقولوا: ما أَقعَدَه، لئلا يلتبس بما أقعده من أبٍ، ولم يقولوا: ما أجلَسَهُ، حملاً على أقعَدَ لأنّه في معناه أو حملاً على ما أَقوَمَه لأنه نقيضه، ولم يقولوا: ما أسكَرهُ، لئلا يلتبس بقولهم: ما أسكَرَ التَمَر، إذا كان في السُكّر.

وأما ما أَنومَهُ وما أَغضَبَهُ وما أقيله فلم نقل استغنت عنها بالتعجب بأشد وما في معناها وكلّ ما ذكرنا أنه لا يجوز التعجب منه، فإنَّ العرب إذا أرادت التعجب منه أتت بفعل يجوز أن تتعجب منه ونصبت مصدر ذلك الفعل الذي قصدت التعجب منه على أنّه مفعول له فتقول: ما أشدَّ استخراجَهُ للمال، وما أبينَ حُمرتَهُ وما أسوأ عماهُ، وكذلك جميع ما يُتعجّب منه.

وفي «ما» في أفعلَهُ خلاف بينهم، فمذهب أبي الحسن الأخفش أنها موصولة والفعل الذي بعدها صلة لها والخبر محذوف والتُزِم حذفه كما التُزِم حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، إذ لا يسوغ عنده أن تكون اسماً تاماً، لأنَّ ما لا تكون عنده اسماً تاماً إلاّ في الشرط والاستفهام أو يلزمها النعت نحو: مررتُ بما مُعجبٍ لكَ، وهذا فاسد لأنّه إذا جعلها موصولة كانت معرفة فيناقض ذلك معنى التعجب لأنَّ التعجب لا يكون إلا من خفّي السبب.

فإن اعتذر بأنَّ الإبهام في حذف الخبر، فنقول: هذا الخبر لا يخلو أن يكون حذفه للدلالة عليه أو لغير دلالة، فإن كان للدلالة عليه فهو

بمنزلة الثابت فلا إبهام فيه، وباطل أن يكون لغير دلالة لأنَّ الحذف من غير دليل غير موجود في كلام العرب، وأيضاً فإنّه يؤدّي جعلُها اسماً تاماً والفعل الذي بعدها في موضع الخبر إلى الابتداءِ بالنكرة من غير شرط.

وأيضاً فإنَّ هذا المذهب يؤدي إلى ادعاء حذف ما لم يلفظ به في موضع من المواضع، ولو كانت بمنزلة الذي للفظ بخبرها في موضع.

ومذهب سيبويه رحمه الله أنها اسم تامٌ بغير صفة ولا صلة، وما بعدها في موضع الخبر.

فإن قيل: إنَّ ذلك يؤدي إلى ما ذكره أبو الحسن الأخفش من الابتداء بالنكرة من غير شرط فالجواب: إنَّ الذي سوغ الابتداء بالنكرة ما دخل الكلام في معنى التعجب، فجاز لذلك كما جاز: عَجَبٌ لزيدٍ.

فإن قيل: فإنَّ «ما» لم تقع تامة من غير صلة ولا صفة إلاّ في الشرط والاستفهام فالجواب: إنَّ ذلك قد جاءَ قليلاً، حُكيَ من كلامهم: غسلتُه غَسلاً نعمّاً، ولأمرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أنفَهُ. ألا ترى أنَّ ما لا يخلو أن تكون زائدة أو غير زائدة. باطل أن تكون زائدة لأنه يؤدي إلى إخلاء الفعل وهو نعم من فاعل ظاهر أو مضمر، فثبت أنها اسم وليس لها صلة.

والصحيح إذن مذهب سيبويه رحمه الله.

وفي أفعلَ أيضاً خلاف بين النحويين. فمنهم من ذهب إلى أنه اسم واستدل على ذلك بأنه قد صُغِّر والتصغير إنّما هو من خواص الأسماء كقوله:

يا ما أُميلِحَ غزلانا شَدَنَّ لنا
من هؤليّائكُنَّ الضّالِ والسَمُرِ

واستدل بأنه لا يتصرَّف ولا مصدرَ له.

وهذا لا حجة فيه، أما تصغيره فقد يمكن أن يكون في ذلك مثل قولهم: هذا حبُّ رُمّاني، أعني في أنك أردت أن تضيف الحَبَّ إلى نفسك فأضفت الرمان، فكذلك أردت أن تُصغِّر ما التي هي سبب التعجب فصغّرتَ الفعل ومثل ذلك قولهم: قامَت هندٌ، في أنك ألحقت الفعل علامة التأنيث والمراد الفاعلة، فكذلك هذا.

وأما عدم تصرفه وأنَّه لا مصدر له فقد وجد من الأفعال ما هو على هذه الصفة كعسى.

ومنهم من ذهب إلى أنه فعل واستدل على ذلك ببنائه على الفتح، ولو كان اسماً لكان معرباً إذ لا موجب لبنائه، واستدلَّ أيضاً

بنصبه للمفعول ولو كان اسماً لم يجز ذلك فيه إذ ليس هو من قبيل الفاعلين والمفعولين ولا من قَبيل المصادر المقدَّرة بأنْ والفعل، ولا من قبيل الأسماء الموضوعة موضع الفعل.

ولا يجوز التعجب من صفةٍ فيما يستقبل إلاّ أنْ يكون في الحال ما يدل على أنَّ المتعجَّب منه ينتهي إلى صفة يجوز التعجب من مثلها نحو: ما أحسن ما تكونُ هذه الجارية وما أطولَ ما يكونُ هذا الزرعُ.

واختلف في زمن فعل التعجب. فمنهم من ذهب إلى أنه بمعنى الحال، واستدل بأنّك لا تقول: ما أحسنَ زيداً، إلا وهو في الحال حسن، وإذا أردت الماضي أدخلت كان فقلت: ما كانَ أحسنَ زيداً.

ومنهم من ذهب إلى أنه بمعنى المُضيّ، إبقاءٍ للصيغةِ على بابها، إلاّ أنه يدل على الماضي المتصل بزمان الحال، فيحصل الحال بحكم الانجرار. فإذا أردت الماضي المنقطع أتيت بكان. وهذا المذهب أولى لما فيه من إبقاء اللفظ على بابه، ألا ترى أن أفَعَلَ صيغة الماضي.

وإذا أتيت بكان فلا يخلو أن تأتي بها بعد الفعلِ أو قبله أو بعده وقبله. فإن أتيت بها قبل الفعل فقلت: ما كانَ أحسنَ زيداً، ففي ذلك خلاف بين النحويين.n فمنهم من ذهب إلى أنَّ كان زائدة وأحسنَ في موضع الخبر. ومنهم من ذهب إلى أنها في موضع خبر «ما» واسمها مضمر فيها يعود على «ما» على وزن أفعَلَ، إلاّ فيما جاء من هذا محذوف الهمزة نحو قولهم: ما خيرَ اللبنَ للصحيح وما شَرَّهُ للمبطونِ. والذاهبون إلى أنها زائدة اختلفوا فيها، فمنهم من جعل لها فاعلاً وهو مضمر المصدر وهو السيرافي. ومنهم من ذهب إلى أنه مفرغ ليس له فاعل وهو أبو علي الفارسي.

واستدل السيرافي على صحة مذهبه بأن الفعل لا بد له من فاعل، وتكون على مذهبه تامة.

واستدل الفارسي على صحة مذهبه بأنَّ زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة وإذا كانت مفرغة كانت من قبيل المفردات.

فإن قيل: إنها فعل والفعل لا بد له من فاعل فالجواب: إنَّ الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل، دليل ذلك «قلّما» فإنّها لما استعملت استعمال «ما» في أنَّ المراد بها النفي لم تحتج إلى فاعل. فكذلك «كان» لمّا استعملت للدلالة على الزمن الماضي ولم يُرد بها أكثر من ذلك استغنت عن الفاعل كما استغنى عنه الظرف نحو أمسِ.

وإن أتيت بكان بعد الفعل فلا بد من إدخال ما المصدرية على كان فتقول: ما أحسنَ ما كان زيدٌ، برفع زيد على أنّه فاعل كان وما مصدرية وهي مع ما بعدها في موضع مفعول فعل التعجب كأنّه في التقدير: ما أحسنَ كونَ زيد. ومنهم من أجاز نصب زيد على أن تكون «ما» بمنزلة الذي وكان ناقصة واسمها مضمر فيها يعود على «ما» وزيد خبرها. وهذا فاسد من جهة المعنى، ألا ترى أنَّ المعنى إذ ذاك: ما أحسن الذي كانَ زيد، ويغني عن ذلك: ما أحسنَ زيداً. وأيضاً فإنَّ ما المصدرية لا ينبغي أن تدخل إلاّ على ما له مصدر وهو الفعل التام.

فإن كُرِّرت «كان» كانت كل واحدة منهما على ما استقرَّ فيها قبل التكرار.

ولا يزاد في هذا الباب من الأفعال إلاّ كان عند أهل البصرة وقاس أهل الكوفة على ذلك سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد فيه معنى التعجب، وحكوا من كلام العرب: ما أصبحَ أبردَها وما أمسى أدفأها، يعني الدنيا. ومنهم من أجاز زيادة كل فعل لا يتعدّى نحو: ما قامَ أحسنَ زيداً، إذا أردت ما أحسن قيامَ زيدٍ فيما مضى، واستدلَّ على ذلك بقوله:

على ما قام يَشتمُني لئيمٌ
كخنزِيرٍ تمَرَّغَ في رَماد

فقام زائدة، والمعنى: على مَ يشتمُني لئيمٌ.

وكذلك استدل بقول الآخر:

فالآنَ قرَّبتَ تهجُونا وتشتمُنا
فاذهبْ فما بكَ والأيام من عَجَب

فاذهب زائدة، وحكوا من كلام العرب: فلانٌ قَعَدَ يتهكّم بعرضِ فلانٍ. على زيادة قعد، وحكى الكسائي: ما مر أغلظَ أصحاب موسى، على معنى أغلظ ما مرّوا، وهذا من القلة والشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب على «ما» ولا على فعل التعجب نفسه. واختُلف في الفصل بينه وبين معموله بالظرف والمجرور، فمنهم من أجاز ومنهم من منع. فالمانع يحتج بضعف هذا الفعل وقلّة تصرفه، والذي يجيز يحتج بأنَّ ذلك قد جاء في الحرف مع أنَّ الحرف أضعف من الفعل فالأحرى أن يجوز مع الفعل وذلك نحو قولك: إنَّ بكَ زيداً مأخوذٌ.

فإن قيل: إنَّ الحرف قد خرج من الباب الأضعفِ إلى الباب الأقوى لشبهه بالفعل وفعل التعجب خرج من الباب الأقوى وهو الفعل إلى الباب الأضعف وهو الحرف فالجواب: إنَّ فعل التعجب قوي الأصل لأنه فعل و«إنَّ» ضعيفة الأصل لأنها حرف فلا أقلّ من أن يكونا في رتبة واحدة.

والصحيح أنَّ ذلك جائز. وحُكي من كلام العرب: ما أحسنَ بالرجُلِ أن يصدُقَ ومن كلام عمرو بن معد يكرب: للَّهِ دَرُّ بني مجاشع، ما أكثرَ في الهيجاء لقاءَها وأكثَر في اللزبات عطاءها.

فصل وأفعلْ به في معنى ما أفعلَهُ، ولا يجوز بناؤه إلاّ فيما بُني منه ما أفعَلَهُ. واختُلف في المجرور، فمنهم من جعله في موضع رفع. ومنهم من جعله في موضع نصب، فالذي جعله في موضع رفع استدل على ذلك بأنَّ أفعَلَ فعْلٌ والفعل لا بدَّ له من فاعل ولا فاعل ملفوظ به ولا مقدَّر، إذ لو كان مضمرر لبرز في بعض الأحوال فدلَّ ذلك على أنَّ المجرور فاعل والباء زائدة.

فإن قيل: لو كانت زائدة لم تلزم كما لم تلزم في مثل: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً} (الرعد: 43). فالجواب: إن الباء لزمت هنا إصلاحاً للفظ، وذلك أنَّ فعل الأمر بغير لام لا يكون فاعله مظهراً إلاّ في هذا الباب، فدخلت الباء حتى يصير في اللفظ كأنه مفعول، فإن قيل: فلأيّ شيءٍ جاء فاعله مظهراً وهو أمر فالجواب: إنّه إنّما جاء ذلك لأنه ليس بأمر صحيح، ألا ترى أنَّ معناه التعجب، ونظير ذلك في أنَّ اللفظ لفظ الأمر والمعنى على غير ذلك قول الله تبارك وتعالى: {قُلْ مَن كَانَ فِى الضَّلَـلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَـنُ مَدّاً} (مريم: 75). فمعناه: فَيمُدُّ. وهذا الأمر من أفعلَ الذي معناه صارَ ذا كذا نحو: أبقلت الأرض، أي صارت ذاتَ بقلٍ، وأجنى الشَجرُ، صار ذا جَنَى، ودليل ذلك أنَّ همزته همزة قطع، ولو كان من فعل ثلاثي لكانت همزته همزة وصل.

ومنهم من جعل فاعله مضمراً وجعل المجرور في موضع مفعول. وهؤلاء اختلفوا فمنهم من جعل الضمير يعود على الحُسن كأنّه قال: أحسنْ يا حُسنُ زيداً، ولذلك كان مفرداً على كلّ حال.

ومنهم من جعل الضمير عائداً على المخاطب ولم يبرز في تثنية ولا جمع لأنه جرى مجرى المثل. وهذان المذهبان فاسدان، بدليل أنّه لو كان كذلك لم يخل أن يكون منقولاً من أفعل المتعدية أو من أفعل غير المتعدية. وباطل أن يكون من أفعل المتعدية، إذ لو كان كذلك لوجب أن يقول: أحسنْ زيداً فتوصله إلى المفعول بنفسه، فثبت أنه منقول من أفعل غير المتعدية. وإذا ثبت ذلك ثبت أنَّ الظاهر في موضع الفاعل، وهذا

مع أنَّ أحد الوجهين فاسد، بدليل عدم الظهور في التثنية والجمع، أعني مذهب من زعم أنَّ الفاعل ضمير المخاطب.

ويجوز التعجب من كل فعلٍ ثلاثي تنقله إلى فَعُلَ مضموم العين، وإذا فعلت ذلك به صار غير متعد أيضاً، ويجوز دخول الباء على فاعله زائدة ولا تلزم فتقول: ضَرُبَ زيدٌ، وضَرُبَ بزيدٍ، في معنى: ما أضرَبَهُ، ولا يلزم فاعله أن يكون معرّفاً بالألف واللام فتقول: لَضَرُبَتْ يدُكَ، ولضُرِبَتْ اليدُ. ومن زيادة الباء قوله:

حُبَّ بالزورِ الذي لا يُرى
منه إلا صَفحةٌ أو لمامْ

وإذا بنيته من فعل معتل اللام من ذوات الياء قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها كرَمُوَ الرجلُ، في معنى ما أرماهُ، ومن كلام العرب: لسَرُوَ الرجلُ، في معنى: ما أسراهُ. ويعرض في هذا الباب اللبس بين التعجب والنفي والاستفهام مع كل فعل في آخره نون إذا اتصل به ضمير متكلم عند من لا بَصَرَ له بكلام العرب. لكنَّ الذي يؤمن اللبس في ذلك أن يعلم أنَّ أفعل في التعجب فعل، فإن اتصل به ضمير نصب للمتكلم فلا بدَّ من إلحاق نون الوقاية في حال الإفراد، وأفعل في الاستفهام اسم فلا يحتاج إلى نون الوقاية في حال من الأحوال، وأفعل في النفي فعل إلا أن المتّصل به ضمير رفع فلا بدَّ من تسكين آخر الفعل فتقول في التعجب في الإفراد: ما أحسنني، وفي التثنية والجمع: ما أحسنَنَا، وتقول في الاستفهام في الإفراد: ما أحسنُني، وفي التثنية والجمع: ما أحسنُنا، برفع أحسن. وتقول في النفي في الإفراد: ما أحسنتُ، وفي التثنية والجمع ما أحسنّا.

واعلم أنَّ كلَّ فعل يتصل به ضمير المتكلم المنصوب فإنه يلزمه نون الوقاية إلا فعل التعجب فإنّك في إلحاقها بالخيار، وسبب ذلك شبهه بالاسم وإذا كانوا قد يتركونها في مثل قوله:

.....
يسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني

مع أنه لم يخرج عن أصله كفعل التعجب. فأقلُّ مراتب هذا أن يجوز فيه ذلك.

بـــاب ما

كل حرف يليه الاسم مرَّة والفعل أُخرى فبابه أن لا يعمل، وما انفرد بأحدهما ولم يكن كالجزء منه عمل فيما انفرد به.

وتحرَّزتُ بقولي: ولم يكن كالجزء منه، من السين وسوف وقد ولام التعريف. ألا ترى أنَّ اللام تنفرد بها الأسماء ولا تعمل مع ذلك فيها لأنها تنزَّلت منزلة الجزء منها، ولذلك لم يعتدّ بها فاصلة بين العامل في الاسم وبين الاسم في نحو: مررتُ بالرجلِ، فلولا أنها كالجزء من الاسم لم يجز الفصل بها بين حرف الجر والمجرور. وكذلك قد والسين وسوف، تنزلت من الفعل منزلة حرف من حروفه بدليل دخول اللام عليها، قال الله تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى } (الضحى: 5). فلولا أنّها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل بأنَّ وأخواتها. وحروف الجر إنّما عملت في الأسماء لانفرادها بها، والنواصب والجوازم إنّما عملت في الأفعال لانفرادها بها، وما لم ينفرد نحو همزة الاستفهام وما أشبهها فإنّه غير عامل.

و«ما» لم تختص، فكان القياس فيها أن لا تعمل، إلاَّ أنها لما كان لها شبهان: شبه عام وشبه خاص عملت.

فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تليها الأسماء والأفعالُ وشبهها الخاص شبهها بليس، وذلك أنها للنفي كما أنَّ ليس كذلك، وداخلة على المبتدأ والخبر كما أنَّ ليس كذلك، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أنَّ «ليس» كذلك، تقول: ما زيدٌ يقومُ، فيكون المعنى على الحال، وكذلك ليس زيدٌ يقوم، فمن راعى فيها الشبه العام لم يُعملْها وهم بنو تميم، ومن راعى شبهها الخاص أعملها وهم الحجازيون، وذلك بشروط.

منها أن لا يقع بعدها إن نحو قولك: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، فإن وقعت بعدها إن بطل عملها نحو قول الشاعر:

فما إن طبُّنا جبنٌ ولكن
منايانا ودولةُ آخرينا

ومنها أن لا يدخل على الخبر حرف يقتضي الإيجاب نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ. ومنها أن لا يتقدَّم خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفاً أو مجروراً، فإن كان ظرفاً أو مجروراً ففيه خلاف بين النحويين، وسيُبيَّن إن شاءَ الله تعالى، فأما قول الشاعر:

وما الدهرُ إلاّ منجنوناً بأهلهِ
وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّباً

فأعمل «ما» مع دخول حرف الإيجاب وهو إلاّ على الخبر فيتخرَّج على وجهين، أحدهما: أن يكون منجنوناً اسماً موضوعاً موضع

المصدر الموضوع موضع الفعل الموضوع موضع خبر ما ويكون تقديره: وما الدهرُ إلاّ يُجَنُّ جنوناً بأهله، ثم حذف يُجَنّ الذي هو خبر ما وأقام المصدر مقامه الذي هو جنون فبقي: وما الدهرُ إلاّ جنونٌ، كما تقول: ما أنت إلاّ شرباً، تريد: تشربُ شرباً. هذا في موضع الكثرة مقيس، ثم أوقع منجنوناً موقع جنون.

والآخر أن يكون منجنوناً اسماً في موضع الحال ويكون خبر ما محذوفاً تقديره: وما الدهرُ إلا موجوداً على هذه الصفة، أي مثل المنجنون وهو السانية، يريد أنّه لا يستقر على حالة واحدة.

وأما قوله: وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ مُعذَّباً، فمُعذَّباً مصدر تقديره إلا يُعذَّب معذَّباً، أي تعذيباً، وذلك أنَّ كل اسم مفعول من فعل زائد على ثلاثة أحرف فإنّه يكون للمفعول والمصدر والزمان على صيغة واحدة.

وأما قوله:

فأصبحوا قد أَعادَ اللَّهُ نعمتَهم
إذ هم قُريشٌ وإذ ما مثلَهُم بَشَرُ

فنصب «مثل» مع تقديم الخبر على الاسم وليس بظرف ولا مجرور ففيه سبعة أقوال للنحويين، فمنهم من جعله شاذّاً، وهو مذهب سيبويه رحمه الله ومنهم من قال: البيت للفرزدق فاستعمل لغة غيره فغلط لأنّه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير، وهذا باطل لأنَّ العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته.

ومنهم من قال: إنّما نصبه ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم، لأنّك إذا قلت: ما مثلُك أحداً، نفيت عنه الأحدية فاحتمل أن يكون مدحاً وذمّاً، فإذا نصبت مثلك ورفعت أحداً كان الكلام مدحاً، فلذلك نصب مثلهم في البيت.

وهذا باطل، لأنَّ ما قبله وما بعده يدلّ على أنَّه قصد المدح.

ومنهم من قال: هو منصوب على الحال والخبر محذوف وهو العامل في الحال. تقديره: وإذا ما مثلهم في الوجود.

وهذا باطل لأنَّ معاني الحروف لا تعمل مضمرة.

ومنهم من جعله ظرفاً بمنزلة بدل وهم أهل الكوفة واستدلوا على صحة مذهبهم بقول المهلّب بن أبي صفرة: ما يسّرني أن يكون لي ألف فارس مثل بَيْهَسَ لأنّي لو رأيتهم يتسامَوْنَ لقلت لعلّهم

يتساوَوْنَ لِواذاً. فقالوا: محالٌ أن لا يسرُّه أن يكون له ألف فارس كلّ واحد منهم مثل بَيْهَس وإنّما المعنى أنَّه لا يسرُّه أن يكون له ألف فارس بدل بيهس لشجاعته وإقدامه في الحروب.

وهذا الذي قاله أهل الكوفة لا حجة فيه لأنَّ العرب إذا قالت مررتُ برجالٍ مثلك، كان لهم في ذلك وجهان: أحدهما أن يكون مررتُ برجالٍ كلّهم كلّ واحدٍ منهم مثلك. والآخر: أن يكون المعنى مررتُ برجالٍ كلّهم إذا اجتمعوا مثلك، فعلى هذا يكون ما يسّرني أن يكون لي ألف فارس مثل بيهس، يعني أنّه لا يسرُّه أن يكون له ألف فارس كلّهم إذا اجتمعوا مثل بيهس وحده، لأنَّ شجاعة ألف فارس إذا كانت مجتمعة في فارس واحد كان أولى من افتراقها في أشخاص كثيرة، لأنَّه متى حضر كان بمنزلة ألف فارس، وألف فارس إذا تفرقوا فقد يكون ذلك سبباً لضعفهم.
ومنهم من قال: مثل منصوب على الظرف وكأنّه في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف: إذا ما مكاناً مثل مكانهم بشر، ثمَّ حذف الموصوف وقامت الصفة مقامه فأعرِبت بإعرابه فصار: إذ ما مثلَ مكانِهم بَشرٌ.

وهذا باطل لأنّه تقدَّم أنّه لا يحذف الموصوف إلا إذا كانت الصفة خاصة، ومثل ليس من الصفات الخاصة، أو يتقدَّم ما يدلُّ على المحذوف.

ومنهم من قال: إنَّ ما هنا لم تعمل شيئاً ولا شذوذ في البيت. وذلك أنّها أضيفت إلى مبنيّ فبُنيتِ على الفتح بمنزلة قوله: يومئذٍ وحينَئذٍ، وهو الصحيح.

فأما إن كان خبر ما ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ففيه خلاف. فمنهم من أجاز تقديمه على الاسم، ومنهم من منع من ذلك.

والذين أجازوا هم البصريون قياساً على أنَّ التي يتقدَّم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً، والذي منع هو أبو الحسن الأخفش، ومنهم أن يقاس هذا على أنَّ لأنها أقوى من ما، وذلك أنّها اختصت بما دخلت عليه و«ما» ليست كذلك. والصحيح أن ذلك يجوز بدليل قوله تبارك وتعالى: {فَمَا مِنكُم مّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـجِزِينَ } (الحاقة: 47). فحاجزين خبر ما، وهو منصوب فثبت أنّها حجازيةً وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو منكم فإذا فصل بين ما واسمها بمجرور ليس في موضع خبرها الذي لا يجوز في أنَّ إلاَّ قليلاً كقول الشاعر:

فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بحُبّها
أخاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُه

فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذي هو في موضع الخبر الجائز في أنَّ في فصيح كلام العرب نحو: إنَّ في الدار زيداً.

ويجوز دخول الباء على الخبر، وفي دخولها خلاف، فمنهم من لا يدخلها إلاَّ مع التأخير، وذلك حيث ينصب الخبر، ولا يجيز دخولها مع التقديم.

ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معاً، وهو الصحيح بدليل قول الشاعر:

أما واللَّهِ أنْ لو كنتَ حُرّاً
وما بالحُرِّ أنتَ ولا القَمينِ

فأدخل الباء في الخبر مع التقديم، فدلَّ ذلك أنَّ الباء يجوز دخولها على الخبر.

ويجوز زيادة من في اسم ما إذا كان نكرة نحو: ما منْ أحدٍ قائماً، على الحجازية، وقائمٌ، على التميمية.

وإذا عطفت في هذا الباب فلا يخلو أن تعطف على الاسم أو على الخبر أو على الاسم والخبر معر. فإن عطفت الخبر فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإن كان مرفوعاً فعلى اللفظ، وإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون حرف العطف موجباً للخبر أو لا يكون.

فإن كان موجباً للخبر رفعت مثل قولك: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، وإن لم يكن موجباً نصبت مثل قولك: ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً. وحكى سيبويه رحمه الله الخفض على توهم الباء وذلك نحو قولك: ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ، بخفض قاعد وذلك قبيح، وإن كان مخفوضاً فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الإيجاب أو لا يكون يقتضيه فإن كان يقتضي الإيجاب رفعته نحو ما زيدٌ بقائمٍ بل قاعدٌ، ولا يجوز خفض قاعد، لأنّك لو خفضته كان على نيّة الباء، كأنّكَ قلت: بل بقاعدٍ، والباء لا تزاد في الواجب بقياس. وإن لم يكن يقتضي الإيجاب جاز الخفض على اللفظ والنصب على الموضع إن قدَّرت ما حجازية، والرفع على الموضع إن قدَّرت ما تميمية.

وإن عطفت على الاسم رفعت نحو: ما زيدٌ قائماً ولا عمروٌ. فإن عطفت على الاسم والخبر معاً فلا يخلو الخبر أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً فإن كان الخبر مرفوعاً رفعتَ نحو: ما زيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ خارجٌ، وإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الإيجاب أو لا يكون فإن كان يقتضي الإيجاب رفعت وإن لم يكن يقتضيه فحكمه حكم ما عطف عليه نحو: ما زيدٌ قائماً ولا عمروٌ خارجاً. فإن كان

مخفوضاً فلا يخلو أن يكون حرف العطف موجباً للخبر أو لا يكون فإن كان موجباً رفعت المعطوف نحو قولك: ما زيدٌ بقائمٍ بل عمروٌ خارجٌ.

وإن لم يكن موجباً فلا يخلو أن تعطف على اللفظ أو على الموضع. فإن عطفت على الموضع رفعتَ الاسم ونصبت الخبر في الحجازية نحو قولك: ما زيدٌ بقائمٍ ولا عمروٌ قاعداً، وعلى اللغة التميمية ترفع الاسمين فتقول: ما زيدٌ بقائمٍ ولا عمروٌ قاعدٌ.

وإذا ذكرت مع الاسم المعطوف على الخبر اسماً، فلا يخلو أن يكون من سبب اسم ما أو لا يكون. فإن لم يكن من سبب اسم ما فلا يخلو من أن يتقدَّم على الخبر أو يتأخّر. فإن تقدَّم نحو: ما زيدٌ قائماً ولا عمروٌ قاعداً جاز عطف الاسمين على الاسمين المتقدّمين، تقديره: وما عمروٌ قاعداً. ويجوز رفعهما على المبتدأ والخبر وتكون الجملة معطوفة على الجملة الأولى. فإن تأخر فالرفع ليس إلا نحو: ما زيدٌ قائماً ولا منطلق عمرو، فيكون منطلق خبراً مقدّماً وعمرو مبتدأ والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة. وإنّما لم يجز نصب منطلق لأنّك إذ ذاك لا تخلو من أن ترفع عمراً بمنطلق أو بالعطف على اسم ما ولا يجوز أن يكون معطوفاً على اسم ما لأنَّ ذلك يؤدي إلى تقديم خبر ما الحجازية على اسمها، ألا ترى أن التقدير: وما منطلقاً زيدٌ، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً بمنطلق ويكون منطلق معطوفاً على خبر ما لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه فيلزم أن يكون خبر ما وذلك لا يتصوَّر هنا، لأنَّه ليس في الخبر ضمير يعود على المخبر عنه، ألا ترى أنَّ التقدير: ما زيدٌ قائماً وما زيدٌ منطلقاً عمرو، فلا يكون في منطلق ضمير يعود على زيد. ولو كان بدل ما ليس لجاز النصب ويكون الاسمان معطوفين على الاسمين المتقدمين لأنّه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها، وذلك: ليس زيدٌ قائماً ولا منطلقاً عمروٌ، ويكون تقديره إذ ذاك: وليس منطلقاً عمروٌ.

بـــاب نعم وبئس

اعلم أنَّ نعم وبئس من قبيل الأفعال إلاّ أنَّ النحويين أفردوا لهما باباً لأنَّ لهما أحكاماً ليست لغيرهما من الأفعال وسنذكرها إن شاء الله تعالى.

واختلف هل هما فعلان أم لا، منهم من ذهب إلى أنّهما فعلان وهم أهل البصرة. ومنهم من ذهب إلى أنّهما اسمان وهو الفراء وكثير من أهل الكوفة. والذي ذهب إلى أنّهما فعلان استدلَّ على ذلك

برفعهما الفاعل وليسا من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل، وبنائهما على الفتح، ولو كانا اسمين لكانا معربين إذ لا موجب لبنائهما، وبتحمّلهما الضمير في قولك: نعمَ رجلاً زيدٌ، بل قد حكي: نعْما رَجُلينِ الزيدانِ، ونعمُوا رجالاً الزيدونَ، على ما يُبيِّن بعدُ إن شاء الله تعالى، أو بلحاق علامة التأنيث لما على حدّ ما تلحق الأفعال، أعني أنّها تسقط مع المذكر وتثبت مع المؤنث، نحو؛ نعمَ الرجلُ ونعمَت المرأةُ.

والذاهبون إلى أنّهما اسمان استدلوا على صحّة مذهبهم بكونهما لا مصدر لهما وبكونهما لا يتصرّفان، وهذا الذي استدلوا به لا حجة فيه، لأنّه قد وجد من الأفعال ما لا يتصرف ولا مصدر له كعسى.g

واستدلوا أيضاً بدخول حرف الجر عليهما وحكوا من كلام العرب: نعم السيرُ على بئسَ العيرُ. وحكي عن بعض العرب أنّه ولد له بنت قيل له: نِعمَ الولد هي فقال: واللَّهِ ما هي بنعمَ الولدُ، نَصرُها بكاءٌ وبرُّها سَرِقَةٌ. وأنشدوا في دخول حرف الجر على نِعْمَ قول الشاعر:

صبّحكَ اللَّهُ بخيرٍ باكرِ
بنُعمِ طَيرٍ وشبابٍ فاخرِ

وأنشدوا أيضاً قوله:

فقد بُدّلتُ ذاكَ بنعمَ بالٍ
وأيامٍ لياليها قصارُ

ولا حجة لهم في شيء من هذا.

أما قولهم: على بئسَ العَيرُ، فيكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كأنّه قال: على عيرٍ بئسَ العيرُ، وعلى ذلك يتخرَّج: واللَّهِ ما هي بنِعمَ الولدُ، بولدٍ نِعمَ الولدُ، ونظير ذلك قول الشاعر

واللَّهِ ما زيدٌ بنامَ صاحِبُهْ
ولا مخالِط الليانِ جانِبُهْ

فأدخل الباء على نام وهو فعل تقديره: والله ما زيدٌ برجلٍ نامَ صاحبُهُ، ثم حُذِف رجل وأقيم نامَ صاحبُه مقامه لأنّه صفة له.

وأما قولهم: بنِعمَ طيرٍ وشبابٍ فاخرِ، وبِنُعمَ بالٍ، فإنَّ نعم اسم للخير الباكرِ واسم للعافيةِ في قوله: بنعم بال، بدليل إضافتهما إلى ما بعدهما ولا يضاف إلاَّ الاسم وكأنَّهما في الأصل: نَعِمَ، التي هي فعل فسُمِّيَ بها وحكيت ولذلك فتحت الميم معها مع دخول حرف الجر عليها. ونظير ذلك: قِيلَ وقال، فإنَّ العرب لما جعلتهما للقول حُكِيا، وعلى ذلك جاءَ الأثر: نهى رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلّمعن قِيلَ وقالَ وعن إضاعةِ المال فإذا تبيّنَ أنَّه لا حجة فيما استدلوا (به) على أنّهما اسمان تبين أنّهما فعلان بما تقدَّم من الدلالة القاطعة.

وفي نِعمَ أربع لغات: نِعْمَ، بكسر النون وإسكان العين، وهي الأفصح وكثرتها تغني عن الاستشهاد عليها. ونِعمَ، بكسر النون والعين وعليه قوله تعالى: {إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَـتِ فَنِعِمَّا هِىَ} (البقرة: 271). ونَعِمَ بفتح النون وكسر العين، وعليه أنشدوا قول الشاعر:

خالَتِي والنفسُ قِدْماً إنّهم
نَعِمَ الساعونَ في القَومِ الشُطُرْ

ونَعْمَ، بفتح النون وتسكين العين.

وفي بئس لغتان: بَئِسَ، بفتح الباء، وبِئْسَ، بكسرها.

ولا يكون فاعلهما إلاَّ فيه الألف واللام نحو قولك: نِعمَ الرجلُ وبئسِ الغلامُ أو ما أُضيف إلى ما فيه الألف واللام نحو: نِعمَ غلامُ الرجلِ وبئسَ غلامُ المرأةِ، ونِعمَ فتى العَشِيرة عمروٌ، أو مضمراً على شريطة التفسير وذلك نحو قولك: نِعمَ رجلاً زيدٌ، أو مضافاً إلى نكرة وذلك قليل جداً وبابه الشعر.

وسبب ذلك أَنّهم عزموا على أن لا يكون فاعلهما إلاَّ الجنس أو ما يُفهم منه الجنس نحو قولك: غلامُ الرجلِ، إذ معلوم أَنّه لا يكون الجنس غلامَ واحدٍ.

وإنَّما (لم) يجيء فاعلهما مضافاً لنكرة إلاَّ في الشعر لأنَّ النكرة ولا يفهم منهما الجنس إلاَّ في بعض المواضع، وذلك نحو قولهم: رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ. فمثال ما جاءَ من ذلك في نِعمَ قول الشاعر:

فنعمَ صاحبُ قوم لا سلاحَ لهم
وصاحبُ الركبِ عثمان بن عفانا

ومثال ما جاءَ من ذلك في بئس قوله:

بِئسَ قرينا يَفنِ هالِكِ
أُمُّ عُبيدٍ وأبو مالِكِ

واختلف في من وما الموصولتين وما أضيف إليهما، فمنهم من أجاز أن يكونا فاعلين لهما، ومنهم من منع. فالمجيز استدلَّ على ذلك بالقياس والسماع. أما القياس فإنهما في معنى ما فيه الألف واللام، ألا ترى أنهما بمعنى الذي والتي. وأمّا السماع فقوله تعالى: {فَنِعِمَّا هِىَ} (البقرة: 271). قول الشاعر:

فنعمَ مَزْكأً مَنْ ضاقتْ مذاهبُهُ
ونعمَ مَنْ هو في سرَ وإعلانِ

وهذا الذي استدل به لا حجة فيه بل القياس أن يكون فاعل نعم وبئس على حسب ما استقر فيهما بالسماع ما أمكن، وأمّا السماع فمؤوّل.

أما قوله تعالى: {فَنِعِمَّا هِىَ} فأصله: فنعمَ ما هي. وما بمنزلة شيء في موضع نصب على التمييز وهي خبر ابتداء مضمر، وجاء التمييز بما وإن كانت شديدة الإبهام لاختصاصها بالنعت وحذف اسم الممدوح وهو الإبداء لدلالة: إن تُبدُوا، عليه كأنه قال: فنعمَ شيئاً هو، أي الإبداء، وكذلك فنعم مَزْكأ مَنْ ضاقَتْ مذاهبه «مَنْ» فيه بمنزلة شيء وضاقت مذاهبه في موضع الصفة، فيكون مثل قول الآخر:

فنعمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم

.....

واسم الممدوح محذوف لفهم المعنى. وكذلك قوله: مَنْ هو من سرٍ وإعلانِ، مَنْ فيه في موضع نصب على التمييز بمنزلة شيءٍ وهو في سرٍ وإعلانِ جملة في موضع الصفة واسم الممدوح محذوف لفهم المعنى.

ولا بدَّ لهما أن يذكر معهما اسم الممدوح أو اسم المذموم، ولا بدَّ من ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمراً. وقد يجوز حذفهما لفهم المعنى.

فمنْ حذف اسم الممدوح لفهم المعنى قوله تعالى: {نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ} (ص: 44). تقديره: نعمَ العَبدُ أيّوب فحذف أيّوب لفهم المعنى.

ومِنْ حَذفِ اسم الممدوح والتمييز معاً قوله صلى الله عليه وسلّم مَنْ تَوضّأ الجُمُعَةِ فبِها ونِعمَتْ ومن اغتَسَلَ فالغُسل أفضلُ فقوله: فَبِها، أي فبالرُخصةِ أخذَ وقوله: ونِعِمَتْ (أي نعِمَتْ) رخصةُ الوضوءِ. فحذف التمييز وهو رخصة واسم الممدوح وهو الوضوء لفهم المعنى.

ولا يكون اسم الممدوح والمذموم أبداً إلاّ أخص من فاعلهما. فلو كان أعمَّ منه أو مساوياً له لم يَجُز، لأنّه ليس فيه بيان نحو: نِعم الرجلُ زيدٌ، فزيدٌ أخصّ من الرجل لأنَّ الرجل يكون زيداً وغيره، ولو قلت: نِعمَ الرجلُ إنسانٌ، لم يجز لأنَّ الإنسان أعمّ من الرجل، لأنه يطلق على الرجل والمرأة، فإذا قلت: نِعمَ الرجل، عُلِم أنّه إنسان فلا فائدة في ذكر الإنسان بعد ذلك.

ولو قلت: نِعمَ الجَملُ جَملُ، ونِعمَ البعيرُ جَمَلُ، على لغة من يجعل البعير لا يقع إلاَّ على الجمل لم يجز أيضاً، لأنّه ليس فيه فائدة، وقد يجوز: نِعمَ البعيرُ جَمَلُ، على لغة من يجعل البعير يقع على الجمل والناقة.

وإذا ذكرت اسم الممدوح أو المذموم فلا يحلو أن تقدّمه على نِعمَ وبئس أو تذكره بعدهما. فإن ذكرته بعدهما فمَنْ يجعلهما اسمين يجعل نعم وبئس مبتدأين والاسم الذي بعد للممدوح أو المذموم خبرهما، أو يجعلهما خبرين والاسم الذي بعدهما مبتدأ، وكأنه قال: الممدوح زيدٌ والمذموم عمروٌ، ومن يجعلهما فعلين فإنه يجعل اسم الممدوح أو المذموم إذا تقدم مبتدأ، ونِعمَ وبئسَ جُملتان في موضع الخبر.

فإن قيل: فكيف جاز أن تقع الجملة في موضع الخبر بغير رابط فيها وليست المبتدأ في المعنى؟ فالجواب: إنَّ للنحويين في ذلك مذهبين: منهم من قدّر مبتدأ مضمراً قبل نعم وبئس فيكون رابطاً على مذهبه، كأنّه قال: زيدٌ هو نِعمَ الرجلُ، وعمروٌ هو بئسَ الرجلُ، وهو مذهب ابن السِيد، وهو فاسد لأنَّ الجملة من نعم وبئس إذ ذاك تكون في موضع خبر ذلك المضمر، فيحتاج فيها إلى رابط آخر.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ فاعلهما لعمومه أغنى عن الضمير، ألا ترى أنّه يراد به الجنس. ولقائلٍ أن يقول: وما الدليلُ على ذلك؟ أعني على أنّه يراد به الجنس فالجواب: إنَّ الذي يدل على ذلك شيئان: أحدهما التزامهم في الفاعل الألف واللام أو الإضافة إلى ما فيه الألف واللام أو أن يكون مضمراً يفسره اسم الجنس، فلولا أنّه يراد به اسم الجنس لما التزمت فيه الألف واللام الدالة على الجنس أو ما هو بمنزلتهما. والآخر: إنّه يجوز في فصيح كلام العرب: نِعمَ المرأةُ ونِعمَت المرأةُ، بإلحاق العلامة وحذفها، ولا يجوز: قام المرأة، إلاّ شذوذاً نحو ما حكي من كلامهم: قال فلانةُ، فلولا أنّه بمعنى الجنس لما ساغ ذلك. فيكون إذ ذاك بمنزلة: قال النساءُ، وقالت النساءُ، (في أنّه حمل) تارة على معنى جمع ولم تلحق العلامة وتارة على معنى الجماعة فلحقت العلامة، فلا وجه لقول من قال: إنَّ الذي سوّغ ذلك في نِعمَ وبئس كونهما لا يتصرفان لأنَّ ليس لا يتصرف ولا يجوز: ليس المرأةُ، فإن قيل: فكيف أسند فعل المدح والذم وهما نعم وبئس إلى الجنس وإنّما الممدوح بعضهم وهو الاسم الذي تأتي به تبييناً لفاعلهما؟

فالجواب: إنَّ الذي يتصوَّر في ذلك وجهان: أحدهما أن تريد الجنس حقيقة وكأنّكَ قلت: زيدٌ نِعمَ جنسُهُ الذي هو الرجالُ، فإذا أثنيت على جنسه انجرَّ له الثناء معهم، والآخر: أن تجعل الممدوح هو جميع الجنس كلّه مبالغة، فإذا قلت: زيدٌ نِعمَ الرجلُ، فكأنَّك قلت: زيدٌ نِعمَ زيدٌ الذي هو من جنس الرجال. والعرب قد تجعل المفرد بمنزلة الجنس كله مبالغة في المدح، من كلامهم: أكلت شاةً كلَّ شاةٍ فجعل الشاة المأكولة هي جميع الشاة مبالغة، ومنه قولهم: كلُّ الصَيدِ في جَوفِ الفَرا فجعل الفَرا الذي هو حمار الوحش لجلالته بمنزلة جنس للصيد. وقد صرَّح المتنبي بهذا المعنى فقال:

وليسَ للّهِ بمُستَنكرٍ
أنْ يَجمَعَ العالَمَ في واحدٍ

وكذلك يفعل في اللام. وعلى هذا الوجه ينبغي أن يُحمل التثنية وجمعه في قولهم الزيدانِ نعمَ الرجلانِ والزيدون نعمَ الرجالُ، والجنس لا يُثّنى ولا يُجمع وعلى هذا الوجه الآخر يجوز تثنيته وجمعه، لأنّك تجعل كلَّ واحدٍ من التثنية أو من الجمع كأنّه جميع الجنس مجازاً، فتسوغ التثنية والجمع.

فإن قلت: ألم تزعم أنَّ سيبويه رحمه الله لا يُجيز: زيدٌ قامَ أبو عمرو، إذا كان أبو عمرو كنية لزيد، لأنَّه ليس في الجملة ضمير للأول ولا تكراره بلفظه، وأنتم قد فعلتم ذلك في زيدٌ نعمَ الرجلُ؟

فالجواب: إنَّ الذي لأجله منع سيبويه رحمه الله زيدٌ قام أبو عمرو هو أنَّ أبا عمرو لا يُفهم منه أنَّ المراد به زيد، لولا ذلك لجازت المسألة. وأما زيدٌ نعمَ الرجلُ، فليس ثَمَّ ما يلتبس به زيد لأنّه للجنس كله، والجنس لا ثاني له فيلتبس به. ولما خفي وجهُ التثنية فيه والجمع مع الجنسية على ابن مُلكُون اعتقد أنَّه لا يراد بفاعلها إلا الاسم الممدوح خاصة. وأجاز خلوَّ الجملة من رابط على مذهب أبي الحسن الأخفش في إجازته: زيدٌ قامَ أبو عمروٍ، وأبو عمرو كنية لزيد، وقد تقدم الدليل على أنَّ المراد بفاعلهما الجنس.

فإذا تأخَّر اسم الممدوح أو المذموم بعد نعمَ وبئس كان فيه ثلاثة أوجه، أحدهما: أن يكون خبر ابتداء مضمر، والآخر: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف وكأنَّه في الوجهين لما قال: نعمَ أو بئس الرجلُ قيلَ له: فمَنْ هذا الممدوح أو المذموم فقال: زيدٌ، على تقدير: هو زيدٌ، أو على تقدير: زيدٌ الممدوح وزيدٌ المذموم.

والثالث أن يكون مبتدأ ونعمَ الرجلُ جملة في موضع الخبر، وقد تقدَّم على المبتدأ فيكون أمره كأمر: زيدٌ نعمَ الرجلُ، وخبر المبتدأ قد يتقدَّم عليه وإن كان جملة كقول الشاعر:

إلى مَلِكٍ ما أُمه من مُحارِبٍ
أبوهُ ولا كانت كليبٌ تُصاهِرُهْ

يريد: أبوهُ ما أُمُّه من محارِبٍ، فقدَّمَ.

وإن كان فاعلهما مضمراً لم يبرز في حال التثنية والجمع استغناء بتثنية التمييز وجمعه عنه في قولك: نعمَ رجلين الزيدانِ، ونعمَ رجالاً الزيدونَ.

هذا هو كلام العرب، وحكى أبو الحسن الأخفش أَنَّ من العرب من يبرز الضمير فيقول: نعما ونعْموا، حكى ذلك في كتابه عن أبي محمد وأبي صالح السليل ثم قال بعد ذلك: إنّي لا آمَنُ أن يكونا قد فُهّما التلقين.

ولا يجوز الجمع بين فاعلهما والتمييزِ والفاعل ظاهرٌ، فأما قوله:

تَزوَّدْ مثلَ زادِ أبيكَ فينا
فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ زَادا

فزاداً منصوب بتزوَّد، ومثْل منصوب على الحال وكأنّه في الأصل صفة لمثلْ فقُدِّم فانتصب على الحال لأنَّ النكرة إذا تقدَّمت نصبت على الحال، تقديره: تزوَّد زاداً مثلَ زاد أبيكَ فينا فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ.

ولا يجوز إدخال منْ على تمييزها فأمّا قول الشاعر:

تَخَيّرهُ فلم يَعدِلْ سواهُ
فنعمَ المرءُ منْ رَجُلٍ تَهامِ

فمن القلة بحيث لا يقاس عليه.

ولا يقع تمييزاً في هذا الباب ولا في غيره من الأسماء المتوغلة في الإبهام شيءٌ إلاَّ أن يُخصّص بالوصف.

وفاعلهما إذا كان اسماً مذكراً لم تلحقه علامة التأنيث وإن كان مؤنثاً جاز إلحاق علامة التأنيث على معنى جماعة وحذفها على معنى جمع كما تقدم، إلاَّ أن يكون مذكراً كُنِّي به عن مؤنثاً كنّي به عن مذكر فإنّك تعامل الفاعل إذ ذاك معاملة ما كنّيتَ به عنه فتقول: هذه الدارُ نِعمَتْ البلدُ، فتُلحِقِ العلامة وإن كان البلد مذكراً، لأنّك أردتَ به الدار،

وتقول: هذا البلدُ نِعمَ الدارُ، فلا تلحق العلامة وإن كانت الدار مؤنثة، لأنّك عنيت بها البلد وهو مذكر. ومن ذلك قول الشاعر:

أو حُرَّةٌ عيطلٌ ثبجاءُ مجفرةٌ
دعائمَ الزَورِ نعمَتْ زورق البلد

فألحق العلامة وإن كان الزورق مذكّراً لأنّه كناية عن الناقة.

وكلّ فعل ثلاثي يجوز فيه أن يبنى على وزن فَعُلَ يراد به معنى المدح أو الذم ويكون حكمه إذ ذاك كحكم نِعمَ وبئس في الفاعل وفي التمييز وفي ذكر اسم الممدوح.

وزعم المبرد أنه يكون فاعله كل اسم بخلاف نِعمَ فأجاز: حُبَّ زيدٌ. وذلك باطل بل العرب إذا صَيرت الفعل على وزن فَعُلَ وأرادت به معنى المدح أو الذم فمنهم من يدخله مع ذلك معنى التعجب ومنهم من لا يدخله ذلك. فمن أدخله معنى التعجب جاز أن يكون فاعله كل اسم ومن لا يدخله معنى التعجب كان حكمه كحكمها في جميع ما ذُكر ومنه قوله تبارك وتعالى: {كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لاَ تَفْعَلُونَ } (الصف: 3)، وكذلك: {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ} (الكهف: 5). وكذلك: {سَآء مَثَلاً الْقَوْمُ} (الأعراف: 177). وأشباه ذلك كثير.

والدليل على أنّه يراد به معنى التعجب قوله:

حُبَّ بالزَوْرِ الذي لا يُرى
مِنه إلاَّ صَفحةٌ أو لِمامْ

فزاد الباء في فاعل حُبَّ لما دخل الكلام معنى أحبِبْ بالزَوْرِ، الذي يُراد به معنى التعجب مراعاةً للمعنى، فافهم.

بـــاب حبذا

اعلم أنَّ حَبّذا مركبة من حَبَّ وذا، إلاَّ أن النحويين اختلفوا فيها. فمنهم من ذهب إلى أنَّ حبَّ مع ذا لم يُجعلا كشيءٍ واحدٍ، بل ذا عندهم فاعل حَبَّ والاسم الواقع بعد اسم الإشارة يجوز فيه على مذهب هؤلاء من الإعراب ما يجوز في اسم الممدوح أو المذموم في باب نعم وبئس فيكون خبر ابتداء مضمر وكأنه قال: هو زيدٌ، أي المحبوبُ زيدٌ، أو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: زيدٌ المحبوبُ، فحذف الخبر، أو يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: زيدٌ المحبوبُ، فحذف الخبر، أو يكون مبتدأ وحبّذا في موضع خبره واستغنى باسم الإشارة عن الضمير كما كان ذلك في

قوله تبارك وتعالى: {وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذلِكَ خَيْرٌ} (الأعراف: 26). في قراءة من رفع لباس التقوى، أي هو خيرٌ.

والذاهبون إلى أنَّ حبّذا ليست بمنزلة كلمةٍ واحدة منهم من زعم أنَّ إفراد العرب لها في جميع الأحوال وكونها لم تتغيّر بالنظر إلى التثنية والجمع شذوذ. فلذلك لم يقل: حبّذانِ ولا حبَّ أولاءِ بل جرى مجرى المثل، فكما لا يتغيّر المثل بل يبقى على صورة واحدة فكذلك هو، ألا ترى أنّك تقول: الصيفَ ضيّعتِ اللبَنَ للمفرد والمثنى والمجموع والمؤنث والمذكر بلفظ واحد. وهذا فاسد لأنّه إذا أمكن أن يُحمل اللفظ على غير الشذوذ كان أولى.

ومنهم من زعم أن «ذا» إنما كان مفرداً مذكراً على كل حال لأنه إشارة إلى مفرد مذكر محذوف والتقدير عنده في حبّذا زيدٌ: حبذا حسنُ زيدٍ، وكذلك حبّذا الزيدانِ، حبّذا حسنُ الزيدينِ، وكذلك حبّذا الزيدونَ، أي حبّذا حسنُ الزيدينَ، ثم حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، وهو مذهب ابن كيسان، وهو فاسد لأنَّ العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مقامه فإنّما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنيه وجمع وغير ذلك على حسب الملفوظ به لا على حسب المحذوف فتقول: اجتمعت اليَمامَةُ، ولا تقول: اجتمعَ اليَمامةُ وإن كان الأصل قبل الحذف: اجتمعَ أهلُ اليَمامَةِ.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ حبَّ مع «ذا» بمنزلة كلمة واحدة، واستدلوا على ذلك بكون اسم الإشارة لا يتصرف بحسب المشار إليه، ولو كان باقياً على بابه لتصرَّف كتصرّفه في غير هذا الموضع، وبكون العرب لا تفصل بين حبَّ و«ذا» بشيء فلا تقول: حبَّ في دارِ ذا زيدٍ، تريد حبّذا في دارِ زيدٍ، وهو أولى من حمل ذا على الشذوذ.

والذاهبون إلى أنهما بمنزلة شيء واحد منهم من ذهب إلى أنَّ حبّذا كلّه فعل، ومنهم من ذهب إلى أنه اسم كلّه.

والذاهب إلى أنه فعل استدلَّ على صحة مذهبه بأنَّ الفعل هو الأسبق والأكثر حروفاً فينبغي أن يُغلّب على الاسم.

والذاهبون إلى أنه اسم استدلوا على ذلك بأن تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم، لأنَّ الأسماء أصل الأفعال والأصول أبداً تُغَلّب على الفروع إذا اجتمعت. وأيضاً فإنّه قد وجد من الأسماء ما هو مركب نحو بعلبَكّ ورام هُرْمُز وخَمس عَشَرَةَ وأمثال

ذلك كثير، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركبْ. وأيضاً فإنَّ العرب قد تُدخل عليه حرف النداء كثيراً ومن ذلك قول الشاعر:

يا حبّذا جبلُ الرَيّان من جَبلِ
وحبّذا ساكنُ الرّيان من كانَا
والنداءُ من خواص الأسماء.

فإن قيل: فلعلَّ ذلك على حذف المنادى، تقديره: يا قومُ حبّذا، أو تكون «يا» تنبيهاً لا حرف نداء، فالجواب: إنَّ كثرة ذلك في حبّذا وقلّته مع غيرها من الأفعال دليل على أنّها اسم، وهذا هو أصح هذه المذاهب في حبّذا.

فمن جعَلَ حبّذا كلّه فعلا جعل الاسم الواقع بعده مرفوعاً به، ومن جعل حبّذا كلّه اسماً واحداً كان حبّذا عنده من باب المبتدأ والخبر، فيجوز عنده أن يكون حبّذا مبتدأ وزيد خبره أو عكسه، وكأنه قال: الممدوحُ زيدٌ. فمن جعله على ما تقدَّم من كون حب ليست مع ذا كشيءٍ واحد ألحقه بنعم وبئس لشبهه بنعم في أنّه فعل مدح كما أن نعم كذلك، وفي أنَّ فاعله لا يكون جميع الأسماء بل لا يكون فاعله إلا «ذا» وفي أنّه لا بدَّ من ذكر اسم الممدوح. ويخالف نعم في أنَّ فاعله لا يكون بالألف واللام ولا مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ولا مضمراً على شريطة التفسير، وفي أنه يجوز الجمع بين فاعل حبّذا وإن كان اسماً ظاهراً وبينَ التمييز، وفي أنه يجوز دخول من على تمييزها في مثل قول الشاعر:

يا حبذا جبلُ الريّان من جبلِ
وحبّذا ساكنُ الريان منْ كانَا

ومن جعل حبّذا كلمة واحدة فلا تشبه نِعمَ عنده إلا في مجرد المدح. والاسم المنصوب بعد حبّذا لا يخلو من أن يكون مشتقاً أو غير مشتق. فإن كان غير مشتق كان تمييزاً نحو قولك: حبّذا رجلاً، فإن كان مشتقاً ففيه خلاف بين النحويين.

منهم من زعم أنه حال، ومنهم من زعم أنه تمييز، وهو مذهب أبي عمرو، واستدل على ذلك بجواز دخول مِنْ عليه فتقول في حَبّذا زيدٌ راكباً: حبّذا من راكبٍ زيدٌ. ونقيض حبّذا لا حبّذا، كما أنَّ نقيض نعم بئس وعليه قوله:

لا حبّذا أنتِ يا صنعاءُ من بَلدٍ

بـــاب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر

وهذا الباب يسمّيه النحويون باب الإعمال، وهو أن يتقدَّم عاملان فصاعداً ويتأخّر عنهما معمول فصاعداً كل واحدٍ منهما يطلبه من جهة المعنى نحو قولك: ضربَنِي وضربتُ زيداً، فزيد معمول وقد تقدَّم عاملان وهما ضربتُ وضَربَني، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ليعمل فيه، فضربني يطلبه على أنّه فاعل وضربت يطلبه على أنّه مفعول. وقد يكون المتقدم أزيد من عاملين وعليه قول الشاعر:

f سُئلتَ فل تبخَلْ ولِم تعطِ طائلاً

فسيّانَ لا حمدٌ لديكَ ولا ذم

فقد تقدَّم في هذا البيت على الطائل ثلاثة عوامل وهي: سُئلتَ وتَبخَلْ وتعطي، وكل واحد منها يطلبه من جهة المعنى ويُمكن إعماله فيه.

وهذا البيت يجوز فيه إعمال الأول والثاني باتفاق من أهل البصرة والكوفة. واختلف في أيهما أولى بالإعمال، فالاختيار عند أهل البصرة إعمال الثاني، والاختيار عند أهل الكوفة إعمال الأول.

واحتج أهل الكوفة على صحة مذهبهم بأنَّ المتقدم أولى بالإعمال لاعتناء العرب به وجعله في أول الكلام. ومما يقوّي مذهبهم أن يقولوا: قد وجدنا من كلام العرب أنّه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى فإنَّ التأثير للمتقدِّم منهما.

دليل ذلك القسم والشرط إذا اجتمعا فإنَّ العرب تبني الجواب على الأول منهما وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه تقول: إن قامَ زيدٌ واللَّهِ يقُمْ عمروٌ، واللَّهِ إنْ قامَ زيدٌ ليقومَنَّ عمروٌ، فكذلك ينبغي أن يكون الاختيار إعمال الأول.

واحتجوا بأنَّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي، على ما يُبيّن بعد إن شاء اللَّهُ تعالى، وإعمال الأول لا يؤدي إلى شيء من ذلك، فلذلك كان إعمال الأول أولى.

وهذا كله لا حجة فيه. أما قولهم: إذا اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب فإنَّ العرب تجعل المطلوب للمتقدّم منهما، فغير مسلَّم على الإطلاق بل لا يخلو أن يكونا عاملين أو غير عاملين أو كان أحدهما عاملاً والآخر ليس كذلك فربما يكون الأمر على ما ذكروا. وأما إذا اجتمع طالبان عاملان فإنَّ المعمول للمتأخر منهما نحو: إن لم يَقُمْ زيدٌ قامَ عمروٌ، فيقم تقدَّمه عاملان: إن ولم، والذي يعمل فيه إنّما هو المتأخر وهو

لم بدليل أنَّ أداة الشرطِ إذا جزمت فعل الشرط فإنّه يفتح استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ، بل لا يوجد ذلك إلا في ضرورة شعر وذلك نحو قوله:

مَنْ يكِدْني بشيءٍ كنتُ منه
كالشَجا بينَ حَلقِهِ والوَريدِ

فلو كان «يقوم» مِن: إنْ لم يقُمْ زيدٌ قامَ عمروٌ، مجزوماً بإنْ لوجبَ أن لا يجوز في الجواب فعل ماضٍ إلا في الشعر أو في نادر الكلام، وكونه من كلام العرب الفصيح دليل على أن الجازم لم دون إنْ لمجاورتها له، بل إذا كانوا قد لحظوا المجاورة مع فساد المعنى في مثل قولهم: هذا جُحرُ ضَبٍ خرِبٍ، فجروا خرِبٍ على أنّه صفة لضب مع أنَّ الخَرِب في الحقيقة إنّما هو الجُحْرُ، فالأحرى أن يلحظوا المجاورة مع صلاح المعنى.

وأما ما يؤدي إليه إعمال الثاني في بعض المسائل من الإضمار قبل الذكر على مذهبنا، وهو الصحيح على ما يُبيّن بعدُ إن شاءَ اللَّهُ تعالى، ففي مقابلته ما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل، وذلك لا يجوز في باب من الأبواب إلاّ في هذا الباب لتداخل الجملتين واشتراكهما في المعمول.

فما يؤدي في بعض المسائلِ إلى ما يجوز في قليل من كلام العرب أولى مما يؤدي في جميع المسائل إلى ما لا يجوز في باب من الأبواب إلاّ في هذا الباب خاصة. وأيضاً فإنَّ أكثر السماع إنّما ورد بإعمال الثاني وعليه نزل القرآن. قال الله تعالى: {آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً} (الكهف: 96). فقطراً منصوب بأفرِغُ، فلو كان منصوباً بآتوني لكان: أُفرِغْهُ عليه، وقال الله تعالى: {هَآؤُمُ اقْرَؤُاْ كِتَـبِيَهْ} (الحاقة: 19). فكتابيه منصوب باقرأوا ولو كان منصوباً بهاؤم لكان اقرأوه كتابيه.

فثبت بما ذكرنا أنَّ الاختيار إعمال الثاني وأنَّ إعمال الأول جائز ومنه قول الشاعر:

ولم أمدَحْ لأُرضِيهُ بشعرِي
لئيماً أن يكونَ أفادَ مالاَ

فلئيماً منصوب بأمدح بدليل الإضمار في قوله: لأُرضِيهُ.

وكذلك قول الآخر:

قَطوبٌ فما تلقاهُ إلاّ كأنّما
زَوَى وجهَهُ إنْ لاكهُ فوهُ حنظلُ

فأعمل في حنظل زَوَى ولذلك رفعه وأضمر لِلاكهُ مفعولُه.

فإذن ثبت أنه يجوز إعمال الأول والثاني في هذا الباب، وإن كان الاختيار إعمال الثاني كما تقدَّم.

فينبغي أن يُبيّن كيفية كل واحد منهما فأقول واللَّهُ الموفّقُ للصوابِ بمِنهِ: لا يخلو أن تُعمِلَ في هذا الباب الأول أو الثاني، فإن أعملتَ الأول أضمرَت في الثاني كلَّ ما يحتاج إليه من مرفوع أو منصوب أو مخفوض. هذا هو الاختيار عندنا.

وقد يجوز لك أن تحذف معمول الثاني إذا لم يكن مرفوعاً في ضرورة شعر كقوله:

بعُكاظَ يُعشِي الناظِرينَ
إذا هُمُ لمحوا شُعاعُهُ

فشعاعه فاعل بيُعشي، ومفعول لمحوا محذوف تقديره: إذا هم لمحوه. وإن أعملت الثاني فلا يخلو (الأول من) أن يحتاج إلى مرفوع أو منصوب ومخفوض فإن احتاج إلى غير مرفوع فلا يخلو أن يكون مما يجوز حذفه أو لا يكون. فإن كان مما يجوز حذفه حذفته وذلك نحو: ضربتُ وضرَبني زيدٌ، ولا يجوز إضماره قبل الذكر فتقول: ضربتُه وضرَبني زيدٌ إلا في ضرورة شعر وذلك نحو قول الشاعر:

علّموني كيف أبكيهم
إذا خفّ القطينُ

فأعمل في القطين خفّ وأضمر لأبكي مفعوله قبل الذكر من غير ضرورة دعت لذلك إذ قد يجوز له حذفه.

فإن كان المنصوب لا يجوز حذفه أصلاً وذلك كأحد مفعولي ظننت وبابه ففيه للنحويين ثلاثة مذاهب، منهم من قال أضمره قبل الذكر. ومنهم من قال: أضمره وأؤخره وأفرّق بينه وبين الفاعل في ذلك كأن الفاعل إذا أضمر كان مع الفعل كالشيء الواحد ولذلك يُسكّن له آخر الفعل في نحو: أكرمتُ وضربتُ، فلم يجز تأخره لذلك لئلا يفصل بينه وبين ما يعمل فيه بجملة وهو العامل الثاني، وأما المفعول فجاز تأخيره لأنّه ليس مع الفعل كالشيء الواحد، ولذلك لم يسكنوا له آخر الفعل.

ومنهم من ذهب إلى أنه يحذف إذ الحذف في هذا الباب إنما هو حذف اختصار لأنّه حذف لفهم المعنى وحذف الاختصار في باب ظننت قد تقدم الدليل على أنه يجوز.

وهو أصح المذاهب، إذ الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدعُ إليهما ضرورة وذلك نحو: ظنني وظننتُ زيداً قائماً، فعلى المذهب الأول تقول: ظنّنيه وظننتُ زيداً قائماً (وعلى الثاني: ظنَّني وظننتُه زيداً قائماً إيّاه، وعلى المذهب الثالث: ظنّني وظننتُ زيداً قائماً) وهو الأولى لما تقدم فإن احتاج الأول إلى مرفوع ففي المسألة ثلاثة مذاهب.

مذهب سيبويه رحمه الله الإضمار قبل الذكر ومذهب الكسائي حذفه فاعلاً كان أو مشبهاً بالفاعل ومذهب الفراء: إنَّ كل مسألة يؤدي فيها إعمال الثاني إلى الإضمار قبل الذكر على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي فإنها لا تجوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب، فأما ما وجد من قولهم: قامَ وقَعَدَ زيدٌ، فإنَّ زيد عنده مرتفع بالفعلين معاً، فلا يجوز عنده إعمال الثاني مع احتياج الأول إلى مرفوع إلا أن يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم مرفوعاً بهما.

وهذا فاسد لأنه قد تقرر أن كل عامل يحدث إعراباً وعلى مذهبه يكون العاملان لا يحدثان إلا إعراباً واحداً. وهذا الذي قاله كسر لما اطرد في كلام العرب من أنه لا بدَّ لكل عامل من إحداث إعراب، وأيضاً فالسماع يرد عليه، ألا ترى قوله:

وكُتماً مدمّاةً كأن متونها
جَرَى فوقَها واستشعرَتْ لونَ مذَهبِ

بنصب لون، فأعمل الثاني وهو استشعرت مع احتياج الأول وهو جرى إلى مرفوع وليس العاملان متفقين في العمل فيعملها في لون فلم يبق إلا مذهب سيبويه رحمه الله أو مذهب الكسائي.

أما مذهب الكسائي رحمه الله فاستدل على صحة مذهبه في حذف الفاعل بما ورد من قول الشاعر:

فإن كان لا يُرضِيكِ حتى تَردّني
إلى قطري لا إخالُكَ راضيا

ففاعل يرضي محذوف. وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون أضمر لدلالة راضياً عليه كأنّه قال: لا يرضيك مُرضٍ، ولأنّه قد علم على مَنْ يعود كأنّه قال: لا يرضيكَ هو أي شيء.

وإنّما لم يجز حذف الفاعل لأنه لا يخلو من أمرين: أحدهما أن يُحذَف حذف اقتصار والآخر أن يُحذف حذف اختصار.

أما الاقتصار فلا يتصوّر لأنّك لو قلت: قام، ولم تذكر الفاعل ولا أردت أن تقدّره لكنت قد تكلمت بغير مفيد.

وأما حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً لأنَّ العرب قد جعلته مع الفاعل كالشيء الواحد، لما ذكرنا من تسكين آخر الفعل له في مثل قولك: أكرمتُ وضربتُ.

فإن قيل: الدليل على صحة مذهب الكسائي قولُ الشاعر:

لو كانَ حيّي قبلَهُنَّ ظَعائناً
حيّي الحطيمُ وجوهَهُنَّ وزَمزَمُ

فأعمل في الحطيم حيّي الثاني، إذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني كل ما يحتاج إليه باتفاق كما تقدم، فكان يقول: حيّيا، فلما أعمل الثاني قال: حَيّي، وحذف الفاعل، وكذلك أيضاً قول النابغة:

تَعفقِ بالأرطَى لها وأرادها
رجالٌ فَبَذّتْ نَبلهم وكَليبُ

ولو أضمر الفاعل لقال: تعفّقوا، على مذهب سيبويه رحمه الله من إعمال الثاني وكذلك قول الآخر:

وهل يُرجعُ التسليمَ أو يكشفُ العَمَى
ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقعُ

ولو أضمر فاعل الفعل الأول لقال: أو يكشِفْنَ، إذ الفرقُ بين مذهب سيبويه رحمه الله ومذهب الكسائي إنّما يظهر بالتثنية والجمع، فيبرز الضمير فيهما على مذهب سيبويه رحمه الله، وأما على مذهب الكسائي فالإفراد والتثنية والجمع بمنزلة واحدة لحذف الفاعل.

فالجواب: إنَّ الذي يدلُّ على صحة مذهب سيبويه أنه قد حُكي من كلام العرب: ضربوني وضربتُ قومَكَ وضرباني وضربتُ الزيدَين، وهذا لا يخرَّج إلاّ على مذهب سيبويه رحمه الله.

وأما هذه الأبيات فقد تتخرّج على أن يكون الضمير فيها عائداً على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد، فاستتر كما يستتر في حال الإفراد، والدليل من كلام العرب على جواز عود الضمير على المثنى والمجموع على حد عوده على المفرد ما حُكِيَ من كلام العرب هو أحسنُ الفِتيانِ وأجملهُ، وأحسنُ بني أبيه وأنبلُه، وقد كان ينبغي أن يقول: وأجملُهُم وأنبلُهُم، فأجرى ذلك مجرى المفرد.

ومنه قوله تبارك وتعالى: {وَإِنَّ لَكُمْ فِى الأَنْعَـمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُمْ مّمَّا فِى بُطُونِهِ} (النحل: 66) ولم يقل: في بطونها، وكذلك أنشدوا قول الشاعر:

ألبانُ إبْلِ تَعِلّةَ بن مُسافرٍ
ما دامَ يَملِكُها عليَّ حَرامُ
وطعامُ عَمرانَ بنِ أوفى مِثلُهُ
ما دام يُسلَكُ في البطونِ طَعامُ

فقال: مثله، ولم يقل مثلَها. وكذلك قول الآخر:

مثلُ القَطا قد نَتقَتْ حواصِلُه

ولم يقل حواصلها، وكذلك أيضاً أنشدوا قوله:

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَقْ
كأنّه في الجلدِ توليعُ الوَهَقْ

ولم يقل كأنها. ومنه الأثر: خيرُ النساء صوالحُ نساء قريشٍ، أحناهُ على ولدِهِ وأرعاه على زوجِهِ في ذات يَدِهِ. ولم يقل أحناهُنَّ ولا أرعاهنَّ.

ومثال عوده مفرداً على المثنّى قول الشاعر:

فكأنَّ في العَينينِ حبَّ قَرَنفُلِ
أو سُنبلاً كُحِلَتْ بهِ فانهلّتِ

ولم يقل كُحِلتا به. وكذلك أنشدوا أيضاً قول النابغة الجعدي:

لِمَنْ زُحلوقَةٌ زُلٌّ
بها العينان تَنهَلُّ

ولم يقل: تنهلانِ وكذلك قول الآخر:

ولو رِضيَتْ يدايَّ بها وضنّت
لكانَ عليَّ للقَدَرِ الخيارُ

ولم يقل: وظنّتا.

فتخرَّج الأبيات على هذا، وأمثال ذلك قليل، بل الفصيح من كلامهم: ضربوني وضربتُ قومَكَ.

وقد يعود الضمير في هذا الباب على اللفظ لا على المعنى، وذلك نحو: ظننت وظُنِنتُ زيداً قائماً، المعنى: وظنَّني قائماً، فعاد الضمير على قائم الأول لفظاً لا معنى، ألا ترى أنه لا يريد: وظنّني ذلك القائم المذكور لأنَّ القائم المذكور هو زيد، فلو كان الضمير عائداً عليه لفظاً ومعنى لكان المعنى: وظنّني زيدٌ نَفسَهُ، وذلك لا يتصور.

ولما خَفِيَ هذا الوجه على أبي الحسن بن الطراوة منع هذه المسألة لفساد معناها، والدليل على أنَّ الضمير يعود على الظاهر في اللفظ لا في المعنى قول الشاعر:

أرى كُلَّ قومٍ قاربوا قيدَ فحلهم
ونحنُ خلعنا قَيدَهُ فهو ساربُ

أراد ونحن خلعنا فحلنا فهو سارب فعاد الضمير على الفحل المتقدم الذكر والمراد إنّما هو غيره. ومنه قول النابغة:

ألا ليتما هذا الحمامُ لنا
إلا حمامتنا ونصفُه فَقَدِ

أراد ونصف حمامٍ آخر مثل هذا الحمام، لأنه قد كان تمنى الحمام كله، فمحال أن يتمنى بعد ذلك نصفه، فثبت أنّه أعاد الضمير على اللفظ وهو يريد غيره لموافقته له في اللفظ، ومثل ذلك كثير. وقد أوضحت ذلك وبيّنته بأكثر من هذا البيان في الباب الذي بعد هذا، فعلى ما ذكرنا من القوانين يكون إجراء مسائل هذا الباب إن شاء الله تعالى.

ومما ذكرناه في أول الباب في حدّ الإعمال يتبيّن إذن فساد من الحق قول امرىء القيس:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنَى معيشةٍ
كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المال

بالإعمال، لأنَّ كفاني يطلب «قليلاً» ولم أطلب يطلب الملك، كأنه قال: ولم أطلب الملك، لأنَّ حقيقة الإعمال أن يتقدّم عاملان كل واحد منهما طالب للمعمول، ولم أطلب لا يتسلّط هنا على القليل، ألا ترى أنّه لا يصح: لو أنَّ سعيي لأدنى معيشةٍ لم أطلب قليلاً من المال، لأنه إذا لم يَسعَ لأدنى معيشةٍ فإنّما يطلب الكثير، فكان حقه أن يقول: لطلبتُ القليلَ، فهو غير متسلّط عليه، فلهذا قلنا إنه ليس من باب الإعمال، والعامل إنما هو كفاني.

فإن قيل: لأيّ شيء جعلت و«لم أطلب» جواباً للواو وعطفت على كفاني حتى لزم هذا؟ وهلاّ جعلت الجملة في قوله: ولم أطلب، معطوفة على قوله: فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني. وكأنّه قال: وأنا لم أطلب قليلاً، فيتصور توجيهه عليه فيكون من باب الإعمال.

فالجواب: إن هذا لا يتصور، وقد كان الأستاذ أبو علي الشلوبيني يجعله من الإعمال بهذا الطريق، ووجه بطلان أنَّ العاملين في هذا الباب لا بد أن يشتركا وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبراً أو يكون الفعل الثاني معمولاً للأول وذلك نحو قولك: جاءني يضحكُ

زيدٌ، فتجعل في جاءني ضميراً أو في يضحك حتى لا يكون هذا الفعل فاعلاً، وأقل ذلك حرف العطف حتى تكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك فيسهل الفصل.

وأما إذا جعلت: ولم أطلب، معطوفاً على فلو أنَّ ما أسعى، فإنك تفصل بجملة أجنبية ليست محمولة على الفعل الأول، فتكون إذ ذاك بمنزلة: أكرمتُ وأهنتُ زيداً، والعرب لا تتكلّم بهذا أصلاً.

وسيبويه رحمه الله لم يجيء به على الإعمال بل جاء به على أنّه من غير الإعمال ألا ترى إلى قوله: فإنها رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً وإنما المطلوب عنده الملك فأطلب لا يتوجه على القليل ألا تراه يقول: ولو لم يُرِدْ ذلك ونصبَ لفَسَدَ المعنى.

فإن قيل: فكيف جاء به الفارسي على الإعمال.

فالجواب: إنّه أراد بقوله من الإعمال أنه شبه للإعمال لتداخل الجملتين في العطف ونظير هذا ما أنشده في الذكرة على أنّه من شبه الإعمال لكثير عزَّة:

وإني وإن صدّت لَمُثنٍ وقائلٌ
عليها بما كانت إلينا أَزلَّت
فما أنا بالداعي لعزة بالردى
ولا شامتٌ إن نعلٌ عَزَّةَ زَلّتِ

لأنه لما عطف فصل بين العامل ومعموله، وذلك أنَّ معمول مُثنٍ إنما هو «عليها» وقد فصل بينهما بقوله: وقائلٌ ومعمول قائل إنما هو: فما أنا بالداعي لعزّة بالردى، أو فصل بينهما بمعمول مُثنٍ، فإذن قد جعل هذا يشبه الإعمال لتداخل الجملتين بالعطف حتى يسوغ ذلك الفصل. كذلك يكون مذهبه في بيت امرىء القيس، فإن قيل: إذا لم يكن من الإعمال فكيف أجزتم الفصل بجملة أجنبية؟ فالجواب: إنها غير أجنبية، لأنا إنما جعلناها معمول لم أطلب الملك، فإذا كانت كذلك كانت مشتركة لأنها في معنى: كفاني القليل، ألا ترى إن لم أطلب الملك يكون جواباً للو وما ذاك إلا لأنَّ المعنى واحد.

فهذا نهاية الكلام في هذا البيت.

بـــاب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز

شرح جمل الزجاجى مكتبة مشكاة الإسلامية

لا بدَّ في هذا الباب من معرفة الضمائر وأَحكامها في التفسير ومعرفة مراتب الأسماء حتى يُعلَمَ ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز.

فأمّا الضمائر فبُيِّنَتْ في باب النعت بما أَغنَى عن إعادتها ها هنا، وهي تنقسم ثلاثة أَقسام: ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب.

فضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاجان إلى تفسير، لأنَّ المشاهدة تُفسّرهما. وأمّا ضمير الغيبة فينقسم قسمين: قسم يحتاج إلى تفسير وقسم لا يحتاج إلى تفسير. فالذي لا يحتاج إلى تفسير الضمير الذي يفسّره ما يُفهم من سياق الكلام، لأنَّه قد علم ما يغني عنه، وذلك نحو قوله تعالى: {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} (ص: 32). يعني الشمس، وكذلك قوله تعالى: {مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ} (فاطر: 45). يعني على ظهر الأرض، وكذلك: {إِنَّا أَنزَلْنَـهُ فِى لَيْلَةِ الْقَدْرِ } (القدر: 1). يعني القرآن.

وما بقي فلا بدَّ له من مفسّرٍ، وينقسم قسمين: قسم يفسّره ما قبله وقسم يفسّره ما بعده، فالذي يفسّره ما بعده ينقسم أيضاً قسمين. قسم يفسّره المفرد وقسم تفسّره الجملة. فالذي تفسّره الجملة ضميرُ الأمرِ والشأن والقصةِ وذلك نحو قول الله تبارك وتعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } (الإخلاص: 1). أي الأمرُ اللَّهُ أَحدٌ، وكذلك قوله تعالى: {إِنَّهُ مَن يَأتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ} (طه: 74). أي إنَّ الأمَر من يأتِ ربَّه مجرماً فإِنَّ له جهنَّمَ. وكذلك قوله تعالى: {فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَـرُ} (الحج: 46). أي فإِن القصة.

والذي يفسّره المفرد: الضمير في نعم وبئس وفي رُبَّ وفي باب الإعمال إذا أعملتَ الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع، فاعلاً كان أو مشبَّهاً به، على مذهب أهل البصرة.

وفي باب البدل خلاف، هل يعود الضمير فيه على ما بعده أو لا يعود عليه؟ فمنهم من أجاز أن يعود الضمير فيه على البدل وإن كان مؤخَّراً عنه لفظاً وتقديراً وهو الأخفش. ومنهم من منع.

والصحيح أنَّه يجوز، وقد حُكي عن العرب، ومنه أنشدوا قول الشاعر:

قد أصبَحَتْ بقرقَرَى كوانِسا
فلا تَلُمْهُ أن ينامَ البائسا

فالهاء في تلمه عائدة على البائس، والبائس بدل منها.

وكذلك أيضاً قول الآخر:

وقد مات خَيراهم فلم يُهلكاهُم

عشيَّةَ بانا رهطِ كعبٍ وحاتِمِ

فالضمير في خيراهم عائد على رهط، ورهط بدل منه.

والذي يفسّره ما قبله ينقسم ثلاثة أقسام: قسم يفسّره ما قبله لفظاً لا معنى. وذلك نحو قولك: عندي درهمٌ ونصفُهُ، فالهاء في اللفظ عائدة على الدرهم المتقدم الذكر وإن كان المراد درهماً آخر، لأنَّه معلوم إذا كان عنده درهم فإنَّ نصف ذلك الدرهم المذكور عنده، فلو عاد الضمير عليه لفظاً ومعنى لكان عيّاً. ومنه قول النابغة:

قالت ألا ليتَما هذا الحمامُ لنا

إلى حمامتِنا أو نصفُهُ فَقَدِ

أي ونصفَ حمامٍ آخَر مثلهِ. وكذلك قوله:

أرى كلَّ قومٍ قارَبوا قيدَ فَحلِهِمْ

ونحنُ خلعنا قَيدَهُ فهو سارِبُ

أي قيد فحلنا.

وقسم قد تقدَّمه ما يعود عليه الضمير (معنى لا لفظاً) نحو قوله تعالى: {اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} (المائدة: 8) أي العدلُ أقربُ للتقوى، فعاد الضمير على المصدر لدلالة الفعل المتقدم عليه. ومنه قولهم: مَنْ كذبَ كانَ شرّاً له، أي كان الكذب شرَّاً له، فأضمروه لدلالة كذب عليه. ومنه قول الشاعر:

إذا اكتحلت عَيني بعينِكِ مسَّها

بخيَرٍ وجلَّى غَمرةً مِنْ فؤادِيا

أي مسَّها الاكتحالُ، فأضمره لدلالة اكتحل عليه.

وقسم تقدمَّه ما يعود الضمير عليه لفظاً ومعنى. وينقسم ثلاثة أقسام: قسم قد تقدَّمه باللفظ والمرتبة نحو: ضربَ زيدٌ غلامَهُ، فالضمير عائد على زيد وهو متقدَّم عليه في اللفظ والمرتبة، لأنَّ مرتبة الفاعل أن يتقدَّم على المفعول.

وقسم يتقدَّمه باللفظ دون المرتبة وذلك نحو قولك: ضَرَبَ زيداً غلامُهُ، فزيد متقدّم على الغلام في اللفظِ والنيّةُ به التأخير لأنَّه مفعول.

وقسم تقدَّمه بالمرتبة دون اللفظ وذلك قوله: ضَربَ غلامَهُ زيدٌ، لأنّه فاعل وإن كان مؤخراً في اللفظ.

فأمّا: ضَرَبَ غلامُهُ زيداً، فلا يجوز أصلاً لئلا يتقدَّم الضمير على ما يعود عليه في اللفظ والمرتبة، وليس من باب ما يفسّره فيه ما بعده. فأما قوله:

جَزَى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ
جَزاءَ الكِلابِ العاويات وقد فَعَلْ

فمنهم من حمله على أنَّه ضرورة، ومنهم من جعل الضمير عائداً على الجزاءِ الذي يدلّ عليه جَزَى فيكون من باب قولهم: من كذَبَ كان شَرّاً له، أي كان الكذب شرّاً له، وكذلك قوله:

لمّا عَصَى أصحابُهُ مُصعَباً

أدَّى إليهِ الكَيْلَ صاعاً بِصاعْ

إنْ ثبتت هذه الرواية فهي محمولة على الضرورة، ولا يجوز أن يعود الضمير على العصيان لأنَّ التقديم يكون إذ ذاك: لما عَصَى أصحابُ العِصيانِ مُصعباً، وليس للعصيان أصحاب مختصون به معرفون كما للجزاءِ رَبٌّ يختص به، والرواية الصحيحة عند أهل البصرة.

لما عَصَى المُصعَبَ أصحابُهُ
أدَّى إليه الكيلَ صاعاً بصاعْ

فإذن قد يعود على متقدِّم بالرتبة دون اللفظ، فلا بدَّ من معرفة مراتب الأسماء.

فلا يخلو الاسمان من أن يكونا مرفوعين أو منصوبين أو مخفوضين، أو يكونا مختلفي الإعراب، فإن كانا مرفوعين لم يكن بدٌّ من أن يكون أحدهما متبوعاً والآخر تابعاً والمبتدأ مقدَّم على الخبر والمتبوع أيضاً مقدَّم على التابع، وإن كانا مخفوضين فمرتبة كل واحد منهما حيث وقع، ولا يقال مرتبة أحدهما قبل الآخر إلاّ أن يكون أحدهما في موضع رفع والآخر ليس كذلك. وإن كانا منصوبين فصاعداً فلا يخلو أن يكونا من باب ظننت أو من باب أعطيت أو من باب أعلمت. فإن كانا من باب ظننت فالذي هو مبتدأ في الأصل مقدَّم على الذي هو خبر في الأصل.

وإن كانا من باب أعطيت فالذي هو فاعل في المعنى مُقدَّم على ما هو ليس كذلك. وإن كانا من باب أعلمت فالذي هو فاعل في المعنى مقدَّم على المفعولين اللذين هما مبتدأ وخبر في الأصل، وأمّا المفعولان الثانيان فالذي هو منهما مبتدأ في الأصل مقدَّم في الرتبة على الآخر.

وإن كانا مختلفي الإعراب فالمرفوع أبداً مقدَّم على المنصوب والمخفوض. والمنصوب أبداً مقدَّم على المخفوض.

فعلى هذا القانون تجري المسائل وبه يعلم ما يتقدَّم من المضمر على الظاهر وما لا يجوز أن يتقدَّم، فتقول على هذا: ضربَ غلامَهُ زيدٌ، لأنَّ زيداً مرفوع والغلام منصوب، فزيد مقدَّم في الرتبة، ولذلك جاز.

وكذلك: رأيت في دارِه زيداً، جائز لأنَّ مرتبة المنصوب قبل المخفوض.

وكذلك يجوز: في دارِه زيدٌ، لأنَّ المجرور في موضع الخبر ورتبة المبتدأ قبل الخبر.

وكذلك أيضاً يجوز: أعَطيتُ درهَمَهُ زيداً، لأنَّ زيداً فاعل في المعنى لأنَّه آخذ للدرهم فرتبته أن يتقدَّم على الدرهم.

كذلك: ظننتُ في دارِه زيداً، لأنَّ في داره في موضع المفعول الذي هو خبر في الأصل، فزيد مقدَّم عليه في الرتبة.

وكذلك كل ما جاءك من المسائل قد تقدَّم فيها المضمر على الظاهر يعتبر الجائز فيها من غير الجائز بما تقدم لك.

ومما ينبغي أن يُبيَّن في هذا الباب الموضع الذي يكون فيه المضمر (متْصلاً) من الموضع الذي يكون فيه منفصلاً، لأنَّ أبا القاسم لم يجعل لذلك باباً، فينبغي أن يُلحق بهذا الباب، فنقول والله الموفق للصواب:

الضمائر تنقسم ثلاثة أقسام: مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات أمّا المخفوضات فهي كلُّها متصلة إلاّ ما شذَّ من قولهم: ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا، أو ما جرى تأكيداً على المخفوض نحو: مررتُ بكَ أنتَ وأما المرفوع فمتّصل كلُّه إلاّ أن تفصل بينه وبين العامل بإلاّ نحو: ما ضرَبَ زيداً إلاّ أنا، ومنه قوله:

قد عَلِمَتْ سلمَى وجاراتُها
ما قَطّر الفارسَ إلاّ أنا

أو بحرف عطف وذلك نحو قولك: قام زيدٌ فأَنا، أو يكون في معنى المفصول بينه وبين عامله بإلاّ، وذلك نحو قول الشاعر:

..... وإنَّما
يُدافِعُ عن أحسابِهم أنا أَو مِثْلِي

كأنَّه قال: ما يُدافِع عن أحسابهم إلاّ أَنا أَو مثلي، على خلاف في هذا. فإنَّ سيبويه رحمه الله يجعل ما يرد من مثل هذا ضرورة

ولم يلتفت للمعنى والزجاجي ذهب إلى أَنَّه غير ضرورة، لما ذكرناه من معنى إلاّ.

والصحيح أنَّ الفصل ضرورة إذ لو كان هذا الموضع موضع فصل للضمير لوجب أَنْ لا يؤتى به متّصلاً كما لا يجوز ذلك مع إلاّ، فقول العرب: إنَّما أَدفعُ عن أحسابهم، وأمثاله دليل على أَنَّه من مواضع الاتصال وأَنَّ الانفصال فيه ضرورة.

أَو يكون المرفوع مبتدأ نحو قولك: أَنا زيدٌ، أَو خبراً لمبتدأ وذلك نحو قولهم: القائمُ أَنتَ، أَو اسم «ما» وذلك نحو قولهم: ما أَنتَ قائماً، أَو خبر إنَّ نحو قولك: إنَّ القائمَ أَنتَ، أَو يكون العامل فيه صفة جارية على غير من هي له وذلك نحو قولك: زيدٌ هندٌ ضارِبُها هو، أَو مصدراً مضافاً إلى المفعول نحو قولك: زيدٌ عجبتُ من ضربِكَ هُوَ، تريد من أَنْ ضَربَكَ هو. وما عدا ذلك فمتصل.

والمنصوب كلّه متّصل إلاَّ أَن تفصل بينه وبين عامله إلاّ أَو حرف عطف نحو قولك: ما ضَربَ زيدٌ إلاّ إيّاك، وضربتُ زيداً فإِيّاكَ، ولا يجوز أَن تقول: ما ضربتُ إلاّكَ، إلاّ في ضرورة كقول الشاعر:

أَلاّ يجاورَنا إلاكِ دَيّارُ

وفي ما هو مفصول بينه وبين عامله بِإلاّفي المعنى من الخلاف مثل ما في المرفوع، وذلك نحو قول الشاعر:

كأنّا يومَ قُرَّى
إنَّما نَقتُلُ إيَّانا

فسيبويه رحمه الله جعله ضرورة والزجاج ذهب إلى أَنَّهُ غير ضرورة، وقد بيّنت لك الصحيح من المذهبين.

أَو يكون المنصوب خبر ما نحو: ما زيدٌ إيّاكَ، أَو يكون العامل فيه مصدراً مضافاً إلى الفاعل نحو: عَجِبتُ من ضربِ زيدٍ إيّاكَ، أو يكون مفعولاً ثانياً أَو ثالثاً لباب أَعلمتُ. فهذه الأَماكن لا يكون فيها إلاّ منفصلاً.

والمواضع التي يجوز فيها الاتّصال والانفصال هو أن يكون الضمير مفعولاً ثانياً لباب أَعطيتُ، والاتّصال فيه أَحسن من الانفصال، أَو يكون مفعولاً ثانياً لباب ظننتُ، أَو ثالثاً لباب أَعلمتُ، أَو خبراً لكانَ، أَو مصدراً مضافاً إلى مضمر فاعل نحو قولك: زيدٌ عجِبتُ من ضربِكَهُ ومن

ضربِكَ إيّاهُ والانفصال في جميع هذا أَحسن من الاتصال لِعِلَّة استحكامها في الضمائر. فمثال فصله في باب كان قول الشاعر.

ليتَ هذا الليلَ شهَرٌ
لا نَرَى فيهِ عَرِيبا
ليسَ إيّايَ وإيّاكَ
ولا نَخشَى رَقِيبا

وكذكل أيضاً قول عمر بن أَبي ربيعة.

لئن كانَ إيّاهُ لقد حال دونَنا
عن العَهدِ والإنسانُ قد يتغيّرُ

ومثال اتّصاله قول الشاعر:

قد ذَهبَ القَومُ الكرامُ لَيْسِي

ومن كلامهم: عَليهِ رجُلاً ليسنَى، ومنه قول الشاعر:

فإنْ لا يكُنها أَو تكُنْهُ فإنّه
أَخوها غَذَتهُ أُمُّه بِلبانِها

ومثال اتصاله بالمصدر قول الشاعر:

وقد جَعَلت نَفسِي تَطيبُ لضَغْمَةٍ
بضَغْمِهماها يَقرعُ العظمَ نابُها

وما عدا ذلك فمتصل ولا يجوز انفصاله إلاّ في ضرورة قوله:

إليك حتّى بَلَغتْ إيّاكا

وفي هذه الضمائر خلاف في أماكن فينبغي أَن يبين.

فمن ذلك أَنّهم اختلفوا في الياء من تفعلين، فمنهم من ذهب إلى أَنّها ضمير وهو مذهب سيبويه رحمه الله، ومنهم من ذهب إلى أَنّها علامة تأنيث وهو الأخفش.

استدلَّ أَبو الحسن الأخفش على فساد مذهب من ذهب إلى أَنّها ضمير بأَنَّ فاعل الفعل المضارع إذا كان مفرداً لا يجوز إظهاره، فإذا ثبت بذلك أَنَّها ليست ضميراً كما ذكر تبيَّن أَنّها حرف، إذ لا موضع لها من الإعراب وجعلها حرف تأنيث لأنَّ التأنيث مفهوم منها.

ومما يؤكد عنده أَنّها للتأنيث أَنَّ التأنيث قد جاء بالكسرة وهي مجانسة للتاء في نحو ضَرَبتِ، في خطاب المؤنّث.

واستدلَّ من ذهب إلى أَنّها ضمير بأَشياء منها أَنَّ الياء لم تثبت بنفسها من علامات التأنيث في موضع من المواضع غير هذا الموضع وقد ثبتت ضميراً باتفاق في نحو: ضَرَبَنِي.

ومنها أَنَّ علامة التأنيث لم تلحق الفعل المضارع في موضع من آخره. ومنها أَنَّ علامة التأنيث ثبتت في التثنية في نحو: قامتا، والهندان تَقومانِ، فلو كانت الياء حرف تأنيث لثبتت في التثنية.

ومنها أَنَّه لم يرفع من الأفعال المضارعة بالنون إلاّ ما اتصل به ضمير نحو: يقومانِ ويقومونَ.

فإن قيل: فما العذرُ عن بروز الضمير في حال الإِفراد؟

فالجواب: إنَّ الذي أَوجب بروزه في التثنية والجمع موجود هنا وهو خوف اللبس. ألا ترى أَنَّ الضمير في التثنية والجمع لو لم يبرز لالتبس بفعل المفرد وكذلك هنا لو لم يبرز الضمير لالتبس بفعل المذكّر، لأنّك تقول: تَفعلُ، في خطاب المذكّر.

ومن ذلك أَنَّهم اختلفوا في الذي هو الضمير من «إيّاك» فمنهم من ذهب إلى أَنَّه بجملته ضمير.

ومنهم من ذهب إلى أَنَّ الضمير منه «إيّا» والكاف حرف خطاب.

ومنهم من ذهب إلى أَنَّ الضمير الكاف وإيّا عمدة للكاف أَعني زيادة ليتصل به الكاف.

ومنهم من ذهب إلى أَنَّ «إيّا» اسم ظاهر والكاف ضمير مضاف إليه إيّا وهو صيغة خفض. وهذا المذهب الأخير ذهب إليه الخليل رحمه الله، واستدلَّ على صحة مذهبه بقولهم: إذا بلغ الرجلُ الستّينَ فإِيّاهُ وإيّا الشوابَّ.

وهذا من الشذوذ والقلّة بحيث لا يقاس عليه، بل لنا أَن نقول: هذه المضافة إلى الظاهر ليست بإِيّا من إيّاك، وإنْ اتفقتا في اللفظ بل هي اسم مظهر لأَنَّ المضمر لا يضاف لأَنَّه لا يفارقه التعريف ولا يضاف إلاّ إلى ما يتنكرَّ.

ومن زعم أَنَّ الكاف هو الضمير وإيّا عمدة استدل على صحة ذلك بأَنَّ الكاف هي التي ثبتت ضميراً في غير هذا الموضع، وأَيضاً فإِنَّها تختلف باختلاف أَحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث. وهذا فاسد، لأَنَّه لا يسوغ أَن يكون الاسم عمدة.

ومن ذهب إلى أَنَّه كلُّه اسم مضمر مذهب فاسد، لأَنَّ الاسم المضمر لا يتغيَّر بعضه بتغيُّر أَحوال المراد به من غيبة وتكلم وخطاب.

فالصحيح إذن أَنَّ «إيّا» اسم مضمر والكاف والهاء والياء من إيّاك وإيّاي وإيّاه حروف لاحقة تفصل ما بين المتكلم والمخاطب والغائب.

وكذلك أيضاً اختلفوا في الذي هو اسم من «أَنا» فمذهب البصرين أَنَّ الاسمَ الهمزةُ والنونُ والألفُ زائدةٌ، بدليل حذفها في الوصلِ إذا قلت: أَنَّا فعلتُ. ومذهب أَهل الكوفة أَنَّه كلَّه اسم، واستدلوا على صحة مذهبهم بإِثبات الألف في قول حُمَيْد:

أَنا سيفُ العَشيرةِ فاعرفونِي
حُمَيدْاً قد تذريتُ السَناما

وذلك ضرورة لا يُلتفت إليها.

وفيه لغات أَفصحها: أَنا، بإِثبات الألف في الوقف وحذفها في الوصل. والآخرَ: آنَ، بإِدخال الهمزة بينَ الألف والنون. والآخر: أَنْ، بغير ألف بتسكين النون. والآخرَ: إبدال الألف من أَنا في الوقف هاء فتقول: أَنَهُ وحُكِيَ من كلامهم: هذا فَصْدِي أَنَهْ.

واختلف في الاسم من «هو»، فمذهب البصريين أَنَّه بجملته اسم لثباته في جميع الأحوال على صورته.

ومذهب أَهل الكوفة أَنَّ الاسم الهاء والواو زائدة، واستدلوا على صحة مذهبهم بحذفها في قول الشاعر:

فبيناهُ يشري رحلَهُ قال قائلٌ
لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ

واختلفوا في ياء «هيَ» هل هي من الاسم أَم لا. والصحيح أَنّها من الاسم ولا يلتفت إلى قوله:

دارٌ لِسُعدَى إِذ
هِ مِنْ هَواكا

لأَنَّه ضرورة.

وأَمّا أَنتَ وأَنتِ فالاسم منهما الهمزةُ والنونُ والتاء حرف تدل على الخطاب لثباتها اسماً في ضمير المتكلم واختلاف التاء باختلاف أَحوال المخاطب.

وأَما أَنتما وأَنتم وأَنتُنَّ فالتاء والميم والألف والواو والنون المشدَّدة زوائد، والاسم الهمزة والنون.

وكذلك هما وهم وهنَّ الاسم منها إِنَّما هو الهاء والواو المحذوفة من هما وهم، والهاء والياء المحذوفة من هما وهنَّ (وهي هما

للاسم) وإنَّما حذفتا لاستثقالهما، والدليل على ذلك ثبات هو وهي اسمين قبل ذلك واختلاف أحوال الياء باختلاف أحوال المراد بالاسم من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث.

بـــاب إضافة المصدر إلى ما بَعْدَه

اعلم أَنَّ المصدر ينقسم ثلاثةَ أَقسام. مصدر مؤكِّد لفعله، أَو مُبيِّن نحو: ضُرِبتُ ضرباً، وضُرِبتُ ضَرِبَ شُرطِيَ، ومصدر مقدَّر بأنْ والفعل ومثاله: يُعْجِبُني ضربُ زيدٍ عمراً، يريد: أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمراً. ومصدر موضوع موضع الفعل نحو: ضرباً زيداً، أي اضربْ زيداً ضرباً، فحذف اضرب ووضع ضرباً موضعه. قال الله تعالى: {فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ الرِّقَابِ} (محمد: 4). أي فاضربوا الرقابَ. ومثله قول الشاعر المرار الفقعسي:

أَعلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعدما
أَفنانُ رأسِكَ كالثغامِ المُخِلسِ

فأوقع عَلاقةً موضع تَعْلَقُ.

فأما المصدر المؤكِّد والمبيِّن فلا يعملان أَصلاً. وأَما المصدر المقدَّر بأنْ والفعل والموضوع موضع الفعل فيعملان عمل الفعل.

والذي نتكلم فيه في هذا الباب إنما هو المصدر المقدَّر بأَنْ والفعل. وينقسم ثلاثة أَقسام: مصدر منوَّن ومصدر مضاف ومصدر معرَّف بالألف واللام. فأما إذا كان المصدر منوناً فإنَّك ترفع به الفاعل وتنصب المفعول وذلك نحو قولك: يُعجبُني ضربٌ زيدٌ عمراً، ويجوز لك أَن تحذف الفاعل إذا كان في الكلام ما يدل عليه وذلك نحو قول الله تبارك وتعالى: {أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ } {يَتِيماً} (البلد: 14، 15).

التقدير: أَو أَنْ يُطعِمَ أَحدُكم يتيماً. وكذلك قوله:

بِضَربٍ بالسيوفِ رؤوس قَومٍ
أَزلنا هامَهُنَّ عن المَقيلِ

وكذلك قوله:

أَخذتُ بِسَجلِهم فَنفختُ فيه
محافظةً لَهُنَّ إخا الذِمامِ

وزعم الفراء أَنَّه لا يجوز أَن يلفظ بالفاعل مع المصدر المنوّن، والذي حمله على ذلك أَنَّه لم يحفظ في كلامهم، وذلك باطل بدليل قوله:

حربٌ تردَّدُ بينهم بتشاجرٍ
قد كفّرت آباؤها أَبناؤها
تقديره: بتشاجرِ أَبنائها قد كفَّرت آباؤها، أَي لبست الدروع.
ويجوز لك أَن تحذف المفعول وترفع الفاعل فتقول: عجبتُ من ضَربٍ زيدٌ. فإذا كان المصدر مضافاً فلا يخلو من أَن تضيفه إلى الفاعل أَو إلى المفعول. فإن أَضفته إلى الفاعل نصبت المفعول وذلك نحو قول الشاعر:

وهُنَّ وقوفٌ ينتظرنَ قضاءَهُ
بضاحي عَذاةٍ أَمرَهُ وهو ضامِزُ
يريد قضاءَه أَمرَهُ.
وإن أَضفته إلى المفعول رفعتَ الفاعل كقوله:

أَفنَى تِلادِي وما جمَّعتُ من نَشَبٍ
قرعُ القَواقِيز أَفواهُ الأَباريقِ
برواية من رواه برفع الأفواه، ومن رواه بالنصب فهو على إضافته إلى الفاعل. ويجوز أَن تضيفه إلى المفعول وتحذف الفاعل مثل قوله تعالى: {لاَّ يَسْـَٔمُ الأِنْسَـنُ مِن دُعَآءِ الْخَيْرِ} (فصلت: 49). أَي من أَنْ يَدعوَ الخيرَ. ويجوز أَن تُضيفَهُ إلى الفاعل وتحذف المفعول وقد جاءَ في الحديث: مَطَلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ، معناه: أَن يمطِلَ الغَنيُّ ظلمٌ.
وأَمّا المصدر المعرَّف بالأَلف واللام فحكمه حكم المصدر المنوَّن يرفع الفاعل وينصب المفعول فتقول: يُعجِبُني الضربُ زيدٌ عمراً.
وزعم بعضهم أَنَّه لا يجوز أَن يعمل المصدر المعرَّف بالألف واللام. وحجته أَن قال: إِنَّ المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل والفعل نكرة فلما عرّف زال شبهه بالفعل. وأَيضاً فإِنَّهُ لم يوجد.
وهذا خطأ محض لأَنَّه يلزمه على هذا أَن لا يعمل المصدر المضاف، فإن قيل: الإِضافة قد تكون منفصلة، فالجواب أَن يقال له: لا يخلو أَن تقدّر الإِضافة في هذا الباب محضة أَو غير محضة، وباطل أَن تكون غير محضة لأَنَّ الإِضافة في هذا الباب يتعرَّف بها المضاف، فثبت أَنَّها محضة.
وأما قوله إنَّه لم يوجد فباطل، لأَنَّ السماع ورد به في قوله:

ضعيفُ النكايةِ أَعداءهُ

يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

وهذا الذي ذكر من إعمال المصدر في هذا الباب إنّما يجوز في المصدر الجاري وأما الاسم الذي في معنى المصدر فلا يعمل إلا حيث سُمِعَ وذلك في مثل قول الشاعر:

أكفراً بعد ردِّ الموتَ عَني

وبَعدَ عَطائكَ المئةَ الرِتاعا

لأنَّ العطاء في معنى الإعطاء. وكذلك قوله:

أظلومُ إنَّ مُصابَكُم رجلاً

أهدى السلامَ تحيةً ظُلِمُ

يريد: إنَّ إصابَتَكُم. وأهل الكوفة يجيزون ذلك ويجعلونه مقيساً. وهذا خطأ لأنّه لم يكثر كثرة توجب القياس.

وأجاز أهل الكوفة إعمال ضمير المصدر في مثل: ضَربي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ. واستدلوا على ذلك بقوله:

وما الحربُ إلاَّ ما عَلِمْتُمْ وذقتُمُ

وما هو عنها بالحديثِ المُرجَّمِ

يريد: وما الحديثُ عنها بالحديث المرجّم. فعنها يتعلَّق بهو الذي يراد به الحديث عندهم. وهذا لا حجة فيه، لأنَّه يمكن أن يكون متعلقاً بالمُرجّم وجاز تقديمه عليه وإنْ كان في معنى الموصول ضرورة ويجوز أن يكون متعلّقاً بإضمار فعل كأنَّهُ قال: أعني عنها، أو يكون التقدير: وما هو عنها مرجَّماً بالحديث المرجَّم وحذفَ مرجَّماً الأول لدلالة الثاني عليه.

واعلم أَنَّ هذا الباب خالف باب اسم الفاعل في أَشياء منها أنّه لا يجوز أن يتقدَّم معموله عليه وسبب ذلك أنَّه مقدَّر بأنْ والفعل، وأنْ من الموصولات ولا يتقدَّم على الموصول من صلته شيء.

وخالفه أيضاً في أنّه يعمل بمعنى الحال والاستقبال وبمعنى المضيّ وفي أنّ الإضافة فيه محضة بخلاف اسم الفاعل.

وإذا أتبعتَ المخفوضَ في هذا الباب فلا يخلو من أَن تتبعه على اللفظ أَو على الموضع. فإن أتبعتَهُ على اللفظ فالخفض ليس إلا، نحو: يُعجِبُني ضربُ زيدٍ عمراً ومحمدٍ. وإن أتبعته على الموضع فإن كان الموضع موضع رفع أتبعته بالرفع وإن كان موضع نصب أتبعته بالنصب.

بـــاب العدد

العدد على أربعة أنواع: معرب مفرد ومضاف ومركَّب ومعطوف.

فأَمّا المفرد فإنّك تقول في المذكّر منه: واحدٌ، اثنانِ، وفي المؤنّث: واحدةٌ واثنتانِ وثنتانِ، والعشرون والثلاثون وسائر العقود.

والمضاف من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألف والمركَّب من أَحدَ عشر إلى تسعة عشر. والمعطوف العقود المعطوفة على النّيّف من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين. فأمّا الواحد والإثنانِ والواحدة والاثنتان والواحدة والثنتان والاثنتان فلا يجوز فيهما الإِضافة أَصلاً، وإنَّما لم يجز لأنَّ ذِكر المعدود يغني عن ذكرِ العدد، فلو ذكرته مع المعدود لكان عِيّاً. ألا ترى أنّك إذا قلت: رجل، عُلِمَ أنَّه واحد، وإذا قلت: امرأة، علم أنّها واحدة، وإذا قلت: رجلان، عُلِمَ أنَّهما اثنان، وإذا قلت: امرأتان، عُلِمَ أنَّهما اثنتان، فلذلك لم تجز إضافتهما إلى المعدود إلاّ ضرورة كقوله:

ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنتا حَنظلِ

وكان ينبغي أن يقال حنظلتَان، إلاّ أَنَّهُ لمّا اضطُرَّ جمع بين العدد والمَعدود وأتى بالمعدود غير مثنى ليكون للعدد فائدة.

هذا حكم المفرد وأما المضاف من ثلاثة إلى عشرة فلا يخلو أَن تريد بالعدد المعدود أو العدد مجرداً من المعدود. فإن أَردت العدد مجرداً من المعدود كان كلّه بالتاء كقوله: ستةٌ نصفُ اثني عشر، وثلاثةٌ نصفُ ستة، فهذا لم تُرد به إلاّ العدد خاصة. وسبب ذلك أنَّ العدد كله مؤنّث وأصل المؤنث أن يكون بالتاء فجاءَ هذا على أصله.

فإن أَردت بالعدد المعدود فلا يخلو من أن تَذكُره أَو لا تَذكُره. فإن ذَكرتَه كان بالتاء مع المذكَّر وحذفها مع المؤنث.

واختلف في سبب ذلك فمنهم من قال: العدد كلُّه مؤنَّث فما كان منه بالتاء التي للتأنيث فهو بمنزلة مؤنَّث فيه علامة التأنيث؛ وما كان منه بغير تاء فهو بمنزلة مؤنَّث لا علامة فيه للتأنيث، وهذا مذهب أبي القاسم.

ومنهم من قال: إنَّ العدد من ثلاثة إلى عشرة في المعنى جمع وقد وجد في الجموع ما هو مذكَّر ويجمع بتاء التأنيث وما هو مؤنَّث ويجمع بغير تاء التأنيث نحو عُقاب وأَعقُب ويقولون في جمع غُراب وهو مذكر: أَغرِبَةٌ، ومَنْ لغته تذكير اللسان يقول: ثلاثةُ ألسُنٍ، ومَنْ لغتهُ تأنيثُها يقول: ثلاثُ ألسِنَةٍ، فكذلك هذا.

ومنهم مَنْ قال: إنَّما كان عدد المذكر بالتاء لأنَّه لو كان بغير تاء لأوهم أَنَّه مذكَّر لأنّه مضاف إلى مذكَّر ولفظه المذكر، والعدد هو

المعدود في المعنى وهم قد جعلوا العدد مؤنّثاً فأَدخلوا فيه التاء ليرتفع الإِبهام.

ومنهم من قال: إنَّ العدد كلَّه مؤنث فجعلت تاء التأنيث في المذكَّر منه لأنّه أخف مع المؤنث ولم يجعلوها في المؤنث لئلا ينضاف ثقل العلامة إلى ثقل التأنيث. وجميع هذه التعليلات حسنة جداً.

فإن لم تَذكُر المعدود في اللفظ فالفصيح أن يبقى الأمر على ما كان عليه لو ذكرت المعدود. ويجوز أن يحذف منه كله تاء التأنيث، وحكى الكسائي عن أبي الجراح: صمنا من الشّهر خَمساً. ومعلوم أَنَّ الذي يُصام إنَّما هو الأيام والأيام مذكّرة.

وكذلك قوله:

وإلاّ فَسِيري حيثُما سارَ راكِبٌ
تيمَّمَ خَمساً ليس في سيرهِ تَيمُ

يريد خمسة أيام.

والمعدود لا يخلو من أن يكون له جمع قلَّة خاصة أَو جمع كثرة خاصة أو الجمعان معاً. فإنْ كان له أحدهما أضفته إليه بالضرورة. وإنْ كان له جمعان فالأحسن أنْ تُضيفه إلى جمع القلة. وذلك أَنَّ جموع القِلّة إنّما هي من ثلاثة إلى عشرة فنوسب بين العَدد والمعدود.

وجموع القِلَّة مما كان منها على وزن أفعُل وأفعال وأَفعِلَة وفِعْلَة ويجمعها قول الشاعر:

بأفعُلٍ وبأفعالٍ وأَفعِلَة
وفِعْلَةٍ يُعرَفُ الأدنَى من العَددِ

وجموع السلامة كلها جموع قلّة.

والمضاف إليه العدد لا يخلو من أَن يكون جمعاً أو اسم جمع أَو اسم جنس. فإن كان جمعاً فإنَّك تعتبر واحده. فإن كان مذكَّراً أَلحقَت العدد علامة تأنيث وإن كان مؤنثاً لم تلحقها. وأَهل بغداد يعتبرون المفرد إلاّ أن يكون الجمع مؤنث اللفظ فإنَّ المُعتَبر لفظ المضاف إليه العدد فيقولون: ثلاثُ حَمّاماتٍ، ونحن لا نقول إلاّ: ثلاثةُ حمّامات، بإدخال التاء في ثلاثة لأنَّ واحده حمّام وهو مذكَّر، وإن كان اسم جمع فلا يخلو أن يكون لمن يعقل أو لما لا يعقل. فإن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكّر وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنَّث.

وإن كان اسم جنس جاز فيه التذكير والتأنيث. والغالب عليه التأنيث قال الله تعالى: {أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ} (الحاقة: 7). وقال في

موضع آخر: {أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ} (القمر: 20). إلاّ أَلفاظاً استعملت مذكَّرة من اسم الجنس وهي: عِنَبٌ وجَوْزٌ وسِدْرٌ.

ولا يخلو أن يكون المعدود صفة أو جامداً. فإن كان جامداً فالأحسنُ فيه الإضافة نحو ثلاثةُ بغالٍ، ثم الفصل بمن نحو: ثلاثةٌ من البغالِ، ثم النصب على التمييز نحو ثلاثةٌ رجالاً.

فإن كان صفة فالأحسن فيه الإتباع نحو: ثلاثةٌ قُرَشيّون، ثم يليه النصب على الحال نحو ثلاثةٌ قُرَشيّينَ، ثم الإضافة نحو: ثلاثةُ قِرَشيّينَ، وهو أضعفها.

وسبب ضعفه أَنّه يجيء مستعملاً استعمال الأسماء، أعني أنّه يلي العامل ولا تستعمل الصفة استعمال الأسماء بقياس.

فإذا زاد على العشرة فإنَّكَ تبقي النّيّف على أصله من التذكير والتأنيث إلاّ أنَّكَ تبدل من واحد أحَداً ومن واحدة إحدى، ويجوز واحد وواحدة لكنه قليل جداً. وأما العشرة فإنّها تكون بتاء التأنيث مع المؤنث وبحذفها مع المذكّر وتسكين الشين مع المؤنَّث ويجوز كسرها فتقول: إحدى عشْرَة، بتسكين الشين. وإحدى عشِرةَ، بكسرها وتفتح الشين مع المذكّر.

وسبب ذلك (أي) إنْ حُذفت التاء مع المذكر وأُثبتت مع المؤنّث أنّها لو ثبتت مع المذكر لاجتمع في الكلمة تأنيثان.

فإن قيل: إنّك إذا قلت: ثنتا عَشرةَ، في المؤنّث فإنّكَ قد جمعت بين تأنيثين فالجواب: إنَّ التاء في ثِنتا للإلحاق وليست للتأنيث، والدليل على ذلك أنَّ علامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلاّ متحركاً وهذه قبلها ساكن فدلَّ على أنّها ليست للتأنيث.

فإن قيل: إنَّ إحدى عَشرةَ قد جُمِع فيها بين علامتي تأنيث، فالجواب: إنَّ التأنيث مخالف في اللفظ فلذلك جُمِع بينهما.

والنّيّف مبنيّ مع العقد لتضمّنه معنى الحرف، فإذا قلت: خمسةَ عَشرَ فكأنك قلت: خمسةٌ وعشرةٌ، فلما تضمّنت معنى الحرف بُنيت، إلاّ اثني عشر فإنّه معرب، فإن قيل: فلأي شيءٍ لم يُبنَ؟ فالجواب: إنّه اسم مثنًّى والأسماء المثنيّات لا توجد مبنيَّة بعد العوامل في وضع أصلاً.

فإن لم يسند إليه شيءٌ بني نحو: اثنين في العدد إذا قلت: واحدٌ اثنانِ. وقصدت به مجرد العدد من غير إخبار، وهو مع ذلك عزيز الوجود.

فإن قيل: فلأي شيء بُني عشر من قولك: اثني عَشرَ؟ فالجواب: إنَّه وقع موقع النون من اثنين.

وأجاز أهل الكوفة أن تضيف النّيّف إلى العدد فتقول هذا أَحَد عَشر واستدلوا على ذلك بقوله:

عُلِّقَ من عنائهِ وشقْوَتِهْ
بِنتَ ثماني عشْرةٍ من حِجَّتِهِ

وهذا من الشذوذ بحيث لا يُقاس، وهو مشبه ببعلبك ضرورة.

ويجوز أَن تضيف النيّف والعقد إلى اسم، وإذا أَضفته جاز لك فيه وجهان أَحدهما: أَن يبقى على بنائه، والآخر أَن يعرب ويجعل إعرابه في آخر الاسم المركب فتقول: هذا أحدَ عَشرَك وعَشرِكَ.

وأجاز الفراء أن تضيف النّيّف إلى العقد والعقد إلى الاسم فتقول: هذا أُحدُ عَشرِكَ، بشرط أن يكون العقد مضافاً إلى الاسم. وهذا باطل لأنّه لم يسمع من كلامهم.

ولا يجوز إضافة اثني عشر إلى الاسم، لأنّه لا يخلو أن تحذف عشراً أو تثبته. فإن أثبتَّه كنت كمن جمع بين التنوين والإضافة لأنَّ عشراً إنَّما بُني لوقوعه موقع النون وإن حذفت التبس بإضافة اثنين فلذلك لا يجوز إضافته إلى الاسم. هذا حكم النيّف إلا ثمانية عشر فإنّك تقول للمؤنث: ثَمانيْ عَشَرَة، بالياء الساكنة، وأن شئت حركتها بالفتح فتقول: ثَمانيَ عشرةَ. ويجوز حذف الياء وفتح النون فتقول ثمانَ عَشرةَ، ومنه قول الشاعر:

ولقد شرِبتُ ثَمانياً وثَمانياً
وثمانَ عَشرةَ واثْنَتَيْنِ وأربَعا

ويجوز تسكين العين في المركب إذا أردت المذكر فتقول: أحدَ عْشَرَ، كراهة توالي الحركات، وقد قُرِىء: أحدَ عَشْرَ كوكباً. إلاّ في اثني عشر فإنّه لا يجوز لأنّه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين.

ويكون التمييز في المركب مفرداً منصوباً ولا يجوز أن يكون جمعاً فأمّا قوله تعالى: {اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا} (الأعراف: 160) فأسباطاً ليس بتمييز والدليل على ذلك أنّ واحده سبط والسبط ذكر فكان ينبغي أن يقول: اثني عشر أسباطاً فقوله: عشرة، بتاء التأنيث دليل على أنّه ليس بتمييز وإنّما التمييز محذوف فكأنّه قال: اثنتي عشرة فرقة أسباطاً، وأسباطاً بدل من اثنتي عشرة.

ولا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلاّ في ضرورة شعر كقوله:

في خَمسَ عَشرةَ من جُمادَى ليلةً
لا أستطيعُ على الفراشِ رُقادِي

وكذلك قوله:

على أنّني بَعدَما قَدْ مَضَى
ثلاثونَ للهَجرِ حَوْلاً كَمِيلا

فهذا هو حكم المركب.

فإذا انتهت إلى العشرين استوى المذكّر والمؤنّث في لفظ العشرين فتقول للمذكّر والمؤنث: عشرون، وكذلك سائر أسماء العقود كلها. ويكون التمييز منصوباً إلاّ في المائة والألف، وسنذكر حكم تمييزها إن شاء الله تعالى.

والنّيّف على العشرين حكمه حكم ما كان عليه في حال إفراده، ويكون تمييزه بعد عطف النّيّف عليه منصوباً.

وأما المائة والألف فيكون تمييزهما مخفوضاً مفرداً (وإنّما كان مفرداً لأنّه عقد من العقود وتمييز العقود مفرد، وكان مخفوضاً) لأنّهما أشبها عشرةَ في أنَّهما عَقْدٌ كما أنّها عَقْدٌ، وعشرة أيضاً تعشير الآحاد كما أنَّ مائة تعشير العشرات وألف تعشير المئين. فلذلك كان مخفوضاً.

وحكم تثنيتهما كحكمهما في الإفراد والتمييز وخفضه فتقول: مائتا رجلٍ وألفا ثوبٍ. ولا يجوز إثبات النون ونصب التمييز إلاّ ضرورةً كقوله:

إذا عاشَ الفتى مائتينِ عاماً
فقد ذَهَبَ المسرّةُ والفَتاءُ

فإذا زاد على المائة والألف نَيِّفٌ كان حكم النَّيِّف باقياً على ما كان عليه من إسقاط علامة التأنيث منه مع المائة لأنّها مؤنّثة وإدخالها فيه مع الألف لتذكيره. ويجوز أن تقول: ثلاثُمائةٍ ومئِينَ. فَمَنْ قال: مائة، راعى معناها من الجمعية ومن قال مئين لم يراع المعنى وراعى لفظها من الإفراد فاحتاج إلى الجمع ومنه قوله:

ثلاثُ مئينٍ للملوكِ وَفى بها
رِدائي وجِلّت عن ملوكِ الأعاجِمِ

وأما الألف فلم يراع إلاّ اللفظ خاصة.

بـــاب تعريف العدد

العدد ينقسم أربعة أقسام: مفرد ومضاف ومركَّب ومعطوف. فالمفردُ إذا أردتَ أن تعرِّفه أدخلتَ عليه الألف واللام فقلت: الثلاثةُ والأربعةُ والخمسةُ. والمفرد هو من واحد إلى عشرة. فيتصوَّر في تعريفه ثلاثة أوجه، فتقول: الثلاثةُ الرجالِ، والثلاثةُ رجالٍ وثلاثَةُ الرجالِ.

فأما الوجه الأول: فأهل البصرة لا يجيزون ذلك، وأهل الكوفة يجيزونه قياساً على الحسنِ الوجهِ. وهذا خطأ لأنه أنّما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب الحسن الوجهِ لأنَّ الإضافة فيه غير محضة والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلاً.

وأما الوجه الثاني وهو: الثلاثةُ رجالٍ، بدخول الألف واللام على الأول وإضافته إلى الثاني فلا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة. لأنَّه على غير طريق الإضافة، وهو إضافة المعرفة إلى النكرة.

فأما الوجه الثالث: وهو أن تدخل الألف واللام على الثاني وتُعرّف به الأول نحو قولك: ثلاثةُ الرجالِ، فهو جائز بإجماع من أهل البصرة والكوفة وعليه أنشدوا قول الشاعر:

وهل يُرجعُ التسليمَ أَو يَكشفُ العَمَى
ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقِعُ

واختُلف في تعريف المركّب من أحدَ عَشَرَ إلى تِسعةَ عشرَ، فأهلُ الكوفة يدخلون الألف واللام في الأول والثاني فيقولون: عندي الأحدَ العَشَرَ درهماً وأهل البصرة لا يجيزون إلاّ إدخال الألف واللام في الأول خاصة فيقولون: عندي الأحدَ عَشرَ درهماً.

وسبب ذلك عندهم أنّ المركب مبني فصار كالاسم الواحد، فلا يُعرَّف إلاّ مثل ما يعرَّف به الاسم الواحد. والاسم الواحد لا يتعرَّف إلاّ بأن تدخل الألف واللام في أوله خاصة، ولا يعرَّف بأن تدخل الألف واللام في الوسط منه، فكذلك يكون (العدد).

وحكى أبو زيد رحمه الله عن العرب: الأحدَ العَشرَ الدرهم بإدخال الألف واللام على الأول والثاني وعلى التمييز، وذلك شاذّ جدّاً، وهو عندنا يتخرج على زيادة الألف واللام في التمييز، لأنَّ التمييز لا يكون أبداً إلاّ نكرة. وأجاز بعض النحويين إدخال الألف واللام في النّيّف والعقد والتمييز، وهذا خطأ لما قدمناه أولاً.

والمعطوف هو من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، تعريفه عندنا أَن تدخل الألف واللام على الأول والثاني فتقول: عندي الواحدُ والعشرون درهماً، وهو جائز بإجماع من جميع النحويين.

وأَجاز بعض النحويين أَن تدخل الألف واللام في النّيّف وتترك إدخاله في العقد فأَجاز أن تقول: عندي الأحدُ وعشرون درهماً، وهذا المذهب فاسد جدّاً، لأَنَّه لا يتعرف الثاني بإدخال الألف واللام على الأول لأنّه ليس معه كالشيء الواحد، فلا بدَّ إذا أَردت تعريف الثاني من أَن تدخل الألف واللام عليه.

بـــاب ثاني اثنين وثالث ثلاثة

هذا هو باب اسم الفاعل المشتق واستعماله من ثاني اثنين إلى تاسع تسعة عشر. وقد حُكِي: عاشر عشرين. وما عدا هذا فلم يسمع منه شيء. فنبدأ بالكلام من واحد إلى عشرة.

فإذا بنيت اسم الفاعل من الواحد إلى العشرة كان للمذكَّر بغير تاء وللمؤنَّث بالتاء، وذلك نحو قولك، واحدٌ وواحدةٌ وثانٍ وثانيةٌ وثالثٌ وثالثةٌ ورابعٌ ورابعةٌ وخامسٌ وخامسةٌ وخامٍ وخامِيَةٌ ومنه أَنشدوا قول الشاعر:

مضت ثلاثُ سنينٍ منذ حُلَّ بها
وعام حُلّتْ وهذا التابِعُ الخامِي

يعني الخامس. وسادسٌ وساتٌّ وسادٍ للمذكر، ومنه قول الشاعر:

بُوَيزِلُ عامٍ قد أَذاعت بِخَمسةٍ
وتعتدُّني إنْ لم يَقِ اللَّهُ سادِياً

وسادسةٌ وساديةٌ وساتِتَةٌ وسابِعٌ وسابِعَةٌ وثامِنٌ وثامنَةٌ وتاسعٌ وتاسِعَةٌ وعاشِرٌ وعاشِرةٌ.

فأَمَّا واحد فلا يجوز إضافته أصلاً، وما عداه يجوز إضافته إلى العدد الذي أَخذ منه إلاّ ثانياً فإنّه لا تجوز إضافته إلى واحد أَصلاً بإجماع. فلا يجوز أن تقول: عندي ثاني واحدٍ وقد أَجاز ذلك بعض النحويين قياساً، والصحيح أنَّ هذا الباب موقوف على السماع.

فإنْ كان مضافاً إلى العدد الذي أخذ منه لم يجز فيه إلاّ الإضافة نحو: هذا ثاني اثنين وثالثُ ثلاثةٍ وكذلك إلى عشرةٍ، فلا يجوز فيه العمل فتقول: ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ وخامسُ خمسةٍ.

وزعم أبو العباس ثعلب أنّه يعمل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال وأجازه، وهو خطأ. ووجه فساده أنَّه ليس له فعل يحمل عليه في العمل، ألا ترى أنَّه لا يجوز لك أن تقول: ثَلّثتُ الثلاثةَ، فأما قوله: يجوز ذلك على تقدير مُتمِّمٌ ثلاثةً ومكمِّلٌ أربعةً، فخطأ لأنّه إذا كان التقدير متممٌ فكأنّه قال: متمِّمٌ نفسَهُ، لأنه من الثلاثة فيلزمه في هذا تعدّي فعل المضمر إلى الظاهر نحو: زيداً ضَرَبَ، إذا أردتَ أنَّه ضربَ نفسَهُ، وذلك لا يجوز أصلاً.

فإن أَضفتَهُ إلى العدد الذي ليس هو مشتّقاً منه نحو ثالثُ إثنين، فهذا مسموع، ورابعُ ثلاثةٍ وخامسُ أربعةٍ، إلى عاشرِ تسعةٍ، فلا يخلو أن يكون بمعنى المُضيّ أو بمعنى الحال والاستقبال.

فإن كان بمعنى المضي فلا يجوز فيه إلاّ الإضافة، وإن كان بمعنى الحال والاستقبال فيجوز فيه الوجهان: الإضافة والعمل. فمثال الإضافة: ثالثُ اثنين ورابعُ ثلاثةٍ. ومثال الإعمال: ثالثٌ اثنينِ ورابعٌ ثلاثةً، بالتنوين والنصب. وهذا يعمل عمل فعله لأنّه قد سُمِع استعمال الفعل من ثلاثة، حُكِي من كلامهم: ثلّثتُ الرجُلينِ وربّعتُ الثلاثةَ، وكذلك تفعل إلى قولك: عشّرتُ التِسعةَ.

وأَما من أَحدِ عَشَرَ إلى تِسعةَ عَشرَ فلا يخلو اسم الفاعلِ من أَن يكون مفرداً أو مضافاً. فإن كان مفرداً قلت: حادي عشَرَ، ثاني عشَرَ، ثالث عشرَ، رابع عشرَ، إلى تاسع عشرَ، فتشتق اسم الفاعل من النَّيِّف إلى العشرة وتبنيه مع العشرة ويكون بغير تاء إذا أَردت المذكَّر وبالتاء إذا أَردت المؤنَّث.

فإن استعملته مضافاً فلا يخلو أَن تضيفه لعدده الذي اشتُقَّ منه أَو لغيره، فإن كان مضافاً لعدده الذي اشتُقَّ منه جاز ثلاثة أَوجه: أحدها أَنْ تقول: حادي عَشرَ أَحدَ عشرَ، ويجوز أَن تحذف عشر من الأول لدلالة الثاني عليه فتقول: حادي أَحدَ عشرَ، فحادي مُعرَب لأنَّ الذي كان أَوجب بناءه قد زال، وأَحد عشر باق على بنائه لما قدمناه.

ويجوز أَن تقول: حادي عشرَ، فتحذف عشر من الأول وتحذف أحداً من الثاني وتعربهما لأنَّ الذي أوجب بناءهما قد زال.

وحكى الكسائي إعرابَ الأول وبناء الثاني. وحُكِيَ من كلامهم: أليسوا ثالث عَشرَ، بإعراب ثالث وبناء عشر. ووجهه أنه جعل الثلاثة المحذوفة من قوله: ثَلاثةَ عَشرَ، مُرادةً فبنى عَشَراً من أجل ذلك وحذف عَشَرَاً من الأول وهو لا يريد، فأعرب ثالثاً لذلك. وهذا من الشذوذ والقِلَّة بحيث لا يقاس عليه.

وزعم بعضهم أنّه يجوز بناء كلّ واحدٍ من الاسمين لحلوله محل المحذوف من صاحبه. وهذا باطل، لأنّه يحتمل أن يكون ما ورد من قولهم: ثالثَ عشرَ مفرداً، فمن أين نعلم أنّه قد حذف منه أحد عشر، وأما إذا أعرب ففيه دليل على أنّه لو كان غير محذوف لم يجز فيه الإِعراب لما ذكرناه من تضمنّه معنى الحرف.

وأما إذا كان مضافاً لغير العدد الذي اشتُقَّ منه فلا يجوز فيه إلاّ الإِضافة نحو قولك: هذا ثاني عَشرَ أحدَ عشرَ. وإن شئت حذفتَ عَشراً من الأول لدلالة الثاني عليه فقلت: ثاني أحدَ عشرَ، ولا يجوز أن تحذف أحداً من الثاني لئلا يلتبس بالعدد الموافق.

وإنّما لم يجز هنا العمل لأنّه ليس له فعل يحمل عليه، أَلا ترى أَنَّ فعله الذي كان يكون محمولاً عليه يلزم أن يكون مركّباً مثله، وذلك غير موجود في الأفعال.

وأما المعطوف على العشرين وما بعدها من أَسماء العقود فعلى حكمه من واحد إلى عشرين. وأما العقود من نحو العشرين والثلاثين فمنهم من يقول: مُتَمِّمٌ عشرين ومُكمَّلٌ ثلاثين، وهذا باطل، لأنّه يلزمه أن يُكمّل نفسَهُ ويُتمِّم نفسَهُ، كما تقدم في الرد على ثعلب في إجازته: هذا ثالثٌ ثلاثةٌ. والصحيح أن يقول: هو كمالُ العشرين وتمام الثلاثين أو يأتي بأسماء العقود كما هي فيقول: العشرون والثلاثون إلى تمام العقود.

بـــاب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى

ظاهر كلام أَبي القاسم أَنَّ العدد بابه أن يحمل على المعنى، إلاّ ما ذكر فإنّه يحمل على اللفظ. وهذا المذهب فاسد بل العدد كله يحمل على اللفظ إلاَّ ثلاثة ألفاظ شذَّت وسأذكرها إن شاء الله تعالى.

وأعني بقولي: إنَّ العدد محمول على اللفظ، أنَّه لا يعتبر في العدد هل المعدود واقع على مؤنث في المعنى أو على مذكر، بل المعتبر اللفظ. فإن كانت العرب قد أخبرت عنه إخبار المؤنث كان العدد

عدد مؤنث وإن كان واقعاً على مذكَّر، وإنْ كانت العرب قد أَخبرت عنه إخبار المذكّر كان العدد عدد مذكّر وإنْ كان واقعاً على مؤنث.

والمعتبر من الجموع مفردها لا لفظها فتقول: عندي ثلاثةُ حمّاماتٍ، لأنَّ الواحد حمّامٍ وهو مذكّر، خلافاً لأهل بغداد فإنّهم يعتبرون الجمع إذا كان لفظه مؤنثاً نحو حمّامات، فتقول: عندي ثلاثُ حمّاماتٍ. والصحيح أنَّه لا يعتبر إلاَّ المفرد.

والمعتبر من أَسماء الجموع لفظها، فما كان منها لمن يعقل فحكمه حكم المذكر، لأنَّ الإخبار عنه إخبار المذكر، قال الله تعالى: {وَكَانَ فِى الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ} (النمل: 48). فعلى هذا القول، ثلاثةُ قومٍ.

وما كان منها لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنّث لأنَّ الإخبار عنه إخبار المؤنّث فتقول: عندي ثلاثُ إبلٍ وثلاثُ ذودٍ، ومنه قول الشاعر:

ثلاثةُ أَنفسٍ وثلاثُ ذودٍ
لقد جارَ الزَمانُ على عِيالي

وشذَّ من ذلك «أشياء» لأنهم يقولون: ثلاثةُ أَشياء، فيبنون العدد على مفرد وهو شيء، وكان القياس أن يبنى العدد عليه لأنه اسم جمع على وزن فَعْلاء كالطرفاء.

واسم الجنس إذا كان لما يعقل فهو مؤنث والمعتبر من أَسماء الجنس لفظها، وهي جائز فيها التذكير والتأنيث، والغالب عليها التذكير فتقول: له عندي ثلاثُ نخلٍ وثلاثةُ نخلٍ، قال الله تعالى: {أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ} (الحاقة: 7). وقال: {أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ} (القمر: 20). فوصف به المذكر.

وقوله: عندي ثلاثٌ من البطِّ ذكورٌ، من حمله على حكم العدد كما تقدم لأنه من أسماء الجنس يجيز في عدده التذكير والتأنيث. فإذا قدَّمت الذكور قلت: ثلاثة، لأنَّ الذكور جمع ذكر والمعتبر واحده. ولو قلت ثلاث ولم تلحظ الذكور ولحظت البطَّ جاز، لكن الأولى أن تلحظ المقدّم.

وثلاثة الألفاظ التي شذّت: نفس وعين ودابّة، فكان ينبغي أَن يقول: عندي ثلاثُ أَنفسٍ، وإن أردت بالأنفس ذكوراً لأنَّ الواحد نفس وهو يخبر عنه إخبار المؤنث وإنْ كان واقعاً على مذكّر. لكن كلام العرب: عندي ثلاثةُ أَنفسٍ إذا أَردت ذكوراً أَو إناثاً، حملاً على المعنى ومنه قوله:

ثلاثةُ أَنفُسٍ وثلاثُ ذودٍ

لقد جارَ الزمانُ على عيالي (484

فإن قيل: ولعل هذا على لغة من ذكّر النفس وذلك قليل، قال الله تعالى: {أَن تَقُولَ نَفْسٌ} (الزمر: 56) فأخبر عنها إخبار المؤنث ثم قال بعد ذلك: {بَلَى قَدْ جَآءَتْكَ ءايَـتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا} (الزمر: 59). فخاطبها خطاب المذكّر. فالجواب: إنَّ تذكير النفس في الآية من الحمل على المعنى، وذلك قليل لا لغة. فالذي يقول: ثلاثةُ أنفس، إنَّما يقوله على معنى شخص والشخص مذكر.

واللفظة الثانية العين التي يراد بها الربيئة مؤنّثة، تقول: جاءت عينُ القومِ وتقول في العدد: عندي ثلاثةُ أعينٍ، فيكون حكم عدده حكم المذكر حملاً على المعنى لأنَّ الربيئة وإنْ كانت مؤنَّثة فإنّها واقعة على رجل وهو مذكّر.

واللفظة الثالثة دابّة فإنها مؤنثة تقول: هذه دابّة، وقعت على مذكّر أَو مؤنّث، إلاّ أنّك تقول في العدد: ثلاثةُ دوابَ، فتلحق التاء على معنى أشخاص، ويقوي ذلك أَنَّ دابة صفة فكأَنَّ الأصل: ثلاثة أشخاص دواب، فحُذِفَ الموصوف وهو أشخاص وأقيمت صفته مقامه وبقي لفظ العدد على ما كان عليه قبل حذف الموصوف.

بـــاب كـــــــم

كم كناية عن عدد ولذلك أتي بها عُقَيب أَبواب العدد. وهي تنقسم قسمين: استفهامية وخبرية.

فالاستفهامية هي التي تستدعي جواباً، والخبرية هي التي لا تستدعي جواباً، وكلاهما مبنّي. فالاستفهامية بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام وهي الهمزة، وأَما الخبرية فبُنيت لشبهها برُبَّ، لأَنَّ رُبَّ للمباهاة والافتخار كما أَنَّ كم كذلك، وذلك نحو قولك: كم غلامٍ ملكتُ، وإنّما تريد: كثيراً من الغلمان ملكتُ.

وذهب الفراء إلى أنَّ كم مركّبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية، فالأصل عنده فيها كَمَ، لأنَّ حرف الجر إذا دخل على ما الاستفهامية حذف منها الألف، وسكن ميم كم لكثرة الاستعمال كما قالوا: فِيمْ ولِمْ في فِيمَ ولِمَ.

فإذا قلت: كم رجلاً عندكَ؟ فالمعنى عنده: كأيّ شيءٍ من الرجال عندكَ، وكنّيتَ بأيّ عن عدد، ورأى أَنَّ هذا أولى من أَن يثبت في

أَسماء الاستفهام ما لم يستقر فيها، وحكى هذا المذهب عنه ابن كيسان. وهو باطل لأنّها يدخل عليها حرف الجر وحرف الجر لا يدخل على مثله.

وكم اسم مبهم فلا بدَّ لها من تمييز. وتمييز الاستفهامية مفرد منصوب وتمييز الخبرية مخفوض، ويكون مفرداً وجمعاً.

فإن قيل: ولأيّ شيءٍ خفض تمييز الخبرية؟ فالجواب أن تقول: إنّما خفض تمييز الخبرية لأنها للتكثير أبداً، والعرب أبداً إنّما تُكثِّر بالمائة والألف والدليل على ذلك قول امرىء القيس:

هو المُنزِلُ الآلافَ من جَوِّ ناعِطٍ
بني أسدٍ حَزْناً مِنَ الأرضِ أوعَرَا

وكذلك قوله:

حَيدَةُ خالِي ولَقِيطٌ وعَلِي
وحاتمُ الطائي وَهّابُ المِئِي

وكذلك قول النابغة:

الواهبُ المائةَ المِعكاءَ زينّها
سَعْدانُ تُوضِحَ في أَوبارِها اللِبَدِ

وكذلك قوله:

أَعطَوا هُنَيْدُةَ يحدوها ثمانيةٌ
ما في عطائهمُ مَنٌّ ولا سَرَفُ

وهنيدة اسم للمائة من الإبل، فلما كانت تكثِّر بالمائة والألف وتمييز المائة والألف مخفوض فكذلك كان تمييز الخبرية مخفوضاً. فلما لزم الخفض للخبرية لم يبق للاستفهامية إلاّ النصب.

ويكون تمييز الخبرية جمعاً، فإن قيل: ولأيّ شيء يكون جمعاً؟ قيل: لما أَشبهت كم الخبرية العدد الذي يخفض ما بعده والعدد الذي يخْفض ما بعده منه ما يكون تمييزه مفرداً ومنه ما يكون تمييزه جمعاً، فكذلك كان تمييز الخبرية مفرداً وجمعاً. ومثاله جمعاً قول الشاعر:

كم ملوكٍ بادَ مُلكُهُم
ونعيمٍ سوقةٍ بادوا

وكذلك قول الآخر:

كم دونَ سَلمى فَلَواتٍ بِيدِ
مُنْضَيَةٍ للبازلِ القَيدودِ

الإفراد فيه أحسن من الجمع.

وتمييز الاستفهامية لا يكون إلاّ مفرداً، وسبب ذلك أَنّه مشبّه من العدد بما يَنصِبُ ما بعده، والذي يَنصِبُ ما بعده من العدد لا يكون تمييزه إلاّ مفرداً. ويجوز حمل الاستفهامية على الخبرية فينخفض تمييزها ولا يجوز ذلك إلاّ إذا فهم المعنى. ولا يحمل فيما عدا ذلك. وأما الإفراد والجمع فعلى ما كان عليه قبل الحمل.

فمثال حمل الخبرية على الاستفهامية كم غلامٍ ملكتَ، هذا ما لم تَفصِل، فإن فصَلتَ لزم الحمل على الاستفهامية.

ولا يجوز خفض تمييز الاستفهامية إلاّ في ضرورة شعر أَو نادر كلام، ومنه قول الشاعر:

كم بجودٍ مقرفٍ نالَ العُلا
وكريمٍ بُخلُهُ قد وَضَعَه

في رواية من رواه بخفض مقرف.

وسبب ذلك أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلاّ في الضرورة. ويكون جمعاً نحو قولك: كم غلماناً ملكتَ.

ومثال حمل الاستفهامية على الخبرية قولك: كم غلامٍ ملكتَ. ولا يجوز في هذا التمييز إلاّ على الإفراد.

وزعم الزَجّاجي أنّه لا يجوز حمل الاستفهامية على الخبرية ولا حمل الخبرية على الاستفهامية وأجاز الخفض في تمييز الاستفهامية على إضمار مِنْ بشرط أن يتقدم على كم حرف جر نحو قولك: بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ، وجعل حرف الجر ينوب مناب مِنْ.

وهذا الذي قال يمكن لأنَّ العوض قد لا يقع موقع ما عُوّض منه نحو التاء في زنادقة لأنّها من الياء في زناديق، ولم تقع موقعها، فقوله في الاستفهامية صحيح وأما الخبرية فمذهبه فيها فاسد، لأنَّ سيبويه رحمه الله حكى نصب تمييز كم الخبرية من غير فصل حملاً على الاستفهامية. وعلى ذلك قول الشاعر:

كم عمةٍ لكَ يا جريرُ وخالةٍ
فدعاءَ قد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِي

ويجوز الفصل بين تمييزكم الاستفهامية وكم بالظروف والمجرور نحو قولك: كم في الدارِ رجلاً. ولا يجوز الفصل بين تمييز كم الخبرية وبين كم إلاّ في ضرورة شعر كقول الشاعر:

كم دونَ سلمى فلواتٍ بيدِ

وزعم يونس أنّه لا يجوز الفصل في الشعر إلاّ بشرط أن يكون الظرف والمجرور ناقصين واستدلّ على ذلك بأن قال: إذا فصلتَ بالظرف التام يكون خبراً فكأنك قد فصلت بالخبر وذلك لا يجوز.

وهذا باطل لأنَّ العرب لا تفرّق بين الظرف التام والناقص في الفصل.

وكم أبداً تلزم الصدر، وأَما الاستفهامية فأمرها بَيِّنٌ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام، وأما الخبرية فلزمت الصدر حملاً على رُبَّ لأنَّ رُبَّ تلزم الصدر بالإجماع.

وزعم الأخفش أَنّها لا تلزم الصدر لأنّها في معنى كثير وهو لا يلزم الصدر لأنّك إذا قلت: كم غلامٍ ملكتُ، فمعناه كثيرٌ من الغلمان ملكتُ، وكثير لا تلزم الصدر فكذلك ما في معناه، فيجيز: وأنتَ كم غلامٍ ملكتَ. وهذا فاسد، لأنَّ العرب لم يسمع منها إلاّ أَن يُجعل صدراً فيمكنَ إن لحظتَ في ذلك الحمل على رُبَّ كما قالوا، لأنّها تلزم الصدر بإجماع.

واعلم أنه لا يكون تمييز كم ما اختص بالنفي مثل عَرِيب وكتَيع وطُوريّ ولا ما قُرِن بلا نحو: كم لا رجلٍ في الدار، ولا المعرفة ولا ما توغل من الأَسماء في البناء نحو مَنْ وما، ولاَ ما توغل في الإبهام نحو شيءٍ. وكم لا بدَّ لها من جواب، وجوابها على حسب إعرابها، فينبغي أَن يُبيَّن إعرابها.

فكم لا يخلو أن يكون قبلها حرف أو لا يكون، فإن تقدَّم عليها حرف جر فهي في موضع خفض به، وإن لم يتقدّم عليها حرف جر يخلو أن تكون كناية عن ظرف زمان أو ظرف مكان أَو لا تكون كناية عن شيء من ذلك.

فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف زمان أَو ظرف مكان فهي في موضع نصب. وإن لم تكن كناية عن شيءٍ من ذلك فلا يخلو أن يكون بعدها فعل أَو لا يكون.

فإن لم يكن بعدها فعل فهي في موضع رفع نحو: كم رجلٍ في الدارِ، وإن كان بعدها فعل فلا يخلو من أَن يكون متعدّياً أَو غير متعدَ.

فإن كان بعدها فعل غير متعدَ فهي مبتدأ وإن كان بعدها فعل متعدَ فلا يخلو أَن يكون الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ضمير يعود على كم أَو لا يكون.

فإن كان الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ضمير يعود على كم فهي مبتدأ نحو: كم غلامَ جاءَك. وإن لم يكن فلا يخلو أَن يكون الفعل قد أَخذ معمولَه أَو لا يكون قد أَخذه. فإن لم يكن قد أَخذ معموله فهي مَعمولُه. وإن كان الفعل قد أَخذ معمولَه فيجوز فيه وجهان: الرفعُ على

الابتداء والنصبُ على الاشتغال. فعلى هذا يكون الجواب على حسب ما يحكم به على كم.

وقد يجوز أَن يكون الجواب مرفوعاً سواء كانت كم في موضع رفع أَو نصب أَو خفض.

ويجوز أن تحذف تمييز كم إذا كان في الموضع ما يدل عليه نحو قولك: كم مالُكَ؟ وكم درهمُك؟ تريد كم حبةً درهمُكَ، وكم درهماً مالُكَ. ويحسن هذا إذا كان تمييز كم ظرفاً كقوله:

كم عمةٌ لكَ يا جريرُ وخالةٌ
فدعاءُ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري

في رواية من رفع العمة.

ومما يجري مجرى كم في الخبر كأَيِّنْ، ويلزم تمييزها «مِنْ» ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالجملِ فتقول: كأَيِّن جاءَك مِنْ رجلٍ. تريد: كم من رجلٍ جاءَكَ. وفيها لغات: كأَيِّن، بياء مشددة مكسورة بعد الهمزة، وكائن بهمزة بعد الألف على وزن فاعل، وكَئِنْ، بهمزة بين الكاف والنون، وكيْئِنْ، بهمزة مكسورة بين الياء والنون.

ومما جرى مجرى كم في أنه كناية عن العدد «كذا» فتقول إذا كنيَّت عن الثلاثة إلى العشرة: له كذا من الدراهمِ، وإن كنّيت عن أحدَ عشرَ إلى تِسعةَ عَشرَ قلت: له كذا كذا درهماً. فإن كنيَّت عن العقود من عشرين إلى تسعين قلت: له كذا درهماً. فإن كنيَّتَ عَن المعطوفات من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين قلت: له كذا وكذا درهماً. وتكنّي عن المائة والألف كما يُكنَّى عن الثلاثة إلى العشرة.

وأهل الكوفة يقولون في الثلاثة إلى العشرة: له كذا دراهِم، وفي المائة والألف: له كذا درهمٍ. وذلك فاسد عندنا لأنَّ اسم الإِشارة لا يضاف أصلاً.

بـــاب مذ ومنذ

مُذْ ومُنذُ يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ويكونان حرفين إذا انجرَّ ما بعدهما، فإن قيل: وما الدليل على أنّهما يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما وعلى أنّهما حرفان إذا انجرَّ ما بعدهما؟.

فالجواب: إنَّ مذ مع الاسم الذي يرتفع بعدها تكون منتهى كلام، تقول لمن قال لك: كم لكَ لم تَرَ زيداً؟ مُنذُ يومان. فمحال أن يكون حرفاً واسماً، لأنَّ الحرف والاسم لا يأتلف منهما كلام، خلافاً للفارسي حيث ذهب إلى أنَّ الحرف والاسم يأتلف منهما كلام في النداء، ألا ترى أنَّ المنادى منصوب بإضمار فعل.

فإِنّما. يا عبدَ اللَّهِ، عندنا مؤلف من الاسم والفعل والحرف.

فإِذا لم يمكن أن يكون منذ يومان حرفاً واسماً تعيّن أنَّ منذ اسم.

فإِن قيل: لعلّهما حرف والفعل مضمر بعدها كأنّه قال: مُذْ تقدَّمَ أو مُذْ مضى يومان. فالجواب: إنّها لو كان الاسم بعدها على إضمار الفعل لكانت من الحروف الطالبة للفعل كقد والسين وسوف، وكلّ ما كان طالباً من الحروف للفعل لم يجز أن يليه الاسم إلاّ في ضرورة شعر، وهذا فصيح فدلَّ على أنَّ ليس بعدها فعل مضمر. وأيضاً فإِنَّ الفعل لا يضمر إلاّ أن يكون أمراً أو نهياً أو ما جرى مجراهما.

فلا يضمر في الخبر إلاّ أن يكون ثَمَّ ما يدل عليه.

ولا يمكن أن يكون مُنذُ فعلاً. والدليل على أنّهما ـــ إذا انجرَّ ما بعدهما ـــ حرفان ما استدل به الأخفش من أنّهما لو كانا اسمين ظرفين لثبات الاسمية لهما إذا ارتفع ما بعدهما لوجب إذاً نفي الفعل أو أوجب أن ينفى عنهما خاصة لأنَّ الظرف لا ينفي الفعل عن غيره إذا نُفي في نفسه. ألا ترى أنّك إذا قلت: قمتُ يومَ الجمعة، فالقيام في يوم الجمعة، وإذا قلت: ما قمتُ يومَ الجمعة، فإِنما انتفى القيام عن يوم الجمعة خاصة فينبغي أن يكون الأمر في مذ ومنذ على هذا التحديد.

وأنت تقول: ما رأيتُه مُذ يوم الجُمعةِ، فالرؤية منتفية عن يوم الجمعة وعما بعدُ إلى زمن الإِخبار. فدلَّ ذَلكَ على أنّها ليست بظرف وأنّها حرف وانتفى الفعل عما بعدها، وكذلك حال الحروف. ألا ترى أنَّه يقول: ما رأيتُهُ مِنَ الكوفَةِ وما رأيته مِنَ البصرةِ، فانتفت الرؤية عن الكوفة وما بعدها وعن البصرة وما بعدها. وكذلك: ما سرت من بغداد، فنفى السير من بغداد إلى المكان الذي أنت فيه إلى زمن الإِخبار.

فثبت أنّهما إذا ارتفع ما بعدهما اسمان، وإذا انجرَّ ما بعدهما حرفان. إلاّ أنَّ الغالب على مُذْ الاسمية والغالب على مُنذُ الحرفية.

وإنّما كان الغالب على مذ أن تكون اسماً لأنّها محذوفة من مُنذُ، والحذف تَصرُّف والتصرُّف بابه الأسماءُ لا الحروف.

وكيفية غلبة الاسمية على هذه والحرفية على هذه أنَّ مُذْ ومُنذُ لا يدخلان إلاّ على الزمان ولا يدخلان منه على مستقبل لما يُبيَّنُ بعدُ إن شاء الله تعالى. وإنما يدخلان منه على الحال والماضي، فالحال أبداً يكون بعدها مخفوضاً.

والحال «الآن» وما في معناها كالساعة والحين واليوم والليلة وكل اسم زمان أضفته إلى نفسك قرب أو بعد نحو يومنا وشهرنا وعامنا، وكل اسم أشرتَ إليه نحو هذا العام وهذا الشهر وهذه الأيام الثلاثة، لأنّك لم تشر إليه إلاّ وأنت قد قدّرته حاضراً ولم تضفه إلى نفسك إلاّ على هذا المعنى. فهذا هو الحال.

ولا يكون أبداً إلاّ مخفوضاً لأنّه لا يمكن أن يتقدَّر بخلاف «في» فلهذا ألزم الجر.

وأما الماضي فلا يخلو من أن تدخل (عليه) مُذ أو مُنذُ، فإن دخلت عليه منذ جاز الرفع والجر، والجرّ أفصح. وإن دخلت عليه مذ لم يجز إلاّ الرفع في لغة بعض الحجاز.

ومن الناس من أنكر الجر، ومنهم من زعم أنّه يكون نادراً. فمذ الغالب عليها أن يرفع ما بعدها، لأنَّ الحال، وإن انجرَّ بعدها فهو لفظ قليل محصور فيما ذكرنا، والحال الآن وما في معناها، والماضي لا ينضبط، ومنذ الغالب عليها الحرفية لأنّها جارة للحاضر والماضي، فَتَبيّن أنَّ الغالب على مذ الاسمية وأنَّ الغالب على مُنذُ الحرفية كما قلنا.

وإذا دخلتا على الحال كانتا للغاية بمنزلة من في قولك: أخذتُه من التابوت، ألا ترى أنَّ الأخذ كان ابتداؤه وانتهاؤه من الزمان، فما رأيته مُنذُ عامِنا، الرؤية منقطعة في جملة العام.

وإذا دخلت على الماضي فإما أن يكون معدوداً أو لا يكون، فإن كان معدوداً فقلت: ما رأيتُه منذُ يومِنا ومُنذُ ثلاثةِ أيامٍ، فهي أيضاً للغاية. وإن دخلت على معرفة ليس بمعدود كانت لابتداء الغاية تقول: ما رأيتُهُ منذُ يوم الجمعة، فهي لابتداء الغاية في يوم الجمعة، فلم يمكن أن ينتهي عدم الرؤية في يوم الجمعة.

وإذا وقع بعدها عدد فإنَّ العرب تختلف في ذلك، فمنهم من لا يعتدّ بالناقص أصلاً وإنَّما يعتدّ بالكامل، فإذا قال: ما رأيتُهُ منذُ ثلاثة أيام، فلا بدَّ أن تكون الثلاثة بجملتها لم يره فيها.

ومنهم من يعتدُّ بالناقص الأول، فإذا رأى شخصاً ظُهْرَ يوم الجمعة ثم انقطعت الرؤية إلى ظهر يوم الاثنين قال: ما رأيتُه منذُ ثلاثة

أيام، ولم يعتد بالناقص الثاني. ومنهم من يعتد بالناقص الثاني ولا يعتد بالأول فيكون اللفظ واحداً، ومنهم من يعتد بالناقصين الأول والثاني فيقول في هذه المسألة: ما رأيتُهُ منذُ أربعةِ أيام. والأقيس الأول، لأنَّ تسمية الناقص يوماً مجاز. ومن يعتد بالناقص لا يفعل ذلك إلاَّ إذا كان ثَمَّ يوم كامل. فإِن لم يكن ثَمَّ يوم كامل لم يجزْ، لأنَّ الكلام كله مجاز.

فلو رأيت شخصاً ظُهْرَ يوم الجمعة ثم انقطعت الرؤية إلى ظهر يوم السبت لم يجز في هذا أن يقال: ما رأيتهُ منذُ يومان، ولا مُذ يومٌ، لأنَّه ليس معك يوم كامل، فإنَّما يكون المجاز إذا اختلط بالحقيقة.

وإِذا تَبيَّنَ أنَّ الغالب عليها الاسمية وأنَّ منذ الغالب عليها الحرفية فينبغي أن تُبيّن نسبة اللغات.

فجميع العرب تتكلم بمذ المحذوفة من منذ ولا يتكلم بمنذ إلاَّ أَهلُ الحجاز خاصة. فأهل الحجاز يتكلمون بمذ ومنذُ وغيرهم لا يعرفون منذ.

فمذ في جميع لغات العرب تجرّ الحال، وبنو تميم يرفعون بها الماضي ولا يجيزون فيها الجر، وأهل الحجاز يجرون بها الماضي وبعضهم يرفع بها الماضي. ومنذ لا يتكلم بها إلاَّ الحجازيون خاصة فهي عندهم تجر الحال والماضي عندهم مجرور، وبعضهم يرفعه، فحصل بهذا أنَّ مذ الغالب عليها الاسمية، لأنَّ بني تميم لا يجيزون في الماضي معها إِلاّ الرفع وبعض الحجازيين يرفع بها. فالغالب فيها الاسمية.

ومنذ لا يتكلّم بها إلاّ الحجازيون، وهي جارة للحال أبداً، وتجرّ الماضي عند أكثرهم، والأقل هو الذي يرفع بها الماضي، فقد ثبت ما قلنا.

واعلم أَنَّهما لا يخلو أن يقع قبلهما الفعل المنفي أو غيره. فإن كان المنفي فلا تفصيل فيه، وكل منفي جائز أن يقع قبلهما فتقول: ما رأيتُهُ منذ يومنا أو منذ ثلاثة أيام أو منذ يوم الجمعة. وإن وقع قبلهما غير المنفي فلا بدَّ أن يكون ذلك الفعل متطاولاً ممتداً وإلاّ لم يجز، فتقول: سرتُ مذ يوم الجمعة، لأنَّ السير متّصل إلى حين الإِخبار، ولو قلت: قتلتُ عمراً منذُ يوم الجمعة، لم يجز لأنَّ القتل لا يمتد إلى حين الإِخبار، فإِن أردت أنَّ هذا القتل نوع مما يمتدّ جازَ.

وكذلك فيما هو الحال لا يجوز، فلا يجوز أن تقول: قتلتُهُ مذ يومنا، لأنَّ معناه في يومنا والقتل لا يمتد في اليوم أجمع وإنَّما يكون في جزء منه.

وسبب ذلك أنَّ مذ إنَّما تكون أبداً داخلة على ماض أو حال. فالحال يكون فيه بمنزلة «في» فيقول: ما رأيتُهُ في يومِنا، فهو لم يره في جزء من اليوم. وإذا قلت: سرتُ مذ يومنا، فالسير في جملة اليوم بخلاف قولك: سرت في اليومِ.

فهي مع المنفي توافق سائر الظروف من أنَّ الفعل لم يقع في جزء من اليوم ومع الموجب تخالف، لأنّك إذا قلت: سرت اليومَ، أمكن أن يكون السير في بعض اليوم، بخلاف منذ، لأنَّها لا يكون السير الموجب إلاّ في جميع اليوم. وكذكل فعلت العرب.

فمحالٌ أن يقع قبلها موجب لا يتطاول، لأنَّه يكون كذباً والمنفي يقع لانقطاع الشيء معقول دوامه.

وأما الماضي فالمعدود منه يكون فيه بمنزلة «في» على التفصيل الذي في ذلك من الاعتداد بالناقص وعدم الاعتداد به.

فإن كان معرفة غير معدودة فهي فيه لابتداء الغاية، فلو قلت: رأيته منذ يوم الجمعة، اقتضى هذا أنَّ الرؤية دامت إلى زمن الإخبار وذلك لا يتصوّر إلاّ أن تريد ذلك بالفعل غير المتطاول فيقدّر مع مذ على كل حال، والمنفي يتصل انقطاعه فهو سائغ في الجميع. فقد ثبت أنّها لا تدخل إلاّ على الزمان.

فإن عطفت على الزمان الذي تدخل عليه فلا يخلو أن تعطف حالاً على حال أو ماضياً على ماضٍ أو حالاً على ماضٍ أو ماضياً على حال.

فعطف الحال على الحال يتصوَّر فتقول: ما رأيتُهُ مذ يومنا وليلتنا ومذ شهرنا وعامنا. ويكون في بعض هذه المسألة ما في قوله تعالى: {فِيهِمَا فَـكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ } (الرحمن: 68). وقوله: {مَن كَانَ عَدُوّا لِّلَّهِ وَمَلـئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَـلَ} (البقرة: 98). من تكرار ما يدخل تحت عموم ما قبلها.

فإن عطفت ماضياً على ماضٍ لم يجز، قدَّمتَ المتقدّم في الزمان أو أخَّرتَه فلايجوز: ما رأيتُهُ مذ يومِ الخميس ويوم الجمعة، لأنَّ قولك: مذ يوم الخميس يقتضي أنَّك لمْ تره في يوم الجمعة وقولك ويوم الجمعة يقتضي أنَّك رأيته في أوله، لأنَّ مذ إذا دخلت على الماضي المعرفة كانت لابتداء الغاية، والفعل واقع في أول ذلك الزمان ثم يتصل انقطاعه، فلما كان التناقض والكذب لم يجز. وكذلك لو قدمت يوم الجمعة فقلت: ما رأيتُهُ مذ يوم الجمعة ويوم الخميس لم يجز لأنَّ يوم الخميس يقتضي أنَّك

رأيته في أوله ثم انقطعت الرؤية فيما بعد، وقولك: يوم الجمعة يقتضي أنّك رأيته في أوله وذلك تناقض.

فإن قيل: هل يجوز النصب على إضمار فعل؟ فالجواب أَن تقول: إنّك إن بدأتَ بالمتأخر جاز فقلت: ما رأيته مُذ يومَ الخَميس ويومَ الأربعاء،لأنَّ الرؤية انقطعت عن ما بعد يوم الخميس ثم أخبرت أنَّك لم تره يوم الأربعاء، ولو عكست فبدأت بالمتقدّم لم يجز وكان عِيّاً. لأنَّك إذا قلت: ما رأيته مذ يومَ الخميسِ ويومَ الجُمُعةِ، اقتضى يوم الخميس أنَّك لم ترد يوم الجمعة، فلا فائدة في قولك بعدُ يوم الجمعة.

وإن عطفت ماضياً على حال لم يجز فلا تقول: ما رأيته مُذ يومنا ويومَ الجمعة ولا عكسه، لأنَّ مذ إذا دخلت على الحال كانت بمعنى في وإذا دخلت على الماضي كانت بمعنى مِنْ لابتداء الغاية، فلما اختلفا لم يجز عطف ما بعدهما على ما قبلهما لأنَّ الواحد مجرور على أنَّ العمل في جميعه أو منفي عن جميعه، والآخر يكون نفي العمل عن بعضه، فلما اختلفا لم يسغ عطفهما.

فإن قيل: فهل يجوز النصب على إضمار فعل؟

فالجواب أن تقول: إن تقدَّم الحال جاز وإن تقدَّم الماضي لم يجز، ألا ترى أنَّه سائغ أن تقول: ما رأيتُهُ مذ يومَنا ويومَ الجمعة، على تقدير: وما رأيته يومَ الجمعةِ، ولا يسوغ أن تقول: ما رأيتُهُ مذ يومَ الجمعة ويومنا، لأنَّ قولك: مذ يوم الجمعة، يقتضي أنّك رأيته في أوله وانقطعت الرؤية إلى زمن الإخبار فلا فائدة في قولك: ويومنا، إلاَّ أن يكون من قوله تعالى: {فِيهِمَا فَـكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ } (الرحمن: 68).

فمذ ومنذ لا تدخلان إلاَّ على الزمان، فإن دخلا على غيره فمؤوَّل. ولا تدخلان منه إلاَّ على المعدود أو معرفة، فلا يجوز: ما رأيتُهُ مُذ حينٍ ولا مذ زمانٍ ولا منذ وقتٍ. وتقول: ما رأيته مذ الليلةِ ومُذ اليومِ، ولا يجوز الليلُ ولا مذ النهارُ، لأنَّ النهارِ عبارة عن الضياء والليل عبارة عَن الظلام وذلك لا يحصل شيئاً فشيئاً، فلذلك لم ندخل عليهما مذ. نقل الأخفش أنَّ النهار عندهم الضياء والليل الظلام. فإن قيل: ألم يُجِز سيبويه رحمه الله: سرتُ الليلَ، تريد ليلَ ليلتِكَ، والنهارَ، تريد نهارَ نهارِكَ، فهلا أجزتم مذ الليلُ ومذ النهارُ، علَى هذا المعنى؟ فالجَواب: إنَّ ذلكَ لا يتصوَّر ومذ توجب التصرفَ لما تدخل عليه لأنّها ترفعه أو تجره، ولما كان الزمان يقع بعدها لذلك لم يدخل العرب واحدة منهما على الصباح والمساء إلاّ قليلاً، لأنّه في الأصل اسم في موضع المصدر بمنزلة العطاء، فالأصل:

أمسى إمساءً وأصبحَ إصباحاً، ثم وضع الصباح والمساء في موضع المصدر، فلما استعملا في الزمان ولم يكن الأصل فيهما ذلك لم يجز أن تجرهما مذ ومنذ، ولا أن يرتفعا بعدهما.

ومن راعى أنَّها قد كانت تكون في الزمان أدخلهما في جملة الأزمنة فجرهما بمذ ومنذ ورفعهما.

وإن وقع ما ليس بزمان بعدهما يؤوّل، فإن قلت: ما رأيتُهُ مذ زيدٌ قائمٌ ومُذْ الحجّاجُ أميرٌ، كان الزمان محذوفاً والجملة مضافة له. وأسماء الزمان تعلّق عما تخفضه باتفاق، ومن غيرها ولا يتعلق خافض سوى ما ذكر. وإذا قلت: ما رأيته مذ أنَّ اللَّهَ خلقني، فالزمان عند الفارسي محذوف لأنَّ أنَّ ليست زماناً.

ومن الناس من لم يحذف مضافاً وجعل أنَّ مصدراً يراد به الزمان بمنزلة: خُفوقَ النجمِ ومَقدِمَ الحاجِّ. والقول الأول أحبُّ إليَّ لأنّهم لا يقولون: مذ الصباح إلاّ قليلاً فالأحرى أن لا يجيزوا بها أنَّ التي تتقدر بالمصدر ثم يكون ذلك المصدر زماناً.

وإذا قلت: ما رأَيته مذ يومان، فالناس مختلفون في الرافع لما بعد مذ. فمنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع بفعل مضمر وهو الكسائي. وذلك باطلٌ لما تقدَّم في أول الباب، وأيضاً فإنّهم يقولون: ما رأيته مذ أن اللَّهَ خلقني، والجملة لا تكون فاعلة، وكذلك قولهم: ما رأيتُهُ مذ زيدٌ قائمٌ، فهذا المذهب فاسد. ومنهم من قال. إنّه ارتفع على الابتداء، ومذ خبر مقدَّم ظرف، التقدير: بيني وبين لقائه يومان. وهو أبو القاسم.

وزعم الفارسي وأبو بكر أنه خبر مبتدأ وأنَّ التقدير: مُدَّةُ ذلك يومان. وهذا أولى، لأنَّه يطرد ولا ينكسر أصلاً، ومذهب أبي القاسم ينكسر، ألا ترى أنَّه لا يسوغَ في «ما رأيته مذ يومُ الجمعةِ» هذا التقدير لأنَّك إن قلتَ: بيني وبين لقائه يومُ الجمعة كنتَ كاذباً، لأنَّ بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة. وإذا قلت: أول ذلك يوم الجمعة، جاز لأنَّك أخبرتَ بأول الانقطاع أنّه كان في يوم الجمة ثم اتصل.

فمذهب أبي علي الفارسي أولى لاطراده.

واعلم أنَّ «مذ ومنذ» إذا وقع بعدهما الزمان ووقع بعدهما الفعل فلا بدَّ أن يكون ذلك الفعل ماضياً، وإن كان مضارعاً فلا يجوز إعماله في ظرف ماضٍ ولا مستقبل، فلا تقول: ما رأيته مذ زمنِ يقوم أمس، لتنافر ما بين يقوم وأمس. وكذلك لا يجوز: ما رأيته مذ زمنُ يقوم غداً، لأنَّ معناه الماضي ولا يقع المضارع موقع الماضي إلاّ في مواضع محفوظة.

فإن جئت بفعل مضارع فإنّما يكون وحده غير مُعمَل في شيء ويكون على حكاية الحال فتقول: ما رأيته مذ زمنُ يقوم، تريد: منذ زمن كان فيه يقوم.

واعلم أَنَّ مذ ومنذ إذا دخلت واحدة منهما على الفعل فلا بدَّ من أن تكون الصيغة ماضية فتقول: ما رأيته مُذْ قامَ زيدٌ، ولا يجوز: مذْ يقومُ زيدٌ، وعلة ذلك أَنَّ الفعل إذا وقع بعدهما فلأَنَّه على تقدير زمن محذوف فهو هنا مجاز، فكرهوا أن يكون ثَمَّ مجازان: حذف الزمان وحكاية الحال.

واعلم أَنَّك إذا أوقعتَ بعدهما الليالي فإِنَّ الأيام داخلة معهما، إذا قلت: ما رأيتُهُ مذ ليلتان، كنت فاقداً له ليلتين ويومين، فهو انقطعت رؤيته مثلاً في عَشِيَّةِ يوم الجمعة ثم اتصل ذلك إلى عشية يوم الأحد، ولا يجوز أن يكون ذلك اتصل إلى غدوة الأحد إلاّ قليلاً، لأنَّ العرب كنَّت بالليالي عن الأيام ولم تفعل ذلك بالأيام، فإذا قلت: ما رأيته مذ ثلاثة أيام، أمكن أن يكون انقطاع الرؤية من ليلتين، لأنَّها لم تُكنِّ عن الأيام إلاّ بالبياض.

واعلم أَنَّ مذ ومنذ إذا دخلا على أسماء الاستفهام فلا بدَّ أن يكون ما دخلا عليه يستعمل ظرفاً واسماً، فيقول: ما رأيته مذ ثلاثة أيام، وأنتَ لم تدر العدد فتقول: مذ كم؟ ويقول: ما رأيته مذ يومُ الجمعة، فلم تدر ابتداء الغاية فتقول: مذ متى؟ ومذ أي وقت؟ ولا يجوز: مُذ مَهْ، لأنَّ ما لا تكون ظرفاً ومتى وكم يستعملان ظرفين.

ومن النحويين من أجاز: مُذ مَهْ؟ لأنَّها قد تشبَّه بالظرف، ألا ترى أنَّها تكون مع الفعل بمنزلة مصدر وذلك المصدر يكون ظرفاً نحو قول العرب: سبحانَ ماسبَّح الرعدُ بحمده. وكذلك سائر أسماء الزمان، بشرط أن تكون متصرفة فتقول: ما رأيته مذ الشتاءُ والصيفُ، ولا يجوز: مذَ سَحَر، لأنَّه لم يتمكن. ومذ توجب له الجر والرفع. وقد تقدَّم العطف على ما دخلتا عليه.

فإن أبدلت من الاسم الذي يدخلان عليه فلا يخلو من أن يكون ماضياً أو حالاً، فإن كان ماضياً جاز نحو: ما رأيته مذ يومُ الجمعة أولُّه، تريد: مذ أولُّ يومِ الجمعة.

فإن قيل: هل يجوز النصب بإضمار فعل فتقول: أَوّلَه، على تقدير: ما رأيتُهُ أولَه؟ فالجواب: إنَّه يجوز إذا كنت قد فارقته صدر النهار وآخره ورأيته وسطه. فإن كان الزمان حالاً فقلت: ما رأيتُهُ مذ يومُنا أولُه، ومذ الليلةُ أولُها فالجر عندنا غير جائز لأنَّ الحال لم تجعلْهُ العرب إلاّ

ما أضيف (إلى النفس) أَو ما عُرّف فأُشير إليه. وأَمّا ما أضيف إلى (غير) ذلك فلا.

ومن الناس من أجاز البدل هنا وذلك قليل جداً، والنصب لا يجوز لأنَّ ذلك عِيٌّ، لأنَّك إذا قلت: ما رأيتهُ مذ يومُنا أَو مذ اليوم، فأنت فاقد له في اليوم بجملته، فلافائدة في قولك بعدهُ أنّك لم تره في أَول يوم. ومن الناس من أنكر (أَن يكون) الحال ما أضفته إلى نفسك بل لا بدَّ فيه عنده من الإشارة فتقول: ما رأيته مذ يومنا هذا ومذ شهرنا هذا.

والعرب لا تقول: أَراه منذ كذا، ولم تُعمل فيه قطّ إلاَّ الفعل الماضي.

بـــاب الجمع بين إنَّ وكان

قصده في هذا الباب أَن يبيَّن أَنَّه لا يجوز فيه الأَعمال لأنَّه لا يجوز ذلك إلاَّ في الفعلين خاصة أَو ما جرى مجراهما، وأَما إذا كان العامل الواحد فعلاً والآخر حرفاً فلا يجوز ذلك، لأنَّه لا يجوز الإضمار في الحرف. والإعمال قد يؤدي في بعض المسائل إلى الإضمار فامتنع الإعمال في هذا الباب، لذلك فلم يكن بد من تقديم إنَّ لأنَّ لها صدر الكلام ونصب الاسم بعدها وجعل كان وما بعدها في موضع خبر.

ويجوز في مسألة أَبي القاسم وهي: إنَّ القائمَ أَبوه كان منطلقةً جاريتُهُ تثنية القائم ومنطلقة وجمعهما على لغة من قال: أَكلوني البراغيث، لأنَّ اسم الفاعل إذا رفع الظاهر كان حكمه حكم الفعل إذا رفع فتقول: إنَّ القائمَيْن أَبوهما كانا منطلقين جاريتاهما، وإنَّ القائمينَ أَبوهم كانوا منطلقاتٌ جواريهم. وما عدا ذلك من زيادة «كان» فأمرها واضح وقد تقدم عليه في باب كان.

بـــاب الفصل ويسميه الكوفيون العماد

الفصل هو وضع ضمائر الرفع المنفصلة بين المبتدأ والخبر بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أَو يكونا مقاربين للمعرفتين.

والذي يقارب المعرفة: أَفضلُ مِنْ، ونحوه مما لا يقبل الألف واللام ويسميه أَهل البصرة فصلاً وأَهل الكوفة عماداً، وإنَّما يسميه أَهل الكوفة عماداً لأنه يعتمد عليه في الفائدة، وذلك أَنَّه يتبيَّن أَنَّ الثاني

ليس بتابع للأول. فإن قيل: إنّك إذا قلت: أَنتَ القائمُ، معلوم أَنَّ الثاني ليس بصفة للأول. فَالجواب: إنَّه لما اضر إليه في موضع من المواضع يحمل سائر الباب عليه كما أَنَّ العرب لما حذفت الواو من «يعد» لعلة حملوا «أَعد ونعد» عليه وإنْ لم تكن فيه تلك العلة.

وتسمية أَهل البصرة له فصلاً خلافاً لما سماه أَهل الكوفة لأنَّ الفصل عندنا هو البيان أَو لأنَّه قد فصل بين المبتدأ والخبر. ولا يحتاج على هذا أَنْ تقول: إنَّ بعض هذا الباب محمول على بعض.

وأيضاً فإنَّهم يستغنون عنه بالبدل والتأكيد فاستغناؤهم عنه بالتأكيد دليل على أَنَّه أريد به التأكيد مع تبيّن أَنَّ الثاني ليس بتابع للأول.

واختلف النحويون في هذه الضمائر فأكثرهم على أَنَّها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية كما أَنَّهم يخلّصون الكاف التي في نحو ضَرَبَك، للخطاب مع أَسماء الإشارة في نحو ذلك، فتصير حرفاً.

وزعم الخليل رحمه الله أَنَّها أسماء لا تنتقل عن الاسمية ولا موضع لها من الإعراب. والصحيح أَنها حروف لأنَّ أسماء لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم.

ومن النحويين من زعم أَنَّها أَسماء ولها موضع من الإعراب. وذلك فاسد لما يُبَيَّن بعدُ إن شاء الله تعالى.

واعلم أَنَّ الضمائر المنفصلة لا يخلو أن تقع بعدها الأسماء في هذا الباب أو في غيره، فإن وقعت في غير هذا الباب فلا يخلو أن يكون الأول ظاهراً أو مضمراً. فإن كان مضمراً لم يجز في الضمير عندنا إلاّ أن يكون بدلاً إن كان على حسب إعراب الأول. فإن كان تأكيداً كان الضمير على صيغة المرفوع أبداً ولم يتغيّر بحسب ما يكون تأكيداً له. وإنّما كان البدل على حسب إعراب الأول لأنَّه في تقدير أن يلي العامل، لأنَّ الضمير إذا ولي العامل اختلفت صيغته بالنظر إلى الرفع والنصب والخفض، وأما التأكيد فاختاروا فيه تغيير صيغة المؤكّد عن تغيّر صيغته في نفسه لأنَّ التأكيد من كمال الكلام الذي يكون فيهِ، ولم يفعلوا ذلك في البدل لأنه على تقدير استئناف عامل آخر، فليس هو إذن من كمال الكلام الذي يكون فيه فتغيَّرت صيغته إذا لم يكن له ما يقوم مقام ذلك.

فإن كان مظهراً لم يجز إلاّ البدل ويكون على حسب إعراب الأول، ولا يجوز التأكيد لأنّه أعرف من الأول فلا يتبعه (على طريقة) التأكيد، لأنَّ التأكيد يشبه النعت وقد تقدم فيما يشبهه.

وأيضاً فإنّه لا يتصور فيه أن يكون تأكيداً لفظياً ولا معنوياً، لأنَّ لفظ المضمر مخالف للفظ المظهر، ولأنَّ التأكيد المعنوي بألفاظ محصورة.

فإن وقع المضمر بعد الاسم في هذا الباب فلا يخلو من أن يكون الاسم ظاهراً أو مضمراً، فإن كان مضمراً فإن حكمه حكم المضمر في غير هذا الباب، ويجوز أن يكون فصلاً.

والضمير لا يخلو من أن يكون بين المبتدأ والخبر أو بين ما أصله المبتدأ والخبر. فإن وقع بين المبتدأ والخبر فلا يخلو أن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً أو مضمراً فإن كان المبتدأ مضمراً جاز في الضمير أربعة أوجه، وذلك نحو قولك: أنتَ أنتَ القائمُ، يجوز لك أن تجعل الثاني مبتدأ أو تأكيداً أو بدلاً أو فصلاً. فإن كان المبتدأ اسماً ظاهراً نحو قولك: زيدٌ هو القائمُ، فيجوز فيه أن يكون بدلاً أو مبتدأ أو فصلاً.

فإن وقع بعدما أصله المبتدأ والخبر فلا يخلو من أن يكون في باب كان أو في باب إنَّ أو في باب ظننتُ. فإن كان في باب كان فلا يخلو من أن يكون اسم كان ظاهراً أو مضمراً، فإن كان ظاهراً فلا يخلو من أن يكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان ما بعده مرفوعاً فالضمير مبتدأ وما بعده خبره والجملة في موضع خبر كان. فإن كان ما بعده منصوباً فلا يجوز فيهِ إلاّ البدل والفصل خاصة.

فإن كان اسم كان مضمراً فلا يخلو أن يكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان ما بعده مرفوعاً فالضمير مبتدأ وما بعده خبره والجلمة في موضع خبر كان. فإن كان ما بعده الضمير منصوباً فلا يجوز إلاّ البدل والفصل خاصة، ولا يجوز الرفع على الابتداء، لأنّه ليس له خبر.

فإن كان في الباب إنَّ فلا يخلو من أن يكون اسم إنَّ ظاهراً أو مضمراً، فإن كان ظاهراً فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع الخبر لـــ أنَّ، ويجوز أن يكون فصلاً خاصة ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنَّ البدل على حسب إعراب الأول، ولا يجوز أن يكون تأكيداً لأنَّ الظاهر لا يؤكد بالضمير.

فإن كان الاسم مضمراً فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع الخبر لـــ أنَّ. ويجوز أن يكون تأكيداً، ويجوز أيضاً أن يكون فصلاً ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأنه ليس على حسب إعراب الأول.

فإن كان في الباب ظننت فلا يخلو من أن يكون المفعول الأول ظاهراً أو مضمراً. فإن كان مضمراً فلا يخلو من أن يكون ما بعد الضمير مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان ما بعده منصوباً فيجوز في الضمير الفصل والتأكيد خاصة، ولا يجوز أن يكون مبتدأ لأنّه ليس له خبر، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنّه ليس على حسب إعراب الأول.

فإن كان المفعول الأول ظاهراً فلا بدَّ من أن يكون ما بعد الضمير مرفوعاً أو منصوباً.r فإن كان مرفوعاً فالضمير مرفوع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع المفعول الثاني لظننت. فإن كان ما بعده منصوباً فلا يجوز إلاّ الفصل خاصة. وهنا تتبيَّن الفصلية. ولا يجوز الرفع على الابتداء لأنّه ليس له خبر، ولا يجوز البدل لأنَّ البدل على حسب إعراب الأول، ولا يجوز التأكيد لكون الظاهر لا يؤكّد بالمضمر، لأنَّه يخرج عن قياس التأكيد فلا بدَّ من الفصلية.

وينبغي أن يكون الضمير في الفصل على حسب الأول من غيبة أو خطاب أو تكلم، فإنَّ فيه ضرباً من التأكيد كما تقدم، ولذلك استغني به عنه، فأمَّا قوله:

وكائن بالأباطح من صديق
يراني لو أُصِبْتُ هُو المصابا

ففصل بين المفعول الأول من يراني وهو ضمير المتكلم وبين المفعول الثاني وهو المصاب بـــ«هو» وهو ضمير غائب وليس من جنس ضمير المتكلم فيتخرّج على حذف مضاف كأنَّه في الأصل: يرى مُصابي هو المصابُ، ثم حذف المضاف وهو «مصاب» الأول وأقام المضاف إليه مقامه وهو ضمير المتكلم فقال: يراني، ثم حكم الضمير المتكلّم بحكم ما قام فعامله معاملة الغائب كما قال الله تبارك وتعالى: {وَكَم مّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـهَا فَجَآءهَا بَأْسُنَا بَيَـتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ } (الأعراف: 4). فأعاد الضمير الذي للجمع وهو هم، على قريةٍ لقيامها مقام الأهل لأنَّه في الأصل: وكم مِنْ أهلِ قريةٍ، ثم حُذِف المضاف وهو الأهل وأقيم المضاف إليه مقامه وهو القرية ثم حُكم له بحكم ما قام مقامه.

بـــاب الإضافة

اعلم أَنَّ الخفض لا يكون إلاّ بحروف الجر، وقد تقدّم ذكرها، أَو بِتَبعٍ مخفوضٍ وقد تقدَّم ذلك في باب ما يتبع الاسم في إعرابه، أو بإِضافة وهي تنقسم قسمين: محضة وغير محضة.

فغير المحضة هي التي لا يكتسب المضاف بها من المضاف إليه تعريفاً أُضيف إلى معرفة ولا تخصّصاً إن أضيف إلى نكرة. والمحضة هي عكس ذلك.

فغير المحضة محصورة في أَبواب منها اسم الفاعل والمفعول والأمثلة إذا أضيفت إلى المفعول وهي بمعنى الحال والاستقبال. وإنّما قلنا: بشرط أن تكون مضافة إلى المفعول، تحرّزاً من إضافتها إلى غير مفعولها نحو: ضاربُ القاضِي، لأنَّ هذا أيضاً إضافته محضة، لأنَّك لا تريد بها الذي ضَرَبَ القاضِي بل الذي يَضرِبُ للقاضي لا يضربه نفسه، وكذلك قوله:

أَلقيتَ كاسِبَهم في قَعرِ مُظلِمَةٍ
فإعفُ عليكَ سلامُ اللَّهِ يا عُمَرُ

كأَنَّه قال: ألقيتَ الذي يكسبُ لهم لا الذي يَكسِبُهم.

والصفة المشبهة باسم الفاعل وغيرُكَ وشِبْهُكَ وَمِثْلُك وخِدْنُكَ وتِرْبُكَ وهَدَّكَ وكِفؤُكَ، وفيه لغات يقال: كُفؤ وكُفُو وكفاء، وحسبُكَ وشرعُكَ وقَدْكَ وناهِيكَ من رجلٍ وقيدُ الأوابدَ وعُبرُ الهواجر وواحدُ أُمَّهِ وعبدُ بطنِهِ.

وهذا كله لا خلاف أَنَّ إضافته غير محضة. والذي فيه خلاف إضافة الموصوف إلى صفته مثل مسجدُ الجامع وصلاةُ الأُولى ودارُ الآخرةِ وإضافة الصفة إلى موصوفها نحو قوله تعالى: {جَدُّ رَبّنَا} (الجن: 3). أي ربُّنا الجَدُّ أي العظيم، فقدمت الصفة وأضيفت إلى موصوفها ومنه قول الشاعر:

يا قُرَّ إِنَّ أباكَ حَيُّ خُويلدٍ
.....

أراد: خويلدٌ الحيّ، فقدَّم الصفة وأضافها إلى موصوفها. وإضافة أفضلُ منهم من قال: إضافة هذا غير محضة واستدلَّ بأنَّ فيه إضافة الشيء إلى نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تعرف ولا تخصص، وهذا عندنا ليس من إضافة الشيء إلى نفسه لأنَّه يتخرج على أن يكون قولك: صلاةُ الأولى، معناه صلاةُ الساعةِ الأولى، وكذلك مسجدُ الجامعِ معناه مسجدُ الوقتِ الجامعِ، وكذلك دارُ الآخرةِ معناه دارُ الإِقامةِ الآخِرَةِ فحُذِفَ الموصوفَ وأُقيمتَ الصفة مقامه في ذلك كله.

وأما إضافة الصفة إلى موصوفها فيتخَّرج على أَن لا يكون فيه إضافة الشيء إلى نفسه بل يجعل الاسم مضافاً إلى نفسه بل يجعل الاسم مضافاً إلى المسمى فكأنَّ قوله تعالى: {جَدُّ رَبّنَا}. عَظيمٌ هذا اللفظُ الذي هو ربُّنا كما قالوا: هو ذو زيدٍ، أي صاحبُ زيدٍ الذي هو هذا

اللفظ. وكذلك يتخرجَّ قوله: إنَّ أباكَ حيُّ خويلدٍ، إنَّ أَباكَ صاحب هذا اللفظ الذي هو خويلد.

وأما أَفعل التي للمفاضلة فاستدل الذي زعم أنَّ إضافتها غير محضة بأنَّكَ إذا قلت: مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ، تصف بها النكرة فنعت رجل بأفضل القوم دليل على أنَّ إضافتها غيرَ محضة إذ لو كانت معرفة لم يجز ذلك. والذي زعم أنَّ إضافتها محضة خرَّج ذلك على البدل، فيكون من بدل المعرفة بالنكرة وذلك باطل، لأنَّ البدل بالمشتق يقل وذلك أنَّ البدل في نية استئناف عامل فهو في التقدير يلي العامل، والصفة المشبهة لا تلي العامل إلاّ بشروط وليس هذا مما فيه الشروط.

وكون العرب تقول: مررتُ برجلٍ أفضلِ القوم، كثيراً دليل على أنّهُ نعت وليس ببدل إذ لو كان بدلاً لما كان ذلك كثيراً، فثبت أنَّ إضافتها غير محضة وهو مذهب سيبويه رحمه الله.

وأما اسم الفاعل واسم المفعول والأمثلة والصفة المشبهة فلم تتعرَّف بالإضافة لأنها إضافة من نصب والنية بها الانفصال.

ولم يتعرَّف واحدُ أُمّه وعبدُ بطنِه لأنَّهما في معنى واحد تم بطنه وتارك أُمّه ولم يتعرّف أفعل التي للمفاضلة لأنَّها تتقدر بالفعل والمصدر وكلاهما نكرة ولم يتعرَّف قيدَ الأوابد وعُبرُ الهَواجر لأنَّهما من قبيل أسماء الفاعلين؛ بمعنى الحال والاستقبال، لأنَّ معنى عُبرُ الهواجر عابرة الهواجر ومعنى قيد الأوابد مُقيِّد الأوابد.

وأمّا غيرُك وشبهُك ومثلك وأخواتها ففيها خلاف. فزعم الأخفش أنَّ الذي أوجب لها أن لا تتعرّف أنَّ الأسماء في أول أحوالها نكرات ثم يدخلها بعد ذلك التعريف بالألف واللام نحو الرجل والفرس، أو بالإضافة نحو غلام الرجل، أو بالعَلَمية نحو زيد وعمرو فإنّهما كانا قبل أن يسمّى بهما نكرات ثم تعرف بعد ذلك بالعلمية، وغيرك وأخواته استعملت في أول أحوالها مضافات (وكانت لذلك نكرات، والدليل على أنّها استعملت في أول أحوالها مضافات) أنّه لا يجوز مثلٌ لكَ ولا غيرٌ لكَ ولا شبهٌ، وكذلك سائرها.

فأَمّا شبيهك فمعرفة وحده لأنَّه لم يستعمل في أول أحواله مضافاً، والدليل على ذلك أنّهم يقولون: شبيهٌ بكَ، وهذا حسنٌ جداً.

وزعم المبرِّد أنَّ الذي منه من تعريفها بالإضافة إلى المعرفة أنّها بمعنى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، ألا ترى أنَّ غيرك بمعنى مغايرك ومثلك بمعنى مماثلك وشبهك بمعنى مشابهك، فكما

أنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لا يتعرَّف بالإضافة فكذلك ما في معناه. وأما شبيهك فيتعرَّف عنده بالإضافة، لأنَّ فَعِيلكَ للمبالغة فدخله لذلك معنى الذي عُرِف بشبيهك، لأنّه إذا كثر شبه شخص بآخر صار معروفاً بذلك فلما دخله معنى المضيّ تعرّف بالإضافة، لأنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ يتعرَّف بالإضافة. وهذا التعليل حسن جداً.

وزعم أبو بكر بن السراج أنَّ هذه الأسماء لا تكون نكرة أبداً بل تكون حسب المعنى، فإن كان المغاير أو المماثل أكثر من شخص واحد كانت نكرة نحو: مررُت برجلٍ مثلِكَ وغيرِكَ وشبِهكَ. ألا ترى أنَّ غيرك وشبهك ومثلك لا ينحصر كثيره.

وإن كان المغاير أو المماثل أو المشابه واحداً كانت معرفة نحو: الساكنُ غيرُ المُتَحّركِ، ألا ترى أنَّ غير المتحرك شيء واحد وهو الساكن. ومن ذلك قوله تبارك وتعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ} (الفاتحة: 7). فغير المغضوب عنده معرفة لأنّه نعت للذين وهو معرفة، وصار معرفة عنده لأنَّ غير المغضوب عليهم صنف واحد وهم الذين أنعَم اللّهُ عليهم وهذا الذي استدل به لا حجة فيه لأنّه يحتمل أن يكون غير المغضوب عليهم نكرة بدلاً من الذين. وهذا أيضاً فاسد من طريق القياس لأنّه لا يلزم من كون المماثل والمغاير أكثر من واحد أن يكون غيرُكَ ومثلُكَ نكرة بل كان ينبغي أن لا يقع إلا مغايراً أو مماثلاً لواحد معهود من بينهم، فإن أردت مماثلاً أو مغايراً أو مشابهاً غير معهود قلت: غيرٌ لكَ أو مثلٌ لكَ أو شبهٌ لكَ، ألا ترى أنّك إذا قلت: جاءني غلامُ زيدٍ وكان لزيد غلمان كثيرة لم يتناول منهم قولك زيدٍ إلاّ واحداً معهوداً عند المخاطب، فإن أردت غلاماً واحداً من غلمان زيد غير معهود قلت: جاءني غلامٌ لزيدٍ، فكذلك ينبغي أن يكون غيرك ومثلك.

وكذلك أيضاً لا يلزم من كون المماثل أو المغاير واحداً أن يكون معرفة، ألا ترى أنَّ الشمس واحدة في الوجود وكذلك القمر وأنتَ إذا قلت: شمسٌ وقمرٌ، كانا نكرتين، فدلَّ ذلك على أنَّ كون الشيء مفرداً في الوجود لا يلزم منه (أن يكون) اللفظ الواقع عليه معرفة.

وما عدا هذا فإضافته محضة وهي مع ذلك تنقسم قسمين: إضافة بمعنى اللام وإضافة بمعنى مِنْ. وزاد أهل الكوفة قسماً ثالثاً وهي إضافة بمعنى عند، واستدلوا على صحة مذهبهم بقول العرب: ناقةٌ رَقودُ الحَلبِ، قالوا: معناه رَقودٌ عندَ الحَلبِ. وهذا باطل، لأنّه يمكن أن يكون ذلك من باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل وكأنّه قال أولاً: رقودُ

الحَلبِ، مثل حسنُ الوجهِ فيكون في اللفظ للأول وفي المعنى للثاني وكأنَّ أصلها: هذه ناقةٌ حلبُها، وإنّما وصف الحلب بأنّه رقود لما كان الرُّقاد عِندَهُ، فجعل رقوداً مبالغة، قال الله تعالى: {بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ} (سبأ: 33). والليلُ والنهارُ لا يَمكُران وإنَّما يُمكَرُ فيهما فجُعِلا ماَكِرَيْن لذَلك مبالغة، وهذا كثيرٌ في كلام العرب.

فالإِضافة بمعنى من هي إضافة البعض إلى الكلّ بشرط أَن يصدق على البعض اسم الكلّ نحو خاتمُ حديدٍ. ألا ترى أنَّ الخاتم يصدق عليه اسم الحديد. وقوله: بشرط أَن يصدق على البعض اسم الكل، تحرز من مثل: يدُ زيدٍ، لأنها إضافة بعض إلى كلّ لا يصدق على اليد زيد، فهي بمعنى اللام والإِضافة بمعنى اللام ما عدا ذلك.

ويحذف التنوين من الإِضافة المحضة وغير المحضة، لأنَّ التنوين يدل على انفصال الاسم وكماله والإِضافة تدلّ على اتصال الاسم فتناقض معناهما. ويُحْذَفُ من الإِضافة المحضة التنوينُ من الأول واللامُ أو مِنْ مِنَ الثاني، ويُخفف التنوين كما ذكرت، وتحذف اللام أو مِنْ مِنَ الثاني لأنَّ المضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد فلو بقي العامل لبقي حشواً بين ما هو كالكلمة الواحدة، والعامل لا يقع حشوَ كلمةٍ أبداً.

وفي الاسم المضاف إليه إذا حُذف حرف الجر خلاف بِمَ انخفض. فمنهم من زعم أنّه مخفوض بذلك الحرف المحذوف المقدَّر. وذلك باطل (لإنَّ ذلك) يؤدي إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله وذلك لا يجوز إلاّ في ضرورة أو نادر كلام.

ومنهم من زعم أَنَّه مخفوض بالمضاف لنيابته مناب حرف الجرّ المحذوف وهو الصحيح.

واعلم أنّه يجوز الانفصال في جميعها إلاّ في غيرك وأخواته وما استثنى أبو القاسم في حروف الخفض.

ويجوز في الإِضافة بمعنى مِنْ أربعةُ أَوجه: الإِضافةُ والفصلُ والنصبُ على الحال والتمييز والإِتباعُ أقلُّها، لأنَّ الإِتباع لا يكون في معنى المشتقِ إلاَّ قليلاً، والحال يكثر فيه ذلك.

وإنّما لم يجمع بين الألف واللام والإِضافة لئلاّ يجمع على الاسم تعريفان مثل الغلامُ زيدٍ. ولم يجمع بين الإِضافة إلى النكرة وبين الألف واللام لئلا يكون الاسم معرَّفاً منكراً في حال واحد، لأنّه يكتسب من المضاف إلى النكرة تخصيصاً ومن الألف واللام تعريفاً. وإن شئت قلت: لم

يُجمع بين الألف واللام والإضافة لأنَّ الألف واللام يعاقبان التنوين والإِضافة فكذا لا يجمع بين الألف واللام والإِضافة.

بـــاب التأريخ

التأريخ ذكر ما بينك وبين شيء متقدم عليك أَو متأخر عنك من عدد الليالي والأيام، وذلك أنّك إذا أتيت بعدد واقع على ليال أو أيام فلا يخلو من أن تقصد بذلك إعلام قدر ما بينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر أو لا تقصد ذلك. (فإن لم تقصد ذلك) فلا بدَّ من ذكر مفسر المعدود فتقول: قمتُ ثلاثَ ليالٍ أو ثلاثةَ أيّامٍ، ويكون العدد على حسب التمييز من تذكير أو تأنيث، ولا يجوز حذف التمييز إلاّ إذا كان ما يدل عليه.

وإن قصدت بذلك تعريف ما بينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر عنك من الزمان فلا يخلو من أن تؤرّخ بالنظر إلى أول سنة أو شهر أو بالنظر إلى الليالي والأيام. فإن أرَّخت بالنظر إلى الليالي والأيام فلا بدَّ من ذكر المعدود، إلاّ أن تحذفه إذا كان معك ما يدلّ عليه ويكون العدد على حسب التمييز من تذكير أو تأنيث فتقول: فعلتُ هذا لثلاث ليالٍ خَلَتْ، ولثلاثةِ أيامٍ مضَتْ. فإن أرّخت بالنظر إلى شهر أو سنة فلا يخلو من أن تذكر تمييز العدد أو لا تذكر.

فإن ذكرت التمييز كان العدد على حسبه من تذكير أو تأنيث فتقول: فعلتُ هذا لثلاثةِ أيّامٍ مَضَتْ، ولثلاثِ ليالٍ خَلَتْ من الشَهرِ كذا أو من سنة كذا. فإن لم تذكر التمييز وأتيت بالعدد خاصةً فإنكَ تبنيه على الليالي دون الأيام فتقول: فعلتُ هذا لثلاثٍ خَلَتَ أو بَقِيتْ، فتحذف منها تاء التأنيث.

واختُلِف في السبب الموجب لذلك فمنهم من قال: إنَّما كان ذلك لأنَّ أوَّل الشهر العربي ليلة فلو بقي التأريخ على الأيام دون الليالي لسقطت من الشهر ليلة، فلذلك بني التأريخ على الليالي دون الأيام، وغُلِّبَ المؤنَّث على المذكَّر. وهذا المذهب فاسد، لأنك إذا أرَّخت بالنظر إلى ما تقدَّم من الشهر أو من السنة وقد عُلِمَ أنَّ أول الشهر ليلة لم يسقط بذلك الليلة الأولى ببنائنا التأريخ على الأيام، وكما أنّك إذا بنيت التأريخ على الليالي فمعلوم أنَّ مع كل ليلة يوماً فكذلك إنْ بنيتَ التأريخ على الأيام لكان معلوماً أنَّ مع كلّ يوم ليلة، لأنّك لا تريد أن تعرف القدر الذي بينك وبين المؤرخ بالنظر إلى أولِ الشهر أو السنة من الليالي والأيام وأنّما بني التأريخ على أحدهما فالآخر تابع له.

وليس بناؤهم التأريخ على الليالي من قبيل تغليب المؤنث على المذكر، لأنَّ التغليب إنّما هو أن يجتمع المذكّر والمؤنَّث فيُغلّب أحدهما على الآخر وإنَّما هذا من باب الاستغناء بالمؤنَّث عن المذكَّر.

ومنهم من قال إنَّما غُلّب المؤنّث على المذكَّر لأنَّ المؤنَّث في التأريخ قبل المذكر، لأنَّ أول الشهر العربي ليلة وإنّما غلّب المذكر على المؤنَّث لأنَّه أسبق منه، فلما كان المؤنث في هذا الباب قبل المذكر غُلّب عليه. وهذا فاسد، لأنّه قد تقدم أنَّ هذا ليس من باب التغليب وإنّما هو من باب الاستغناء بالمؤنَّث عن المذكَّر.

ومنهم من قال: إنّما بني التأريخ على الليالي دون الأيام لأنَّ أول الشهر ليلة كما تقدم، فإذا أرَّخت ولم يمضِ من الشهر إلاّ ليلة أرَّخت بها فلما ثُبِّتَ التأريخ بالليلة الأولى بُني التأريخ فيما بقي على الليالي دون الأيام ليكون التأريخ عن جهة واحدة. وهذا حسنٌ جداً.

وقد يتصور أن يكون التأريخ إنّما بني على الليالي دون الأيام لأنَّ عدد المؤنَّث أخف من عدد المذكَّر، لأنَّ عدد المؤنَّث لا علامة فيه للتأنيث وعدد المذكر لا بدَّ فيه من علامة، فلما كان عدد المؤنَّث أخفّ بني التأريخ عليه. فإذا زاد العدد على عشرة استوى المذكَّر والمؤنَّث فبني التأريخ على الليالي إذ كان قد بُني عليها فيما دون العشرة للعلّة التي ذكرتُ لك.

وأَعني بقولي: استوى عدد المذكّر والمؤنَّث، أَن تقع علامة التأنيث في آخر العدد المركّب إن بنيتَ على التأنيث فتقول: ثلاثَ عَشرةَ، وتقع في آخر الاسم الأول إن بنيتَ على التذكير فتقول: ثلاثةَ عَشَرَ، فلما استوى في الثقل بني على التأنيث لما كان قد حمل فيما دون العشرة عليه.

وأما قول العرب: سار خمسَ عَشرةَ بين يومَ وليلةٍ فيتصوَّر فيه وجهان:

أحدهما: أن يريد أنَّ الخمس عشرة فيها ليالٍ وأيام فيكون من باب التغليب. والآخر: أنَّ الخمس عشرة ليالٍ كلها لكن يتبعها من الأيام عدَّتُها فيكون قولهم بين يوم وليلة تأكيداً من طريق المعنى، أو يكون أوقع العدد على المدّة فجعل اليوم والليلة مدَّة فقال: خمسَ عشَرَة مدة ثم فسّر فقال: من بينِ يومٍ وليلةٍ، فيكون هذا من باب الاستغناء.

وإذا ذكرت تمييز العدد فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مجموعاً. فإن كان مفرداً فالأولى أن تقول: خَلَتْ أو بَقيَتْ، حملاً على لفظ التمييز، ويجوز خلونَ وبقينَ على المعنى كما قال الشاعر:

فيها اثنتان وأربعونَ حَلوبَةً
سوداً كخافيَةِ الغُرابِ الأسحَمِ

فحمل سوداً على المعنى.

وكذلك: كتبت هذا الكتاب لعشرينَ يوماً خلا، حملاً على اللفظ، ويجوز: خلون قليلاً، وخَلَتْ، كثيراً، فيكون حملاً على المعنى.

وإن كان جمعاً جاز فيه وجهان: أَحدهما أن تخبر عنه إخبار الواحدة المؤنثة وذلك قليل جداً، فتقول: لثلاثِ ليالٍ خَلَتْ وبقيت.

والآخر أن تخبر عنه إخبار جماعة المؤنّث وهو الأحسن، لأنَّ النون تعطي التقليل فتناسب العدد من الثلاثة إلى العشرة، قال الشاعر:

خُطَّ هذا الكُتّابُ في يوم سَبتٍ
لثلاثٍ خَلَوْنَ من رَمَضانِ

واعلم أن الكُتَّاب اختلفوا في التأريخ. فمنهم من يؤرخ أبداً بما مضى قَلَّ أو كثُر فيقول: كتبتُ لعشرينَ ليلةً خَلَتْ من شهر كذا، ولثمانٍ وعشرين ليلةً خلت من كذا، ولا يؤرخ بما بقي لأنَّه مجهول، ألا ترى أن الشهر لا يتحقق كمالُه.

ومنهم من يؤرخ بالأقل ممّا بقي أو مما مضى، فإن كان الأقل ما مضى أرَّخ به وإن كان الأقل ما بقي أرخ به، فإن تساوى الماضي والباقي جاز التأريخ بأيِّهما شئت. ومنهم من يؤرخ بالأقل ممّا مضى أو بقي، فإذا تساويا أرَّخ بالماضي. والأحسن ما بدأنا به أولاً.

والذي يُجيز التأريخ مما بقي منهم من يبني على الكمال فيقول: كتبتُ هذا لثلاثٍ بقيت أو بقينَ. ومنهم من يذهب مذهب التحقيق فيقول: إنْ بَقِيَتْ.

والغُرَّةُ تستعمل في الثلاث الأُول من الشهر فتقول: كتبتُ في غُرّةِ شهر كذا، تريد في الثلاث الأول وتفتتح في أول يوم منه.

وهلالٌ فيه خلاف، فمنهم من يجعله مثل الغُرَّة ومنهم من يجعله في أوَّل يوم فإن خفي ففي الثاني، وهو الصحيح، لأنه من لفظ استهلّ ولا يستهل بالهلال إلاَّ في أول يوم منه، فإن خَفِيَ ففي الثاني.

ولا يُسمَّى هلالاً في هلوكَ الشهر إلاَّ مجازاً كقوله:

أرى مرَّ السنين أخذنَ منّي
كما أخذَ السِرارُ من الهِلالِ

والمُنسَلِخ آخر يوم من الشهر، والدادِيُّ الثلاث الأخيرة من الشهر واحدها دأداء والعَقِبُ يقع على ما يقع عليه الغرَّة فتقول جئتُ في عَقِب الشهر إذا جئت بعدما يمضي. والمنتصف في وسطه. وعقب في الثلاث الأواخر من الشهر فما دونها.

بـــاب النداء النداء دعاءُ المخاطب ليُصِغي إليك. وحروف النداء: يا وأَيا وهَيا وأَيْ والهمزة نحو: أزيدُ، ووا، وزاد أبو الحسن الأخفش آ ممدودة، وآيْ كذلك، وأما الهمزة فللقريب ولا تستعمل في غيره أصلاً.

وزعم أبو موسى الجَزولي أنَّ أيْ تكون للقريب خاصة، وذلك باطل لأنَّ سيبويه رحمه الله حكى خلافَ ذلك. وما عداها للبعيد مسافة أو حكماً كالنائم والساهي وأمثالهما. وقد يجوز أن تستعمل للقريب تأكيداً وذلك قولهم: يا اللّهُ لأنَّ تبارك وتعالى ليس ببعيد.

وأُمُّ هذا الباب «يا» والدليل على ذلك أنَّها تستعمل في جميع ضروب النداء وما عداها لا يستعمل إلاّ في النداء الخالص الذي لا يدخله معنى التعجب ولا الندبة ولا الاستغاثة، إلاّ «وا» فإنَّها لا تستعمل إلاّ في الندبة.

والاسم المنادى لا يخلو من أن يكون معرباً أو مبنيّاً. فإن كان مبنّياً فحكمه بعد النداء كحكمه قبله نحو: يا هذا، ويا هؤلاء.

وإن كان معرباً فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مشبَّهاً بالمضاف، وهو المُطوَّل. وسمي مُطوَّلاً لأنَّه قد طال بمعموله نحو: ضارباً زيداً. فإن كان مضافاً أو مطوّلاً كان منصوباً بإضمار فعل ولا يجوز إظهاره، ولا يجوز بناؤه.5 وزعم بعض النحويين أنَّ النكرة قد تطول بصفتها. وذلك باطل لأنَّه لو كان الأمر كذلك للزم أن لا تُبنى المعرفة إذا وصفت.

وإن كان غير مطوَّل فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة. فإن كان معرفة بني على الضم وكان في موضع نصب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وإنْ كان نكرة فلا تخلو من أن تكون مُقبِلاً عليها أو غير مُقبِل. فإن كنت مقبِلاً عليها فهي مبنية على الضم كالعلم نحو: يا رجلُ ويا فَرسُ. وإن كنت غير مُقبِلٍ عليها فحكمها حكم المضاف.

ومن النحويين من أنكر نداء النكرة غير المقبَل عليها، وزعم أنَّه لا يتصوَّر نداء إلاّ مع إقبال، وتأول جميع ما استشهد به النحويون على صحة ذلك، فجعل قول الشاعر:

لعلَّكَ يا تيساً نزا في مرَيرةٍ
مُعذِّبُ ليلى أن تراني أزورُها

من نداء النكرة المقبل عليها لأنَّه يريد شخصاً بعينه، وإنّما نصب لأنه نوَّن في ضرورة الشعر فردَّه إلى أصله. وكذلك جعل قول الآخر:

أداراً بحُزوى هِجْتِ للعين عَبرةً
فماءُ الهَوى يرفضُّ أو يَترَقرقُ

لأنه لا يهيج عبرتَه دارٌ لا يعرفها، لكنَّه نوَّن في ضرورة الشعر فردَّهُ إلى أصله نحو قول الشاعر:

ضَرَبتْ صدَرها إليَّ وقالت
يا عَدِّياً لقد وقتكَ الأواقِي

وكذلك قول الآخر:

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرقٍ
عليكِ ورحمةُ اللَّهِ السلامُ

لأنَّه يريد بالنخلة محبوبته وهي معروفة عنده، لكنه نصب في ضرورة الشعر كما تقدَّم. فأما قول الشاعر:

فيا راكباً إمّا عَرضتَ فَبَلِّغَنْ
نَدامايَ من نجرانَ أن لا تلاقِيا

فزعم الأصمعي أنَّ الرواية الصحيحة فيه: فيا راكباً، من غير تنوين. فعلى هذا لا حجَّة فيه لأنَّه يجوز أن يكون من نداء الفكرة المقبَل عليها ثم أُجري مجرى المندوب لأنَّ العرب قد تُلحِق ذلك في المنادى أعني أنَّها تلحق آخره ما تلحق آخر المندوب، وعلى تقدير صحة رواية من روى بالتنوين لا حجة فيه، لأنّه قد يجوز أن يحمل على ما حُمِلت عليه هذه الأبيات التي قبله.

وكذكل ما جاء من قولهم: يا عجباً، لا حجة فيه على نداء النكرة، لأنَّه يجوز أن تكون «يا» فيه تنبيهاً لا حرف نداء كـــ«ها» من هذا ويكون عجباً مصدراً منصوباً بإضمار فعل ولا يجوز أن تكون «يا» فيه حرف نداء والمنادى محذوف، وهو منصوب على إضمار فعل كأنَّه قال: يا قومُ اعجبوا عجباً.

قال: فإذا أمكن حمل هذه الأبيات على ما ذكرنا فلا حجة فيها.

وهذا كلُّه من نداء النكرة غير المقبل عليها، إذ لا يستحيل النداء من غير إقبال على شخص بعينه كما يقول الأعمى: يا رجلاً خُذ بيدي، ولا من يقصد من الناس أحداً بل مَنْ أجابه فهو مُرادُه.

وإذا لم يستحل نداء النكرة فإنَّ حمل هذه الأبيات عليها أولى حملها على الضرورة، والدليل على جواز نداء النكرة غير المقبل عليها قول العرب: يا رجلاً عاقلاً، ووصفهم له بالنكرة، ولو كان مُقبَلاً عليها لكان معرفة فيجب أن يوصف بمعرفة كما قالوا: يا فاسقُ الخبيثُ، فوصفوه بالمعرفة.

فإن قلت: إنَّما يريد الشاعر بقوله:

أداراً بحُزوى هِجتِ للعينِ عَبرةً

.....

داراً بعينها، بدليل قوله: هجتِ للعين عبرةً، فالجواب: إنَّ الأبلغ من طريق المعنى أن لا يريد داراً معينة من ديار حُزوى بل مأوى من ديار حُزوَى هاج عبرته، أيَّ دارٍ كانت، وكذلك قول الآخر:

لعلَّكَ يا تيساً نزا في مريرةٍ

.....

وإن كان قد كنَّى بالتيس عن معلوم عنده فهو مجهول عند المخاطب أيضاً، فهما نكرتان لأنَّ الاسم إنَّما يكون معرفة إذا كان معلوماً عند المخاطب كما هو عند المتكلم. وأما إذا كان معلوماً عند المتكلم مجهولاً عند المخاطب فهو نكرة. وأيضاً فإنَّ الشاعر وإنْ كان قد كنّى بالتيس عن معلوم عنده وكنّى الآخر بالنخلة عن معلومة عنده فإنَّ المكنَّى به مجهول عندهما، ألا ترى أنَّ النخلة التي كنّى بها لا تخصُّ نخلةً دون نخلةٍ وكذلك التيس لا يخصُّ تيساً دون تيسٍ، فإمَّا قول الصلتان:

فيا شاعراً لا شاعِرَ اليومَ مثلُهُ

جريرٌ ولكن في كُلَيبٍ تواضعُ

فنصب شاعراً وهو إنَّما يريد جريراً خاصة، فكان ينبغي أن يكون مبنياً على الضم، فخرجه سيبويه رحمه الله على أن يكون المنادى محذوفاً، وشاعراً منصوب على الإغراء كأنه قال: يا قومُ عليكم شاعراً.

واختلف النحويون في السبب الذي لأجله بُني العلم في النداء والنكرة المُقبَل عليها، فمنهم من زعم أنَّهما بنيا لوقوعهما موقع الضمير ولشبههما به في الإفراد والتعريف.

أما شبههما به في التعريف فبّينٌ جداً. وأَمَّا وقوعهما موقع الضمير فإنَّهما مقبل عليها مخاطبان، والخطاب إنَّما ينبغي أن يكون بضمائرِهِ المختصة به، ألا ترى أنَّك تقول للمخاطب: قمتَ، ولا تقول له: قامَ زيدٌ، إذا كان اسمه زيداً.

والدليل على أنَّ الوضع في الأصل إنّما هو للضمير مجيئه على ذلك في ضرورة الشعر. قال الشاعر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أنتا
أنتَ الذي طلّقتَ عامَ جُعتا
قد أحسنَ اللّهُ وقد أسأتَا

ومع أنَّ الضمير للمخاطب فلا يجوز نداء المخاطب إلاّ في ضرورة شعر، لأنَّ المنادى إنّما تناديه إذا كان معرضاً عنك، وإذا أتيت بالمضمر لم يعلم هل المقصود هو أو غيره فيكون سبباً للبس، وإذا أتيت بظاهر عُلم أنَّه المراد دون غيره. ولم يبن المُطوَّل ولا المضاف لأنّهما قد نقص شبههما عن المضمر لأنَّ المضمر مفرد والمضاف والمطوَّل ليسا كذلك، ولم تُبنَ النكرة لأنّها قد نقص شبهها عن المضمر من جهة أنَّها نكرة والمضمر أنّما هو معرفة، فلما كان أشبه المناديات بضمير المخاطب العلم والنكرة المقبل عليها بُنِيَا، وكان بناؤهما على حركة لأنَّ لهما أصلاً في التمكن.

وكانت الحركة ضمة لشبهها بقبل وبعد، ووجه الشبه بينهما أنَّ قبل وبعد يبنيان في حال الإفراد ويعربان في حال الإضافة، وكذلك المنادى يبنى في حال الإفراد ويعرب في حال الإضافة، فلذلك بني على ما بني عليه قبل وبعد، وهو الضم.

ومنهم من قال: إنّه لما اختلط بالصوت وصار معه كالشيء الواحد وصار مع النداء لتحريك المنادى فأشبه جَوْتَ وعَدَس وما أشبههما من الأصوات التي يقصد بها تحريك شيء معين من البهائم، والأصوات مبنية فبنيت هي لأنها صارت كأنّها بعض الصوت.

ولم تُبنَ النكرة غير المقبل عليها لأنَّها لم تختلط بالصوت، لأنَّك لم تقبل عليها بالنداء، ولم يُبنَ المضاف لأنه قد تمكن في الإضافة، ولا المطوَّل لشبهه بالمضاف، وأيضاً فإنَّه يضعف جعلهما مع حرف النداء كالشيء الواحد. وكلاهما وجه حسن جداً.

ويجوز حذف حرف النداء من المنادى المفرد العلم لدلالة الإقبال عليه نحو قوله تعالى: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا} (يوسف: 29).

ولا يجوز حذفه من النكرة غير المقبل عليها، لأنه ليس في الكلام إقبال يقوم مقامه. ولا مما يصلح من المناديات أن يكون صفة لأيّ، وذلك مثل النكرة المقبل عليها، وأسماء الإِشارة، فلا تقول في يا رجلُ: رجلُ، إلاّ في ضرورة شعر كقوله:

.....

يقولون نوِّرْ صُبحُ والليلُ عاتمُ

يريد: يا صبحُ، ونحو قولهم: افتَدِ مخنوقُ، وأَطرِقَ كَرا، يريد: افتديا مخنوقُ وأطرِقْ باكَرا.

وإنَّما لم يحذف حرف النداء لئلا يكثر الحذف، لأنّه في الأصل: يا أيُّها الرجلُ، فحذفت أيا وصلتها والألف واللام، فلو حذفت «يا» لتوالى الحذف فلم يجز لذلك حذفها.

وكذكل لا يجوز: هذا، وأنت تريد يا هذا، لأنَّه الأصل: يا أيهذا الرجلُ، فلو حذفت حرف النداء لتوالي الحذف أيضاً، ولا يجوز هذا في ضرورة شعر لأنَّ فيه إبهاماً يمنع من ذلك، لأنك إذا قلت: هذا، ففيه من الإِبهام ما أشبه به النكرة فلذلك لُحِّن أبو الطيّب في قوله:

هذي برزتِ لنا فهِجْتِ رَسِيسا

.....

واختُلف في المنادى الذي كان قبل النداء معرفة بماذا تعرَّف. فمنهم من زعم أنَّه معرفة بالنداء وأنَّ تعريف العلمية قد زال عنه.

واستدلّ على صحة مذهبه بأنَّ النداء قد عرَّف المنادى الذي هو النكرة المُقبَل عليها، فمحال أن يدخل على المعرفة وهي باقية على تعريفها لئلا يجتمع على الاسم تعريفان.

ومنهم من زعم أنَّه باق على تعريفه. واستدل بأنَّ من الأسماء ما لا يسوغ تنكيره كأسماء الإِشارة، ألا ترى أنَّ المعنى الذي تعرفت به وهو الإِشارة باق فيها وإن نادَيْتها.

وهذا المذهب هو الصحيح، لأنَّ النداء لا ينبغي أن يعرف من حيث هو خطاب، ألا ترى أنَّك إذا قلت: أنت رجلٌ قائمٌ، فخاطبت فإنَّ الرجل لا يتعرف بخطابك إيّاه بل بقي على تنكيره، وإنّما تعرَّفت به النكرة المقبل عليها من حيث ناب مناب الألف واللام، فإذا قلت: يا رجلُ، فأصله: يا أيُّها الرجل، فلذلك لم تحذف حرف النداء منه، لأنّه عوض من الألف واللام ولئلا يكثر الحذف، وقد تقدَّم ذلك.

ولم يجمع بين حرف النداء والألف واللام لئلا يكون كالجمع بين العوض، والمعوض إلاّ في ضرورة كقوله)

فيما الغلامانِ اللَّذانِ فَرَّا
إيّاكما أن تُكسِباني شَرّا

وكذلك أيضاً قوله:

من أجلكِ يا التي تَيَّمتِ قَلبي
وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عَنّي

وإذا كان تعريفها الاسم في: يا رجلُ، من حيث هو عوض من الألف واللام لا بحق الأصل ثبت إذن أنَّ زيداً من يا زيد وأمثاله باق على تعريفه. فأمَّا قولهم: يا اللّهُ، فإنّما جمعوا بين حرف النداء والألف واللام فيه لأنَّهما عوض من همزة إله، كما يجوز أن يقال: يا إله فكذلك يا اللّهُ، والدليل على أنَّهما عوض منها أنه لا يجمع بينهما فلا يقال: يا الإله، ويبقى على ما كان عليه من المعنى، بدليل أنَّ الله تبارك وتعالى لا يقع إلاّ على المعبود حقيقة وأمّا الإله فيقع على كل معبود بحق أو باطل، فلما كانت الألف واللام عوضاً مع كثرة استعمال الاسم، لأنَّ الداعية إلى نداء الله تعالى أكيد، مع إجرائه مجرى العلم، نودي كما ينادى العلم ولذلك لم يقل: يا الناسُ، وإن كانت الألف واللام فيه عوضاً من الهمزة، بدليل أنَّه لا يقال الأُناس إلاّ في ضرورة الشعر وذلك نحو قول الشاعر:

إنَّ المنايا يطّلِعْنَ على الأُناسِ الآمنينا

لأنه لم يكثر استعماله ولا جرى مجرى العلم فافهم ذلك.

وإذا أتبعت المنادى فلا يخلو من أن يكون معرباً أو مبنياً، فإن كان معرباً فلا يخلو من أن تتبعه ببدل أو عطف نسق أو غير ذلك من التوابع. فإن أتبعته ببدل أو عطف نسق كان حكم الاسم التابع كحكمه لو باشر العامل الذي هو حرف النداء فيكون مبنيّاً على الضم إن كان معرفة أو منصوباً إن كان نكرة أو مضافاً. لأنَّ حرف العطف ناب مناب العامل، والبدل أيضاً في نية استئناف «يا».

فإن كان غير ذلك أتبعته على لفظه فتقول: يا عبدَ الله العاقلَ، ويا عبدَ اللّهِ نفسَهُ، ويا عبدَ الله زيداً، ويا عبادَ اللّهِ أجمعين، لأنه منصوب اللفظ والموضع.

فإن كان المنادى مبنياً فلا يخلو التابع من أن يكون بدلاً أو عطف نسق أو لا يكون. فإن لم يكن فلا يخلو من أن يكون مضافاً أو لا يكون.

فإن كان مضافاً كان منصوباً أبداً فتقول فيه: يا زيدُ نفسَهُ، ويا زيدُ صاحب عمرٍو. وإن كان الإتباع هنا على الموضع، لأنَّ المبنيان إنّما تتبع على مواضعها فلا سؤال فيها.

فإن كانت الإِضافة غير محضة جاز الرفع والنصب، مثال ذلك قول الشاعر:

يا صاح يا ذا الضامرَ العنسِ

يجوز الرفع والنصب في الضامر، لأنَّه بمنزلة الحسن الوجه.

وإنَّما فرقوا بين الإِضافة المحضة وغير المحضة من جهة أنَّ المضاف الذي تكون إضافته غير محضة يشبه المفرد من حيث أنَّ معموله ليس من تمامه، ألا ترى أنَّه يفصل بين العامل والمعمول نيّة التنوين لأنَّ هذه الإِضافة في نية الانفصال، ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فلما كان عندهم قريباً من المفردات جاز فيه الرفع والنصب.

فإن كان التابع مفرداً جاز (فيه) الحمل على اللفظ وعلى الموضع، فأمَّا الموضع فلا سؤال فيه وأمَّا اللفظ فلأنَّ هذا المبني أشبه المعرب من حيث أنَّ الاسم لم يكن مبنياً إلاّ بعد يا فصارت كأنَّها مُعرَبة.

فإن قلت: لِمَ خصّوا التابع إذا كان مفرداً بهذا ولم يفعلوا ذلك بالمضاف؟ (قيل) لأنَّ التابع منادى في المعنى ولو نودي المضاف لم يكن إلاَّ نصباً، وغير المضاف إذا كان منادى يكون مرفوعاً، فإذا قلت: يا زيدُ العاقلُ، فكأنك قلت يا العاقلُ ولو ناديت العاقل لكان رفعاً، فكذلك يا زيدُ وعمرٌو، لأنك إذا ألحقت المنادى التنوين فمذهب سيبويه رحمه الله رفعه، خلافاً لأبي عمرو بن العلاء.

فإن كان التابع بدلاً أو معطوفاً بحرف نسق كان حكمه كحكمه لو باشر «يا» إلاّ أن يكون المعطوف بالواو فيه الألف واللام، فللنحويين فيه أربعة أقوال. فسيبويه رحمه الله يجيز الرفع والنصب في: يا زيدُ والغلامُ، ويختار الرفع. وأبو عمرو يجيز الرفع والنصب ويختار النصب. والمبرِّد مذهبه كمذهب أبي عمرو، إلاّ أن تكون الألف واللام للمح الصفة، فإنّه يختار مذهب سيبويه رحمه الله إلاّ أن يكون المنادى نكرة مُقبَلاً عليها، فإنَّهُ لا يجيز إلاّ الرفع فتقول: يا رجلُ والغلامُ أقبِلا.

أمَّا أبو عمرو فيحتج على صحة مذهبه بأنَّه في المعنى منادى لنيابة حرف العطف مناب «يا» والمنادى إذا كان معرباً كان منصوباً

فكذلك هذا، وأجاز الرفع تشبيهاً له بسائر التوابع. هذا خطأ، لأنَّه إنَّما كان يحكم له بحكم المعرب لو صحت مباشرته لـــ«يا». وأمَّا الألف واللام فتمنع من ذلك فلما تعذَّرت المباشرة لم تكن بمنزلة المباشر فصار كسائر التوابع.

وأمَّا المبرِّد فيبطل مذهبه بالذي بطل (به) مذهب أبي عمرو، وتفريقه بين يا زيدُ والرجلُ، ويا زيدُ والعبَّاسُ، أنَّ العباس علم فهو بمنزلة عباس، فكما أنَّ عباساً لو كان هنا لكان مرفوعاً فقلت: يا زيدُ وعباسُ، فكذلك مع الألف واللام. ويجيز النصب وعياً للفظ لأنَّه بمنزلة: والرجل.

وأمَّا الأخفش فمذهبه في يا رجلُ أنّه لأنّه بِنِيّةِ: يا أيُّها الرجلُ. وناب (يا) مناب الألف واللام فلهذا أُسقط التنوين، فإن صحَّ أنَّهُ معرب فالقول قوله لأنَّ المعرب لا يُتبع إلاّ على لفظه، وإنْ ثبت أنَّه مبني بطل قوله، والسماع يرد عليه لأنَّهم قالوا: يا حَسنُ الحَبيبَ.

واعلم أنك إذا أتبعت التابع فإنَّ ذلك التابع يكون على حسب التابع الأول، ولا ينكسر ذلك أصلاً، فتقول على هذا: يا زيدُ العاقلُ ذو الجُمّة وذا الجُمَّة، بالنصب إن جعلتَه نعتاً للمنادى، والرفع إن جعلته نعتاً للعاقل. وإنَّما أتبع المنادى المبني على لفظه وعلى موضعه وسائر المبنيات إنّما تتبع على مواضعها خاصة ما عدا المبني في باب «لا» فإنَّه كالمنادى المبني في أنّه يتبع على اللفظ وعلى الموضع لأنَّ البناء في هذين البابين أشبه الإعراب لأنّه بناء حدث عند اقترانه بحرف فصار كأنَّ الحرف أحدثه، ألا ترى أنَّ النكرات إنَّما بنيت عند اقترانها بلا، وكذلك المنادى إنّما بُني عند اقترانه بحرف النداء فصار بمنزلة الإعراب يحدث في المعرب عند اقتران العامل به، لكنّ الفرق بينه وبين البناء في هذين البابين أنّه يحدث بالعامل وليس كذلك (البناء) في باب «لا» ولا في باب النداء.

وما عدا ذلك من المبنيات فلا يشبه الإعراب لأنّه لم يحدث بعد شيء ما فيجعل ذلك الشيء كأنَّه فيه، ألا ترى أنَّ «هؤلاء» مبني بعد عامل الرفع والنصب والخفض، فلما لم تشبه المعرب لم تتبع إلاّ على لفظه خاصة.

فإن قيل: كيف جاز: يا هذا العاقلُ والعاقلَ، بالرفع والنصب وإنَّما جاز الرفع في: يا زيدُ العاقلُ، على اللفظ وهذا ليس لفظه كلفظ المرفوع فيحمل عليه النصب؟ فالجواب: إنَّ زيداً لما أشبه لفظ

المرفوع في النداء وأنت إذا أشرت إلى زيد، وهو في موضع رفع كان حكمه كحكم المرفوع، فكذلك إذا أشرت إليه وهو في موضع ما يشبه المرفوع وهو النداء.

فإذا نون المنادي للضرورة كما ينون ما لا ينصرف فاختيار سيبويه رحمه الله الرفع واختيار أبي عمرو بن العلاء النصب.

وحجة أبي عمرو أنَّ المنادى بمنزلة ما لا ينصرف في موضع الخفض في أنّه مضموم في اللفظ وموضعه نصب كما أنَّ ما لا ينصرف في موضع الخفض مفتوح وهو في موضع خفض. فكما أنَّ التنوين يردّ ما لا ينصرف إلى أصله من الخفض فكذلك يَردّ المنادى إلى أصله.

وحجة سيبويه رحمه الله أنَّ هذا المضموم قد عومل معاملة المرفوع كما أنَّ المرفوع مما لا ينصرف إذا نوّن بقي على لفظه فكذلك المنادى. وأيضاً فإنَّ الموجب لبناء المنادى باق، وإنَّما اضطُررت إلى التنوين خاصة فينبغي أن يلحقه ولا يُغيّر كما يلحق التنوين «أيّة» وغيره من المبنيات ولا يغير.

ولا يجوز في باب النداء عطف نكرة مُقبَل عليها على غيرها من الأسماء لأنّك إذا قلت: يا زيدُ ورجلُ، لم يبق ما هو عوض من الألف واللام.

ولا يجوز عطف النكرة غير المقبل عليها على منادى نكرة مقبل عليها، لأنَّ حرف العطف ينوب مناب حرف النداء، والنداء فيهما مختلف أعني أنَّ النداء في النكرة (الثانية) من غير إقبال عليها وفي النكرة (الأولى) مقصود به الإقبال فلا يجوز لذلك.

بـــاب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما

إذا تكرر الاسم المنادى للفظه فلا يخلو من أن ترفع الأول أو تنصبه. فإن رفعته فيجوز فيما بعده، ثلاثة أوجه. وذلك قولك: يا زيدُ زيدَ عمرٍو، أحدها: أن يكون بدلاً، والثاني: عطف بيان، والثالث: أن يكون منادى مستأنفاً محذوفاً منه حرف النداء.

فإن نصبت الأول فيكون نصبه على وجهين. إمّا أن يكون أصله: يا زيدُ زيدَ عمرٍو؛ فأتبعت حركة الدال من زيد الأول حركة الدال من زيد الثاني ويكون الثاني عطف بيان. وإمّا أن يكون أصله: يا زيد عمرٍو زيدَ عمرٍو، وفيه خلاف بين سيبويه رحمه الله وأبي العباس المبرِّد.

سيبويه رحمه الله يقدر الأصل: يا زيدَ عمروٍ زيدَ عمروٍ، ثم حذف عمرو الثاني لدلالة الأول عليه فبقي: يا زيدَ عمروٍ زيدَ، ثم قدم زيد وأقحم بين المضاف والمضاف إليه.

وأما المبرد فيقدر الأصل: يا زيدَ عمروٍ زيدَ عمروٍ، فحذف عمرو من الأول لدلالة الثاني عليه. واستدل المبرّد على صحة ما ذهب إليه بأنَّ في كلا المذهبين حذفاً وفي مذهب سيبويه رحمه الله تقديم وإقحام، فما ذهبنا إليه أولى.

وهذا الذي قال ليس بصحيح، لأنَّ المضاف إليه إذا حذف عاد التنوين نحو: أعطيتُه بعضَ الدراهم، فإذا حذفت قلت: بعضاً، إلاّ أن يكون في اللفظ كالمضاف وذلك نحو قول الشاعر:

إلاّ عُلالةَ أو بُداهة قارحٍ نَهدِ الجُزارَهْ

فحذف التنوين من بداهة لأنَّه في اللفظ كالمضاف، وحذف من علالة لأنَّه المضاف حقيقة.

وأيضاً فإنَّ مذهب أبي العباس المبرِّد على غير طريقة الحذف لأنَّه لا يحذف الأول لدلالة الثاني عليه وإنَّما يحذف الثاني لدلالة الأول عليه.

والدليل على فساد مذهبه أنَّه لا يخلو أن تقدّر إلاّ عُلالةَ قارح أو بُداهةَ قارحٍ أو تُقدّر أو بُداهَتِهِ، فإن قُدّر أو بُداهة قارح فلا يجوز إعادة الأول بلفظه إلاّ قليلاً. فلم يبق إلاّ أن تُقدّر أو بداهته، فإذا حذف قارح الأول لم يبق للضمير ما يعود عليه، وسيبويه رحمه الله فيحذف الضمير من بداهة، وأقحم أو بداهة بين المضاف والمضاف إليه، ومنه قول الشاعر:

يا مَنْ رأى عارضاً يُسرُّ به
بينَ ذِراعَي وجَبهةِ الأسَدِ

فإذا قلت: يا زيدُ بن عمروٍ، فلا يخلو أن ترفع زيداً أو تنصبه. فإن رفعته فيجوز لك فيما بعده أربعة أوجه. أحدها أن يكون بدلاً، والثاني أن يكون نعتاً، والثالث أن يكون عطف بيان، والرابع أن يكون منادى محذوفاً منه حرف النداء.w

فإن كان الأول منصوباً كان ما بعده نعتاً، ويكون أصله: يا زيدُ بنَ عمروٍ وأتبعت حركة الدال حركة ما بعده. فمن لغته أنْ يقول: جاءَني زيدُ بنُ عمروٍ، يحذف التنوين لالتقاء الساكنين فيقول هنا يا زيدُ بن عمروٍ، وأما ما زعم أبو العباس المبرد من أنّ ابن عمرو مقحم فباطل، لأنَّ

المقحم إذا حذف لم يختل المعنى بحذفه، وأنت لو قلت: يا زيدُ عمروٍ، لكان معناه مخالفاً لمعنى يا زيدُ بنَ عمروٍ.

بـــاب إضافة المنادى إلى ياء المتكلم

إذا أضفت المنادى إلى نفسك فيه لغات. أجراها أن تقول: يا غُلامَي، وهو الأصل. والثانية: يا غلامِي، وفيها قولان: أحدهما: أنَّه يا غلامِيَ، ثم سُكِّن تخفيفاً والأصل الحركة، لأنَّ ما كان من المبنيات على حرف واحد لا يُبنى إلاّ على حركة.

والآخر: أنَّ التسكين هو الأصل، لأنَّ الذي بني على حركة إنَّما كان لتعذّر الابتداء به، وأمَّا إذا كان متصلاً بغيره فلا بدَّ أن يكون ساكناً كالتنوين وهاء السكت.

والثالثة: يا غلامِ، فتحذف الياء وتجتزىء بالكسرة عنها. وعلّة ذلك أنَّ الياء معاقبة للتنوين، وكما يحذف التنوين من المنادى المقصود كذلك ما عاقبه مع أنَّ الياء حرف ساكن، وقبله دليل عليه.

ولا يجوز على هذا حذف الكاف من غلامِكَ وإن كانت معاقبة للتنوين وعلى حرف واحد، لأنَّه لا دليل عليها إذا حذفت. فلمجموع هذا العلل التي ذكرت لك حذفتها العرب.

واللغة الرابعة أن تقول: يا غُلاماً، وذلك أنَّه كره حذف حرف لمعنى، وكره الثقل وهو الكسرة مع الياء. وقد كان في لغة طيىء فاشياً قلب كل ياء قبلها كسرة ألفاً فتقول في الناصية: الناصاة، وفي الأدواة: الأدواة، وفي رُضِيَ رُضا، فعزموا هنا على القلب.

واللغة الخامسة: يا غلامُ، ووجه هذا ـــ والله أعلم ـــ أنَّه لما حُذف المعاقب للتنوين بُني على الضم كما يُبنى الذي ليس مضافاً إذا حُذف تنوينه.

فهذه خمس لغات. وزعم أبو الحسن الأخفش أنَّه يجوز: يا غُلامَ، تجتزىء بالفتحة عن الألف. وهذا خارج عن القياس، ألا ترى أنَّ الذي قال: يا غُلاماً إنَّما آثر ألاّ يحذف فإذا حذف فقد تناقض، مع أنَّ الألف فيها من الخفة بحيث لا تحذف، وإنما يكون ذلك في الكسرة والياء.

والذي غرَّ ـــ في هذا ـــ الأخفش قول الشاعر:

فلستُ براجعٍ ما فاتَ منّي
بِلَيْتَ ولا بِلَهْفَ ولا لو انّي

قال: فهو قد حكى قوله: يا لهفَ، ولو لم يكن على الحكاية لقال: بلهفِ. فهو قد حكي قوله قبل هذا على أنَّه قال: يا لهفَ، وإلاّ فما الذي حكي؟ وهذا غيرُ مَرضيٍ، لأنَّ ما ذكرنا من القياس يدفعه، ولا يُحفظ إلاّ في هذا خاصة مع أنَّهُ لا دليلَ فيه، ألا ترى أنَّه يمكن أنْ يكون قد حذف الألف ضرورة كما قال الشاعر:

أقبلَ سيلٌ جاءَ من عند الله

فالصحيح أنّه ليس فيه إلا خمس لغات كما ذكرت لك.

وهل يجوز هذا في غير النداء أو لا، مسألة خلافية.

أما غُلامٍ وغُلاماً وغلامُ فجائزات كلُّها فتقول: جاءَ غلامٍ، وتجتزيء بالكسرة لكن قَليلاً، وتقول (أو نقول): جاءني غلامُ، (فيجوز أيضاً) على قلّة وأنشدوا قوله:

ذَريني إنَّما خَطَئي وصَوْبِي

علَيَّ وإنَّما أنفقتُ مالُ

فهذا عند أبي عمرو جائز، والمعنى عنده: وإنّما أهلكتُ مالي. وردّه أبو زيد الأنصاري وقال: معناه: إنَّ الذي أهلكت مالٌ لا عرضٌ. والقول الأول أحبُّ إليّ، وسبب ذلك أنَّه يكون مطابقاً للصدر لأنه يقول لها: اتركيني فإنَّ خطأي وصوابي عليَّ وإنَّما أهلكت مالي فلا تلوميني. وإذا قلت: وإنَّ الذي أهلكت مالٌ لا عرضٌ. فهو يعتذر لها وليس في صدر البيت اعتذار بل زجر لها.

ويجوز أيضاً: قام غلاماً، وأنشد:

أطوّفُ ما أطوّفُ ثم آوِي

إلى أُمَّا ويُرويني النقِيعُ

فهذا ما يجوز في غير النداء.

ولقائل أن يقول: لم زعمتم أنَّ يا غلامُ مضاف، وهلا قلتم أنّه منادى مُقبَلٌ عليه، وهذا هو الظاهر؟.

والعذرُ عنه أنَّه إنَّما زعمنا أنَّه مضاف لأنَّ العرب تحذف منه «يا» ولو كان مقبلاً عليه لم يجز ذلك لأنّ «يا» لا تحذف إلاَّ في العلم أو في المضاف كقول الشاعر:

خليليَّ مُرّا بي على أمّ جُندَبِ

وهم يحذفون هذا فيقولون: قُل رَبُّ أحكُم، وغلامٌ أقبِلْ، فدلَّ على أنَّه ليس بمُقبَلٍ عليه، وإنّما هو مضاف.

واعتذر أبو علي الفارسي لهذا بأنَّ الاسم الذي يستعمل في الحنان الرحمة إنّما يكون مضافاً نحو: يا أخي ويا بُني ويا أبي ويا عبادي، وهذا مستمل في الحنان والرحمة، فهو على نية الإضافة.

وهذه اللغات المتقدمة على مراتب في الفصاحة.

فأفصحها: يا غلام، لأنَّ المنادى كثير الاستعمال فهو في موضع الحذف، وهذه الياء أيضاً معاقبة للتنوين فجاز حذفها مع أنَّ ثَمَّ ما يدلّ عليها.

ويليه في الفصاحة: يا غلامِيْ لأنَّه متوسط، ألا ترى أنّه قد خَفّف ما يستثقل لدوره ولم يحذف شيئاً.

ثم يليه: يا غُلاماً ويا غُلامِيَ. وأقلُّها: يا غلامُ، لأنَّه ليس على الياء دليل. فهذا حكم إضافة المنادى إلى المتكلم.

وقد عوضوا تاء التأنيث من ياء الإضافة في هذا الباب في الأب والأم فقالوا: يا أبتِ ويا أُمّتِ. ولا يجوز الجمع بين ياء الإضافة وهذه التاء كما لا يجوز الجمع بين التاء من زنادقة والياء التي تكون في زناديق.

ويجوز أن تقول: يا أبَتا، ويا أُمّتا، فتجمع بين التاء والألف التي هي عوض من ياء الإضافة.

فإن قيل: فكيف جاز الجمع بينهما وهذه الألف عوض من الياء وأنتَ لا تجمع بين الياء والتاء؟ فالجواب: إنّه لمّا لم يكن يُلفظ التاء عوض منه استجازوا ذلك. ومن أجاز: يا غلامَ، بحذف الألف فإنَّه يُجيز أن تقول: يا أبتَ ويا أُمَّت، ويجوز في يا أُمّت وحده أن تقول: يا أُمَّ، وذلك أنَّهم جعلوه بمنزلة طلحة كما تقول في ترخيم طلحة: يا طلحَ، وكذلك تقول: يا أُمَّ، ولم يفعلوا ذلك في بابه.

وتلحق الهاء الألف في هذا الباب في الوقف، فإن وصلت حذفت الهاء، واختُلف في الوقف على الهاء من يا أبتِ ويا أُمَّتِ، فذهب الفراء إلى أنَّ الوقف عليها بالتاء لأنَّها قد صدرت عوضاً فعوملت معاملة ما عُوّضت منه، فكما لا يجوز قلب الهاء إلى التاء فكذلك هذه.

ومذهب غيره من النحويين أنَّ الوقف عليها بالهاء لأنَّها علامة تأنيث على كل حال وإن كانت عوضاً. وهو الصحيح، ألا ترى أنّه لا خلاف في الوقف على التاء من زنادقة بالهاء مع أنَّها عوض من التاء، فكذلك هذه التاء.

بـــاب ما لا يجوز فيه إلاّ إثبات الياء

اعلم أنَّ هذا المضاف إلى الياء ليس منادى فيقع في محل التغيير. فإذا لم يكن منادى فلا سبيل له إلى الحذف، بل يترك على الأصل فتقول: يا ابنَ أخي ويا صاحِبَ غُلامي، هذا هو الحكم في هذا ولم يخرج عنه إلا لفظان وهما: يا ابنَ أُمّ ويا بنَ عَمّ، فأجازوا فيهما بعد الأصل ثلاثة أوجه: حذف الياء، فتقول: يا ابنَ أُمِّ، كما تقول: يا غلام.

ويا ابنَ أُمّ، كما تقول: بعلَبَكَّ. ويا ابنَ أُمّا، كما تقول: يا غُلاما. وهذا لما كثر استعماله في كلامهم وصار يا ابنَ أُمّ شيئاً يُعرف به هذا المسمى فصار كالشيء الواحد حذفوا ياءه تارة وخفّفوه أُخرى بقلبها ألفاً وبقلب الكسرة فتحة وجعلوا الاسمين بمنزلة بَعلَبَكّ وسلبوا لكل واحدٍ منهما معناه فبنوه على الفتح وفتحوا آخر الاسم الأول.

هذا وجه يا ابنَ أُمِّ لا ما يقول الأخفش في يا غلامَ من حذف الألف، لأنا لا نجيزه ولا مستند له إلاّ قوله: بلهفَ، وقد تأوّلناهُ.

وإذا قلت: يا ابنَ أُمِّ، فتحتمل هذه الإضافة معنيين: أحدهما: أنَّك أَردت إضافة الأُمِّ إليك لا إضافة الابن. والثاني: أن تريد إضافة الابن إليك فأضفتَ الأم لأنّها صارت آخر الاسم، فإذا قلت: يا ابنَ أُمّ، على هذا المعنى فكأنّك قلت: يا ابنَ الأمّ الذي هو لي، كما تقول: هذا حَبُّ رُمّاني، وليس لك الرمان وإنّما لك الحبُّ خاصة. وإذا أردت إضافة الرّمان إليك قلت: حبُّ رُمّاني، أي حب الأصول التي هي ليَّ، فهما معنيان متباينان فتفهَّمهما.

بـــاب ما لا يقع إلاّ في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره

الذي لا يستعمل إلاّ في النداء خاصة ينقسم قسمين، مقيس ومسموع فالمقيس هو كل ما عُدل في النداء على فَعال أو فُعَل أَو مَفْعَلانِ. والمسموع: يا هَناهُ ويا فُلُ واللهمَّ.

فأمَّا يا هناهُ فكناية عن النكرات. واختلف النحويون في الهاء، فمنهم من قال إنَّها زائدة للوقف. ومنهم من قال إنّها من نفس الكلمة، وحجّته أن قال: لو كانت زائدة لكانت ساكنة ولحذفت في الوصل. وقوله لا يلزم، لأنّه قد يجري الوصل مجرى الوقف، ومثل ذلك قول الشاعر:

يا مرحباهُ بحمار ناجِيَهْ

إذا دَنَا فَرَّبتُهُ للسانِيَهْ

والذي قال إنّها من نفس الكلمة يقال له: لا بدَّ أن تجعلها زائدة أو أَصلية. فإن جعلتها زائدة فلا تزاد الهاء بعد الألف إلاّ في الوقف خاصة، وإن جعلتها أصلية تكون الكلمة من باب سلِسَ وقَلِقَ، لكون الفاء واللام من جنس واحد، وهذا الباب قليل جداً.

وأيضاً فإنَّ الذي جعلها من نفس الكلمة يُثبِت تركيباً لم يَثبُت، وهو تركيب هـــ ن ا هـــ وذلك لم يثبت. فهو إذن عندنا هَنٌ كناية عن الفرج ثم استعمل كناية عن الرجل عند الجَفاء، فإذا قلت: يا هناهُ، فكأنك قلتَ: يا جافي.

وتقول للمذكر: يا هناهُ وللمؤنث: يا هنتاهُ، وتقول في تثنية المذكر على مذهب من جعلها من نفس الكلمة: يا هناهانِ، وإن شئت ألحقت الألف والهاء. وللمؤنث: يا هنتانِ، كما تقدَّم وفي الجمع للمذكر: يا هناهونَ وإن شئت ألحقت الألف والهاء في المؤنث: يا هنتاهات، وإن شئت ألحقت الألف والهاء.

وأَمَّا على مذهب من هي عنده زائدة للوقف فيقول في تثنية المذكر: يا هنانِ، وإن شئت قلت: يا هَنانِيه، وفي المؤنث: يا هنتانِ، وإن شئت قلت: يا هَنتانِيه، وفي جمع المذكر: يا هنونَ، وإن شئت: يا هَنوناه، وفي جمع المؤنَّث: يا هناتُ، وإن شئت قلت: يا هناتاه.

وأَمَّا فُلُ فهو كناية عن علم ولا يستعمل أبداً إلاّ في النداء إلاّ في ضرورة شعر كقوله:

في لَجَّةٍ أَمسِكْ فُلاناً عن فُلِ

وتقول للمؤنَّث: يا فُلَةُ.

واختلف فيه النحويون، فمذهب الفراء أَنَّه مرخم من فلان، ومذهب سيبويه رحمه الله أنه غير مرخم وإنّما هو اسم مختص بالنداء. وهو الصحيح.

ومذهب الفراء باطل لأنّه أقلُّ ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف، وسيقوم الدليل على ذلك في بابه إن شاء الله تعالى. فلو كان ترخيم فلان لقالوا: يا فُلا، ولجاء على الأصل في بعض المواضع فيقال: يا فلانُ، فدلَّ ذلك على أنَّه ليس بمرخّم.

وأَما اللهمَّ ففيه خلاف بين الخليل والفراء. فمذهب الخليل رحمه الله أنَّ الميم المشدَّدة التي في آخره عوض من حرف النداء، وكانت مشدّدة ليكون عدَّة حروفه على عدَّة حروف المحذوف.

والدليل على أنّها عوض أنّه لا يجوز الجمع بينهما إلاّ في ضرورة شعر وذلك نحو قول الشاعر:

وما عليكِ أَن تقولي كُلّما
هلّلت أو سبّحت يا اللهمَّ ما
اردُدْ علينا شَيخَنا مُسلّما

ومذهب الفرّاء أنَّ أصله: يا اللَّهُ أُمنا بخير، ثم حذف المجرور والمفعول وحذفت الهمزة تخفيفاً كقوله:

قلتُ لشيطاني وشَيطاناتي
لا تقربوني ونا في الصلاة
يريد فأنا في صلاة.

ومذهب الفراء فاسد، لأنَّ الشرط إذا تقدمه الأمر استغنى بالأمر عن جواب الشرط فتقول؛ اضرب زيداً إنْ قامَ، ولا تقول: إضرب زيداً إن قامَ فاضربْهُ. وقد جاء في كتاب الله تعالى: {وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مّنَ السَّمَآء} (الأنفال: 32). فلو كان على ما ذكر لم يأتِ بعد ذلك بأمطِر علينا، لتقديم الشرط.

وأيضاً فإنّه لا يتصوَّر أن يتقدَّر هنا: يا اللَّهُ أمّنا بخيرٍ إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطِر علينا حجارة من السماءِ، لأنَّ ذلك تناقض، فدلَّ ذلك على بطلان ما زعم.

والمقيس في الباب هو ما عدل في النداء عن فَعالِ أو فُعَلَ أو مَفْعَلان. وإنّما عدل في النداء لأنَّ العدل لا يكون إلاّ في المعرفة، وهذه الأسماء لا تكون معرفة إلاّ في النداء خاصة.

فأما فُعَل فهو مختص بالنداء ولا يستعمل في غيره. وقد جاء في الحديث: لا تقوم الساعةُ حتى يَلِيَ أمرَ الناس لُكَعُ بنُ لُكَعُ. ولكع هذا ليس هو الذي اختص بالنداء وإنّما هو صفة مثل حُطَم ولُبَد، فيكون غير فُعَلَ الذي اختص بالنداء وكذلك لكاعِ أيضاً لا يستعصي في غير النداء إلاَّ في ضرورة كقوله:

أُطوّفُ ما أُطوّفُ ثم آوي
إلى بيتٍ قعيدتُه لَكاعِ

وأما مَفْعَلان فزعم أبو القاسم أنّه مما اختص بالنداء.

وحكى أَبو حاتم السجستاني أنّه قد جاء في غير النداء علماً صفة وحكي من كلامهم: هذا زيدٌ ملأمانُ، وهذه هندٌ ملأمانةُ، ولذلك امتنع الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.

فإن قيل: إنّما امتنع الصرف للصفة، وزيادة الألف والنون، فالجواب: إنَّ الصفة وزيادة الألف والنون لا تمنع الصرف إلاّ بشرط لا تكون الصفة مؤنَّثة بالتاء، فدلَّ ذلك على أنّه علم، والعلم لا يوصف به.

ويمكن أن يكون هذا بدلاً، فإنَّ قيل: إنَّ العرب لم تستعمله قطُّ إلاّ تابعاً فالجواب: إنّه تابع على طريق البدلية، وأمّا أن يكون صفة فلا يجوز، لأنَّ الصفة لا تكون إلاّ بالمشتق والعلمية تُذهب منه معنى الاشتقاق، فحصل من هذا أنّه قد استُعمل في غير النداء عَلَماً.

بـــاب الاستغاثة إذا ناديت الاسم على جهة الاستغاثة أَو التعجب فيجب فتح لامِهِ واختلف النحويون فيما تتعلق به هذه اللام. فمنهم من قال: إنّها متعلّقة بما في «يا» من معنى الفعل، وهو ابن جني. ومنهم من قال: إنّها زائدة.

أمَّا مذهب ابن جني ففاسد، لأنَّ معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا في الظروف. وأمّا من ذهب إلى أنَّها زائدة فباطل، لأنَّه مهما قدر أنْ لا يزاد الحرف كان أولى، لأنَّ الزيادة ليست بقياس، فلم يبقَ إلاّ أن تكون متعلّقة بالفعل الذي ينصب المنادى.

فإن قيل: إنَّ الذي ينصب المنادى يصل بنفسه وهذا لا يصل بنفسه.

فالجواب: إنَّ الفعل المتعدي إلى مفعول يجوز أن يتعدّى بنفسه وبحرف جر نحو: ضربتُ زيداً، وضربتُ لزيدٍ. قال الله تعالى: {قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم} (النمل: 72) وهذا قليل مع ظهور الفعل، فإذا كان الفعل مضمراً كان أقوى.

وأمَّا لام المستغاث من أجله فمتعلقة بفعل مضمر قولاً واحداً تقديره: أدعوكَ لزيدٍ.

واختلف في السبب الموجب لفتح لام المستغاث به، فمنهم من قال: إنَّها فتحت تفرقة بينها وبين لام المستغاث من أجله، واستدلَّ على ذلك بأنَّك إذا عطفت على المستغاث به نحو: يا لزيد ولِبكرٍ، كسرت لام المعطوف لأنّه قد زال اللبس. ومن ذلك قول الشاعر:

يَبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدارِ مغتربٌ
يا للكهول ولِلشُبّانِ للعَجَبِ

بكسر لام وللشبان.

ومنهم من قال: إنما فتحت اللام مع السمتغاث به لأنَّه قد وقع موقع المضمر، فكما أنَّ المضمر إذا دخلت عليه اللام فتحت معه نحو:

لكَ ولهُ، فكذلك هذا. فإن قيل: فلأيّ شيء إذا عطفتَ على المستغاث به تكسر اللام؟ فالجواب: إنَّه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، بدليل أنَّهم يقولون: يا زيدُ والرجلُ، فتعطف ما فيه الألف واللام وإن كان لا ينادى إلاّ ضرورة.

فإن قيل: فلم لم تكن لام المستغاث به مكسورة ولام المستغاث من أجله مفتوحة فيكون الأمر بالعكس؟ فالجواب: إنّ المستغاث من أجله لم يقع موقع المضمر.

ولا يكون المنادى في هذا الباب إلاّ بيا من بين سائر حروف النداء لأنّها أم الباب ولا يجوز حذفها، لأنَّ الاستغاثة موضع تكثير الصوت وأنت لو حذفتها لكان ذلك تناقضاً.

ولا يجوز الترخيم في هذا الباب للعلة التي تقدمت في امتناع حذف يا ويجري مجرى الاستغاثة التعجب، وذلك نحو قول الشاعر:

لَخُطّابُ ليلى يا لَبُرثُنُ منكم
أدلُّ وأمضَى من سُلَيكِ المَقانِبِ

وكذلك المنادى إذا كان في غاية من البعد يجري مجرى الاستغاثة، تقول: يا لزَيدٍ، وأنت تريد: يا زيدُ.

ويجوز أن تستغيث وتحذف المستغاث به فتقول: يا لِزيدٍ، بكسر اللام وبحذف المستغاث به لفهم المعنى، ومن ذلك قول الشاعر:

يا عجباً لهذِه الفَليقَهْ
هل تُذهِبَنَّ القُوبَاءَ الرِيقَهْ

يريد: يا قومِ عجباً، ونظيره في حذف المنادى قول الشاعر:

يا لعنةُ اللَّهِ والأقوامِ كلَّهمُ
والصالحينَ على سمعانَ من جارِ

فلو كانت لعنة الله منادى لكانت مفتوحة لأنَّها مضافة.

وإذا ذكرت المستغاث به وحده فتحت اللام نحو ما جاء في الحديث لَمّا طعَنَ العِلجُ عُمرَ رضي الله عنه ورحمه صاح: يا لَلّهِ يا لَلمسلمينَ.

فإذا ذكرتهما فتحت لام المستغاث به وكسرت لام المستغاث من أجله نحو قول قيس بن ذريح العامري:

تكنَّفني الوشاةُ وواعَدُوني
فيا لَلنّاسِ لِلواشي المُطاعِ

ولا يجوز أَن يجمع بين الألف والهاء وبين لام الاستغاثة، لأنَّها عاقبتها فكرهوا الجمع بينهما فافهم.

بـــاب الترخيم الترخيم في اللغة هو التسهيل والتليين، وهو في اصطلاح النحويين حذف أواخر الأسماء في النداء.

وهذه التسمية التي أوقعوها على هذا المعنى مناسبة للوضع اللغوي، ألا ترى أنَّ حذف الآخر من الكلمة تسهيل للنطق بها وتليين له، ولا يكون هذا الحذف إلاّ في النداء.

فإن قيل: ولمَ لا يَكون إلاّ في النداء؟ فالجواب إنّه كثير الاستعمال وقد تقدَّم ذلك، فلما كثر استعماله خفّفوا اللفظ لأنَّ ما دار على الألسنة جدير بأنْ يخفف.

ولا يكون في باب النداء إلاّ في الأسماء التي نقلها من الإعراب إلى البناء، في هذا النوع يوجد، هل في البعض أو في الكل؟ لم يتعرَّض له.

فإن قيل: ولمَ كان فيما يتغير في النداء؟ فالجواب: إنَّ التغير يأنس بالتغيّر. فإن قلت: هلا كان في غير الأعلام، لأنَّ النكرة المقبل عليها قد نقلها النداء من الإعراب إلى البناء، فلم اختصوه بالأعلام؟.

فالجواب: إنَّ الأعلام أكثر تغيّراً، ألا ترى أنَّ الأعلام منقولة لا ارتجال فيها إلاّ قليلاً، في مذهب، وإلاّ فمنهم من أنكر فيها الارتجال جملة.

فلما كانت أشدّ تغيّراً كان الحذف إليها أسرع، لأنَّ التغيير يأنس بالتغيير، فقد بانَ أين يكون الترخيم.

وإذا أردت أن ترخّم الاسم نظرت إليه هل هو ثلاثي أو أزيد، فإن كان ثلاثياً لم ترخمّه أصلاً، لأنّهم كرهوا أن يُذهبوا من أقلّ الأصول، وأن تنهكه الغاية في القلة.

هذا مذهبنا، وأمَّا الفراء ففصّل فقال: لا يخلو الثلاثي من أن يكون ساكن الوسط أو متحرِّكه. فإن كان ساكن الوسط لم يجز ترخيمه نحو: زيد وعمرو وأمثالهما. فإن كان متحرِّك الوسط جاز ترخيمه، عنده على اللغتين معاً. وإنَّما لم يرخم الثلاثي الساكن الوسط لأنَّه إن حُذف بقي على حرفين الثاني منهما ساكن فأشبه الأدوات نحو من وعن وأمثالهما.

والمتحرِّك الوسط يقول في ترخيمه: يا حَكَ ويا حَكُ ويا عُمُ ويا عُمَ. وهذا لم يسمع والقياس يدفعه لما قلنا، فهذا تغيّر لا يُحتاج إليه لأنَّ الترخيم أولاً غير جائز.

فإن كان الاسم الذي تريد أَن ترخّمه في آخره تاء التأنيث تحذفها قلَّت حروفه أو كثرت، فتقول في ثُبَة وعِدَة وأمثالهما: يا ثُبَ ويا عِدَ. وسبب ذلك أن تاء التأنيث غير معتد بها في البناء فسهل حذفها في هذا الباب لأنّه مبني على التخفيف.g

فإن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أَحرف فلا يخلو من أَن يكون في آخره زيادتان زيدتا معاً أو يكون في آخره تاء التأنيث أو يكون قبل آخره حرف مدّ ولين أو لا يكون فيه شيء من ذلك.

فإن كان في آخره زيادتان زيدتا معاً فإنّك تحذفهما معاً فتقول في سليمان وعِمرانَ ومَروانَ: يا سَلْمَ ويا عِمْرَ ويا مَرْوَ.

وإن كانت فيه تاء التأنيث لم تحذف غيرها فتقول في مَرجانة: يا مَرجانَ. وإن كان قبل آخره حرف مدّ ولين حذفته مع الآخر إلاّ أن يؤدي إلى بقاء الاسم على حرفين فإنّك حينئذٍ لا تحذف الممدود فتقول في مثل: منصور وعَمَّار وفي رجل اسمه مِحضير: يا مَنصُ ويا عَمَّ ويا محضِ، وفي سعيد وثمود وزياد: يا ثَمُو ويا سَعِي ويا زيا.

فإن لم يكن ثَمَّ شيء من هذا حذفت آخر حرف منه وأبقيته على ما كان عليه فتقول في فرزدق: يا فَرَزْدَ، وإنْ شئت ضممت على لغة من لم ينو، وكذلك: يا جعفَ في جعفَرَ.

وفصل الفراء هذا فقال: لا يخلو من أنْ يكون الحرف الذي قبل الآخر ساكناً أو متحرِّكاً، فإن كان متحركاً وافَقَنا، وإن كان ساكناً مثل هِرَقْل فلا يخلو أن ترخّمة على لغة من نوى أو على لغة من لم ينو.

فإن رخّمته على لغة من لم ينو قلت: يا هِرَقُ، وإنْ رخمّته على لغة من نوى قلت: يا هِرَ، لأنّه يبقى على ثلاثة أحرف آخرها ساكن يشبه الأدوات. وهذا فاسد من غير وجه، لأنَّ فيه ردّ الاسم إلى حرفين وذلك لم يسمع من كلام العرب. وأيضاً فإنّه قد وقع فيما فرَّ منه، ألا ترى أنَّه حين رخّم ثموداً قال: يا ثَمُو، وهذا بلا شك اسم قد بقي على ثلاثة أحرف والآخر ساكن فينبغي له أن يحذف ويقول: يا ثَمُ، وإلا فإنَّ عمله ليس له وجه.

واعلم أنَّ هذه الأسماء التي يجوز ترخيمها ترخّم على اللغتين معاً على لغة من نوى وعلى لغة من لم ينو.

ولغة من نوى هي أَن يترك الاسم على ما كان عليه من حركة أو سكون وكأنّه لم يحذف منه شيئاً، لأنّه ينوي ذلك المحذوف.

ولغة من لم ينو هي أن يقدر الاسم بعد الحذف كأنّه كامل.

واللغتان مطردتان في جميع الأسماء المرخمة، إلاّ أن تكون صفة فيها تاء التأنيث فإنّها لا ترخم إلاّ على لغة من نوى خاصة فتقول إذا رخّمت ضاربة: يا ضارِبَ. ولا يجوز أَنْ تقول: يا ضاربُ، لئلا يلتبس بنداء النكرة المقبل عليها.

وإذا رخمت الاسم على اللغتين فلا يخلو الترخيم من أن يؤدي إلى بقاء ياء أو واو بعد ألف زائدة، أو إلى تحريك حرف علة وما قبله مفتوح، أو إلى وقوع واو قبلها ضمة. أو لا يؤدي إلى شيء من ذلك.

فإنْ أدّى إلى شيءٍ من ذلك فلغة من لم ينو ـــ من حيث يقدّر ما بقي كاملاً ولا يردّ شيئاً ـــ أن يُجري عليه أحكام الأسماء فيقول إذا رخم طُفاوَة: يا طُفاءُ، على هذه اللغة لأنَّ هذا قد وقعت في آخره واو قبلها ألف زائدة، فلذلك قلبت همزة، وكذلك تفعل لو كان اسمه قَفايَة فتقول: يا قَفاءُ، وتقول في كروَان، اسم رجل، يا كرَا أَقبِلْ بقلب الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وتقول في ثَمُود: يا ثَمِي، لأنَّ في آخره واو قبلها ضمة.

وأمَّا من لا يقدر الاسم بعد الترخيم كاملاً وينوي المحذوف فإنّه يترك الاسم على حاله فيقول: يا طُفاوَ ويا كرَوَا ويا ثَمو. هذا هو الجاري عندهم ولا ينكر ذلك عندهم إلاّ في مواضع أُبيّنها إن شاء الله تعالى.

ومن ذلك قاضُون اسم رجل إذا رخمته على اللغتين قلت: يا قاضيَ، بلا خلاف. أمَّا من لم ينو فأمره بيَّن لأنَّه إذا كان السبب في حذف الياء إلحاق الواو، والسَّبب في ضم الضاد لحاق الواو أيضاً فعندما زال ذلك عادت الياء.

وأمّا من نوى فالذي يظهر أن يقول: قاضُ، ولا يردّ الياء لأنَّ الواو في نيته لا يقلب الواو في طُفاوة لأنَّ التاء في نيته.

ومن المسائل أن ترخم رادّاً فقياس من نوى يا رادْ بسكون الدال وصلاً، لأنَّ الحرف المدغم في نية التثبيت بالحركة فلم يجمع بين ساكنين إلاّ على الشرط لكن قال النحويون: إنّك تقول: يا رادِ، وتكسر على هذه اللغة وإنّما تكسر لأنَّها حركة للأصل.

وكذلك لو رخمت مُضارّاً لقلت: يا مُضارُ، لأنَّ أصلها الضم، فعندما تضطر إلى التحريك حركت بالحركة التي هي أصل للحرف. فإن لم يكن له أصل في الحركة رجعت إلى الفتح مثل: أسحارٌ، تقول: يا أسحارَ، ومن هنا أخذ الأستاذ أبو علي الشلوبين أن حركة التقاء الساكنين مع الألف أصلها الفتح، واستدل على صحة مذهبه بأنَّ سيبويه رحمه الله قد قال: إذا رخّمت أسحارّ على لغة من نوى قلت: يا أسحارَ، فلو كانت حركة التقاء الساكنين مع الألف لم تقل يا سحارَ، بالفتح.

واستدل أيضاً بأن سيبويه رحمه الله لمّا علل بناء حَذامِ وبابه على الكسر علله بأنَّ الكسر مناسب للتأنيث ولو كان أصل حركة التقاء الساكنين مع الألف الكسر لما علّل بهذا.

وهذا كلّه لا دليل فيه. أمَّا قوله: يا أسحارَ، فإنّما عدل سيبويه رحمه الله عن حركة الأصل فيه لأنَّه لو كسره على الأصل لالتبس بالمضاف إلى المتكلم فلم يبق إلاّ الفتح أو الضم، ولا سبيل إلى الضم لئلا تلتبس لغة من نوى بلغة من لم ينو، فلم يبق له إلاّ الفتح، ومهما أمكن الفرار من اللبس كان أولى.

وأمّا تعليله في باب حَذامِ فلا دليل فيه، لأنَّ ذلك معلل بمجموع العلتين، ومهما عُلّل بالعلة الواحدة لم يُتعلّل بالأخرى، فاعتلَّ سيبويه رحمه الله بالعلة التي قد تخفى وترك العلة بحركة الأصل لبيانها.

فالصحيح إذن أنَّ حركة التقاء الساكنين مع الألف أصلها الكسر بمنزلتها مع غيرها من الحروف، ولا يُخرَج عن ذلك إلاّ بدليل.

ومن المسائل أيضاً أن ترخّم خمسَةَ عَشَرَ، فإنّك ولا بدَّ تحذف العجز فتصير يا خمسةُ. فقياس من نوى أن يقول إذا وقف: يا خمسةَ، بالتاء المفتوحة لأنّه في نية الوصل، لكن اتفقوا على أنَّك تقول: يا خمسهْ بالهاء الساكنة، فلا بدّ من تبيين هذه المسائل الثلاث.

ولولا إطباقهم عليها لأخذتُ بالظاهر فيها فكنت أقول: يا قاضُ ويا رادْ ويا خمسةً، وقفاً لكن ينبغي للإِنسان أن يتَّهم نفسه ويجعل التقصير في حقه.

فالذي لاح بعد المطالبة الكثيرة أنَّ باب الترخيم كلّه محمول على غيره لأنَّه لم يستقر فيه حكم فيحمل غيره عليه، ألا ترى أنَّ قولهم: يا طفاءُ ويا كرا، إنّما هو مقيس على أبواب التصريف. فليقس كل لفظ على ما يشبهه من غير باب الترخيم.

فيا قاضِيَ، إنّما يقاس على التقاء الساكنين وموجب رفض التقاء الساكنين إنّما كان اضطراراً لتعذّر النطق به. فلما زال ما كانت الياء ذهبت لأجله زوالاً غير عارض لأنّه زالت الواو وصلاً ووقفاً نظرنا فوجدناهم متى زال الموجب لأمر ما وصلاً ووقفاً ردّوا ذلك المحذوف فقالوا: لم يخافا، وردوا الألف التي كانت إنّما ذهبت لالتقائها مع الفاء الساكنة في لم يَخَفْ، لأنَّ حركة الفاء في لم يخافا لازمة وصلاً ووقفاً.

فكذلك يقاس الترخيم على غيره إذ مسائل الترخيم كلّها محمولة على غير الترخيم ونهاية الاعتراض هاهنا أن يقال: نيّة المحذوف هو رعيه، فكيف أثبتّم الياء مع رعي المحذوف؟ فكان الانفصال عن هذا أنّ المحذوف في الترخيم عارض والعارض قد يراعى تارة ولا يراعى تارة أخرى فيقال: الحذف هو القياس. فكان القياس هنا ما دام الحذف عارضاً إن لا يعتدُّوا به وتبقى الياء محذوفة لكن اعتدّوا بالعارض ليبقوا على ما استقرَّ في كلامهم من ردّ المحذوف إذا زال موجب حذفه وصلاً ووقفاً. وهذا لم يثبت غيره في موضع من المواضع. فالأولى أن لا يخالف ويرتكب معه الوجه الأول في رعي المحذوف لأنّهم يرعونه كيفما كان.

وكذلك يا رادِ، وحملهم على الكسر أنَّه لم يستقر في كلامهم الجمع بين ساكنين بهذا الشرط وهو نية التشبث بالحركة، فالأولى أن لا ينكسر هذا وأن يرتكب أنَّ ذلك المَنويّ لا يراعى، لأنَّ من كلام العرب عدم الرعي كما ذكرت لك.

ومما يقوّي ذلك قوله تعالى: مالِيهْ هَلَكَ بثبات الهاء.

وإنْ كانوا لا يرعون هذا الوصل الملفوظ به فالأحرى والأولى أن لا يرعى ما هو غير ملفوظ به. فهذا وجه الانفصال عما اعترضنا به أولاً.

وأَمَّا يا خَمسهْ، عند الوقف فإنّك كيفما كنت واقفٌ ولا بدّ، والعرب لا تقف على اللغة الشُهرى بالتاء ولا تقف بالحركة وصلاً، فلهذا لم تراع المحذوف لأنهم قد لا يراعون الملفوظ به كما قلنا، فالأحرى هذا إذا أدّى رعيه إلى الخروج عن مهيَع كلام العرب.

فإن قيل: هلاَّ من لغته أن ينوي في ثمود: يا ثَمي لأنَّ يا ثمُو خرج عن كلامهم فلا ينبغي أن يراعى في ذلك المحذوف لأنّه يؤدي إلى ما لم يوجد؟

فالجواب: إنَّ الواو المتطرفة المضموم ما قبلها لم تمتنع لذاتها وإنما امتنعت لما يؤدي إليه ذلك من مخافة لحاقه بالإضافة وياءي فيكثر الترخيم وأنت في حال الترخيم قد أخذت من ذلك فلا يعبأ بها فرعي المحذوف إذن ها هنا ممكن. وكذلك أيضاً يمكن في كرَوَان وطُفاوَة رعي

المحذوف ولا يؤدي إلى مثل المسائل الأولى لأنَّ تحريك الواو وانفتاح ما قبلها عارض، فصار بمنزلة لا يلتفت إلى العارض فيها، فلذلك لم يلتفت هنا إلى حذف الألف والنون، فحملت الشيء على نظيره.

وكذلك طفاوة، لأنَّ هذا الإعلال عارض فلا ينبغي أن يُلتفت إليه أصلاً، فاحتملت الواو طرفاً.

وكل مرخَّم يجوز ترخيمه على اللغتين معاً، إلاّ ما ذكرنا من الصفات فإنّها لا ترخّم إلاّ على لغة من نوى خاصة، لأنّه يلتبس بما ليس بمرخَّم. وكذلك إذا رخَّمت يا حُبلَويّ، فإنّك تقول: يا حُبْلَو، ولا تقول: يا حُبلَى، لما يؤدي إليه من أن يكون ألف التأنيث منقلبة، ولا يجوز أن تكون ألف التأنيث منقلبة أصلاً.

وأيضاً فالترخيم في كل اسم جار على اللغتين، إلاّ في هذين الموضعين، ومِمّا فيه خلافٌ طيلسان، فهل تقول: يا طيلسُ أقبل؟ ففيه خلاف.

قال أبو عمرو: سألت أبا عثمان كيف ترخم طيلساناً على لغة من لم ينو؟ فقال: أقول: يا طليسُ أقبِل، فقلت له: ألم تزعم أنه لا يكون فَيْعَلُ في الصحيح؟ فقال لي: قد علمتُ أنّي أخطأتُ إنّما أقول: يا طيلسُ. والصحيح أن يجوز، لأنَّ الأوزان لا تراعى في الترخيم، ألا ترى أن حارِ إنَّما هو فاعٍ وذلك لا يوجد.

وقد كنا ذكرنا ترخيم المدغم الذي قبل آخره حرف مدّ ولين، فإن لم يكن قبل آخره حرف مدّ ولين مثل محمرّ ومفرّ، فقياس من نوى أن يقول: يا مُحمَرِ، لأنَّ الموجب لسكون الراء قد زال، ويا مَفْرَ، لأنَّ الموجب لفتح الفاء قد زال، لكنهم يقولون: يا مُحمَرُ ويا مَفْرُ، وعِلّة ذلك أنَّ هذا الأصل لم ينطقْ به قط في موضع فصار مماتاً، فلذلك لم يرجعوا إليه. وأمَّا من لم ينو فإنّه يقول: يا مَفَرْ ويا مُحمَرْ، ونهايته أن يضم خاصة، ولا يرد إلى الأصل لأنَّ الأصل قد رفض.

ومن مسائل هذا الباب سُفيرِج؛ إذا سمَّيت به ثم رخمته بعد ذلك. يزعم أبو الحسن الأخفش أنك إذا رخمته قلت: يا سُفيرِلُ، فرددت اللام لأنَّك إنَّما حذفتها لئلا تخرج عن مثال التصغير، فإذا حذفت الجيم عادت لأنَّه لا يخرج بها الاسم عن مثال التصغير أصلاً.

ورد عليه أبو العباس المبرد فقال: سُفيرج؛ إذا رخِّمته لا أقول فيه إلاّ يا سُفَيرُ، لأنَّ هذا اسم رجل فلم ترد فيه قطَ اللام، لأنَّه إنَّما سمَّى سفيرج، فاسم الرجل لا يراعى فيه لام لأنها لم تكن فيه قطُّ.

فهذا غير مخالف للأخفش، وإنَّما خالف في نفس الإِطلاق خاصة.

ألا ترى أنَّك إذا سميت بسفرجل، ثم صغَّرته ثم رخَّمته لقلت: يا سُفَيرِلُ، لأنَّ في هذا كانت اللام، وإنّما لم ترد هنالك لأنّك لم تُسمّ إلاّ بالمصغَّر وتلك لم تراع فيها اللام إلاّ حين قصدت به أنَّه تصغير سفرجل. وأما حين كان اسماً فلا لام فيه. فالصحيح إذن ما قال الأخفش إلاّ أنّه أساء في نفس الإِطلاق خاصة، فكان ينبغي أن يحدد اللفظ فيقول: إذا سمَّيت به رجلاً وقد كان مكبّراً اسماً لشخص.

ولم ترخَّم من الصفات في هذا الباب إلاّ صاح خاصة، وعِلَّته كثرة الاستعمال أيضاً.

واعلم أنَّك إذا وصفت المرخم فقلت: يا مالُ بنَ فلان، فمنهم من زعم أنّه على نيَّة النداء، ولا يجوز عنده أن يوصف المرخَّم لأنّك لم تحذف إلاّ وقد علم من تعني به، والوصف إنَّما يجيىء للبيان فيصير جامعاً بين ما يقتضي البيان والإبهام وذلك تناقض.

وهذا خُلف، لأنَّ المخاطب إنّما يكون يعلم أنَّ الاسم حارث أو مالك، فإذا علم اللفظ حذفت، إلا أنَّ ذلك اللفظ لا يعرف ابن من هو، فلا بدَّ فيه من الوصف، فالحذف إنّما ورد على غير ما ورد عليه الوصف، فهو معلوم من وجه، مجهول من وجه آخر.

وعدم الترخيم في جميع الأسماء أحسن من الترخيم إلاّ أنْ يكون الاسم علماً فيه تاء التأنيث فإنَّ الترخيم فيه أحسن لأنّها زائدة، والنداء موضع تخفيف فأرادوا أن يحذفوا هذا الزائد، ولهذا قيل من كلامهم: يا عائشَ.

فالترخيم في حارث ومالك وعائش أحسن منه فيما عدا ذلك، وعدم الترخيم فيها أحسن. ولغة من ينوي أحسن من لغة من لا ينوي.

وبقي في هذا الباب ما في آخره ثلاث زوائد نحو: بَرْدَرايا، وحَوْلايا فمذهبنا أن لا يحذف منه شيء غير الزائدة الأخيرة فتقول: يا بردرايَ.

وزعم الكوفيون أنَّ الزوائد أجمع تحذف فتقول: يا برَدَ وهذا ليس بشيء لأنَّ العرب لا تحذف إلاّ حرفاً واحداً، وإنّما حذفت الألف والنون والفي التأنيث وياءَي النسب لأنّهما زائدتان زيدتا معاً، فلم يمكن إبقاء واحدة منهما لأنّها لا توجد قط وحدها، فلم يمكن أن تبقى وحدها.

وإنَّما حذفوا الزائدة في مثل منصور لأنّها ساكنة ولم يمكن حذف الراء الأصلية وإبقاء الواو الزائدة. ولا يمكن أيضاً حذف الواو خاصة لأنَّ الحذف إنَّما يكون في الأواخر لا في الوسط فحذفوا الواو لسكونها حتى إنّها لو تحركت لم تحذف، ألا ترى أنّهم لو رخّموا كَنَهْوراً لقالوا: يا كَنَهْوَ، ولم يحذفوا الواو.

وربّما يرد على أهل الكوفة بأنّهم قد اتفقوا معنا على أن مُرجانة لا يحذف منها سوى التاء فكذلك هذا، وإنّما قال الفراء: يا ثَمُو ويا سَعِي ويا زِيا، ولم يقل: يا هِرَق، لأنَّ زيا موجود ما هو مثله نحو: رِبا ومثل سَعِي عَمِي. ولا يجوز ترخيم ثمود على لغة من ينوي لأنه ليس ثم ما يشبهه فإنَّما تقول فيه: يا ثَمِي خاصة. وأما هِرَقْ فلم يوجد مثله أصلاً، وهذا فرق غير مؤثّر.

وقد تبيّن الردُّ على الفراء بأنَّ العرب لم تنته بالحذف في الاسم إلى حرفين.

ولم يبق من أحكام الترخيم إلاّ ما آخره التاء نحو عائشة فتقول فيه إذا رخَّمته: يا عائشَ أقبلي، فإن وقفت قلت: يا عائشهْ. ولا بد من الهاء لأنّهم عزموا على حذف التاء وهي حرف معنى فكرهوا أن تذهب بالجملة، فأرادوا أن يكون في الوقت معوّضاً منها، ولا يجوز عدم التعويض إلا في ضرورة شعر. سمع سيبويه رحمه الله من يقول في حَرَملة: يا حَرْمَلُ، ولا يجوز أن يعوّض منها الألف إلاّ في القوافي كقوله:

.....
وما عهدٌ كعهدِكِ يا أُماما

وكذلك قول الآخر:

قِفي قبلَ التَفرُّقِ يا ضُباعا
ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعا

بـــاب ما رخَّمت الشعراء في غير النداء اضطرارا

فيه خلاف بين سيبويه رحمه الله والمبرِّد. فأمَّا سيبويه فرخّم على اللغتين على لغة من نوى وعلى لغة من لم ينو، وأما المبرِّد فلا يرخم إلاّ على لغة من لم ينو خاصة. ويستدل على ذلك بأنَّ هذا حذف في غير النداء فصار بمنزلة ما حذف من الأسماء على غير قياس نحو يَدٍ ودمٍ،

وهذا النوع إنّما يكون إعرابه في الحرف الذي يلي المحذوف ولا ينتظر غيره.

وأمّا سيبويه فالذي يُحتج له به أنَّ هذا الحذف وإنْ كان في غير النداء فهو مشبه به جاز فيه ما جاز في النداء.

والدليل على أنَّه مشبّه به أنَّه يكون فيما كان الترخيم فيه، ولو كان على حد الحذف من «يدٍ» لم يكن مقتصراً به على ما عدا الثلاثي، فكونهم في النداء لا يرخّمون إلاّ ما زاد على الثلاثي دليل على أنَّه مشبه بذلك، إذ لو لم يكن كذلك لجاء من كلامهم: مررتُ بعمرٍ، يريدون: بعَمروٍ، وهم لا يقولون ذلك فثبت أنَّه وإن كان حذفاً في غير النداء فهو مشبَّه بالترخيم في النداء مع أنَّ السماع القاطع قد ورد بذلك. ومنه قول الشاعر:

إنَّ ابنَ حارِثَ إنْ أشَتقْ لرؤيتِه
أو أمتدحْهُ فإنَّ الناسَ قد علِمُوا

فهذا على لغة من نَوى، وإلاَّ فكان يلزم على مذهب المبرّد أنْ يكون ابنَ حارث كما قال:

.....
..... أمالِ بنَ حَنظِلِ

فهذا على مذهب أبي العباس.

فقد ثبت الصحيح من المذهبين قياساً وسماعاً. وأما قوله:

أودى ابنُ جُلْهُمِ عبّادٌ بِصَرمَتِه
إنَّ ابنَ جُلهُمَ أضحى حيّةَ الوادِي

فلا حجة فيه لأنَّه ليس بترخيم، لأنّهم يُسمّون المرأة جُلهُمَ والرجل جُلهُم فدلَّ ذلك على أنّه ليس بترخيم. وكذلك قول الآخر:

ديارَ مَيّةَ إذ ميٌّ تُساعِفُنَا
ولا يُرى مِثلَها عُربٌ ولا عَجَمُ

لا حجة فيه لأنَّه كان يُسمّيها مرّة ميّاً ومرّة ميّةَ، فافهم.

بـــاب الندبة

الندبة نداء الميت بما هو منه بسبب. فمثال نداء الميت: يا زيدُ، وواعمرو، ومثال ما هو منه بسبب قول الشاعر:

.....
وتقولُ سَلمَى يا رزَّيتيَه

فالرزية ليست ممّا يموت ولكن نداؤها هنا على معنى أنَّ هذا موطنك وأوانك فتعالى.

وفيه لغتان: يا زيدُ، ويا زيدام وزعم الأخفشُ أنَّ لحاق هذه العلامة ليست من كلام الرجال وإنَّما تتكلَّم بها النساء مع أنَّ النساء يقلن: يا زيداه ويا زيدُ، فحصل من هذا أنَّ عدم اللحاق المراد الرجال لا يلحقونها.

وحروف هذا الباب «يا» و«وا». والمختص منا «وا» لا يكون في غير الندبة. وسائر الحروف ما عدا «يا» تكن في كل منادى غير مندوب ولا مستغاث به وتكون «يا» في الجميع.

وإنّما كانت كذلك لأنَّها أم الباب، ألا ترى أنَّ «أيا» هي «يا» دخلت عليها الهمزة، وهَيا هي أيا أبدلت منها الهاء كما قالوا: إياك وهيّاك وإنّك وهِنّك.

ومنهم من قال: إنَّما «هَيَا» هايا، و«ها» للتنبيه حذفت ألفها لمّا رُكّبت، وأما وا فمختصة بالندبة. وأما الهمزة فهي للقريب. وأما أيّ فهي لم تكثر كثرة يا، فلما كانت للأصل استعملت في كل موضع.

واعلم أنَّك لا تندب النكرة لأنَّ المقصود بالندبة ذكر المندوب بأشهر أسمائه ليكون عذراً للمتفجَّع عليه، فإذا قلت: يا أبتاه ويا أخياه، فقد علم أنّك تفجّعت على من هو منك مناسب بسبب، وإذا قلت: يا رجلاه، لم يعلم مَنْ المتفجَّع عليه فصرت كمن قال: يا مَنْ لا يَعنيني أمرُه، وكذلك زعم سيبويه رحمه الله.

ولا يجوز أن تندُبَ مضمراً لأنّه لا يخلو من أن يكون غائباً أو متكلماً أو مخاطباً.

أما الغائب فقد عزموا على عدم ندائه لمناقضته النداء، ألا ترى أنَّ النداء خطاب.

وأما ضمير المتكلم فلا يتصوَّر لأنَّ المتكلم حيّ والمندوب ميت.

وأما المخاطب فهو في غير هذا الموضع عزيز النداء لا يجوز أن يُنادى إلاّ في ضرورة الشعر أو نادر كلام كقوله:

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أنتا
أنتَ الذي طلّقتَ عام جُعتا

فكما كان نداء المخاطب لا يجوز إلاّ قليلاً فكذلك هذا.

فقد تبيّن ما معنى الندبة ومن يُندَب ومن لا يُندَب وحروف الندبة.

واعلم أنّه لا يجوز حذف حرف الندبة كما لا يجوز حذف حرف الجرِّ من المستغاث به، لأنَّ المقصود تكثير الصوت، لأنَّ المتفجَّع يصيبه طَرَبٌ لشدّة جزعه فيكثّر الصوت لذلك، وحذف حرف الندبة يناقض ذلك.

واعلم أنَّ علامة الندبة لا تلحق إلاّ آخر الاسم المندوب نحو: يا زيداه، أو آخر المضاف إليه المندوب نحو: يا غلامَ زيداه، أو آخر صلة الموصول نحو: يا مَنْ حفرَ بئرَ زمزماه.

تلحق آخر الصفة على رأي يونس رحمه الله فتقول على مذهبه: وازيدُ البطلاه، ويا زيدُ الكريماه. ومستنده في ذلك ما سمع من كلامهم: واجُمْجُمَتيَّ الشامِيّتيْناه.

وهذا الذي قال خطأ، لأنَّ قولهم يا غلامَ زيداه إنَّما جاز لأنَّ المضاف شديد الاتصال بما أُضيف إليه. ألا ترى أنَّهم لا يحتملون الفصل بينهما، وليس الصفة مع موصوفِها كذلك، ألا ترى أنَّهم يفصلون بموصوف آخر، وقد تقرَّر أنَّ المضاف يُحكَم في هذا الباب بحكم التنوين فيقولون: يا غلام، ويحذفون المضاف إليه كما يحذفون التنوين، ولما اشتد اتصاله لحق آخره ما يلحق آخر غير المضاف إليه.

وأما قولهم واجُمجُمتي الشامِيّتَيْناه، فهو على غير ما يزعم، ألا ترى أنّهم يلحقون هذه الصورة ما ليس بمندوب ولا بمنادى، ألا ترى أنَّ منهم من يقول: قام زيداه، يريد: قام زيد، ومنه قول الشاعر:

ألا يا عمرُو عمراهُ
وعمرو بنُ الزُبيراهُ

فألحق الألف المضاف لمّا أُضيف إلى عمرو، فهذا أبعد مما حكى يونس. وزعم خلف الأحمر أنّه يجوز لديه صفة أيّ، فيجيز، يا أيّها الرجلاه، ولا يجيز: يا زيدُ العاقلاه. قال: وذلك أنَّك إذا قلتَ: يا أيُّها الرجلاه، فهو غير مقصود وإنَّما جئت بأيّ ليتوصَّل به إلى نداء ما فيه الألف واللام وإذا قلت: يا زيدُ العاقلاه، فالمقصود بالندبة إنَّما هو العاقل. وهذا خُلفٌ لأنَّه لا فرق بينهما، ألا ترى أنَّ رجلاً من قولك: يا أيُّها الرجلاه، قد صار صفة لأيّ، فحكمه حكم الصفة.

وألف الندبة عندنا إذا وقف عليها لحقتها الهاء. فإن وصلت حذفت الهاء وثبتت الألف ولم يجز حذفها أصلاً إلاّ أن يلقاها ساكن فتحذف إذ ذاك.

وزعم الكوفيون أنَّها ثبتت وصلاً فتقول: وازيداهُ وعمراهُ، وتثبت الهاء الأولى وكأنَّها عندهم وقفة خفيفة، وأنشدوا من ذلك قوله:

ألا يا عمرو عمراهُ
وعمرو بنُ الزُبَيْراهُ

فإنّهم أنشدوه موصولاً بقوله: وعمرو بن الزبيراه.

وهذا إن صحَّ فيكون من إجراء الوصل مجرى الوقف الذي لا يجوز إلاّ في الضرورة، وهم يجيزونه في الكلام، وليس بشيء.

وزعموا أنَّ من علامات الندبة التنوين في الكلام، فيقول: وازيدا، واعمرا، إذا وصلوا. قالوا: وسبب ذلك أنّه يشبه المنصوب الموقوف عليه، نحو قولك: رأيت زيداً، فكما أنَّ هذا إذا وصل نون فكذاك المندوب. وهذا إذا صحَّ فيكون المُحسَّن له تشبيههم إيّاه بالمنصوب الموقوف عليه، وأنشدوا من ذلك قول الشاعر:

يا فقعسا وأينَ مني فَقْعَسُ
فلولا أنّهم حكوه في الكلام فقلنا إنَّ هذا مندوب بغير علامة ولحقه التنوين ضرورة فعاد إلى أصله.

ففي المندوب إذن ثلاث لغات هي: وازيدُ، وازيداه، ووازيدا.

واعلم أنَّ الاسم الذي تلحقه علامة الندبة لا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان متحركاً لحقت علامة الندبة وكانت الحركة التي في الآخر تابعاً لها، إلاّ أن تخاف لبساً فتجعل إذ ذاك ألف الندبة تابعة لما قبلها فتقول: واغلامَ أحمراه، وواغلامَ الرجلاه ويا رجُلاه، بقلب الضمة والكسرة في: يا رجلُ وغلامَ الرجلِ، حركة من جنس الألف وتترك الفتحة على ما هي.

وإن خفت لبساً جعلتَ ألف الندبة تابعة لها فتقول: واغلامِكَيه، واغلامَكاه. وهذا الذي يخاف التباسه وافقنا عليه أهلُ الكوفة، وأما الأول فلم يوافقون عليه، وأجازوا فيه أن تكون علامة الندبة تابعة فتقول: واغلامُ الرجُلِيه، وحكوا من كلامهم: واهلاكَ الغَربِيِه، يريد: الغريباه.

فإن كان الآخر ساكناً فإمّا أن يكون حرفاً صحيحاً أو معتلاً. فإن كان معتلاً فإمّا أن يكون له أصل في الحركة أو لا يكون. فإن كان له أصل في الحركة رددته إلى أصله. فإن كان ياء أو واواً فتقول: يا مَنْ يَغدُواه، ويا مَنْ يَرمياه، وتحرّك بحركة من جنس ألف الندبة.

وأمَّا عند أهل الكوفة فالحذف في هذا كله، إلاّ أن يكون ثمَّ لبس فيحركون ولا يحذفون فيقولون على هذا: واقاضاه، في قاضٍ، ونحن نقول: واقاضِياه، لا غير.

والمسموع من هذا التحريك.

وأجازوا الحذف بالقياس فيقولون: يا مَنْ يَغزُواه ويا مَنْ يَرمِياه لا غير، لأنَّه لو حذف فقال: يَرماه ويَغزاه، لالتبس يَفعُل ويَفعِل بِيَفعَل.

فإن كان الساكن ألفاً فمذهب أهل الكوفة أنّه لا يحذف وأنَّ العرب اجتزأت به عن علامة الندبة وكأنَّهم لما رأوا العرب لم تغيّره بقلب إلى واو ولا إلى ياء استقروا من ذلك أنَّها عزمت على بقائه فإذا قلت: يا مُثنَّاه ويا حُبلاه ويا فُعْلاه، فإنَّ هذه الألف لها أصل في الحركة، إلاّ أنَّها في محلَ، فالتي حذفت هي علامة الندبة. وهذا ألف الكلمة.

وهذا خُلف، لأنَّ حرف المعنى ينبغي أن يثبت ويحذف غيره كما فعلنا ذلك بسائر الحروف.

وأجازوا قياساً قلب الألف قالوا: يا مُثنَّياه ويا فُعليَاه، وهو عندنا غير جائز لما يذكر في آخر الباب.

فإن لم يكن له أصل في الحركة حذفت ثم جعلت علامة الندبة تابعة إن خفت لبساً أو متبوعة إن لم تخف لبساً كما تندبه فتقول في غلامه: واغلامَهوه. وفي غلامها: واغلامَهاه، لأن هذه المدة التي بعد الألف لها أصل في الحركة وكذلك من قال: يا غلامِيْ، تقول فيه: واغلاماه، لأنه لا أصل له في الحركة ومن قال: يا غلامِيَ، قال: يَا غلامِياه.

فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فإما أن يكون التنوين أو غيره. فإن كان غيره حركته فتقول إذا سميت رجلاً باضرب وفيه الضمير حين يكون محكياً فيبقى على سكونه، واإضرباه. وان كان الساكن التنوين فإنَّ البصريين يحذفونه فيقولون: واغلامَ زيداه، في غلام زيد. وزعم أهل الكوفة أنه يحرك فتقول: واغلامَ زيدِناه.

وما في آخره همزة عندنا بمنزلة ما في آخره حرف صحيح، فتقول في حمراء: واحمراءاه. وزعم أهل الكوفة أنَّ العرب تحذف همزة هذا وألفه التي قبلها فيصير حكمه كحكم حُبلى، فكما تقول: واحبلاه، وتحذف الألف فكذلك تقول: واحَمراه، لأنَّهم عزموا على أن لا يتوالى عندهم الأمثال، وذلك همزة بين ألفين. وأنشدوا في ذلك.

سادَ تميماً جَمْعا

مَنْ شاءَ منهم أو أباه
يريد: ساد تميماً جمعاءَ، فحذف الألف والهمزة وألحق ألفاً تشبه ألف الندبة. وهذا عندنا مما يحذف آخره ضرورة.
بـــاب المعرفة والنكرة النكرة كل ما عُلِّق في أول أحواله على الشياع في مدلوله، والمعرفة كل ما عُلِّق في أول أحواله على أن يخصّ مسماه.
وقول أبي القاسم: «إنّ أنكر النكرات شيء ثم جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل».
الذي يعلم به أنَّ الشيء أخص من غيره هو أن يكون داخلاً تحت غيره ولا يدخل غيره تحته، فقوله: إنَّ شيئاً هو أنكر من جوهر، صحيح، لأنَّ كل جوهر شيء وليس كلّ شيء جوهراً، وأما قوله: إنَّ جوهراً أعمّ من جسم فباطل، لأنه لا يخلو من أن يريد بالجوهر الفرد أو غير الفرد، فإن أراد به الفرد فلا يدخل أحدهما تحت الآخر، فلا يقال في الجوهر أنّه أعم من الجسم، ولا أنَّ الجسم أعم من الجوهر، لأنَّ أحدهما ليس بداخل تحت الآخر.
وإن أَراد بالجوهر غير الفرد فهو بمنزلة الجسم وواقع على ما يقع عليه، فذكره الجسم بعد الجوهر فاسد.
وقوله: ثُمَّ حيوان، صحيح لأنَّ جسماً أعم من حيوان، تقول: كلّ حيوان جسم وليس كل جسم حيواناً.
وقوله: ثم إنسان، صحيح، لأنك تقول: كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنساناً، ثم رجل صحيح، لأنك تقول: كل رجل إنسان وليس كل إنسان رجلاً.
وقول أبي القاسم: «أَنكر النكرات شيء ثم جوهر ثم جسم حيوان ثم إنسان ثم رجل» يريد هذه الأسماء أو ما في مرتبة كل واحد منها.
فأمَّا شيء فليس له ما هو في مرتبته، لأنه أعَمّ النكرات. وأمّا جوهر ففي مرتبته معنى، وجسم كذلك. وأما حيوان ففي مرتبته جماد، وأما إنسان ففي مرتبته بهيمة وأما رجل ففي مرتبته امرأة.

وهذا التدريج الذي درج أبو القاسم غير صحيح، لأنَّ الحيوان لا يلي الجسم ألا ترى أنه يجوز أن يُقسّم أولاً إلى نام وغير نام، وينقسم النامي إلى حيوان وإلى نبات، وكذلك الإنسان ليس يلي الحيوان لأنّه يجوز أن يقسم الحيوان إلى الماشي والسابح والطائر، ثم ينقسم

الماشي إلى ذي رجلين وغيره، ثم ينقسم ذو الرجلين إلى عاقل وإلى غيره، فثبت أنَّ هذا التدريج ليس بصحيح والصحيح أن تقول: كل نكرة يدخل غيرها تحتها ولا تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات. فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإِضافة إلى ما يدخل تحتها أعمّ، وبالإِضافة إلى ما يدخل تحت غيرها أخص.

وأما المعارف فخمسة أقسام: مضمرات وأعلام ومشارات ومعرَّفات بالألف واللام وما أُضيف إلى واحد منها.

وأما الموصولات ففي تعريفها خلاف فمذهب أبي علي الفارسي أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنها تعرفت بالألف واللام.

واستدل الفارسي على أنّها إنما تعرفت بالعهد الذي في الصلة ولم تتعرف بالألف واللام بأن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام نحو: مَنْ، وما، واستدل الأخفش على أنها تعرفت بالألف واللام بأنَّ التعريف لم يثبت إلاّ بالألف واللام أو بالإِضافة، ولم يثبت بغير هذين الشيئين تعريف. وأما قوله: إنَّ من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام مثل مَنْ وما، فهي عندنا في معنى ما فيه الألف واللام مثل سَحَر، إذا أردت به اليوم بعينه، إلاّ ترى أنه معرفة بدليل امتناعه من الصرف، وليس فيه الألف واللام إلاّ أنّه معدول عنهما.

فإن قال أبو علي: أنَّ من الموصولات ما هو مضاف ولا يتصوَّر أن يكون تعريفه بالألف واللام ولا بنية الألف واللام لأنّه لا يجمع بينهما وبين الإِضافة، فلا حجة له في ذلك، لأنَّ هذه الموصولات ما فيه الألف واللام منها فهي معرفة، وما ليس فيه الألف واللام منها فهي على نيّتها، وما هو مضاف فإنَّه يعرّف بالإِضافة ولا يراعى التعريف من هذين الطريقين، لأنّه لم يثبت التعريف منهما، فثبت أنَّها تعرفت بالألف واللام فهي من جنسه.

وأعرف هذه المعارف المضمر ثم العلم ثم المشار إليه ثم ما عرف بالألف واللام ثم ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف.

هذا مذهب سيبويه رحمه الله، وأما الفراء فالمشار عنده أعرف من العلم. ويستدل بأنَّ المشار يعرف بالقلب والعين، والعلم إنَّما يعرف من جهة القلب خاصة، وما يعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة، وأيضاً فإنه إذا اجتمع المُشار والعلم فالعرب تقدّم المشار على العلم فتقول: هذا زيدٌ، ولا تقول: زيدٌ هذا. وهذا باطل. أما قوله: إنَّ ما يعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة فغير صحيح، لأنَّ التعريف لا يزيد، وإنما نعني بقولنا: هذا أعرف من هذا، أي ألزم للتعريف،

إذ التعريف لا يتزايد، فاستدلاله إذا اجتمع المشار والعلم قدّم المشار على العلم في الإخبار لا حجة فيه. وإنّما فعلت العرب ذلك لأنّهم يغلّبون في الإخبار القريب على البعيد فتقول: أنا وأنتَ قُمنا، ولا يقولون: قُمتُما، ويقولون: أنت وزيدٌ قُمتُما، ولا يقولون: قاما.

وما أُضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه، إلاّ المضاف إلى المضمر فإنّه في رتبة العلم، هذا مذهب سيبويه رخمه الله، والمبرِّد يقول: ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو أقل منه تعريفاً قياساً على المضمر. وذلك فاسد، لأنّا قد وجدناهم يصفون المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام كقوله:

يمرُّ كخُذروفِ الوليدِ المُثَقَّبِ

ولا يكون النعت إلاّ مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقلّ منه تعريفاً فلو كان ما أُضيف إلى ما فيه الألف واللام دون ما فيه الألف واللام لما جاز هذا. وكذلك قوله:

كتيسِ الظِباءِ الأعفَرِ انضرَجَتْ لهُ

.....

فنعت المضاف إلى ما فيه الألف واللام بالألف واللام.

وإنّما كان المضاف إلى المضمر بمنزلة العلم لأنه قد باين ما أضيف إليه لأنّه ظاهر وما بعده مضمر، وما عدا ذلك من المضافات فهو ظاهر إلى ظاهر.

وأعرف الضمائر المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب.

وأعرف الأعلام أسماء الأماكن والبلاد كمكّة وعُمان وما أشبههما، ثم أسماء الأناسيّ كزيد وعمرو ثم أسماء الأجناس كابن قترة وابن آوى.

وأعرَّف المشارات ما كان للقريب ثم ما كان للوسط ثم ما كان للبعيد. وأعرف ما عُرّف بالألف واللام ما كانتا فيه للحضور ثم ما كانتا فيه للعهد في شخص ثم للعهد في جنس.

وأسماء الأناس لا يعرف تعريفها من تنكيرها إلاّ بالاستقراء. وذلك أنها تقع على أشياء مفردة فلا يقع فيها لبس من طريق المعنى، ألا ترى أنَّ الجنس ليس له ما يلتبس به، فما وجد منه لا يتعرَّف أو لا يقبل الألف واللام أو يجيىء الحال منه في فصيح الكلام فهو معرفة، وما وصف بالنكرة أو قبل الألف واللام فهو نكرة، مثال ذلك ابن آوى، فهو

معرفة بدليل منع صرفه، وكذلك ابن قترة، وأما ابن لبون وابن مخاض فنكرتان بدليل قبولهما الألف واللام في قوله:

وابنُ اللبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ

.....

ومثال ابن مَخاضٍ في قول الآخر أيضاً:

.....

كفضلِ ابنِ المَخاضِ على الفَصِيلِ

وأما ابنُ عِرسٍ فيجوز فيه وجهان: التعريف والتنكير، لأنَّك تقول: هذا ابن عرس مقبلاً ومقبلٌ، مسموعان.

وأما ابن أوبر ففيه خلاف، فمذهب سيبويه أنه معرفة، واستدل بامتناعه الصرف. وزعم أبو العباس أنه نكرة، واستدل على صحة مذهبه بدخول الألف واللام عليه في قوله:

ولقد جنيتُكَ أكمؤاً وعساقِلاً

ولقد نهيتُكَ عن بناتِ الأوبَرِ

وهذا يتخرَّج على زيادة الألف واللام في العلم ضرورة كما زيدت في قوله:

رأيتُ اليزيد بنَ الوليد مباركاً

شديداً بأعباءِ الخلافَةِ كاهِلُهْ

ولم يجىء دخول الألف واللام على ابن الأوبر إلا في ذلك البيت خاصة فدلَّ على أنها زائدة.

وما أضيف إلى معرفة فهو معرفة مثله، إلاّ في مواضع منها غيرك وأخواته واسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال واسم المفعول والصفة المشبهة والصفة المضافة إلى الموصوف والموصوف المضاف إلى الصفة واسم الزمان المضاف إلى الجملة وأفعلَ مِنْ، فإنَّ الإِضافة فيها غير محضة وقد تقدَّم الكلام على ذلك في باب النعت بما فيه من الخلاف والاتفاق.

بـــاب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة

قوله: «الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة» فيه مجاز، لأنَّ هذه الحروف منها ما ينصب بنفسه ومنها ما ينصب بإضمار أنْ، لكن لما كان النصب وبعدها أسند إليها مجازاً.

وهذه الحروف قد تبيَّن حكمها في أول الكتاب على مذهب أهل البصرة. وذلك أنَّ هذه الحروف تنقسم قسمين: ناصب بنفسه وناصب بإضمار أنْ بعده. فالناصب بنفسه عند أهل البصرة: أنْ ولن وإذن ولكي وكي في أحد قسميها.

والناصب بإضمار «أنْ» ما بقي وينقسم قسمين: قسم ينصبه بإضمار أنْ ويجوز إظهارها بعده. وقسم ينصب بإضمار أنْ ولا يجوز إظهارها بعده. فالناصب بإضمار أن ويجوز إظهارها بعده لام كي إذا لم يكن بعدها لا. وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ فيه نحو قوله:

لَلِبسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي

.....

فإن كان بعدها «لا» لزم إظهارها هروباً من اجتماع المثلين.

والذي ينصب بإضمار أن ولا يجوز إظهارها بعده ما بقي، وهو لام الجحود والجواب بالفاء والواو وأو وحتى وكي.

والدليل على أنَّ أنْ ولن ولكي وكي وإذن تنصب بنفسها وما عداها بإضمار أنْ أنَّ أنْ وأخواتها وجد النصب بعدها ولم يقم دليل على النصب بإضمار، فنسب النصب إليها، وما بقي إمّا حرف عطف وإمَّا حرف جر، وكلاهما لا ينصب، فلذلك ادعينا أنَّ النصب بعدها بإضمارٍ.

وإنَّما ادعينا أنَّ المضمر أنْ لأنها قد ظهرت في بعض المواضع.

ومذهب أهل الكوفة أنَّ الناصب بنفسه أن ولن وإذَنْ وحتى ولام الجحود، والناصب بإضمار أن ـــ ويجوز إظهارها بعده ـــ هو كي ولكي وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به. وما بقي ينصب عندهم بالمخالفة لا بإضمار أن.

واستدلوا بأنَّ حتى ولام الجحود ينصبان بأنفسهما أنهما لم يظهر قط بعدهما أن، واستدلوا على أنَّ لام الجحود تنصب بنفسها أنه قد سمع تقديم معمولها عليها كقوله:

لقد عَذَلَتْنِي أمُّ عمرٍو ولم أكنْ

مقالتها ما دمتُ حيّاً لأسمَعا

كأنه قال: ولم أكن لأسمعَ مقالتَها ما دمت حيّاً، فمقالتها معمول لأسمع وقد تقدم على الكلام. فلو كان النصب بإضمار أن لم يجز التقديم. وهذا باطل، أما قولهم: إنَّ لام الجحود لو كانت تنصب بإضمار أنْ لم يجز تقديم معمولها عليها كما ذكروا فصحيح، لكنهم قد حكوا تقديم المعمول على أنْ ضرورة كقوله:

.....
وشِفاءُ غَيِّكِ خابراً أنْ تسألي

فأحرى إذا كانت أنْ مضمرة.

وإنْ شئت جعلت مقالتها منصوباً بإضمار فعل كأنه قال: ولم أكن لأسمعَ مقالتها ما دمت حيّاً لأسمع.

وأما قولهم: لو كانت ناصبة بإضمار أنْ لظهرت أَن في بعض المواضع فلا يلزم هذا، لأنَّ من المضمرات ما لا يظهر مثل الفعل المضمر في باب الاشتغال. فلا حجة لهم في شيء من ذلك. وأيضاً فإن لام الجحود جارة ولم يثبت لها النصب، فالأولى أنْ تبقى على بابها.

وكذلك حتى لم يثبت لها إلاّ العطف أو الخفض ولم يثبت لها النصب، فلذلك كان النصب بعدها بإضمار أنْ.

وأمّا كي عندهم فتنصب بإضمار أنْ على كل حال، وإن شئت أظهرتها. واستدلوا بظهور أن بعدها في قوله:

فقالت أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحاً

لسانَكَ كيما أنْ تَغُرَّ وتَخدَعا

فقالوا: لو كانت ناصبة بنفسها لم يجز إظهار أنْ بعدها.

وهذا لا حجة فيه، لأنَّ هذه الرواية لم تثبت، والرواية الصحيحة:

.....لسانَكَ هذا أنْ تَغُرَّ وتَخَدعَا

إنْ ثبتت تلك الرواية فتكون أنْ زائدة للتوكيد بمنزلتها في: لمّا أنْ قامَ زيدٌ. وكذلك زعموا أنَّ لكي تنصب بإضمار أنْ، وهذا باطل، لأنّه يلزم من ذلك دخول حرف الجر على مثله، وذلك لا يجوز إلاّ ضرورة.

وزعم أهل الكوفة أنَّ أنْ تضمر في غير ما ذكرنا وحكوا: مُرهُ يحفِزَها، ولا بدَّ من أن تَتبَعها، يريد: مُرهُ أن يحفِزَها، ولا بدَّ من أن تَتبعَها.

وهذا غير جائز، وما حكوه من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، وإنّما هو على إضمار أن من غير عوض كقوله:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضر الوغى
.....
يريد: أن أحضرَ، فأضمر أَنْ وأَبقى عملها.
وأما الجواب بالفاء ففيه خلاف، فمذهب سيبويه رحمه الله أن النصب بإضمار أن، ومذهب أهل الكوفة أنَّ النصب بعدها بالخلاف، ومذهب الجرمي أنَّ النصب بنفس الفاء واستدل بأنّه وجد الفعل بعدها منصوباً ولم يقم دليل على أنَّ النصب بإضمار أنْ، فجعل النصب بها.
وهذا فاسد، لأنَّ الفاء قد ثبت لها العطف في غير هذا الموضع فينبغي أنْ تحمل على ما ثبت لها من العطفية، وإذا كانت حرف عطف فالنصب بعدها لا يجوز إلاّ بإضمار أنْ، لأنَّ حروف العطف لا تنصب.
واستدل أهل الكوفة على أنَّ النصب بالخلاف بأن قالوا: لو كان الثاني داخلاً في معنى الأول من نهي أو نفي أو غير ذلك لكان معطوفاً عليه بلا خلاف، فلما كان الثاني مخالفاً للأول نصب بالخلاف.

وهذا فاسد، لأنه لو كان الخلاف ناصباً لقلت: ما قامَ زيدٌ بل عمراً، فتنصب لمخالفة الثاني الأول.
وأيضاً فإنّه ليس الثاني لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول لمخالفة الثاني فيقال لهم: فلما انتصب الثاني ولم ينتصب الأول دلَّ هذا على فساد مذهبكم، وأنَّ النصب بإضمار «أنْ» لما تعذَّر عطف الثاني على الأول للمخالفة التي بينهما، فعدل عن عطف الفعل على الفعل إلى عطف الاسم على المصدر المتوهم فنصب الفعل بإضمار «أنْ»، وأنْ وما بعدها في تأويل المصدر، وعطف هذا الاسم على المصدر المتوهم الدال عليه الفعل المتقدم.
فإذا قلت: ما تأتينا فتُحدّثُنا فكأنك قلت: لا يكون منك إتيان فحديثٌ.h وتنصب الفعل الذي بعد الفاء إذا كان مخالفاً لما قبله وكان ما قبله أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو تحضيضاً أو عرضاً أو دعاءً أو نفياً. فإن كان ما قبله خبراً لم يجز النصب بعدها إلاّ في ضرورة شعر أو نادر كلام نحو قول الشاعر:
سأتركُ منزلي لبني تميم
وألحقُ بالحجازِ فأستريحاً
فنصب استريحَ وما قبله واجب.
وإنّما لم ينصب ما بعد الفاء إذا كان ما قبلها واجباً لأنَّ العطف سائغ لأنَّ الثاني غير مخالف للأول، فلا موجب لتكلف الإِضمار.

فعلى هذا لا يخلو أن يكون الكلام المنفي قبل جملة اسمية أو جملة فعلية. فإن كان قبل جملة فعلية جاز في الفعل الذي بعد الفاء الرفع والنصب. فالرفع له معنيان: أحدهما أن يكون ما بعد الفاء شريكاً لما قبلها في المنفي إذا جعلت ما بعد الفاء معطوفاً على ما قبلها، وذلك نحو: ما تأتينا فَتُحدِّثُنا، كأنك قلت: ما تأتينا فما تُحَدِّثُنا، فنفيت الإِتيانَ والحديث.

والآخر أن يكون ما بعد الفاء مقطوعاً مما قبلها فتقول: ما تأتينا فَتُحّدثُنا، فنفيت الإِتيان ثم أوجبت الحديث كأنك قلت: ما تأتينا فأنت الآن تُحدِّثُنا، فنفيت الإِتيان ثم أوجبت الحديث كأنك قلت: ما تأتينا فأنت الآن تُحدِّثُنا، وعليه قولُ الشاعر:

غير أنَّا لم تأتِنا بيَقِينٍ
فَنرُجِّي ونُكثِرُ التأميلا

أي فنحنُ نرجّي.

وإذا نصبت أيضاً كان له معنيان: أحدهما أن يكون نفي الإِتيان فانتفى من أجله الحديث فكأنَّه قال: ما تأتينا فكيف تحدّثُنا، أي إنَّ الذي يكون سبباً للحديث إنَّما هو الإِتيان وأنت لم تأت فكيف تحدّث؟

والثاني أن يكون أوجب الإِتيان ونفى الحديث كأنَّه قال: ما تأتينا محدّثاً بل تأتي غير مُحدِّثٍ.

وإن كانت الجملة المنفية التي قبل الفاء جملة اسمية جاز فيه بعد الفاء وجهان: الرفع والنصب، فالرفع على معنى واحد من المعنيين وهو القطع ولا يجوز العطف لأنه لم يتقدم فعل فتعطف عليه، والنصب على المعنيين المتقدمين نحو: ما أنتَ أخونا فنُكرِمُكَ.

فإن تقدم على الفاء جملة استفهام فلا يخلو من أن تكون فعلية أو اسمية. فإن كانت فعلية جاز فيها وجهان: الرفعُ والنصبُ، فالرفع على العطف وعلى الاستئناف كما تقدَّم، والنصب على معنى واحد وهو أن تقدّر الفعل الأول سبباً للثاني. فإذا قلت: هل تأتينا فتحدّثُنا؟ فرفعته فأحد المعنيين: هل تأتينا فهل تُحدِّثُنا؟ والمعنى الثاني الاستفهام عن الإِتيان وإيجاب الحديث فكأنَّك قلت: هل تأتينا، ثم قلت: فأنت الآن تحدّثُنَا.

فإذا قلت: فتحدّثنا، بالنصب فكأنَّك قلت: هل يكون منك إتيان فيكون سبباً للحديث؟

فإن كانت الجملة الاستفهامية اسمية جاز فيما بعد الفاء أيضاً وجهان: الرفع والنصب، فالرفع على القطع خاصة: لأنَّه لم يتقدم فعل

فتعطف عليه، والنصب على أَن يكون سبباً للثاني، وذلك نحو قولك: أَينَ بيتُك فأزورُكَ. بالرفع والنصب. فالرفع على الاستئناف كأنَّه استفهم عن مكان البيت ثم استأنف فقال: فأنا أَزورُك والنصب على السببية كأنه قال: إن يكن منّي معرفةُ بيتِكَ يكن مني زيارةٌ لك.

وكذلك جملة التمني لا يخلو من أَن يكون فيها فعل أَو لا يكون. فإن كان فيها فعل جاز فيما بعد الفاء وجهان: الرفع والنصب.

والرفع له معنيان: العطف والاستئناف كما تقدم، والنصب له معنى واحد وهو السببية، وذلك نحو: ليتني أجدُ مالاً فأنفِقُ منه.

فالرفع على القطع، كأنك تمنيت أن تجد المال وتنفق منه، والقطع كأنَّك تمنيت وجدان المال ثمَّ أخبرت أنَّك تنفق منه إذا وجدته.

والنصب على السببية كأنك قلت: إن يكن مني وجدان المال يكن منّي إنفاقٌ منه.

فإن كانت اسمية لم يذكر فيها فعل فالرفع والنصب. فالرفع على القطع ولا يجوز العطف كما تقدَّم، والنصب على السببية.

فإن كانت الجملة تحضيضاً أو عرضاً أو نهياً أو دعاء فإنّها لا تكون إلاّ فعلية ويجوز فيما بعد الفاء الرفع والنصب، فالرفع على القطع أو الاستئناف، والنصب على السببية كما تقدم.

فمثاله في العرض: ألا تنزلُ عندنا فَنتَحدَّثُ، بالرفع والنصب ومثاله في التحضيض: هلاَ نزلتَ عندنا فنكرِمُك، بالرفع والنصب أيضاً. ومثاله في الدعاء: غَفَرَ اللّه لزيدٍ، فيدخلُهُ الجنة، بالرفع والنصب.

فأمَّا النهي نحو: لا تضربْ زيداً فتندم، فيجوز فيه ثلاثة أوجه: الرفع على الاستئناف والجزم على العطف والنصب على السببية.

وأمَّا الأمر فلا يخلو من أن يكون باللام أَو بغير اللام، فإن كان اللام جاز فيه ثلاثة أوجه كالنهي: الرفع على الاستئناف، والجزم على العطف، والنصب على السببية نحو: لتكرمْ زيداً فيكرمَك.

فإن كان بغير اللام فلا يجوز فيما بعد الفاء إلاّ وجهان: الرفع والنصب. فالرفع على القع والنصب على السببية، ولا يجوز الجزم على العطف، لأن «اضرب» لا موضع له من الإِعراب وقد يجوز الجزم عطفاً على المعنى ضرورة كقوله:

على مثلِ أصحابِ البَعوضةِ فاخمشِي
لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يَبكِ من بَكى

فعطف أو يبك على معنى فاخمشي، كأنّه قال: لِتَخمِشي أَو يبكِ. ومثال ذلك: أكرم زيداً فيكرمُكَ، بالأوجه الثلاثة.

بـــاب الجواب بالفاء

قد تقدَّم الخلاف في الفعل الذي بعدها بِمَ انتصب. هل بها نفسها وهو مذهب الجرمي، أو بالخلاف وهو مذهب أهل الكوفة، أو بإضمار أَنْ وهو مذهبنا، وهو الصحيح على ما استقر.

وإنما تنصب في الأجوبة الثابتة، وعلّة ذلك أنَّها لا يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها إلاّ في الأجوبة. وأما الإيجاب نفسه فلا يتصور فيه الخلاف، فلهذا يكون ما بعدها أبداً محمولاً على ما قبلها نحو أن تقول: يقومُ زيدٌ فيقعدُ، ألا ترى أنك لو نصبت لكان المعنى مع الرفع واحداً: لأنك إذا قلت: يكون قيامٌ فقعودٌ، كان معناه معنى يقومُ فيقعدُ، فلما استوى المعنيان وكان في أحدهما الحمل والعطف على التوهم لم يجز.

ألا ترى أنهم يحملون على الأول لمشاكلتهما في اللفظ مع فساد المعنى، فالأحرى أن يحملوا عليه مع أنه يكون في تركه الفساد من الطريقين وهما العطف على التوهم وترك اللفظ.

فأما إذا لم يكن اللفظ واجباً فإنَّك إذا حملت على الأول كان للكلام معنى، وإذا لم تحمل وعدلت كان للكلام معنى آخر، فلهذا تصور النصب حتى يكون لذلك المعنى لفظ يعبر به عنه فلا يكون النصب إلاّ بالخلاف، أي حيث يكون الخلاف. فنزعم نحن أنَّ النصب حيث يكون، وهم يزعمون أنَّه يكون بنفس الخلاف. فلنأخذ الأجوبة واحداً واحداً.

وأمَّا النهي فلا يكون إلاّ بالفعل فتقول: لا تضربْ زيداً فتُهينه، فما بعد الفاء يتصوَّر فيه ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجزم.

فإن جزمت فإنه يكون شريكاً للأول فيكون المعنى: لا تضربْ زيداً ولا تُهِنْهُ.

وإنْ نصبت كان الفعل منصوباً بإضمار أَنْ فيكون معطوفاً على مصدر الفعل الأول فتقول: لا يكن منك ضربٌ فيكون بسببه إهانة، فهذا يفارق معنى العطف والجزم، لأنك في الجزم تنهاه عن الإثنين ابتداء، وأنت في النصب نهيته عن أن يكون الفعل سبباً للثاني، فهذان معنيان مُتصوَّران.

والرفع يكون على الاستئناف، فكأنَّك لما قلت: لا تضرب زيداً، قلت مخبراً: فأنت تُكرمه، فهذا معنى ثالث مفارق لما تقدم.

وأما الأمر فلا بد أن يكون بفعل أو باسم في معنى الفعل. فإن كان بفعل فإمّا أن يكون معرباً أو مبنياً. فإن كان معرباً تُصُوِّر فيها بعد الفاء ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجزم، فتقول: لتكرمْ زيداً فتحسنْ إليه. فإن جزمت كان شريك الأول وكان المعنى: لتكرمْ زيداً ولتُحسِنْ إليه. ومعنى الرفع بيّن وهو الاستئناف كأنَّه قال بعد فراغه: فأنتَ محسنٌ إليه. والنصب على العطف على المصدر المتوهم وكأنَّه قال: ليكن إكرامٌ فيكونَ بسببه إحسانٌ، فأنت أمرتَهُ بالإكرام الذي يكون بسببه الإحسان، بخلاف جزم الفعلين فإنّه يكون أمراً بكل واحد منهما ابتداء من غير تقييد.

فإن كان الفعل مبنياً مثل: قُمْ فنكرمُ زيداً، فإنَّ العطف لا يتصوَّر لأنه ليس معك ما تعطف عليه، ألا ترى أنَّ الأول مبني ولا يتصوَّر إلاّ على مذهب أهل الكوفة حيث يزعمون أنه معرب.

فإن قلت: أجزمه بإضمار اللام، فالجواب: إنّه لا يضمر الجازم إلاّ في ضرورة مثل قوله:

مُحمدُ تَفدِ نفَسكَ كلُّ نَفسٍ
إذا ما خِفتَ من شيءٍ تَبالاَ

فإن قيل: يكون حرف العطف قد ناب مناب تكريره، فالجواب: إنَّه لا ينوب حرف العطف إلاّ أنْ يقدَّم العامل نحو: قام زيد وعمروٌ، وأنت لم تقدم في: قم عاملاً، فلم يبق إلا النصب أوّ الرفع على المعنيين المتقدمين.

فإن كان الأمر باسم فلا يخلو من أَن يكون مشتقاً من فعل أو لا يكون. فإن لم يكن فإنَّ النصب لا يتصوَّر أصلاً، لأنّه ليس ثمَّ ما يدل عل المصدر المتوهم، وذلك: عليك زيداً فيحسِنُ إليكَ، فإنَّما يكون في هذا الرفع خاصة. فإن كان مشتقاً فمنهم من شبّهه بهذا ومنع النصب، لأنّه ليس فعل يدل على المصدر.

ومنهم من أجاز النصب وهو الصحيح لأنَّ لفظه لفظ الفعل، وذلك: نزالِ فأكرَمَكَ، والجزم لا يتصور على حال.

وأما الاستفهام فلا يخلو من أن يدخل على اسم أَو على فعل، فإن دخل على فعل مثل: أَتقومُ فنكرمُكَ، جاز الرفع على المعنين: الاستئناف والقطع، والنصب على ما ثبت.

فإن دخل على اسم فإما أن يكون ذلك الاسم ظرفاً أو مجروراً. فإن لم يكن لم يجز النصب نحو: أَينَ زيدٌ وهل أخوكَ زيدٌ فنكرِمُهُ؟ لأنه ليس ثم ما يدل على المصدر، فلم يبق إلا أن يكون مرفوعاً.

فإن كان ثم مجرور أَو ظرف نحو: أَين بيتُك أَفي الدار زيدٌ؟ تُصُوّر النصب، لِأنَّ هذا المجرور قد ناب مناب الفعل ولم يعمل العامل فيه، ألا ترى أَنَّه يتصور اللفظ فتقول: أَفي الدارِ استقرَّ زيدٌ.

فلما كان ثمَّ ما يدل عليه ولم يكن منسوخاً حمل عليه، بخلاف: عليك زيداً، إذ لا يلفظ بهذا الفعل هنا أَصلاً، فلما صار لا يلفظ به لم يجز معاملته فيحمل عليه، فيجوز هنا الرفع والنصب.

وأَمَّا العرض فلا يكون إلاّ بالفعل فيتصوَّر فيما بعد الفاء الرفع والنصب فتقول: أَلا تنزِلُ عندنا فنتحدَّثُ. فالرفع على معنيين: الاستئناف والعطف فيكون معنى العطف: أَلا تتحدَّثُ؟ ومعنى الاستئناف: فنحن نتحدَّثُ. وأما النصب فمعناه: أَلا يكون نزولٌ فيكون بسببه حديثٌ.

وأما التحضيض فلا يكون إلاّ بالفعل وهو العرض نفسه وليس بينهما فرق بأكثر من أَنَّ العرض ليس فيه طلب إنَّما هو أَن تعرض الفعل وكأَنك قلت: ائتِ فعلَ هذا إن رأَيتَ فِعلَهُ، وحين حضضت فالمعنى: إفعَلْهُ، لأَنّك تطلبه، فالمسألة واحدة.

وأما التمني فيتصوَّر فيه الرفع والنصب على ما تقدم، فتقول: ليت زيداً يقوم فأكرمهُ، فترفع إمَّا على العطف أَو الاستئناف، أَو تنصبه على ما تقدم، إلاّ أن يكون الكلام دون فعل فلا يتصوَّر النصب نحو: ليت زيداً أَخوكَ.

فإن كان خبر ليت ظرفاً أو مجروراً جاز النصب كما كان ذلك في الاستفهام نحو: ليت لي مالاً، وليت زيداً عندك. لأنَّ الظرف والمجرور يدلاّن على العامل فيهما، ومع ذلك فهو غير مرفوض.

وأَما الدعاء، فلا بدَّ أَن يكون بجملة اسمية أَو فعلية، فإن كان بجملة فعلية فلا يخلو من أَن يكون الفعل معرباً أَو مبنياً. فإن كان معرباً فحكمه حكم المعرب من الأمر والنهي فيجوز ثلاثة أَوجه: الرفع والنصب والجزم. فتقول: لِيَغفر اللَّهُ لزيدٍ فيدخل الجنة، ولا يغفرُ اللَّهُ له فيدخل النار. فإن كان مبنياً مثل: غَفَرَ اللَّهُ لزيدٍ، تُصوّر فيما بعد الفاء النصب وكأنّه قال: ليكن غفرانٌ فتكونَ بسببه كذا، ويتصور الرفع على العطف خاصة إذا كانت الجملة تفهم الدعاء، فتقول: غَفَرَ اللَّهُ لزيدٍ فيدخله الجنة، لأنَّ هذا لا يتصور فيه إلاّ الدعاء ولا يتصوَّر الخبر لأنَّا نعلم ذلك، فإذن ثبت أنَّها كانت محمولة على ما قبلها وشريكتها في المعنى.

وإن كانت الجملة لا تعطي الدعاء لم يتصور الرفع إلاّ على الاستئناف ولا يتصور العطف لأنه لا يكون الفعل الذي ظاهره الخبر دعاء

أصلاً، ألا ترى أنك لا تقول في: قام زيدٌ، إنَّه دعاء. وإنَّما قلنا ذلك في غَفَرَ اللَّهُ لزيدٍ، لما دل عليه الدليل إذا امتنع فيه الخبر، لأنه يكون كذباً إن جعل خبراً.

وأما النفي فلا يخلة من أن يكون معه فعل أو لا يكون، فإن لم يكن معه فعل لم يجز النصب نحو: ما زيدٌ أخوكَ فيأتينا، إلاّ أن يكون ثم ظرفٍ أو مجرور فإنَّ النصب يُتصوَّر، مثاله: ما لي مالٌ فأنفقَ منه.

فإنَّما يكون ـــ إذا لم يكن ظرفاً ولا مجروراً ـــ مرفوعاً على الاستئناف أو على العطف عطف جملة فعلية على اسمية أو اسمية على فعلية.

فإن لم يكن ثَمَّ فعل تصور الرفع والنصب. فالرفع إما على الاستئناف وإما على العطف. فإن استأنفت كان المعنى: ما تأتينا فأنتَ تحدّثُنا. وإنْ عطفتَ كان شريكاً للأول في النفي فيكون المعنى: ما تأتينا وما تحدّثُنا.

وإنْ نصبت فإنَّما تنصب على إضمار «أن» فتعطف مصدراً على مثله، فالمعنى إذا نصبت: ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، وعلى هذا المعنى تنصب. وهذا الكلام يقال على معنيين، إما: ما يكونَ إتيانٌ فيكونَ بسببه حديثٌ، أي ما تأتي فكيف تحدّثُ، أي أنَّ الحديث كان يكون لو أتيت وأنت لا تأتي فكيف تُحدّثُ، فهو ينفي الحديث والإِتيان.

فإن قيل: هذا أحد معنيي الرفع، قلت: لا بل نفيتهما في الرفع ابتداء، ونفيت هنا الحديث الذي يكون سبباً للإتيان.

والمعنى الثاني: ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، أي ما يكون معه حديث إنما يأتي ولا يحدث فقوله: ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، اقتضى هذين المعنيين، فكان النصب يعطيهما.

وأنتإذا قلت: لم يقم زيدٌ فعمروٌ، احتمل معنيين: أحدهما لم يقم هذا ولا هذا، والآخر: لم يقوما إنَّما قام أحدهما، فالنفي اقتضى هذين المعنيين في النصب بخلاف ما تقدَّم، لأنَّه لم يقتض النصب إلاّ معنى واحداً والرفع إما بالعطف أو بالاستئناف. هذا إن كان الأول مرفوعاً فإن كان منصوباً حملت عليه منصوباً مثله، وكذلك إن كان مجزوماً جزمتَ ما يُحمل عليه نحو: لم تأتنا فتُحَدِّثْنا ولن تأتِينَا فتُحدِّثَنا.

فهذا جملة ما في الفاء.

واعلم أَنَّه لو كان لفظ ما قبلها نفياً والمعنى علا الإيجاب فإنَّ النصب لا يجوز، فمن ذلك: ما زالَ زيدٌ قائماً فتكرِمُهُ، لأنَّ المعنى ثبت على القيام، فإنَّما يكون ما بعدها مرفوعاً على جهة الاستئناف.

ومما خالفنا فيه بعض الكوفية «لعلَّ» إذا كانت استفهاماً فأجازوا النصب بعدها وذلك: لعلك تحجُّ فأحجَّ معك، أي هل تحجُّ فأحجَّ معكَ؟ فكما يكون النصب في الاستفهام فكذلك يكون هنا.

ومما خالفونا فيه «كأنَّ» إذا خرجت عن التشبيه وأريد بها خلاف معنى التشبيه وذلك: كأنّي بزيدٍ يأتي فنُكرِمَهُ، فهذا معناه: ما هو إلاّ يأتي فنُكرِمَهُ وهذا لا يحفظه أهل البصرة، فإن ثبت قُلنا به.

ومما خالفونا فيه أيضاً «إنّما» وذلك: إنّما هي ضربةٌ من الأسدِ فتُحطِمَّه، والنصب عندنا لا يجوز، لأنَّ الكلام موجب، ألا ترى أنَّ لا قد دخلت.

واعلم أنَّ الفاء إذا دخلت على الفعل وكان فيه ضمير يعود على ما قبلها فلا يخلو أن يرجع الضمير إلى ما نفي الفعل في حقه أو إلى ما أُوجب في حقه. فإن رجع إلى ما نفي عنه الفعل نصبته وإلاّ رفعت، مثاله: ما جاءَني أحدٌ إلاّ زيدٌ فأكرمَهُ، إن جعلت الهاء لأحد نصبته، كأنه قال: ما جاءني أحدٌ فأكرمَهُ.

وإن جعلتها لزيد لم تنصب، لأن المعنى: جاء زيدٌ فأكرمُهُ، وذلك لا يجوز.

واعلم أنَّ ما قبل الفاء إذا كان له معمول وأَخّرته إلى ما بعد الفاء نحو: ما ضربتُ فأهنته زيداً، ففيه خلاف.

فمنهم من أجاز ذلك ومنهم من منع. فالمجيز يقول: إنك لم تفصل إلا بمعطوف على الفعل بخلاف: إنْ تضربْ فهو مكرمٌ زيداً، هذا لا يجوز باتفاق، لأنَّكَ فصلت بما ليس بمعمول للفعل الأول ولا معطوف عليه، لأنَّ الجواب ليس محمولاً على الشرط، ولو كان معطوفاً عليه لشركه في المعنى.

والمانع يقول: إن الفعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر ولهذا صح النصب، والمصدر لا يفصل بينه وبين معموله بشيء. والصحيح أن لا تجيز هذا بإزالة شيء عن موضعه، لأنَّ لمنع النصب لحظة ولإجازته لحظة، فلو كان القياس لا يقبل مع النصب لأخّرناه، لكن لا نقول به إلاّ إن سمع، وهذا حسن جداً.

واعلم أَنَّ الدعاء إذا كان على صيغة الأمر والنهي فقد قلنا أن حكمه كحكم الأمر، ولكن ذلك ليس على الإطلاق بل نزيد فيه قيداً، وهو أن نقول: إلاّ أن يكون الأول دعاء عليه والثاني دعاء له أو بالعكس، فإنَّ النصب هناك لا يجوز، وذلك: لِيَغْفِرِ اللَّهُ لزيدٍ ويَقطَعْ يدَهُ، لا يجوز، لأنَّ اللام الأولى على معنى الدعاء له والثانية تجزم على معنى الدعاء عليه، فلم يجز النصب ولا الجزم فإنّما يكون مقتطعاً ونعلم أنّه دعاء بقرينة وهو أنّه لا يمكن أن يكون خبراً.

وخالف أهل الكوفة في «غير» فأجازوا النصب بعدها، لأنَّ معناها النفي وذلك: أنا غيرُ آتٍ فأكرمَكَ. وهذا لا يجوز لأنَّ غيراً مع المضاف إليه اسم واحد فلا يسوغ أن تقدّر بعدها وما أضيفت إليه مصدراً، لأنَّها لا يصح لها معنى إذ ذاك بخلاف لام الأمر وما، لأنّك تقدر بعدها المصدر فتقول: ليكن كذلك وما يكون كذا، وغير لا يتصوَّر فيها ذلك، لأنّها مع ما بعدها اسم فلا يفصل بينهما بشيءٍ آخر لأنَّ ذلك إبطالاً لوضعها.

ومما ينتصب بعد الفاء الفعل إذا كان بعد أفعال الظن وذلك: حسِبتُهُ شتمني فأثِبَ عليه، لأنَّ الفعل هناك لم يثبت فالنصب جائز.

بـــاب أو اعلم أنَّ «أو» لا تنصب من الكلام إلاّ في موضعين، أحدهما: أن يكون قبلها اسم ملفوظ به ويكون بعدها فعل فلا يجوز عطف الفعل على الاسم فتنصب الفعل بعدها بإضمار «أَنْ» وتكون «أَنْ» وما بعدها في تقدير اسم فتجيء عاطفة على اسم، ونظيره:

ولولا رجالٌ من رزامٍ أعِزَّةٌ
وآلُ سُبيعٍ أو أسوَءكَ عَلقما
فكأنَه قالَ: أو أساءتك.

والآخر: أن يقع بعدها الفعل ويكون معناها معنى كي أو إلى أنْ نحو: لألزمنَّك أو تقضيَني حقيّ تريد: كي تقضِينَي حقي.

ومثالها بمعنى إلى أن قوله:

فقلتُ لهُ لا تبكِ عينُك إنّما
نحاولُ مُلكاً أو نموتَ فنُعذَرا

يريد إلى أنْ نموتَ فنعذرَ، ولا يتصور أن تكون هنا بمعنى كي، لأنَّه لا يطلب الملك كي يموت.

ولا تنصب في غير ما ذكرنا إلاّ ضرورة كقوله:

فسِرْ في بلادِ اللَّهِ والتمسِ الغِنى
تَعِشْ ذا يَسارٍ أو تَموت فتُعذَرا

ألا ترى أنَّه لا يتصور أن تكون بمعنى كي، لأنه لا يلتمس الغنى كي يموت. ولا يلزم إذا التمس الغنى أن يعيشَ ذا يسارٍ إلى أن يموت، فلذلك جعلنا النصب بعدها ضرورة.

وهذا نهاية الكلام في «أو».

بـــاب الـــواو

اعلم أنَّ الواو تنصب في موضعين: أحدهما: أن تعطف على اسم ملفوظ به فلا يمكن ذلك فتنصب الفعلِ بإضمار أنْ فتكون أو وما بعدها بتأويل المصدر فتكون قد عطفت اسماً على اسم كقوله:

للبسُ عباءةٍ وتَقرَّ عَينِي

.....

بعطف وتقرِ على اللبس، كأنَه قال: وقرور عيني.

والموضع الآخر: أن يتعذب العطف لمخالفة الفعل الذي بعدها للفعل الذي قبلها في المعنى نحو لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ، إذا أردت النهي عن الجمع بينهما ولم ترد النهي عنهما على كل حال، فلما خالف ما بعدها لما قبلها نصب الفعل بإضمار أنْ وكانت أنْ وما بعدها بتأويل المصدر، ويكون المصدر معطوفاً على مصدر متوهم للفعل المتقدَّم، فكأنك قلت: لا يكن منكَ أكلٌ للسمك مع شربِ اللبنِ، إلا أنَّ ذلك لا يكون إلاّ بعد أمر أو نهي أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو دعاء أو نفي أو تَمنَ.

ومسائل هذا الباب تجري على ما ذكرنا في مسائل الفاء.

d فإن قيل: فكيف قال الشاعر:

فما أنا للشيء الذي ليس نافعي

ويَغضبَ منه صاحبي بِقؤولِ

فنصب بعد الواو وليس قبلها فعل يدل على المصدر؟

فالجواب عن هذا شيئان: أحَدُهما: أنَّ اسم الفاعل الذي هو نافعي دليل على المصدر وكأنّه قال: ليس فيه نفعٌ مع غضب صاحبي منه. والآخر أن تكون «ليس» دليلاً على المصدر بمعناها كأنه قال: الذي فيه عدم نفعي مع غضب صاحبي منه. والدليل على أنَّ ليس تجري مجرى الفعل التام كقوله:

.....

بما لستما أهلَ الخيانةِ والغَدرِ

فأدخل ما المصدرية على ليس وهي لا تدخل إلاّ على الفعل، وفي هذا أدلّ دليل على أنّها فعل. وقوله:

لا تنَه عن خُلُقٍ وتأتِيَ مثلَهُ

.....

ويروى بنصب الياء من وتأتي وتسكينها، فمن نصبها فعلى أنه قصد النهي عن الجمع بينهما، كأنه قال: لا يكن منك نهيٌ مع إتيانِ مثلَ ما تَنهى عنه.

ومن سكنها فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون من تسكين المنصوب ضرورة، فتكون هذه الرواية كرواية من نصب. والآخر أن يكون الفعل مرفوعاً والواو للحال كأنه قال: لا تنه عن خلق في حال إتيَانِكَ مثله، فيكون معناه كمعنى المنصوب. وفي هذا الوجه ضعف، لأنَّ واو الحال لا تدخل إلاّ على الجمل الاسمية ولا تدخل على الفعلية إلاّ شاذاً نحو ما حُكي من دخولها على الفعل المضارع، وذلك قليل نحو: قمتُ وأصكُّ عينَهُ.

بـــاب وَحـــدَه

اختلف النحويون في «وحده» فمنهم من زعم أنّه انتصب انتصاب الظرف وهو يونس، ويقول: إنّك إذا قلت: جاءَ زيدٌ وحدَهُ، فالمعنى جاءَ زيدٌ على انفرادِه، فكأنَّ أصله: جاءَ زيد على وحده، ثم حذف حرف الجر.

ومنهم من قال: إنَّه مصدر وضع موضع الحال، والذي يقول هذا على قسمين: منهم من يقول إنّه مصدر لم يلفظ له بفعل مثل الأبوة.

فالذي قال إنّه مصدر على حذف الزيادة قال: وجدنا مصدر أَفعَلَ يأتي على وزن مصدر فَعَلَ، ومصدر تفعَّل يأتي على وزن مصدر فَعّلَ، فمثال الأول: {وَاللَّهُ أَنبَتَكُمْ مّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً } (نوح: 17). ومثال الثاني: {وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً} (المزمل: 8).

وهذه المذاهب الثلاثة فاسدة:

أما يونس فيدل على فساد مذهبه أنَّ ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يجعل ظرفاً بقياس.

فإن قيل: قد حكى ابن الأعرابي: جلسَ على وحدِهِ، وجلسا على وحدَيْهِما وجلسوا على وحديهِمْ، فالجواب: إن هذا لا يقطع

بمذهب سيبويه على ما يبيّن، لأنَّ هذا يجعل من التصرف القليل الذي جاء مثله في حُجيشُ وحدِهِ ونَسِيجُ وحدِهِ. فهذا الذي حكى ابن الأعرابي لا حجة فيه.

وأمَّا سيبويه رحمه الله فذهب إلى أنّه اسم موضوع المصدر الموضوع موضع الحال، ولم يجعلها مصادر؛ أعني: وَحدَهُ وقصَّهُم وثلاثَتَهم إلى العشرة، لأنَّها لم تحفظ لها أفعال تعم معانيها معاني المصدر، فلو سميناها مصادر لكان على حدّ تسميتها ويحاً وويلاً مصادر. لكن الحق أنّها ليست مصادر.

فإنْ قيل: قد حُكِي: وحَدَهُ يَحِدهُ يَحِدُه وَحْداً، إذا مرَّ به منفرداً، ووحد الرجل يتوحدّ وِحادةً وَوَحْدا، إذا كان منفرداً. وقد حكي أيضاً لِقصِّهم فعل وذلك قَضضتُ عليهم الخيلَ، إذا جمعتَها عليهم، وأما ثلّثتُهم فيقال: ثلّثتُ وربّعتُ إلى العشرة.

فالجواب: إنَّ الذي حكى في وحده وقصّه مما انفرد به كتاب العين، وكثيراً ما يوجد فيه أمور منكرات، لأنَّه لا واضع له.

وأما ثلّثتُ القوم وربعتهم فهي أفعال مأخوذة من الأسماء على حد: تَرِبَ، من التراب، ولو كانت مصادر لجاءت على أبنية المصادر، ألا ترى أنَّ ثمانية وأربعة لم يجىء قط مصدر على بنائهما فدلَّ ذلك على أنَّها ليست بمصادر.

ومما يدل على أنَّ وحدَهُ ليس بمصدر، ولا وَحْدَ، على حذف الزيادة أنّه لو كان مصدراً لتصرّف فكان يكون فاعلاً ومفعولاً كما يكون: قتلهُ صبراً، وبابه.

فلولا أنَّه اسم موضوع موضع المصدر المصدر لما امتنع من التصرف، لأنَّ المصادر التي لها أفعال لا تمتنع من التصرف، اللهم إلاَّ أن تكون مما لم يستعمل لها فعل كسبحان الله، فإنَّها إذ ذاك لا تتصرّف.

ومما يرد به على يونس مجيئه في موضع الجمع مفرداً فتقول: يا لَقومِ وحدَهُم، فلا عذر لهم عن مجيئه في موضع الجمع مفرداً، ولنا العذر عن مجيئه مثنى وهو أنَّ المصدر إذا اختلفت أنواعه ثُنّي وجمع.

فقد تقرر صحة مذهب سيبويه رحمه الله. فإذا قلت: مررت به وحدَهُ، فمعناه عند الخليل: أفردتُه إفراداً.

وزعم المبرد أنَّه في معنى مفرد، وهذا أولى من مذهب الخليل لاطراده ألا ترى أنّك إذا قلت: لا إله إلا الله وحدَهُ، لم يصح أن تقدّر أفردته بذلك، لأنَّكَ لا تفرده، بل هو الذي انفرد سبحانه، وكذلك قوله:

والذئبَ أخشاهُ إنْ مَررتُ بهِ
وَحدِي.....
يريد منفرداً.

وأمَّا ثلاثتهم وأربعتهم، فزعم الخليل رحمه الله، أَنَّك إذا نصبت قلت: مررت بالقوم ثَلاثَتهُمْ، فالمعنى: مررتُ بهؤلاءِ فقط لم تجاوزْهُم، ومُرادكَ بذلك أَنَّكَ لم تمر بغيرهم وقت مرورك بهم.

وإِذا جررت فلم تتعرض لأنك لم تمر بغيرهم بل يحتمل أنك مررت بهم ولم يكن معهم غيرهم، ويحتمل أن يكون معهم غيرهم، فمقتضى الخبر أَنَّهم كانوا ثلاثة ومررت بهم.

وهل كان معهم غيرهم أو لا، ليس في اللفظ تعرض لذلك على ما بيَّن. وذلك أنك إذا نصبت فإِنَّما تنصب على الحال، وكأنك قلت: مررتُ بهم في حال أَنَّهم ثلاثة، فمحَال أن يكون معهم غيرهم ولا يكون الكلام كذبا، فالحال اقتضت هذا المعنى.

وأما الجر فعلى أَنَّك مررت بالقوم كلهم، ولا ينقض هذا أن يكون معهم غيرهم، لأَنَّه إذا كان معهم غيرهم صحَّ أن تقول: مررتُ بالثلاثة كلِّهم، ولا يكون الكلام كذباً، فلهذا فرَّق النحويون بين النصب والجر.

وتَعرِضُ في هذا الباب مسألةٌ مشكلةٌ، وهي أنَّ النحويين اتفقوا على أنَّ قولك: مررت بالقوم ثلاثتِهم، تأكيد ولا يُحفظ عنهم خلاف في ذلك. ويسبق إلى الخاطر جواز البدل أكثر من سبق التأكيد. فالذي حملهم على هذا ـــ والله أعلم ـــ أَنَّه يقال في معنى أنَّ القومَ ثلاثة.

وكذلك إذا قلت: مررت بالقوم أربعتِهم، فالمعنى أنَّ القوم أربعة. فإِذا ثبت هذا فاعلم أَنَّه إذا قلنا فيه بدل فإِنَّه يكون إذ ذاك بدل شيء من شيء.

فإِذا قلت: مررتُ بالقوم ثلاثتِهم، فالضمير المتصل بالثلاثة هم القوم والثلاثة هم القوم، فيكون فيه إضافة الشيء إلى نفسه.

فإِن قيل: وكذلك يلزم في التأكيد، فالجواب: إنَّ ذلك محتمل في التأكيد لأَنَّه في معنى كلِّهم. وقد استشهد في «كل» إضافتها إلى ما هو هي فيقولون: كلُّ القومِ لأَنَّها محمولة على بعض وهي نقيضتها، فكما يقال بعضهم فكذلك يقال كلُّهم.

فإِذا قلت: ضربتُ زيداً وحدَهُ، ففيه خلاف. فسيبويه رحمه الله لا يجعله حالاً إلاّ من الفاعل، أي أفردتُه بالضرب فكأَنَّك مفرد له، وأبو

العباس يجيز أن يكون حالاً من المفعول فإذا قلت: ضربت زيداً وحدَهُ، فمعناه: ضربتُ زيداً في حال أنّه مفرد بالضرب.

ومذهب سيبويه أولى لأنَّ وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع المفعول.

ولا يجوز في وحده الرفع إلا ما شذَّ، ولا يقاس عليه، وهو: عُوَيَرُ وحدِهِ، وجُحَيشُ وحدِهِ ونَسيجُ وَحدِهِ.

بـــاب من مسائل حتى في الأفعال

«حتى» لا يخلو ما بعدها أن يكون حالاً أو استقبالاً أو ماضياً. فإن كان حالاً أو ماضياً فالرفع ليس ألاّ، وإن كان مستقبلاً فالنصب ليس إلا.

ولذلك كله أسباب أوجبت ما ذكرنا.

وعلى الجملة فلا يخلو أن يكون ما قبلها سبباً أو لا يكون، فإن لم يكن فالنصب ليس إلاّ نحو: سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ، لأنَّ السبب هنا لا يعقل، فلم يكن لها أكثر من الغاية هنا وهو إلى أنْ، فلذلك انتصب.

فإذا كان ما قبلها سبباً فلا يخلو أن يكون الفعل الذي بعدها حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً.

فإن كان حالاً أو ماضياً فالرفع، لأنَّها تكون سبباً بمنزلة الفاء والفاء لا تنصب فارتفع فتقول: سرت حتى أدخلُها، تريد: دخلتُ لأنّي سرتُ، فأنا داخلٌ لانّي سرتُ.

فإن كان مستقبلاً فإمَّا أن تحلظ السببية أو تلحظها، فإن لحظتها فحرف السبب الذي يعطي الاستقبال إنَّما هو كي، فتقول: سرت حتى أدخلَها، أي كان سيري حتى أدخل. وإن لم تلحظ السبب وقصدت مجرد الغاية نصبت على معنى الغاية وكان المعنى: سرتُ إلى هذه الغاية، لأنَّ الذي كان لأجل الدخول هو السير.

فالنصب علي معنيين والرفع على معنيين أيضاً. وقد تبيَّن لِمَ يَرفع إذا كان حالاً أو ماضياً، لأنَّه لا بد من السبب، وليس ثَمَّ حرف يعطيه من ذلك الزمان إلاّ الفاء فلم تعمل.

فإذا نصبت فعلى المعنيين كما قلنا، هذا ما لم يقع قبل الفعل الذي يكون سبباً حرف النفي أو يقل أو يكثر، فإن وقع قبل الفعل حرف النفي فقلت: ما سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ فالنصب لم يذكر سيبويه رحمه الله غيره، قال: لأنَّ الرفع إنَّما يكون على معنى السبب، وعدم

السير لا يكون موجباً للدخول إذ لا يتصوَّر: ما سرتُ فكان عدمُ السير مؤدّياً إلى أن دخلت أو إلى أنّي داخل الآن.

وزعم الأخفش أنَّ الرفع جائز، لا على أن يكون عدم السير سبباً للدخول. هذا ما لا يقوله أحد، وإنما يكون على نفي معنى السير والدخول فيكون أبداً واجباً، فإذا قال قائل: قد سرتُ فدخلتُ، قلت له: ما سرتَ فدخلتَ. فإذا قال: قد سرتَ فأنت داخل، قلت، له: ما سرتُ فأنا داخلٌ الآن، وهذا حسنٌ جداً.

وينبغي أن لا يعد هذا خلافاً بين الأخفش وسيبويه، لأنَّ سيبويه رحمه الله إنَّما منع الرفع بتقدير أنَّ السير يكون عدمه سبباً للدخول ولم يتلكم في هذا. فذا أولى أن يُلتمس لهما.

فإن قلّلت الفعل أو كثرته فقلت: قلّما سرتُ أو كثر ما سرتُ حتى أدخلُ، كان الرفع مع التكثير أحسن من النصب، لأنَّك قد قويت السبب، والرفع أبداً إنّما يكون على السببية.

وإن قلّلت كان النصب أحسن، لأنَّه يكون على غير معنى السببية، فحيث يكثر السبب يقوى الرفع. وحيث يضعف السبب ويقل يضعف الرفع. فهذا معنى حتى وعملها بالنظر لمذهب أهل البصرة.

وينبغي أن يعلم أنَّ السببي هو أن يكون فاعل الفعل الذي بعد حتى فاعل الفعل الذي قبلها، نحو: سرتُ حتى أدخلَ، فإن لم يكن كذلك لم يكن سبباً إلاَّ أن يكون اللفظ مشعراً فتقول: سرتُ حتى تطلعَ الشمسَ، فهذا ليس بسببي وتقول: سرتُ حتى تدخل راحلتي تكلَّ مطيَّتي.

فإن قلت: سرتُ حتى يدخلَ عبدُ الله، لم يكن سبباً إلاَّ إن أردت ذلك فيكون حكم ذلك حكم السببي، إن كان الفعل ماضياً أو حالاً فالرفع وإن لم يكن فالنصب.

واعلمْ أنَّ التقليل والتكثير في السببي ليس مقصوراً على قلمَّا وكثُر بل يجري مجرى التكثير: سرتُ سيراً كثيراً وسرتُ سيراً شديداً، ومجرى التقليل: سرتُ سيراً قليلاً وضعيفاً.

ومما يجري مجرى تقليل السبب، إنَّما في أحد وجهيها، لأنَّها تكون للحصر فتقول: إنَّما ضربتُ عبدَ اللَّهِ، أي ما ضربت إلاّ إيّاه، وتقول: إنَّما سرتُ حتى أدخلَها، أي سيري إنَّما لم يكن إلاّ لهذه الغاية، فهو قليل يجري مجرى تقليل السبب في هذا الوجه، فيكون الرفع معها قوياً والنصب ضعيفاً.

فإن أَدخلتَ في الكلام أَرى أَو حسبتُ أو ظننتُ فلا يخلة أن تدخلها قبل حتى أو بعدها. فإنْ أدخلتها بعدها فحكمها ما تقدم وإنْ كان الفعل القبلي سبباً فالرفع إنْ كان ماضياً أو حالاً والنصب إنْ كان مستقبلاً.

وإنْ لم يكن الفعل القبلي سبباً فالنصب على معنى إلى أن وكي فتقول: سرتُ حتى أَدخلُها أَرى أَو أَظنُ أو أَحسبُ، بالرفع والنصب على حسب المعنى.

فأنْ أَدخلتها قبل حتى فقلت: سرت أرى حتى أَدخلَ المدينة، لم يتصوَّر الرفع، لأنَّك لم تثبت سيراً يكون سبباً إنَّما جعلته فيما ترى وأنت في تأخيره وقد بنيت الكلام على اليقين في مضي الحرف معملاً.

وكل ما ذكرنا من الأحكام إنَّما يكون ما لم تقع حتى خبراً فيكون لها موضع من الإعراب. فإن لم يكن الأمر على هذا وكانت حتى خبراً لم يجز الرفع فتقول: كان سيري حتى أَدخلَ المدينة.

وإنَّما لم يجز الرفع لأنَّها إذ ذاك بمنزلة الفاء عاطفة وخبر لمبتدأ لا يكون معطوفاً، لا يجوز: زيدٌ فقائمٌ، ولا زيدٍ فقامَ، ولا زيدٌ فقام أبوه. فإنَّما يكون إذ ذاك بمنزلة إلى، وإلى تقع خبراً لمبتدأ فتقول: كان سيري إلى هذه الغابة.

وخالفنا أهلُ الكوفة في مسألتين مما تقدم، فمذهبنا أنَّ الفعل الذي قبل حتى إذا لم يكن سبباً لما بعدها فليس إلاّ النصب نحو: سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ، وزعم أهلُ الكوفة أنَّ الرفع جائز، حكوا من كلامهم: سرتُ حتى تطلعُ الشمسُ بِعَرَفَةَ.

وهذا من أسوأ ما سُمِعَ عنهم، ألا ترى أنَّ هذا سبب، لأنَّ طلوعَ الشمس بهذه البقعة يكون سبب جِدّ السيرِ لو ضُعف، فهم قد أخذوا سبباً وغلطوا فيه وجعلوه غير سبب وكسروا القانون بناء على فهمهم السيء.

وخالف الفراء فيما لا يتطاول من الأفعال فمنع فيه النصب. والذي لا يتطاول هو الذي لا يمتد نحو: قمتُ حتى آخذُ بحَلقِهِ لا يجوز هنا عنده النصب، لأنَّ هذا الفعل لا يمتد، فليس له غاية ينتهي إليها وإنَّما أردت قمتُ فأخذتُ، ولم يتمادَ القيام حتى لزم أن يكون قمت إلى هذه الغاية. وهذا فاسد، لأنَّه ينتصب على معنى كي كأنَّه قال: قمت كي آخذَ بحَلقِهِ، وزعم أنَّه لم يسمع فيهِ إلاَّ الرفع، فإن كان ما قال حقاً فيكون

عليه أنه جعله لقربه من الحال كأنَّه حال، فلم يكن فيه إلاّ الرفع، ولا يمتنع النصب بل يجوز بالقياس، ولا مانع يمنع منه إذا أورد.

وهم قد خالفونا في السببي وفي غير السببي، وخالفونا أيضاً في مسألتين أخريين من السببي وغيره.

فأمَّا الكسائي فإنَّه زعم أنَّ الحال وإن كان ما قبله سبباً فإنَّه يجوز نصبه، فأجاز النصب فيما أنشده البصريون من قول الشاعر:

يُغشَوْنَ حتّى ما تَهرُّ كلابهُم
لا يسألونَ عنِ السّوادِ المُقبِلِ

وهو فاسد، لأنَّه لم يرد به سماع ولا يقبله قياس، لأنَّ النواصب تخلص الفعل للاستقبال والمعنى على الحال، فلا سبيل لما قال.

وخالفونا في غير المبني ففصّلوا الفعل الذي بعد حتى إلى ما هو جاذب وإلى ما ليس كذلك. فما كان جاذباً فالنصب وذلك: سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ، لأنَّ طلوع الشمس جاذب.

فإن كان غير جاذب فالرفع وذلك: سرت حتى يعلمُ اللَّهُ أنِّي كالٌّ فلا يتصور هنا «إلى أن» لأنَّ هذا لم يحدث عن سيرك فيكون غاية له ولا يتصور معنى «كي» لأنَّ المعنى ليس عليها، فأثبتوا أن تكون عاطفة من غير سبب. وهذا غلط بيِّن لأنَّهم لما تحققوا أنَّ علم الله ليس بحادث بقي لهم هذا الخيال هنا، وليس الأمر على ما زعموا لأنَّ علم الله أنِّي كالٌّ حادثٌ عن سيري، لأنَّ الله تعالى لا يعلم أنِّي كالٌّ في الحال إلاّ إذا كنت كالاً في الحال. فتعلَّق المعلم هنا حادث وسبب سيرك بالفعل سبب، فلهذا كان مرفوعاً لا لما قالوه.

وامتنع النصب على معنى «إلى أَنَّ» لأنَّ المعنى يبطل الأمر، ألا ترى أنَّك إذا قلت: سرت حتى يعلمَ اللَّهُ أنِّي كالٌّ، فهو الآن كالٌّ والله يعلم أنّه كالٌّ ولو قلت: إلى أن يعلَمَ الله، لكان هذا المعنى مستقبلاً، فلمّا تناقض لم يكن النصب.

وليس النصب على معنى كي فيما يقصده عاملاً في هذا الموضع.

فهذه جملة المواضع التي خالفونا فيها.

بـــاب من مسائل الفاء

الفاء لا يخلو أَن يتقدَّمها في هذا الباب كلام تام أو غير تام.

فإن تقدَّمها كلام غيرتام لم يجز فيما بعد الفاء النصب نحو: ما زيدٌ فمحدّثُنا قائم، لأنَّ العطف على المعنى لا يجوز إلاّ بعد تمام الكلام، وهنا لم يتم.

وزعم بعض الكوفيين أَنَّه يجوز النصب على التقديم والتأخير، وذلك لا يجوز عندنا لما قدّمنا.

فإذا تقدَّمها كلام تام فلا يخلو أن يتأخر ـــ له بعد العطف بالفاء ـــ معمول أو لا يتأخر. فإنْ تأخَّر له معمول نحو: ما تأتينا فتحدّثنا اليوم، فإنَّ تحدثنا يكون منصوباً بإضمار أَنْ وهو معطوف على مصدر تأتينا المتوهم، فكما لا يجوز أن تفصل بين المصدر وبين ما يعمل فيه فكذلك لا يجوز الفصل بين ما تأتينا وما يعمل فيه. لأنَّه في تقدير المصدر.

وزعم أكثر أهل الكوفة أنّه يجوز النصب. والصحيح أنّه لا يجوز التقديم إلاّ حيث سمع لما ذكرنا.

فإن لم يتأخر له معمول فلا يخلو أَن تكون الجملة اسمية أو فعلية. فإن كانت الجملة اسمية مثل قولك: ما زيدٌ قائمٌ فيحدّثنا، فالرفع على القطع عند أبي بكر وأكثر النحاة. وزعمت طائفة من النحويين أنَّه يجوز النصب. وقد تقدم الصحيح من المذهبين. فإن كانت الجملة فعلية فالنصب على معنيين والرفع على معنيين وقد تقدَّم ذلك.

بـــاب من مسائل إذن

اختلف النحويون في صورة إذن في الخط. فمذهب المازني أنَّها تكتب بالألف، ومذهب أكثر النحويين أنّها تكتب بالنون. والفراء يفصّل فيقول: لا يخلو أن تكون ملغاة أو معملة. فإن كانت ملغاة كتبت بالألف لأنّها قد ضعفت وإن كانت معملة كتبت بالنون، لأنّها قد قويت.

والصحيح أنَّها تكتب بالنون لأمرين: أحدهما: أنَّ كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير فينبغي أن تكتب على صورتها بالنون. وأيضاً فإنّها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين إذا.

وإذن جواب وجزاء، كذا قال سيبويه رحمه الله في باب عِدَّة ما يكون الكلام. ففهم الأستاذ أبو علي الشلوبين هذا على أَنَّه شرط

وجواب وأَخذ الجزاء بمعنى الشرط والجواب جوابه، فحيثما جاءت قدرها بفعلي الشرط والجزاء.

فإِذا قلت لمن قال لك: أَنا أَزورك، إذن أَكرمَكَ، فمعناه: إن تَزُرْني أَكرِمْكَ، فلما أَخذها هذا المأخذ اضطر إلى هذا التقدير في قوله تعالى: {فَعَلْتُهَآ إِذاً وَأَنَاْ مِنَ الضَّآلّينَ} (الشعراء: 20). فلما قدَّر: إن كنتُ فعلتُها فأَنا ضالٌّ جاءه إثبات الضلال لموسى عليه السلام.

قال: ولم يرد إثبات الضلالة لنفسه. فأَثار إشكالاً على فهمه. فكان انفصاله عن هذا بأَن قال: معنى قوله: {وَأَنتَ مِنَ الْكَـفِرِينَ} (الشعراء: 19)، أَي بأَنعُمِي، فقال له موسى عليه السلام: إن كنتُ فعلتُها كافراً بنعمتِك فأَنا من الضالين، أَي من الجاهلين بأَنَّ الوكزة تقضي على القبطي.

وهذا الكلام معترض، لأَنَّ فيه أَنَّ الكافر إذا أُطلِق فإِنّما يراد به المضاد للمؤمن. فإِن أَرَدْتَ غير ذلك قيّدتَ، وكذلك الضلال إِنَّما هو على هذا الإِطلاق.

وأَمَّا أَن يراد به جاهل بكذا فلا.

وبتسليم هذا الإِطلاق فيه عكس المعنى لأَنّه إذا كان فاعلاً تلك الفعلة كافراً فليس من الضالين إنّما يكون من المُضلِّينَ.

وكلامه معترض في هذا بَيِّنُ الاعتراض، لأَنه بنى الأمر على أَنَّ «إذن» شرط وجواب، وليس كذلك بل إنما هي جوانب بمعنى أَنّها لا تقال مبتدأة. ولا بد أَن يتقدَّمها كلام فلا تقول أَبداً: إذن أَزورَكِ، ابتداء، فهي جوانب. وتكون جزاء، ولا يلزم أَن يكون ذلك فيها مجموعاً، أَلا ترى أَنَّ سيبويه قال في نَعَمْ: إنَّها عِدَةٌ وتَصدِيقٌ. ولا يجتمع ذلك فيها بحال بل هو تصديق بالنظر إلى ما مضى، وعِدَةٌ بالنظر إلى ما يستقبل. فإِذا قال: قد فعلتُ كذا، ثم قلت: نَعَمْ، فأَنتَ قد صدَّقته. وإِذا قال سوفَ تفعل كذا، وقلت له: نَعَمْ، فأَنت قد وعَدتَه. وبيان ذلك ـــ قال لك: أَتفعل كذا؟ فهي عِدَةٌ ولا بدَّ في موضع وتصديق في آخر. فكذلك تكون إذن جواباً وجزاء، فقد يجتمع فيها هذان وقد ينفرد أَحدهما. فإِذا قلت لمن قال لك: أَنا أَزورُكَ، إذن أُكرمَكَ، فهذا جواب وجزاء. وإِذا قلت له: إِذن أَزرْكَ، فهي جواب خاصة.

والآية على هذا لا إشكال فيها، لأَنّه يقول فيها: إذن فعلتُها وأَنا جاهل، فيكون مجيباً له ويكون اعتذاره بالجهل جزاء فهي في هذا الموضع جواب وجزاء. فقد تبيّن معناها.

وأَمَّا حكمها فإنَّها لا تخلو من أَن يقع بعدها الفعل أَو لا يقع. فإن لم يقع لم تكن عاملة، وذلك قولك: فعلتُها إذن وأنا من الضاليّن فإن وقَع بعدها الفعل فإمَّا أَن يكون معرباً أَو مبنياً. فإن كان مبنياً لم يظهر لها عمل، وإن كان معرباً فلا يخلو من أَن يكون حالاً أَو مستقبلاً.

فأَن كان حالاً فالرفع ليس إلاّ، لأنَّ النصب يخلص للاستقبال فلهذا لا يجوز النصب إذ المعنى على الحال.

فإذا كان مستقبلاً فلا يخلو أَن يتقدَّمها حرف عطف أو لا يتقدم. فإن تقدَّم جاز الإلغاء والإعمال. وإن لم يتقدم فلا يخلو أَن تقع بين شيئين متلازمين أَو تقع صدراً. فإن وقعت بين شيئين متلازمين فالإلغاءُ ليس إلاّ، وإن وقعت صدراً فالإعمال ليس إلاّ وقد حكي إلغاؤها، وذلك قليل جداً. وإنما جاز إلغاؤها وإعمالها بعد حرف العطف لأنَّ من راعى كونها لم تتقدم ألغاها ومن رأى أنَّ حرف العطف لا يطلب الفعل خاصة بل يطلب الجملة لم يعتبره فلذلك أعمل.

وأَمَّا إذا توسطت بين شيئين متلازمين فإنّها تلغى، لأنَّ الفعل يطلب ما قبلها وهو مبني عليها فصارت إذن لغواً.

فهذه أحكامها على الكمال فافهم.

بـــاب من مسائل أنْ الخفيفة الناصبة للفعل

«أَنْ» تنقسم أَربعة أَقسام: زائدة، وحرف عبارة وتفسير، ومخففة من الثقيلة، وناصبة للفعل.

فالزائدة تزاد بقياس بعد لمّا نحو: {فَلَمَّآ أَن جَآء الْبَشِيرُ} (يوسف: 96). ولا تزاد في غير هذا الموضع إلاّ ضرورة كقوله:

..... كأَنْ ظَبيةٍ
تعطو إلى وارِقِ السَلَمْ

بخفض ظبية في إحدى الروايات.

والتي هي حرف عبارة وتفسير وهي الواقعة بعد القول أَو ما يرجع معناه إلى معنى القول، ويكون ما بعدها تفسيراً لما قبلها، ولا موضع لها من الإعراب. نحو: {وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ} (الأعراف: 43). ونحو: {وَانطَلَقَ الْمَلا مِنْهُمْ أَنِ امْشُواْ} (ص: 6). وانطلقَ هنا من الانطلاق في الكلام. ويقع بعدها كل جملة.

وأَمّا المخففْة من الثقيلة فمعناها معنى أَن الناصبة للاسم والرافعة للخبر. ولا يكون اسمها إلاَ مضمراً ولا يكون ظاهراً إلاّ ضرورة.

وإنْ كان خبرها فعلاً فيشترط فيها أَن يُفصل بينها وبين الفعل في الإيجاب بالسين أَو قد أَو سوف، وفي النفي بلا.

ومثال الفصل في الإيجاب بالسين قوله تعالى: {عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُمْ مَّرْضَى} (المزمل: 20).

ومثاله بلا في النفي قوله تعالى: {أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً} (طه: 89). ولا يجوز أَن يترك الفصل بينها وبين خبرها إلاّ إذا كان الفاصل (اسمها) نحو قوله تعالى: {وَأَن لَّيْسَ لِلإنسَـنِ إِلاَّ مَا سَعَى } (النجم: 39).

ولا يتقدَّمها إلاّ أَفعال التحقيق نحو تحققتُ وعلمتُ.

ولا يجوز أَن تليها أَفعالُ الشك نحو ظننتُ، إلاّ أَن تريد بذلك تحقيق الظن فكأَنك قلت: ظننتُ الظنَ.

(ولا بَّد وأن) لم يلها أَفعال الشك لأنَّ أَنْ هنا هي أَنَّ فهي هنا تؤكِّد ولا يؤكّد إلاّ ما ثبت واستقر وأَفعال الشك لم تثبت فلم تؤكِّد إلاّ إذا أَردتَ بذلك توكيد الظن كما قلنا.

وأَمَّا الناصبة للفعل فلا يخلو أَن يقع بعدها الماضي أَو المضارع. فإن وقع بعدها الماضي بقي على معناه من المضيّ ولا تعمل (فيه) شيئاً لأنّه مبني، وإنْ وقع بعدها المضارع فإنّها تخلّصه للاستقبال وتنصبه.

وتتقدمها الأفعال التي لا تعطي التحقيق ولا يجوز أَن تتقدَّمها علمت ولا ما في معناها.

وأَمَّا المخففة من الثقيلة فلا يتقدَّمها من الأفعال إلا أفعال التحقيق خاصة كعلمت ورأيت (وما) وبمعناها. فإن كان للفعل معنيان: التحقيق وغيره جاز لك أَن تقدَّم الناصبة للفعل إذا أَردت به معنى ما ليس فيه تحقيق. وأَن تقدّم أَن الخفيفة من الثقيلة إذا أَردت بها معنى ما فيه تحقيق. فظننتُ لا تتقدَّم إلاّ أَن الناصبة للفعل. فإن أَردتَ بها معنى علمتُ لم تتقدَّم على أَن تكون مخففة من الثقيلة نحو: ظننتُ أَن سيقوم زيد، يزيد؟: علمتُ أَنّه سيقوم.

وإنّما كانت أَن المخففة من الثقيلة بعد أَفعال التحقيق لأنّها للتأكيد، فهي مناسبة لها، وكانت أَن الناصبة للأفعال بعد الأفعال التي ليس فيها تحقيق لأنَّها ليست للتأكيد فلم تخالف قبلها.

بـــاب أفعال المقاربة

وهي عَسَى ويوشِكُ وكادَ وكَرَبَ وقاربَ واخلولقَ وأَخَذ وجَعَل وطَفِقَ. هذه الأفعالَ تنقسم قسمين: قسم للأخذ في الفعل، وهو أَخَذَ وجَعَلَ وطفِقَ، وقسم لمقاربة ذات الفعل وهي ما بقي.

وتنقسم قسمين: قسم لمقاربة ذات الفعل من غير تراخ قسم لمقاربة ذات الفعل بتراخ. فالذي هو لمقاربة ذات الفعل من غير تراخ: كاد وكرَب وقاربَ واخلولق. والذي هو لمقاربة ذات الفعل بتراخ: عسى ويوشِك. ويستعمل الفعل بعدهما بأن ولا يجوز حذفها إلاّ ضرورة. فمثال حذفها في عسى قوله:

عسى الكربُ الذي أَمسيتَ فيهِ
يكونُ وراءَهُ فرجٌ قَرِيبٌ

ومثاله في يوشِك قوله:

يوشِكُ من فرَّ من منيّته
في بعض غِراتِهِ يوافِقُها

وأَمّا كاد وكَرَب فلا يستعمل الفعل بعدها بأن إلاّ ضرورة كقوله:

قد كادَ من طولِ البِلَى أَن يَمصَحا

ومثاله في كرب قوله:

.....
وقد كربَتَ أَعناقُها أَن تقطَعا

وأَمَّا قارب واخلولق فلا يستعمل الفعل بعدهما إلاّ بأن، ولا يجوز حذفها. وجعل أبو القاسم قارب مما الأجود فيه أن يُستعمل بأنْ لأنّها ليست من هذا الباب، لأنَّها ليست بداخلة على المبتدأ والخبر، وبدلالة مجيء مفعولها اسماً في صريح الكلام فتقول: قارب زيدٌ القيامَ، وكذلك اخلَولق.

وإنَّما دخلا في هذا الباب لما فيهما من معنى المقاربة.

وأما طفِقَ وأخذ وجعل فلا يستعمل الفعل بعدها بأن، لأنَّ الفعل الذي بعدها للحال وإنْ تخلّص للاستقبال.

وهذه الأفعال كلّها متصرفّة إلاّ عسى فإنَّها غير متصرفة.

وفي عسى لغتان: عَسَى وعَسِيَ، إذا كان فاعلها مضمراً. فإن كان ظاهراً فلا يجوز إلاّ الفتح. وتستعمل استعمالين: تستعمل بمعنى قارب فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب إلاّ (أنّهما ليسا) مبتدأ وخبراً فتقول:

عسى زيدٌ أَن يقومَ، وتسعمل بمعنى قرب فتكتفي بالمرفوع فتقول: عسى أَن يقومَ زيدٌ.

فإنْ قيل: فهلا جعلت بمعنى قاربَ وتكون على التقديم.

فالجواب: إِنَّا قد وجدناها استعملت استعمال قَرُبَ بدليل قوله تعالى: {عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُودًا} (الإسراء: 76). فربك هنا فاعل يبعثك، ولا يتصوَّر أن يكون فاعلاً بعسى، لأَنَّ مقاماً حال من يبعثك، ولا يجوز أَن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي.

وإذا استعملت عسى استعمال قارب نحو: عسى زيدٌ أَن يقومَ، فزيد اسم عسى، وأن يقوم في موضع الخبر. وعند المبرّد: زيد فاعل عسى وأَن يقوم في موضع المفعول، والدليل على ذلك أَنَّ أَنْ وما بعدها تتقدَّر بالمصدر والمصادر لا تكون أخباراً عن الجثث.

والصحيح أَنَّ الفعل الذي بعد عسى في موضع الخبر والدليل على ذلك أَنَّهم لما ردّوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل ولم ينطقوا بالمصدر نحو قوله:

أكثرتَ في القولِ مُلِحّاً دائماً
لا تَلحَنِي إنّي عَسِيتُ صائماً

وأَمَّا قول أبي العباس أَنَّ أَنْ وما بعدها تتقدَّر بالمصدر والمصادر لا تكون أخباراً عن الجثث، فثبت أَنَّ أَنْ وما بعدها في موضع المفعول، فجوابه أَنَّ أَنْ هنا لا تتقدَّر بالمصدر لأَنَّها إِنَّما أتي بها لتدل على أَنَّ في الفعل ترجيّاً. والدليل على أَنَّها في موضع الخبر مجيئها على الأصل في قوله: عسيتُ صائماً، ألا ترى أَنَّ صائماً خبر؟ ونظير ذلك أعني أَنَّ الناصبة للفعل لا تتقدَّر بالمصدر قولهم: لعلَّ زيداً أَن يقومَ، ومنه قوله عليه السلام: لعلَّ أحدكُم أَن يكونَ ألحَنَ بحُجَتِه من الآخرِ.

ومنه قوله:

لعلّهما أَن تبغِيا لك حِيلةً
وأَن ترجُبا سِرّاً بما كنت أُحْصَرُ

وقوله أيضاً:

لعلّكَ يوماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ
عليكَ من اللائي يدعنك أَجدَعا

ألا ترى أَنَّ لعلَّ من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر، فلا يتصوَّر أَنَّ تتقدَّر أَنْ مع الفعل بالمصدر، لأَنَّ المصدر ليس بالشخص.

أَلاَّ ترى أَنَّ التقدير في الحديث: لعلَّ أحدكم كان أَلحنَ بحُجَته، وكذلك البيت. لعلّهما باغِيتان لكَ حيلةً، وكذلك لعلَّك يوماً تلمّ عليكَ ملمَةٌ. وكما لا تتقدَّر أَن مع ما بعدها بالمصدر فكذلك في عسى وأَخواتها.

وهذه الأَفعال التي للمقاربة لا يكون فاعل الفعل الذي بعدها إِلاَّ ضمير الاسم الأول. فإِن قيل: فكيف إذن قال الشاعر:

وقد جَعَلْتُ إذا ما قمتُ يُثقِلُني
ثوبي فأَنهضُ نهضَ الشاربِ الثَمِلِ

ففيه قولان:

أحدهما: أَن يكون على حذف المضاف، فكأَنَّه قال: وقد جعل ثوبي إذا ما قمتُ يُثقِلُني، والآخر: أَن يكون محولاً على المعنى كأَنَّه قال: أُثقَلُ بثوبي، لأنّه إذا أَثقلَهُ ثوبُه فقد ثقُل هو بثوبه.

وهذه الأَفعال لا يخلو أَن يكون فاعلها ظاهراً ومضمراً، فإِن كان فاعلها مضمراً فإِنّه يستتر في حال الإِفراد ويبرز في حال التثنية والجمع، إِلاَّ عسى فإِنَّه يجوز فيها وجهان: أَن يستتر وأَن يبرز.

فمثال أَن يبرز قوله تعالى: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ} (محمد: 22).

ومثال استتاره قوله تعالى: {وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا} (البقرة: 216).

وإِذا اتصل بهذه الأَفعال ضمير نصب نحو: عساكَ أَن تقومَ، فالأخفش يقول: إِنَّ الكاف في موضع رفع و«أَن تقوم» في موضع نصب كما كان في الظاهر. ومذهب سيبويه أَنَّ الضمير في موضع نصب «وأَن يقوم» في موضع المرفوع. وهو الصحيح، لأَنَّه ليس فيه وضع ضمير نصب موضع ضمير رفع.

فإِن قلت: إِنَّ الذي دعا إِلى أَن يقال أَنَّ الضمير وإِن كانت صيغته صيغة المنصوب في موضع رفع أَن يبقى على ما كان عليه مع الظاهر من كون الفعل مع أَنْ في موضع نصب، والظاهر منصوب، فالجواب: إِنَّ الشيء قد يعمل في الظاهر خلاف عمله في المضمر، وقد تبيَّن ذلك فافهم.

بـــاب من المفعول المحمول على المعنى

لا يجوز إلاَّ حيثُ يفهم المعنى. واختلف فيه فمنهم من إجازه ضرورة ومنهم من أجازه ضرورة على التأويل، أعني أنْ يحمل على معنى يصحُّ الإعراب عليه. ومنهم من أجازه في الكلام اتكالاً على فهم المعنى.

فمذهب من أجاز قلب الإعراب لمجرد الضرورة فاسد، لأنَّه ما من ضرورة إلاَّ وهي يُحاولُ بها على وجه تصحُّ عليه.

والذي أجازه على التأويل حجته أنَّه إخراج له عن أصله، فلا ينبغي أن يجوز إلاَّ لأجل الضرورة مع حمل الكلام على معنى يصحُّ عليه، والذي أجازه في الكلام والشعر استدل بقوله تعالى: {مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ أُوْلِى الْقُوَّةِ} (القصص: 76). وإنَّما المعنى: لتنوءُ بها العصبةُ، لأنَّ معنى ناء بكذا: نهضَ به بثقَلٍ والمفاتيح لا تُثقَل بالعصبة وإنّما العصبة تُثقَل بها. ومن كلام العرب: إنَّ فلاَنَة لتنوءُ بها عجيزتُها. ومعلوم أنَّ العجيزة لا تنوء بها وإنَّما تنوء هي بعجيزتها.

وكذلك قولهم: عرضتُ الناقةَ على الحوضِ، وإنَّما يُعرَضُ الحوضُ على الناقة.

وكذلك قولهم: أدخلت القلنسوة في رأسي والمعنى: أدخلتُ رأسي فيها. فدلَّ هذا على أنَّه يجوز في الكلام.

ومن القلب وقوله:

وتُركبُ خيلٌ لا هوادَةَ بينها
وتَشقَى الرماحُ بالضياطِرَةِ الحُمرِ

ومعلوم أنَّ الرماح لا تشقى بالضياطرة وإنَّما تشقى الضياطرةُ بها. وأمَّا قوله:

مثلُ القنافِذِ هدّاجونَ قد بلغَتْ
نجرانَ أو بلغت سوءاتِهم هَجَرُ

فالشاهد فيه نصب السوءات ورفع هجر، وفصيح الإعراب رفع السوءات ونصب هجر لأنَّ السوءات هي البالغة في الحقيقة لكن لما اضطر رفع لأنَّ القافية مرفوعة لأنَّ قبله:

أما كليبُ بن يربوعٍ فليسَ لهم
عند التفاخرِ لا وِردٌ ولا صَدَرُ

وفي هذا البيت روايتان: رفع هجر ونصبها، فالذي رواه بنصبها قلب في الآخر وجعل هَجَرَ مفعولاً بعد بلغت، وفي «قد بلغت»، ضمير السوءات، وعاد الضمير على ما بعده، لأنَّه في باب الإعمال يعود على ما قبله، وهي رواية أبي القاسم والذي رواه برفعها قلب في الأول والثاني، وهذه الرواية أثبت وهي رواية المبرِّد.

ومن مذهبه أَنَّ قلب الإعراب لا يجوز إلاَّ في الضرورة على التأويل، فجعل بلغت محمولاً على المعنى فكأنه قال: حَمَلتْ، لأنَّه إذا بلغت السوءاتُ هَجَر فقد حملتها عَجَرُ، وكذلك قوله:

غَداةَ أُحِلّت لابنِ أَصرمَ طعنةً
حصينٍ عبيطاتُ السدائفِ والخَمرُ

الشاهد فيه رفع العبيطات ونصب الطعنة، وفصيح الإعراب فيه أنْ يرفع الطعنة وينصب العبيطات، لأنَّ الطعنة هي المُحِلَّة والعبيطات والخمر المُحلَّتان.

وأما قول أبي القاسم: ومنهم من يرويه برفع الطعنة ونصب العبيطات، فليست برواية وإنّما هو إصلاح من الكسائي، وذلك أَنَّ يونس بن حبيب سأل الكسائي عن إنشاد هذا البيت فأنشده برفع الطعنة ونصب العبيطات فقال له يونس: على مَ ترفع الخمر؟ فقال: على الاستئناف والقطع. فقال له: ما أحسن ما قلت لولا أن الفرزدق أنشدنيه مقلوباً.

وبيت الفرزدق وهو قوله:

وعضُّ زمانٍ يا بن مروانَ لم يَدَعْ
من المالِ إلاَّ مُسحتا أو مُجلَّفُ

فإنَّه أنشده أبو القاسم دليلاً على رفع ما بعد حرف العطف على الاستئناف والقطع نظيراً لما تقدم.

وفيه ثلاث روايات: نصب المُسحَت وفتح الدال من يدع، وكسرها ورفع المسحت، وضم الدَّال من يدع ورده إلى ما لم يسم فاعله. وكإِنَّ أصله يودع، ثم حذفت الواو.

وأمَّا على رفع المسحت وكسر الدال من يدع فيكون المسحت فاعلاً بيدع، ويدع مضارع ودِعَ بمعنى بقي، يقال: ودِعَ الرجلُ في بيته، إذا بقي فيه، ويكون أو مجلَّفُ معطوفاً على المُسحَت. وفتح الدال من يدع فيكون المسحت مفعولاً بيدع.

وفي رفع أو مجلَّف خمسة أقوال: منهم من قال: إنَّه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وهو أبو القاسم، ومذهبه فاسد، لأنَّه لا يبتدأ بالنكرة من غير شرط.

ومنهم من قال: إنَّه فاعل بفعل مضمر كأنَّه قال: أو بقي مُجلَّف.

ومنهم من قال: إِنَّه خبر ابتداء مضمر تقديره أو الباقي مجلَّف، وكلاهما حسن.

ومنهم من قال: إِنَّه معطوف على الضمير في مُسحَت وهو ضعيف من جهة اللفظ فاسد من طريق المعنى.

فأمّا ضعفه من طريق اللفظ فأنّه لا يعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد ولا طول قائم مقام التأكيد إلاَّ ضرورة.

وأمَّا فساده من طريق المعنى فإِنَّ المسحت هو المستأصل والمجلَّف هو الذي أكثره قد ذهب فلا يتصوَّر أنْ يوصف المجلّف بأنَّه مُسحَت.

ومنهم من قال إِنَّه مصدر على وزن مفعل نحو قوله تعالى: {وَمَزَّقْنَـهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ} (سبأ: 19). معطوف على وعضٌّ. كأنَّه قال وعضٌّ أو تجليفٌ. وهذا فاسد من طريق المعنى، لأنَّ المسحت: المستأصل، والمجلَّف هو الذي أكثره قد ذهب فلا يتصوَّر أنْ يوصف المجلّف بأنَّهُ مُسحَت.

ومنهم من قال إِنَّه مصدر على وزن مفعل نحو قوله تعالى: {وَمَزَّقْنَـهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ} (سبأ: 19). معطوف على وعضٌّ. كأنَّه قال وعضٌّ أو تجليفٌ. وهذا فاسد من طريق المعنى، لأنَّ المسحت: المستأصل، والمجلَّف: الذي ذهب أكثره، فلا يتصوَّر أن يقال: التجليف لم يدع من المالِ إلاَّ مُسحَتاً.

وقول أبي القاسم: ومنهم من يرويه إلاَّ مسحتٌ أو مجلَّفُ. محمول على المعنى، لأنّه إذا قال: لم يدعْ كأنّه قال لم يبقَ، ولم يروه أحد غيره.

وأحسن من ذلك أَن يكون يدع بمعنى يبقى كالمكسورة الدال، ويدلُّ على ذلك قول الأسود بن يعفرِ:

أَرَّقَ الجَفنَ خيالٌ لم يَدَعْ
من سُلَيمى ففؤادي مُنتزَعْ

يريد لم يبق، وأمَّا قوله:

قد سالم الحيّاتُ منهُ القَدَمَا
الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما

فإِنَّه أنشده أبو القاسم شاهداً على المفعول المحول على المعنى.

ولا حجَّة له فيه، لأنَّ الأفعوان منصوب بإضمار فعل يفسره سالمَ، فكأنَّه قال: سالم القدمُ الأفعوانَ، لأنَّ الحيّات إذا سالمت القدمَ فقد سالمها. ولا يتصوَّر أن يكون الأفعوان بدلاً من الحيّات على المعنى، لأنَّ البدل تابع للمبدل منه على المعنى في إعرابه إلاَّ فيما له لفظ وموضع فإنَّه يبدل منه تارة على لفظه وتارة على موضعه، وهذا لفظ مرفوع وموضعه مرفوع لأنّه فاعل. ويروى هذا البيت:

قد سالمَ الحَيّاتِ منه القدما

فعلى هذا يكون القدمان فاعلاً وحذف النون ضرورة كقوله:

هما خُطَّتا إمّا إسارٌ ومِنّةٌ
وإمَّا دمٌ والقَتلُ بالحُرّ أجدَرُ

وكذلك قوله:

لها متنانِ خَظاتا كَما
.....

في إحدى الروايتين.

ومن ذلك قول العرب: قَطاقَطا، بيضُك ثِنْتا وبَيْضِي مائتا.

وأمَّا قوله تعالى: {وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ} (الأنعام: 137) في قراءة من قرأ زُيِّنَ، فبنى الفعل للمفعول فليس من هذا الباب لأنَّه يتصوَّر فيه وجهان: أحدهما أن يكون شركاؤهم فاعلاً بفعل مضمر، يدلُّ عليه ما قبله كأنه قال: زَيّنهُ شركاؤهم. والآخر أن يكون فاعلاً بقَتْل، والأول أحسن الأمرين، أحدهما: أَنَّ المصدر لا يضاف إلى المفعول مع وجود الفاعل إلاَّ في قليل. والآخر: أَنَّ الشركاء ليسوا بقاتلين وإنما هم مُزيَّنون، على ذلك القراءة الثانية وهي قراءة من قرأ زَيّن بفتح الزاي، ولا يكون الشركاء قاتلين إلاَّ مجازاً فافهم.

بـــاب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة

الجوازم تنقسم قسمين: جازمٌ لفعل واحد وجازم لفعلين. فالجازم لفعل واحد: لم ولمّا وألم وألمّا ولام الأمر ولا في النهي.

فأمّا لم ولما فهما لنفي فَعَلَ، وهو الماضي المنقطع من زمن الحال، تقول: عصى آدمُ ربَّهُ ولم يندم، تريد فيما مضى.

وأمَّا لمّا فهي لنفي قد فعل وهو الماضي المتصل بزمن الحال نحو: عصى إبليسُ ربّه ولمّا يندم. تريد لم يندم إلى الآن.

وأَمَّا لا فهي للنهي نحو: لا تفعل. وأما اللام فهي للأمر نحو: لِيَفْعَلْ.

ولا يخلو الفعل الذي يقع بعد هذه الحروف من أن يكون معرباً بحركة أو بحرف، فإن كان معرباً بحرف فجزمه بحذف ذلك الحرف منه نحو: لم يفعلا، ولم يفعلوا، ولم تفعلي.

وإِنْ كان معرباً بحركة فلا يخلو أن يكون صحيح الآخر أو معتله أو مهموزه. فإِن كان صحيح الآخر فجزمه بسكون آخره نحو: لم يضرِبْ ولم يَخرُجْ.

وإِنْ كان معتل الآخر بالياء أو بالواو أو بالألف فجزمه بحذفها من آخره. وقد يجزم بسكون آخره فيقال: لم يقضِي ولم يغزو ولم يخشَى، وذلك قليل جداً وعليه قوله:

ألم يأتيْكَ والأنباءُ تَنمِي

.....

فجزم يأتيك بسكون آخره..

واختُلف في ذلك، فمنهم من جعل ذلك على إجراء المعتل مجرى الصحيح فلم يجز ذلك (إلاَّ) في الياء والواو فإنّه يجوز أن تجري مجرى الصحيح فيظهر الإعراب في آخرها في الرفع فتقول: يغزو ويرمي، ولا يجوز ذلك في الألف أصلاً، لأنَّه لا يظهر فيها الإعراب. وهو الصحيح، ولذلك قلَّ في الواو لأنَّ ظهور الضمة في الواو أثقل منه في الياء، وقد جاء ذلك على قلته، قال الشاعر:

هجوتَ زبّانَ ثم جئتَ معتذِراً

من هجوِ زبّانَ لم تهجو ولم تَدَعِ

ومنهم من جعل ذلك على خذف الضمة المقدرة في الياء والواو، وأَجاز ذلك في الألف، واستدلَّ بقوله تعالى: {لاَّ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى} (طه: 77)، في قراءة حمزة ويقول الشاعر:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطلّقِ

ولا ترضّاها ولا تملّقِ

وذلك لا حجة فيه، لأنَّ قوله: ولا تخشى، منقطع كأنّه قال: وأَنت لا تخشى. وأَمَّا قوله: ولا ترضّاها، فالألف فيه إشباع وألف الأصل محذوف للجزم.

وأَمَّا المهموز الآخر فلا يخلو أَن تُخفّف همزته أو لاتخفف. فإِن لم تُخفَّف جرى مجرى الصحيح نحو لم يقرأ ولم يُخطِىءْ فإِنَّ جزمه

بسكون آخره كالصحيح ولا يُعتدُّ بالعارض فيه فيُجزم بحذف آخره كما يُجزم المعتل وعليه قوله:

.....
..... وإلاّ يُبدَ بالظُلمِ يَظِلمِ

واعلم أنه لا يجوز حذف الجازم وإبقاء عمله إلاّ في لام الأمر خاصة وذلك ضرورة كقوله:

مُحمَّدُ تَفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ
إذا ما خفتَ من شيءٍ تَبالاَ

يريد: لتفدِ.

ولا يجوز حذف المجزوم بهذه الحروف وإلقاءها إلاَّ في لمّا خاصة نحو: سرتُ إلى المدينةِ ولمّا، تريد: ولمّا أدخلها، لكن حذفت لفهم المعنى.

وإنَّما جاز ذلك في لمّا وحدها لأنَّها نفي قد فَعَلَ، فكما يجوز حذف الفعل والاكتفاء بقد نحو قوله:

.....لما تُزل برحالِنا وكأنْ قَدِ

أي وكأن قد زالت، فكذلك في نفسه.

بـــاب الأمر والنهي

اعلم أَنَّ الأمر لا يخلو أَن يكون لمخاطب أَو غائب أَو متكلم. فإن كان لغائب كان باللام ولا يجوز أَن يكون بغير اللام. وسبب ذلك، أعني إنْ كان أَمر المتكلم باللام، أَن يلتبس بأمر المخاطب.

فإنْ كان الأمر للمخاطب فلا يخلو من أَن يكون مبنيّاً للمفعول أَو للفاعل. فإنْ كان للمفعول فلا بدَّ من اللام ولا يجوز حذفها لتوالي الحذف، أَلا ترى أَنَّه قد حذف الفاعل وقام المفعول مقامه، فكرهوا توالي الحذف.

فإن كان مبنياً للفاعل جاز فيه وجهان: الأمر باللام ودونها، وهو الأفصح فتقول لِتَضرِبْ، واضربْ.

وإن كان الأمر بالام فهو مجزوم الآخر. وإن كان بغير لام فلا يخلو أن يكون ما بعد حرف المضارعة متحرِّكاً في اللفظ أو في التقدير أو ساكناً.

فإن كان متحركاً في اللفظ حذفت حرف المضارعة وسكنَّت آخره فقلت في يقوم: قُمْ. وإن كان متحرِّكاً في التقدير نحو يُكرم حذفت حرف المضارعة ورددت المحذوف وسكنَّت آخره فقلت: أكرِمْ.

فإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً فإنَّك تجلب همزة الوصل إذا حذفت حرف المضارعة لأنَّه لا يبتدأ بساكن، ثم تنظر ثالث الفعل فإن كان مكسوراً أو مفتوحاً كانت الهمزة مكسورة نحو: إذهَب وإضرِب، وإن كان مضموماً ضممت نحو: أُقتُل.

واختلف أهل الكوفة والبصرة في الأمر بغير لام، فزعم أَهلُ الكوفة أنَّه معرب وزعم أهل البصرة أنَّه مبني. والصحيح أنَّه مبني لأمور منها: أنَّ الفعل أصله البناء وإنَّما أعرب منه ما أشبه الاسم وهذا لم يشبه فبقي على أصله من البناء.

ومنها أنه لو كان معرباً لكان مجزماً ومجزوم دون جازم لا يتُصَوَّر، ولا يجوز أن يكون الجازم مضمراً لضعفه، ألا ترى أنَّ الجار لا يضمر مع أنَّه أقوى منه، ولا يُلتفت إلى قوله:

محمّدُ تفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ

.....

لشذوذهِ.

واستدل الكوفيون على أنَّهُ معرب بأنَّ البناء لزوم الآخر سكوناً أَو حركة ولم يوجد الحذف من علامات البناء ووجدناه من علامات الإعراب نحو: ليغزُ، وهم يقولن: أغزُ وارم، فدلَّ على أنَّه معرب.

ولا حجة لهم في هذا، لأنَّ من كلام العرب إذا أشبه شيء شيئاً عومل معاملته، ألا ترى أنه لما أشبه المبني في باب لا التي للتبرئة وفي النداء المعرب أتبعوه على لفظه وإن كان المبني لا يجوز اتباعه إلاَّ على الموضع خاصة، فكذلك لما أشبه أغزُ لتغزُ، في معناه وفي حروفه وأنَّه فعل أمر مثله عاملوه معاملته في الحذف، فثبت أنَّه مبني.

بـــاب ما يجزم من الجوابات

اعلم أنَّ جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض مجزوم.

وقول أَبي القاسم: والجَحد، غلط، لأَنَّه إنَّما جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض لشبهه بالشرط وفعله، وذلك إذا قلت: قم، أَو لا تقم، أَو ليت لي مالاً، لم توجب شيئاً ولم تنفه، فأشبه إنْ يَقُمْ، في أَنَّك لم توجب شيئاً ولم تنفِه، وليس كذلك النفي.

واختلف في سبب جزم هذه الجمل ما بعدها. فمنهم من ذهب إلى أنها جزمت لكونها متضمنة معنى الشرط، لأَنَّكَ إذا قلت: أَطعِ اللَّه يغفرْ لكَ، فإنّما جزم جواب أطع الله لأنّه ضمّن معنى إن تُطِعْ.

ومنهم من ذهب إلى أَنَّها إنّما جزمت لنيابتها مناب الشرط وفعله، فالأصل عندهم في: أَطعِ اللَّهَ يغفرْ لكَ، أَن تُطعِ اللَّهَ يغفرْ لكَ، فحُذف أَطعِ اللَّهَ وأُقيم إن تُطعْ اللَّهَ مقامه.

وهذا هو الصحيح، لأَنَّ العامل لا يوجد جملة في موضع، وإذا كان التقدير في أَطعِ اللَّهَ يغفرْ لكَ على ما ذكر من حذف أداة الشرط وفعله كانت الجملة الأولى جازمة بنيابتها مناب الجازم لا بحق الأصل.

واختلف أهل البصرة والكوفة متى يجزم جواب النهي. فمذهب أهل البصرة أنّه لا يجوز جزم جواب النهي حتى يصوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أداة النهي نحو: لا تعصِ اللَّهَ يَغْفِرْ لكَ، لأَنَّه يسوغ أن تقول: إنْ لا تَعصِ اللَّهَ يغفرْ لكَ، ولا يجوز لا تعصِ اللَّهَ تندمْ، لأَنَّه لا يسوغ أَنْ تقول: إنْ لا تَعصِ اللَّهَ تَنْدَمْ.

ومذهب أَهل الكوفة أَنَّه يجوز جزم جواب النهي إذا صحَّ معنى الشرط وصحَّ وقوع الفعل المنهى عنه مع أداة النهي أو دونها بعد أداة الشرط، فيجيزون: لا تعصِ اللَّهَ تَنْدَمْ، لأَنَّه قد ضُمِّنَ لا تعصِ معنى أَنْ تعصِ اللَّهَ تندَمْ. وهذا فاسد، لأَنَّ الجملة الأولى نائبة مناب أداة الشرط وفعله ولا يجوز أن تناب منابها حتى يكون الفعل المنهى عنه موافقاً لفعل الشرط في الحرف الداخل عليه فلا يجوز: لا تعصِ اللَّهَ تندمْ، لأَنَّك إذا قدَّرت في الأصل: إلاّ تَعصِ اللَّهَ إنْ تعصِ اللَّهَ تندمْ، لم يجز أَن تُقيم إلاّ تَعصِ اللَّهَ مقام إن تَعصِ، لأَنَّه غير موافق له في الحرف الداخل عليه.

وأَمَّا ما ورد في الحديث من حملهم: لا تُشرِف يُصِبكَ سَهمٌ، فإنَّه من تسكين المرفوع الذي لا يجوز إلاّ ضرورة أو في قليل من الكلام نحو قول امرىء القيس.

فاليومَ أشربْ غيرَ مستَحقِبٍ
إثماً من اللَّهِ ولا واغِلِ

فأمَّا المثال الذي أتى به أبو القاسم بجزم جواب النهي وهو: لا تقصدْ زيداً تندم، فالظاهر أنَّه أخذ مذهب أهل الكوفة، لأنه لم يرد أنْ لا تَقْصِدْ زيداً تندمْ، وإنَّما أراد: إنْ تَقْصِدْ تندمْ.

فإن لم تُضمَّن الجملة معنى الشرط ارتفع الفعل نحو: {هَلْ أَدُلُّكمْ عَلَى تِجَـرَةٍ تُنجِيكُم مّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ}{تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ} (الصف: 10، 11). وكذلك قول الشاعر:

كُرّوا إلى حَرَّتيكُم تعمرونَهُما
كما تَكُرُّ إلى أوطانها البَقَرُ

بـــاب الجزاء

قوله: وحروف الجزاء كذا... إلى آخره.

سمّى أدوات الجزاء حروفاً، ومنها ما هو اسم ومنها ما هو حرف، لأحد أمرين: إما لأنّها قد تضمنت معنى الحروف وإما أن يكون قد أخذ الحرف لغةً، والحرف لغة يقع على الاسم والفعل والحرف.

وأدوات الجزاء هي إنْ وإذْ وما ومَنْ وما ومهما وأيّ وكيف، في مذهب من يُجازِي بها وهو قطرب، ومتى وأيَّانَ وأيُّ حينٍ وإذا في الشعر وأنّى وأيُّ مكانٍ، وحيثُ.

وهذه الأدوات تنقسم قسمين: حرف واسم، فالحرف إنْ وإذْ ما، في مذهب سيبويه رحمه الله، والاسم ما بقي.

ومذهب المبرد أنَّ «إذ ما» اسم، وسبب ذلك أنَّ إذ قد ثبت لها الاسمية فلا تخرج عن ذلك ما أمكن. وهذا فاسد، لأنَّ «إذ» إذا كانت ظرف زمان فهي لما مضى، وفعل الشرط أبداً مستقبل فيناقض معناها معنى الشرط. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنها ركبت مع ما وصارت معها كالشيء الواحد وبطل معناها لأنَّها صارت جزء كلمة.

واختلف في مهما فزعم بعضهم أنَّها مركَّبة من مه وما، وزعم بعضهم أنَّها اسم مفرد موضوع لمعنى لا أكبرُ عن صغيره فعلُك ولا أصغرُ عن كبيره. فمن قال إنَّها مركبة من مه وما فلا يخلو أن يجعلهما كالشيء الواحد أو لا يجعلها، فإن لم يجعلهما كالشيء الواحد فلا يخلو الجازم من أن يكون مَهْ أو ما، فإن كان الجازم مَهْ فلا ينبغي له أن يجزم إلا فعلاً لأنَّه بمنزلة الأمر والأمر لا يطلب إلاّ جواباً خاصة وهذا قد جزم فعلين فدل ذلك على بطلان قوله.

وإنْ قال: إن الجازم ما، فباطل، لأنَّ العرب تقول: مهما تمرْ أمْرُرْ بِهِ، فلا تفصل بين حرف الجزم والمجزوم بشيء، فدل على بطلان قوله. ومن قال: إنَّ مَهْ مع ما كالشيء الواحد فيقال له: لا يُدَّعى التركيب إلاّ بدليل ولا دليل على ذلك.

ومن قال: إنَّ مهما مركبة من ما ما ثُمَّ قلب الألف هاء هروباً من اجتماع المثلين نحو قولهم في حَيْحَيتُ: حاحيتُ، فممكن إلاّ أنَّه يضعف ذلك لكونه لم ينطق بهذا الأصل في موضع. فإذا ثبت فساد الوجهين لم يبق إلاّ أنْ يكون اسماً واحداً. وأمَّا قوله:

أماويَّ مَهْمَنْ يَستَمِعْ في صديقِهِ
أقاويلَ هذا الناسِ ماويَّ يَنْدَمِ

فإنَّه أدخل مَهْ على مَنْ الشرطية.

وكيف، وفيها خلاف، فزعم قطرب أنَّه يجوز الجزاء بها بالقياس لا بسماع من العرب، وذلك أنَّه قال: في «كيف» معنى الشرط، ألا ترى أنك إذا قلت: كيفَ يكنْ أكنْ، فمعناه على أي حال يكون أكون عليه. وهذا باطل، لأنَّه يلزم أن يكون على جميع أحواله وهذا يستحيل إلاَّ أنْ يقترن بالكلام قرينة تخلّص الوصف الذي التزم إلى تساويه فيه مثل كيفما يكنْ من قامَ أكُنْ.

وهذه الأدوات تنقسم ثلاثة أقسام، قسمٌ تلزمه ما وحينئذٍ يُجازَى بها. وقسمٌ لا تدخله ما، وقسم أنتَ فيهِ بالخِيار.

فالذي تلزمه ما إذْ وحيثُ، فتلزمهما ما عوضاً من الإضافة. وفي إذ أيضاً لأنّها قد رُكِّبَت معها، ولذلك انتقلت عن الاسمية. والذي أنت فيه بالخيار إنْ ومتى وأيّ وأينَ، فمثاله في أي قوله تعالى: {أَيّا مَّا تَدْعُواْ} (الإسراء: 110). ومثاله في أين: {أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ} (النساء: 78). مثاله في متى قوله:

.....
متى ما تَرقُّ العينُ فيه تَسَهَّلِ

وما عدا هذا لا تدخله ما.

وهذه الأدوات لا بدَّ أن تدخل على جملتين فعليتين. فلا يخلو الفعلان أنْ يكونا ماضيين أو مستقبلين أو أحدهما ماضياً والآخر مستقبلاً.

فإنْ كانا مستقبلين فإنّك تجزمهما جميعاً إلاّ أن تدخل على الجواب الفاء فإنّك ترفعه، ولا يجوز الرفع إذا لم تدخل إلاّ ضرورة كقوله:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ
إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ
أراد: فتصرعُ وحذف الفاء ضرورة.
فإن كانا ماضيين فلا يظهر فيهما جزم، وهما في موضع جزم. وإن كان أحدهما مستقبلاً والآخر ماضياً فيقدَّم الماضي ويؤخر المستقبل نحو: إن قامَ زيدٌ يقُمْ عمروٌ. ولا يقدَّم المستقبل ويؤخر الماضي إلاّ ضرورة.
ويجوز في الجواب الجزم والرفع إذا دخلت الفاء والرفع إنْ لم تدخل الفاء. فتقول: إن قامَ زيدٌ فيقم عمرو، وإن قام زيدٌ فيقومُ عمرو، وإن قام زيدٌ يقومُ عمرو، على إرادة التقديم.
فإن كان الفعل الأول ماضياً أو مستقبلاً وكان الجواب أمراً أو نهياً أو دعاء أو اتسفهاماً فلا بدَّ من الفاء نحو: إن يَقُمْ زيدٌ فاضربْهُ، وإن لم يقم فلا تضربْهُ، وإن قامَ فَغَفَرَ اللَّهُ له، وإن قامَ فهل أنتَ ضاربه.
وإن كانت الجملة الأولى فعلية وكان الجواب جملة اسمية فلا بدَّ من الفاء أو إذا نحو: {وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ} (آل عمران: 186). {وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} (الروم: 36). ولا يجوز حذف الفاء إلا ضرورة وذلك كقوله:
مَنْ يفعلِ الحسنات اللَّهُ يكثُرها
والشرُّ بالشرِّ عندَ اللَّهِ مِثلانِ
وإذا وقع بعد أداة الشرط اسم وفعل فالاختيار أنْ يليها الفعل، ولا يجوز تقديم الاسم وإضمار الفعل إلاّ (في) ضرورة شعر كقوله:

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ
أينما الريحُ تُميّلِهْا تَمِلْ
وذلك ما عدا إنْ فإنّه يجوز أن يليها الاسم ويؤخر الفعل في الكلام، وتقديم الفعل أحسن، قال الله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللَّهِ} (التوبة: 6). إلاّ أن يكون الفعل مجزوماً فلا يجوز تقديم الاسم إلا ضرورة نحو: إن زيدٌ يقمْ (يقْمْ) عمروٌ.
وإذا اجتمع الشرط والقسم فإنَّك تبني الجواب للمتقدّم منهما فتقول: واللَّهِ إن قامَ زيدٌ ليقومَنَّ عمروٌ، فأمَّا قول الشاعر:
حلفتُ لها إنْ يُدلجِ الليلَ لا يَزَلْ
.....

فإنَّه لم يضمن حلفت معنى القسم ولذلك بني الجواب على الشرط.

وإذا اجتمع الشرط والاستفهام فمذهب سيبويه أنْ يبنى الجواب على الشرط ويدخل الاستفهام على الجملة من الشرط والجزاء بأسرها. ومذهب يونس أنَّ الفعل يبنى على الاستفهام نحو: أإن قامَ زيدٌ يقمْ عمروٌ، ويونس يقول: يقومُ عمروٌ. والصحيح مذهب سيبويه بدليل قوله تعالى: {أَفَإِيْن مّتَّ فَهُمُ الْخَـلِدُونَ} (الأنبياء: 34). لأنّه لا يجوز أن يكون التقدير: أفهم الخالدون فإن متَّ، لأنَّ الذي يقول: أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ، فيحذف الجواب لدلالة ما تقدَّم عليه لا يقول: أنتَ ظالمٌ فإن فعلتَ فإنَّ الفاءَ حرف استئناف تمنع ما قبلها أن يفسره ما بعدها.

ويجوز حذف فعل الشرط والجواب وذلك إذا فُهم المعنى، فمثال حذف فعل الشرط وإبقاء الجواب قوله:

فَطَلِّقْها فلستَ لهَا بكُفءٍ
وإلاْ يَعلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ

وقوله:

أقيموا بَني النعمانِ عَنِّي صدوركُم
وإلاّ تُقِيموا صاغِرينَ الرؤوسا

ومثال حذفهما معاً قوله:

قالت بناتُ العمِ يا سلمى وإنْ
كانَ عَيِيّاً مُعدَماً قالت وإنْ

وأسماء الشرط إن تقدمها عامل بطل عملها ما عدا حرف الجر والإضافة إلى اسم الشرط. فمثال دخول حرف الجر: بِمَنْ تَمرُرْ أَمرُرْ بِهِ. ومثال أن تضيف إلى اسم الشرط: غلامَ مَنْ تَضرِبْه أَضرِبْهُ.

فإن لم يدخل عليها حرف جر فلا يخلو اسم الشرط من أن يكون اسم زمان أو مكان أو غير ذلك.

فمثال ظرف الزمان: متى ما يقُمْ أَقُمْ. ومثال ظرف المكان: حيثما تكن أكُنْ معك. ومثال المصدر: أي ضربٍ تضرِبْ أَضرِبْ مثلَهُ.

فإن كان غير ذلك من الأسماء فلا يخلو الفعل الذي بعدها من أَن يكون متعدّياً أو غير متعدَ، فإن كان غير متعدَ فهي مبتدآت. وإن كان متعدّياً فلا يخلو فاعله من أن يكون ضميراً يعود على اسم الشرط أو غير ذلك.

فإن كان فاعل الفعل ضميراً يعود على اسم الشرط فهي مبتدأت. وإن كان غير ذلك فلا يخلو الفعل أن يكون قد أخذ مفعوله أو لم يأخذه. فإن كان لم يأخذه فهي مفعوله. وإن كان قد أخذ مفعوله فيجوز فيها وجهان: الرفع على الابتداء والنصب على الإشتغال.

وإذا تقدَّم أسماء الشرط لكنْ أو أضيف إليها ظرف زمانٍ فإنَّ الفعل يرتفع ويبطل معنى الشرط كقوله:

.....

ولكن متى ما أملكُ الضُرَّ أنفعُ

ولا يجوز إبقاؤها على ما كانت عليه من الجزم إلاّ ضرورة كقوله:

على حين مَنْ تَلبَثْ عليهِ ذَنُوبُهُ

يَجِدْ فَقدَها إذْ في المَقامِ تدابُرُ

وكذلك قوله:

ولستُ بِحَلاّلِ التِلاعِ لبيتِهِ

ولكن مَتَى يسترفِدِ القومُ أَرفِدِ

وزعم بعضهم أنه يجوز في الكلام والشعر، والصحيح ما بدأنا به.

وإذا عطفت في هذا الباب فلا يخلو أن تعطف على الفعل الأول أو على الجواب، فإن عطفت على الفعل الأول لم يجز فيها إلاّ الجزم نحو: إنْ يقُمْ زيدٌ ويخرجْ عمرو يغضَبْ بكرٌ.

فإن عطفت على الجواب فلا بدَّ أن تعطف بالفاء أو بغير ذلك من حروف العطف. فإن عطفت بالفاء جاز في المعطوف ثلاثة أوجه: الجزم على العطف والرفع على الاستئناف والنصب بإضمار أنْ وهو أضعف الوجوه.

وإن عطفتَ بغير ذلك من حروف العطف لم يجز في المعطوف إلاّ الجزم نحو: إنْ يقُمْ زيدٌ يقمْ عمروٌ ويغضبْ بكرٌ.

وإذا وقع بين فعل الشرط وفعل الجزاء فعل آخر فلا يخلو أن يكون في معنى الفعل الأول أو لا يكون. فإن كان في معنى الأول جاز فيه وجهان: الرفع على معنى الحال والجزم على أنه بدل نحو: من يقصِدْني يمشِ أحسنْ إليهِ. ونظير ذلك قوله:

متى تأتِنا تُلمِمْ بنا في دِيارِنا

تَجِدْ حطباً جزلاً وناراً تأجّجا

فإن لم يكن في المعنى الأول لم يجز إلا الرفع على الحال كقول الحطيأة:

متى تأتِهِ تعشو إلى ضوءِ نارِه
تجدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقدِ

وكذلك إذا وقع بعد فعل الجزاء فعل آخر فلا يخلو أن يكون في معناه أو لا يكون. فإن لم يكن لم يجز إلاّ الرفع على المعنى الحال. فإن كان في معناه جاز فيه وجهان: الرفع على معنى الحال والجزم على البدل نحو قوله: {وَمَن يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثَاماً}{يُضَـعَفْ لَهُ الْعَذَابُ} (الفرقان: 68، 69).

والشاهد في قوله:

ومهما تكنْ عند امرىءٍ من خَليقةٍ
ولو خالَها تَخفَى على الناسِ تُعلَمِ

جزم تكن وتعلم «بمهما». وكذلكَ الشاهد في قول الآخر:

إذْ ما أتيت على الرسول فقلْ لهُ
حقاً عليكَ إذا اطمأنَّ المجلِسُ

إدخال الفاء على قل وجعله جواباً لا ذماً. والشاهد في قوله:

فأصبحتَ أنّى تَأتِها تشتَجِرْ بِها
كلا مركبَيْها تحتَ رجليكَ شاجِرُ

جزم تأتها وتشتجر بأنّى. والشاهد في قول الآخر:

إذا قصُرت أسافُنا كان وصلُها
خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِبِ

جزم فنضارب بالعطف عَلَيه. فافهم.

بـــاب ما ينصرف وما لا ينصرف

الاسم الذي ينصرف هو الذي ينون ويخفض، وغير المنصرف هو الذي لا ينون ولا يخفض. واختلف في تسمية المنصرف منصرفاً، فمنهم من قال: إنَّما سمي منصرفاً لأنَّ في آخره صريفاً وهو الصوت، لأنَّ التنوين صوت، ومنهم من قال: إنّما سمّي منصرفاً لأنه انصرف عن شبه الفعل. ومنهم من جعل المنصرف مشتقاً من الصريف وهو اللبن الخالص، فكأنَّ الاسم المنصرف قد تخلص من شبه الفعل والحرف.

والأول أجود لأنه يلزم على الثاني أن يكون كل منصرف قد أشبه الفعل أولاً ثم زال بعد ذلك عن شبه الفعل، وذلك باطل في جميع الأسماء المنصرفة لأنَّ من الأسماء غير المنصرفة ما لم يشبه الفعل فقط.

٢

ويلزم على الثالث أن يضموا مثل: مررتُ بأحمدِكم، منصرفاً وهم يسمونه منجرّاً، فدلَّ على صحة القول الأول.

والاسم الذي لا ينصرف هو كل اسم اجتمعت فيه علتان فرعيتان فصاعداً عن علل تسع على حسب ما يذكر بعد. أو وُجِدَ فيه علَّة تقوم مقام علّتين.

والعلل التسع: العدل والتعريف والصفة والعجمة والتركيب والتأنيث وزيادة الألف والنون ووزن الفعل والجمع الذي لا نظير له في الآحاد. والعلة التي تقوم من هذه العل مقام علتين، التأنيث اللازم والجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

والتأنيث اللازم هو ما كان بالهمزة مثل حمراء وبالألف مثل حُبلى. والجمع الذي لا نظير له في الآحاد هو ما كان من الجموع على وزن مفاعِل أو مفاعيل.

وهذه العلل التي ذكرت لا تمنع الصرف على الإِطلاق، لكن تحتاج في ذلك إلى تفصيل.

فأما العدل فيمنع الصرف، وكذلك الصفة، وكذلك الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

وأمّا التعريف الذي يمنع الصرف منه تعريف العلمية أو ما أَشبه من تعريف سَحَرَ، وذلك أنه معدول عن الألف واللام فصار كالعلم في أنه معرفة وليس بمضاف ولا معرَّف بالألف واللام.

وأمّا وزن الفعل فيقسم ثلاثة أقسام: غالبُ ومختص ومشترك فالغالب هو الذي يوجد في الأسماء والأفعال، وأكثر وجوده في الأفعال مثل يفعل وأفعل وتفعل.

والمختص هو الذي لا يوجد إلاّ في الأفعال ولا يوجد في الأسماء إلاّ منقولاً من الفعل وهو فَعَّل وفُعَّل المضعف العين.

وأمّا المشترك فهو الذي يوجد في الأسماء والأفعال على التساوي.

والذي يمنع الصرف من هذه الأقسام الغالب والمختص خاصة. وأما المشترك فلا يمنع الصرف أصلاً إلاّ أن يكون المشترك منقولاً من مثل فعل أن تسمي رجلاً بضَرَبَ، فزعم عيسى بن عمر أنَّه يمتنع الصرف، واستدلَّ على ذلك بقوله:

أنا ابنُ جلا وطلاّعُ الثَنَايا
متى أضَعِ العمامَةَ تعرفوني

ولا دليل في هذا البيت له، لأنَّ ذلك محتمل أن يكون صفة لمحذوف فكأنَّه قال: أنا ابن رجلٍ جلا، ومحتمل أن يكون في جلا ضمير وحكيت الجملة وهو الأولى، فكأنه قال: أنا ابن الذي يقال له جلا، مثل تأبَّطَ شرّاً. والدليل على فساد مذهب عيسى بن عمر ما حكاه سيبويه رحمه الله من أنَّ العرب تصرف الرجل يسمى كَعْسَباً وهو في الأصل فَعَلَلٌ من الكَعسَبَةِ وهي شدَّةُ العَدوِ مع تداني الخطى.

وأمّا التأنيث فلا يخلو أن يكون باقياً على مسماه المؤنث أو منقولاً إلى مذكر، فإن كان باقياً على مؤنثه فلا يخلو أن يكون التأنيث تأنيثاً لازماً أو لا يكون. فإن كان التأنيث لازماً فيمتنع الصرف وإن كان غير لازم فلا يخلو أنْ يكون التأنيث بعلامة أو بغير علامة.

فإن كان بعلامة فيمنع الصرف، وإن كان بغير علامة فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد فإن كان أزيد فيمنع الصرف، وإن كان ثلاثياً فلا يخلو أن يكون متحرك الوسط أو ساكن الوسط.

فإن كان متحرك الوسط فيمنع الصرف، وإن كان ساكن الوسط فلا يخلو أن يكون منقولاً من كذكّر أو لا يكون. فإن كان منقولاً من مذكر فيمتنع الصرف مثل حِمْصَ وجُورَ. فإن انضافت إليه أزيد من علة واحدة فيجوز فيه وجهان: الصرف ومنع الصرف، فإن كان الاسم المؤنّث قد سمّي به مذكر فلا يخلو أن يكون مؤنثاً بعلامة أو لا يكون. فإن كان مؤنثاً بعلامة فيمنع الصرف، وإن كان مؤنثاً بغير علامة فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد.

فإن كان أزيد فيمنع الصرف ءلا أن يكون التأنيث تأنيث جمع فإنّه لايمنع الصرف، مثال ذلك أن تسمى بكلاب، فإذا سميت به انصرف إلاّ ذراعاً وكراعاً فإنَّما سمي بهما المذكر وهما مع ذلك مصروفان لكثرة تسمية المذكر بهما. فإن كان ثلاثياً فإنّه لا يمنع الصرف.

وأما التركيب وهو جعل الاسمين اسماً واحداً فلا يخلو أن يتضمن معنى الحرف مثل خمسة عشر أو لا يتضمن، فإن تضمّن معنى الحرف فإنّه مبني وإن كان لا يتضمن معنى الحرف فيمنع الصرف مثل بعلبك.

وأما زيادة الألف والنون فلا يخلو أن تكون في اسم علم أو لا تكون. فإن كانت في اسم علم منعت الصرف، وإن لم يكن علماً فلا

يخلو أن يكون صفة أو لا يكون. فإن كان غير صفة فلا يمنع وأن كان صفة فلا يخلو أن يؤنّث بالتاء أو لا يؤنث. فإن أنّث بالتاء انصرف. وإن أنّث بغير التاء امتنع الصرف.

وأما العجمة فلا يخلو أن تكون شخصية أو جنسية.
والجنسية هي أن تنقل الاسم من كلام العجم إلى كلام العرب في أول أحواله إلى نكرة مثل لجام ونيروز ويرندج وديباج.
والشخصية هي أن تنقل الاسم من كلام العجم في أول أحواله معرفة مثل إبراهيم وإسماعيل. فإن كانت العجمة جنسية فلا تمنع الصرف، وإن كانت شخصية فلا يخلو أن يكون الاسم الأعجمي على ثلاثة أحرف أو أزيد. فإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف فيمنه الصرف. فإن كان على ثلاثة أحرف فلا يمنه الصرف عند النحويين إلاّ عيسى بن عمر وابن قتيبة فيقولان: حكمه المؤنث الثلاثي. وذلك فاسد لأنّه لم يسمع في مثل نوح أو هود إلاّ الصرف.
وهذه العلل لا تمنع الصرف إلا على ما يذكر. فالتصريف يمنع الصرف مع هذه العلل كلها إلاّ مع الصفة أو مع ما يمنع وحده، فإنّه لا أثر للتعريف فيه. فالتأنيث غير اللازم والعجمة والتركيب لا تمنع الصرف إلاّ مع التعريف خاصة والعدل لا يمنع الصرف إلاّ مع التعريف أو الصفة.
والجمع الذي لا نظير له في الآحاد يمنع الصرف وحده. وكذلك التأنيث اللازم والصفة لا تمنع الصرف إلاّ مع وزن الفعل وزيادة الألف والنون.
والأسماء التي لا تنصرف تنقسم ثلاثة أقسام، قسم لا ينصرف في معرفة ولا نكرة. وقسم لا ينصرف في معرفة وينصرف في نكرة، وقسم ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة.
فالذي لا ينصرف في معرفة ولا نكرة هو كل ما ليس إحدى علتيه التعريف أو ما كان إحدى علتيه التعريف، فإذا سقط التعريف خلّفته علّة أخرى.
وأمّا الذي ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة فهو كل اسم إحدى علتيه التعريف، فإذا سقط التعريف لم تعقبه علة أخرى.
وأمَّا الذي ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة فهو كل اسم معدول في النكرة، فإذا سميت به انصرف، لأنه ليس فيه إلاّ التعريف، وليس معدولاً في التسمية ولا يثبت حاله وقت إن كان معدولاً،

لأنَّه عدل في النكرة وهو الآن معرفة. فإذا نكّرت امتنع الصرف لأنه فيه شبه أصله وقد كان في الأصل لا ينصرف.

قوله: فأمَّا ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فذلك خمسة أجناس: منها أفعلُ التفضيلِ...

أفعل لا يخلو أَن يكون اسماً أَو صفة، فإن كان اسماً فلا يخلو أَن يكون معرفة أو نكرة. فإن كان معرفة فيمنع الصرف لوزن الفعل والتعريف. وإن كان نكرة فينصرف.

فإن كان صفة فلا يخلو أَن يكون أفعلُ مِنْ مضمرة كانت معه أَو مظهرة ملفوظاً بها، أَو أَفعل الذي مؤنثة فعلاء، أَو أفعل الذي مؤنثه فُعلى، أَو أَفعل الذي مؤنثه بالتاء نحو أَرمل وأَرملة، أَو أَفعل الذي هو في الأصل اسم فوصف به نحو أَربعَ، فإنّه اسم عدد في الأصل ثم وصف به.

فإن كان أَفعل الذي مؤنثه (فعلى) أَو أَفعل الذي مؤنثه أَو أَفعل الذي مؤنثه في الأصل اسم لينصرف قولاً واحداً.

أمَّا أفعل الذي مؤنثه بالتاء فينصرف لأنه قد زال عن شبه الفعل بدخول تاء التأنيث عليه المنقلبة في الوقف هاء، وهي من خواص الأسماء.

وأما أَفعل الذي هو في الأصل اسم فينصرف إمَّا لأنه قد كان اسماً فلم يؤكِّد في الوصفية وإمّا لأنّه قد تدخله التاء فيقال أربعة.

وأَمَّا أفعل الذي مؤنثه فُعلَى فلا يستعمل إلاّ بالألف واللام أَو مضافاً، وكذلك مؤنثه. ولذلك صرف، ولذلك لُحِّن الحسن بن هاني في قوله:

كأَنَّ صُغْرى وكُبْرى من فواقعها
حصباءُ دُر على أَرض من الذهبِ

لأنه لا يخلو أَن يجعلَ «من» زائدة وكبرى مضافة إلى فواقعها أو لا، فإن جعلها زائدة فقد أخطأ لأنّها لا تزاد في الواجب. وإن جعل «مِنْ» غير زائدة فيكون قد استعمل فُعلَى غير معرَّفة بالألف واللام ولا مضافة.

فإن سمّيتَ بأفعل الذي مؤنثه بالتاء أو أَفعل الذي هو في الأصل اسم فإنّه يمنع الصرف لوزن الفعل والتعريف، وإن نكرَّتهما انصرفا قولاً واحداً.

وإن سمّيت بأَفعل الذي مؤنثه فُعلى صُرِف على كلّ حال لأجل الألف واللام أَو الإِضافة.

فإن كان أَفعل الذي مؤنثه فعلى. فإنه يمتنع الصرف لوزن الفعل والصفة، فإن سميّتَ به فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف، فإن نكرته ففيه خلاف.

فسيبويه لا يجيز الصرف وأَبو الحسن الأخفش يصرف، وأَبو علي الفارسي يجيز فيه الوجهين فقال: إن لحظتَ فيه أنّه كان صفة فتمنعه الصرف، وإن لحظت أنه انتقل عن الصفة إلى الاسمية فتصرفه، والدليل على صحة هذا أنَّ العرب إذا سمَّت بالصفة فتارة تحكم لها بحكم الصفة وتارة تحكم لها بحكم الأسماء. ألا ترى أنّها لما سمت بأحوص حكمت له بحكم الصفة، وتارة تجمعه جمع الصفات، قال:

أتاني وعيدُ الحُوصِ من آل جَعفَرٍ
فيا عبدَ عمروٍ لو نِهيتَ الأحاوِصا

فأحوص صفة لكنه سُمِّي فجمعه جمع الأسماء فقال: أحاوص.

وهذا الذي قال ليس بصحيح، لأنه يُشبِه أَصله قبل التسمية، لأنه نكرة كما كان وقت أن كان صفة، وشبه العلّة علّةٌ في هذا الباب. وسيأتي بيان ذلك.

وأمّا أبو الحسن فقال: ليس فيه إلاّ علّة واحدة فلا يمنع الصرف، وهذا الذي قاله باطل لما تقدَّم.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه. وأيضاً فإنَّ أبا زيد حكى أنَّ العرب تقول: عندي عشرون أحمرَ، في رجال اسم كل واحد منهم أَحمر.

وأما جمعهم أحوص على حوص تارة وعلى أحاوص أخرى فمن قَبِيْل ما لُحظِ فيه معنى الوصف تارة نحو العبّاس، ولم يلحظ أخرى نحو عبّاس.

فإن كان «أفعلُ مِنْ» فيمتنع الصرف، واختلف في سبب منعه للصرف، فمذهب أهل البصرة أنّه امتنع الصرف لوزن الفعل والصفة، وزعم أهل الكوفة أنه امتنع الصرف للزوم مِنْ. وهذا باطل، لأنه يلزمهم أن يمنع الصرف من «خير» في قولهم: مررت برجلٍ خيرٍ مِنْ عمروٍ، وهذا خيرٌ منكَ، والعرب لم تمنعه الصرف قط، فدل علَى أنه إنّما امتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة. فلما زال وزن الفعل صرف.

فإن سميتَ به فلا يخلو أن تُسمِّي به مع من أَو بغير من. فإن سميّتَ به مع من فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف. فإن

شرح جمل الزجاجى مكتبة مشكاة الإسلامية

تركته امتنع الصرف لوزن الفعل وقوة شبهه أَصله في أَنه نكرة مع مِنْ كما كان وهو صفة.

فإن سميت بأَفعل من غير مِنْ فإنّهِ يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف. فإن نكرّته فإنّه ينصرف قولاً واحداً، فإنّهِ لا يشبه أصله وقت أن كان صفة، لأنه لا يستعمل صفة إلاّ بمِنْ ظاهرة أو مقدَّرة.

وينبغي أن يعلم أن كل اسم في أوله همزة وبعدها ثلاثة أحرف فإنّه يحكم عليها بالزيادة وعلى ما عداها بالأصالة إلاّ أن يقوم دليل على أصالتها من اشتقاق أو تصريف أو فك مدغم.

فمثال ما دلَّ الاشتقاق على أصالة همزته أولَقَ، فإنّه مشتق من تألّق البرق بدلالة قولهم: أَلِقَ الرجلُ. فأثبت الهمزة وحذفت الواو.

ومثال ما دلَّ التصريف على أصالة همزته أَرَطَى عند من يقول: أديمٌ مأروطٌ، فيثبت الهمزة.

ومثال ما يدل الفك على أصالة همزته ما وجد في كلام العرب نحو: أَبقَقَ، فك الإدغام فيه دليل على الأصالة ما لم يقم دليل على زيادة الهمزة أيضاً من اشتقاق أو غير ذلك، فيكون الفك شاذاً ولا حجة فيه على أصالة الهمزة نحو قوله:

.....

قد عَلِمَتْ ذاكَ بناتُ ألبُبِهْ

فالهمزة في ألبُبِهِ زائدة، لأنه من اللُبّ، يريد بنات لُبّه، وأَلبّ شاذ.

ومنها فعلان... الفصل.

يقول: كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة. فإن كان اسماً فلا يخلو أن يكون معرفة أو نكرة. فإن كان معرفة فإنَّما يمتنع الصرف لزيادة الألف والنون، والتعريف عند بعضهم. وإن كان نكرة انصرف.

وإن كان صفة فلا يخلو أن يؤنث بالتَّاء أو لا يؤنث بها، فإن لم يؤنث بها بل يكون مؤنثه على فَعلى امتنع الصرف لزيادة الألف والنون، والصفة عند بعضهم وإن أنّث بها انصرف.

فمثال ما أُنّث بالتاء سَيفان وسَيفانة وسُفيان وسُفيانَة، ومثال ما يكون مؤنثه على فَعلى سَكران وسَكرَى وعطشان وعَطْشَى.

كتاب شرح الجمل الزجاجي ج 2 من ص 217 ابتسام.

وزعم بعض النحويين أَنَّ الاسم العلم الذي في آخره ألف ونون زائدتان امتنع الصرف لشبه الألف والنون بألفي التأنيث في أنّهما زائدتان في آخر الاسم كما أَنَّ ألفي التأنيث كذلك والأولى منهما ألف كما أَنَّ ألفي التأنيث كذلك، ولا تدخل عليهما تاء التأنيث كما لا تدخل على ألفي التأنيث.

وزعم أن الصفة التي في آخرها ألف ونون زائدتان ومؤنثها فَعلى إنَّما امتنعت الصرف لشبه الألف والنون أيضاً بألفي التأنيث في آخر الصفة الأولى منهما ألف كما أَنَّ ألفي التأنيث كذلك، ولا تدخل عليهما التاء كما لا تدخل على ألفي التأنيث.

والمؤنث من هذه الصفة بخلاف المذكّر كما كان الأمر فيما كانت فيه ألف التأنيث. هذا هو الصحيح، بدليل أنّه لو كان مع مجرد الزيادة يمنع الصرف لوجب أن يمنع مثل سيفان الصرف للصفة والزيادة. ولو كان عثمان يمنع الصرف للتعريف والزيادة لوجب أن ينصرف سكران إذ لا تعريف فيه. وإذن قد تبيّن أَنَّ الصفة غير مؤثرة.

وزعم أبو العباس المبرِّد أَنَّ الألف والنون إنَّما منعتا الصرف لأَنَّ النون في الأصل بدل من الهمزة، فأصل سكران عنده سكراء، واستدلَّ على ذلك بقول العرب في النسب إلى بهراء بهراني فأبدلوا النون من الهمزة. وهذا عندنا من شاذ النسب فلا تدعى من أجله النون في سكران عوضاً من الهمزة. فإن سمّيتَ بهذه الصفة التي لا تنصرف لم تنصرف أيضاً لزيادة الألف والنون والتعريف، فإن نكَّرتَ دخله الخلاف الذي دخل في تنكير أحمر بعد التسمية، وأيضاً فإنّه يحتمل أن تكون النون في بهراني وصنعاني بدلاً من الواو المبدلة من الهمزة كأنه قبل إبدال النون بهرواني وصنعواني. وإن كان ذلك أولى لأَنَّ النون أقرب إلى الواو منها إلى الهمزة.

وقوله: «ومنها كل ما في آخره ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة...» يقول: كل اسم في آخره ألفا التأنيث الممدودة أو المقصورة فإنَّه يمتنع الصرف أبداً سواء كان معرفة أو نكرة، لأنه من العلل التي تمنع وحدها الصرف لأنها قامت مقام علتين، لأَنَّ التأنيث بهما لازم.

واختلف في تسميته لازماً، فمنهم من قال: إنّما سمي تأنيثاً لازماً لأَنَّك لو حذفته لم تبق كلمة تامة بخلاف ما أُنّثَ بتاء التأنيث مثل قائمة وخارجة لأنه إذا حذفت تاء التأنيث من قائمة وخارجة تبقى كلمة تامة، وأنه لو حذفت الهمزة من حمراء لم تبق كلمة تامة.

وهذا باطل، لأنه يلزمه أن يمنع الصرف في مثل لواعية وكراهية، لأنه إذا حذفت التاء لم تبق كلمة تامة ولم يسمع إلاّ صرفه، فدلّ على بطلان ما ذهب إليه. والصحيح أن تقول إنَّما سمي لازماً لأنه بمنزلة حرف من نفس الكلمة، والدليل على ذلك أنَّ العرب إذا صغّرت اسماً خماسياً ليس رابعه حرف مد ولين مثل سفرجل يحذفون آخر حرف منه، وإذا صغّرت ما في آخره تاء التأنيث وكان بها على خمسة أحرف مثل دجاجة فلا تحذف آخره وإنما تعامله معاملة الرباعي، فدلَّ على أنَّ تاء التأنيث عندهم بمنزلة كلمة أخرى. وهذه الألف عاملوها معاملة حرف من نفس الكلمة، دليل ذلك أنهم يقولون في تصغير قرَقَرى قُرَيْقِر، فيحذفون آخره فلهذا سمّوه تأنيثاً لازماً.

فإن قيل: فينبغي أن لا تسموا بالهمزة التي في حمراء تأنيثاً لازماً لأنهم لا يحذفون همزته في التصغير، فنقول: قد ثبت أنَّ الهمزة في حمراء هي (غير) الألف التي في قرقرى، والدليل على ذلك شيئان: أحدهما: أنَّ الألف قد ثبتت للتأنيث، ولم يقم دليل على أنَّ الهمزة للتأنيث، وممكن أن تكون هذه الهمزة منقلبة عن ألف فلا يدعى أنَّ الهمزة للتأنيث، فإذن لم يثبت في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه.

والآخر: أنها لو كانت غير منقلبة عن حرف لقالوا في صحراء صحاري كما يقولون في قَرْقَرى قَرارِي، وكونها تزول لزوال الألف دليل على أنها حذفت من أجل الألف.

فإن قيل: فلأي شيء لم يحذفوها في التصغير كما حذفوا الألف فنقول: لمّا حرّكت أشبهت تاء التأنيث، فلذلك أثبتت في التصغير كما ثبتت الياء.

قوله: «ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف أو حرف مُشدَّد... الفصل».

هذا هو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد. واختلف في تسميته جمعاً لا نظير له في الآحاد، فذهب قوم إلى أنه سُمِّي جمعاً لا نظير له في الآحاد لأنه ليس في الآحاد على وزنه، ونعني بوزنه أن يكون موافقاً له في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

فإن قيل: فإنَّ في الآحاد ما هو على وزنه مثل سراويل وضبعٌ حَضاجِر ومثل ترامىَ ترامياً وتعاطَى تعاطِياً ويمانٍ وشآمٍ. فالجواب: إنَّ سراويل أعجمي وبتقدير أنّه عربي هو جمع سروالة، وقد نُطِقَ له بمفرده، قال:

عليهِ من اللؤمِ سروالةٌ
فليس يرِقُّ لمُستعطِفِ

وأما حَضاجِر فحَضاجِر جَمع.
فإن قيل: وكيف وصف المفرد بالجمع؟ فتقول: جَعَلَ الضبع لعظم بطنها كأنها ضِباع، كما يقال: بُرْمَةٌ أعشارٌ وثوبٌ أسمالٌ.
والدليل على أنه جمع أنه قد نطق له بمفرد، وعليه قوله:

حِضَجرٌ كأمّ التوأمينِ توكّأت
على مرفقيها مُستَهِلَّةَ عاشِرِ

وأما تعاطٍ فهو مصدر تعاطَى وتعاطَى على وزن تَفاعَلَ ومصدر تَفاعَلَ تفاعُل، وأصله: تعاطُي، بضم الطاء فقلبت الضمة كسرة لتصبح مجانسة الياء. وأمّا شآمٍ ويمانٍ فالألف فيهما بدل من إحدى ياءي النسب، والأصل فيه: يَمَنِيّ شامِيَ، وسيبين في بابه.
وهذا المذهب ليس بصحيح، لأنه يلزمه أن يسمي ما كان على وزن أفعُل نحو أكلُب وأفلُس وما كان على وزن أفعال نحو أحمال جمعاً لا نظير له في الآحاد، لأنه ليس في الآحاد على وزنه، وقد نص على هذا سيبويه رحمه الله في الكتاب.
ومنهم من قال: إنّما سُمّي جمعاً لا نظير له في الآحادَّ لأنَّ كل جمع يجمع فيصير إذا جمع مفرداً لجمعه وهذا لا يُجمع ولهذا يسمى الجمع المتناهي. وهذا ليس بصحيح، لأنه يلزمه على هذا أن يمنعوه الصرف إذا دخلت عليه تاء التأنيث نحو صياقِلَة وجَحاجِحَة، فإنّه لا يجمع.
والصحيح أن تقول: سُمّي جمعاً لا نظير له في الآحاد لأنّه ليس في الآحاد على وزنه، ولا يجمع.
وهذا الجمع يمنع الصرف لأنه يقوم مقام علّتين، فإن سمّيت به امتنع الصرف للتعريف وشبه العجمة، وأشبه العجمة لأنه دخل في الآحاد مثلما دخل الأعجمي في كلام العرب.
فإن نكّرته كان فيه الخلاف الذي تقدم في أحمر. هذا حكم ما لم يكن معتل اللام. فإن كان معتل اللام فلا يخلو أن يكون معرّفاً بالألف واللام أو بالإضافة، أو نكرة.
فإن كان معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة فإنّه ينصرف في حال الرفع والخفض، ويمتنع الصرف في حال النصب مثل (جواري) وشبهه. وإنَّما صرف في حال الرفع والخفض لأنه كان في الأصل جواريُ، فاستثقلت الضمة في الياء مع ثقل البناء فحذفت الياء رأساً لاجتماع الأثقال، فلما حذفت الياء دخل التنوين لنقصان البناء، وليكون عوضاً من المحذوف.

والدليل على أنه كالعوض أنك لا تحذف هذه الياء في حال الرفع والخفض مع الإِضافة، ولا مع الألف واللام لأنه ليس لك ما تعوضه من الياء لذهاب التنوين.

فإن قيل: ينبغي على هذا أنْ تحذف الياء من يرمي لثقل الضمة في الياء مع ثقل الفعل، وإذا حذفت من الجمع لشبهه بالفعل فالأحرى أن تحذف مع الفعل. فالجواب: إنَّ الفعل لم تحذف منه الياء لئلا يلتبس المرفوع بالمجزوم على أنَّهم قد حذفوا مع ما فيه من اللبس فقالوا في يرمِي، يرمِ، وعلى ذلك قراءة من قرأ: {مَا كُنَّا نَبْغِ} {وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ }.

وأما في النصب فالفتحة خفيفة فلا تستثقل.

في مذهب الزجاجي أنّ التنوين جعل عوضاً من الحركة المحذوفة من ياء جوارٍ في الرفع والخفض للاستثقال ثم عوض التنوين من الحركة فاجتمع ساكنان: التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأن التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضاً من حرف لأن عوض الحرف من الحرف قد ثبت ولم يثبت عوض الحرف من الحركة، وأيضاً فإنه يلزمه أن يعوض تنويناً في يرمي بابه من الحركة المحذوفة.

فإن قيل: الفعل لا يدخله تنوين فلذلك لم يجز تعويض التنوين منه. فالجواب: إنَّ هذا الجمع بمنزلة الفعل في أنه لا يدخله التنوين لا في معرفة ولا في نكرة، وبعض العرب إذا حذف الياء صيّر الإِعراب على ما قبله وعليه قوله:

لها ثنايا أربعٌ حسانُ
وأُربعٌ فَثَغْرُها ثَمانُ

وقد قرىء: {وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَئَاتُ} (الرحمن: 24)، بضم الراء.

قوله: (ومنها المعدول في العدد... الفصل).

لا يُعدل في العدد إلا مَفعَل أو فُعال، والذي يسمع من العدل على مَفْعَل مَثْنَى ومَوْحَد وعليه قوله:

.....
ذِئابٌ تَبغّي الناس مَثْنَى ومَوحَدُ

والذي يسمع من المعدول على فُعال: ثُناء وثُلاث ورُباع وأُحاد وعُشار، إلاّ أنَّ أحاد وعُشار قليلان.

واختُلف فيما عدا هذا المسموع من مَفعَل وفُعال هل يقاس عليه أو لا، فمنهم من قاسه ومنه من لم يقسه، وهو الصحيح، لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس.

واختلف في السبب الذي أُوجبَ أن يُمنع هذا العدل الصرف. فمنهم من قال: إنما للعدل في اللفظ والمعنى. أمَّا العدل في اللفظ فلأنَّ مثنى معدول عن لفظ اثنين، وأمَّا العدل في المعنى فهو أنّك إذا قلت: جاء القومُ مَثْنَى، تعني جاءَ القومُ اثنينِ اثنينِ (وإذا جاء القوم اثنينِ اثنينِ) فاثنين يعطي ذلك.

ومنهم من قال: إنّما منع الصرف للعدل والتعريف. ومنهم من قال: إنّما منع الصرف للعدل والصفة وهو الصحيح.

وأما قول من قال: إنما امتنع الصرف للعدل في اللفظ والمعنى ففاسد، لأنه لم يثبت العدل في المعنى من العلل المانعة الصرف وإنَّما ثبت من هذا الباب العدل في اللفظ.

وأمّا من قال: إنّما امتنع الصرف للعدل والتعريف فباطل، لأنه يرد عليه بقوله تعالى: {أُوْلِى أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَـثَ وَرُبَـعَ} (فاطر: 1). فمَثْنى صفة لأجنحة وأجنحة نكرة، فلو كان مَثْنَى معرفة لم ينعت به النكرة، وإن قال أنَّ مَثْنَى بدل فالجواب: إنَّ البدل بالأسماء المشتقة يقلّ، ويدلّ على بطلان مذهبه قوله:

.....

بمَثْنَى الزِقاقِ المُترَعاتِ وبالجُزر

بإضافة مثنى إلى الزِقاق، ولو كان علماً لم يضف.

فإنْ قال: قد يضافُ العلم قليلاً مثل قول الشاعر:

علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيدِكم

بأبيضَ ماضِي الشَفرَتَيْنِ يَمانِي

فيقال هذا قليل، والأولى أن يحمل على الكثير.

ويدلّ على بطلان مذهبه أيضاً قوله تعالى: {فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مّنَ النّسَآء مَثْنَى وَثُلَـثَ وَرُبَاعَ} (النساء: 3). لأنَّ مَثْنَى حال والحال لا يجيء معرفة فدلّ على بطلان مذهبه.

وكل غير منصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرَّ. ومنهم من قال: انصرف. وسبب اختلافهم في هذا اختلافهم في تسمية المنصرف منصرفاً.

فالذي يقول: إنّما سمي منصرفاً لأن في آخره صريفاً يجعل هذا منجراً لا منصرفاً. والذي قال: إنَّه إنَّما سمي منصرفاً لأنه انصرف عن شبه الفعل يجعل هذا منصرفاً. والأول هو الصحيح، لأنه ليس فيه صريف، لأنه لو كان المنصرف إنَّما سمي منصرفاً لانصرافه عن شبه الفعل للزم أن لا يوجد ام منصرف إلاّ وقد كان قبل ذلك قد أشبه الفعل، وذلك باطل، ألا ترى أن زيداً منصرف ولم يشبه الفعل في موضع. واختلف في السبب الذي أوجب انجرار الاسم إذا دخل عليه الألف واللام أو أضفته.

فمنهم من قال: إنَّ الألف واللام والإِضافة من خواص الأسماء. فإذا دخلت على الاسم يضعف شبهه بالفعل.

فإن قيل: فينبغي أن يَنجرَّ إذا دخل عليه حرف الجر مثل: مررتُ بأحمدَ، لأنَّ حروف الجر من خواص الأسماء فالجواب الصائب هذا المذهب أن تقول: إذا دخل على الاسم الذي لا ينصرف الألف واللام أو أضيف ضعف فيه جانب الشبه بالفعل. وإذا دخل عليه حرف الجر وزادت ضعفاً فانجرَّت، بخلافها إذا دخل عليه حرف الجرِّ والشبه فيها متمكن.

وهذا المذهب مع هذا باطل، لأنه ينبغي إذا صُغِّر الاسم الذي لا ينصرف أو نعت ثم دخل عليه حرف الجرِّ أن يجرّوهم لا يجرونه فدلَّ على بطلان مذهب هذا القائل.

ولهذا القائل أن يفرّق بين الصفة والتصغير وبين الإِضافة والألف واللام بأن يقول: الصفة والتصغير ليس اتصالهما بالموصوف كاتصال الألف واللام بالاسم ولا كاتصال المضاف بالمضاف إليه، فلذلك لم يقو قوَّتهما.

وأمَّا التصغير فقد وجد في الأفعال نحو: ما أُميلح زيداً، بخلاف الألف واللام التي للتعريف وللإِضافة، ألا ترى أنّه لم توجد الألف واللام المعرفة داخلة على الفعل في موضع، وكذلك لم تضف الفعل إلى غيره في موضع من المواضع. والأحسن أنْ تقول إنّما لم يجر لأنَّ الألف اللام والإِضافة يعاقبان التنوين، والاسم إذا دخله التنوين ينجرّ فكذلك إذا دخله ما يعاقبه.

قوله: (فأمَّا ما لا ينصرف في المعرفة ويصرف في النكرة فذلك اثنا عشر جنساً... الفصل منها، كل اسم أعجمي).

ينبغي أن يزيد في هذا الفصل ما لم تكن عجمته جنسية لكنه استغنى عن هذا بالمثال.

وقوله: وإن كان على ثلاثة أحرف انصرف فيهما.

هذا مذهب أهل البصرة وأمّا ابن قتيبة وعيسى بن عمر فإنّه عندهما يجري مجرى المؤنث الثلاثي. فإن كان متحرك الوسط منع الصرف وإن كان ساكن الوسط كان فيه وجهان، والأفصح فيه عندهما الصرف.

وذلك باطل بدليل إنه لم يسمع في لوط ونحوه إلاّ الصرف، وأما حِمْص وجُور وماه فامتنعت الصرف لاجتماع التعريف مع التأنيث مع العجمة، ولو لم يضف له التأنيث لكان مصروفاً.

قوله: (ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل.. الفصل).

كل اسم على وزن الفعل المستقبل فلا يخلو أن يكون منقولاً من فعل أَو لا يكون. فإن كان غير منقول من فعل فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف كرجل سمي إفكَلْ.

فإن كان منقولاً من فعل فلاَ يخلو أَن يسمّى به وفيه ضمير أَو لا يكون فيه ضمير. فإن ضمير. فإن سميتَ به وفيه ضمير فالحكاية ليس إلاّ مثل قول الشاعر:

نُبِّئتُ أخوالي بني يزيدُ
ظُلماً علينا لهم قَدِيدُ

فإن سميَتَ به وليس فيه ضمير فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف. فإن نكرّته بعد التسمية فإنّه ينصرف قولاً واحداً سواء كان منقولاً من فعل أو لم يكن، لأنّه لم يبق فيه إلاّ علة واحدة وليس فيه شبه أصيل، لأنه في الأصل فعل وهو الآن اسم.

قوله: (ومنها كل اسم في آخره ألف ونون... إلى آخره).

وهذا صحيح إلاّ أنه ينبغي أن يزيد فيه: ولم يجمع على فعالِين ولا صُغِّر على فُعَيْلِين. وهذه النون تعلم زيادتها من أصالتها بالاشتقاق، فإن قضى عليها الاشتقاق بالزيادة فهي زائدة وإن قضى عليها بالأصالة فهي أصيلة. وإن لم يعلم لها اشتقاق فالأولى أن تحمل على الزيادة لكثرة زيادتها إلاّ أن يكون اسم نبات على فُعّال مثل رُمّان، كان فيه خلاف.

سيبويه يزعم أنَّ هذه الألف والنون زائدتان لأنها قد كثرت زيادتهما. وأبو الحسن الأخفش يقول: قد كثر في أسماء النبات فُعّال، فينبغي أن تُحمل النون على الأصالة.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأنَّ زيادة الألف والنون في فَعلان أكثر من مجيء أسماء النبات على فُعّال، على أنّه إن ثبت ما حكي من كلامهم: أرضٌ رَمِنَةٌ، ثبت أنَّ رُمّاناً فُعّالٌ.

ومما يعلم به أصالة النون الواقعة بعد الألف إذ لا يتقدم الألف إلاّ حرفان نحو قِران فإنَّ نونه أصلية إذ لا يتصور جعل الألف والنون زائدتين لبقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف.

وكذلك أيضاً يعلم أصالة النون بأن يكون الاسم من باب جَنْجان، لأنّك إذا حملت النون على الأصالة كان الاسم من باب صَلصَلتُ وهو كثير، فإن حملتها على الزيادة كان من باب سَلِسَ أعني مما فاؤه ولامه من جنس واحد.

قوله: (ومنها كل اسم مؤنث... الفصل).

كل اسم في آخره تاء التأنيث فإنّه يمتنع الصرف للتعريف والتأنيق كفاطمة وعائشة وطلحة، فإن نكرَّته بعد التسمية به صرفته لأنه لم يبق فيه إلا علّةٌ واحدة.

قوله: (ومنها اسم مؤنث على ثلاثة أَحرف... الفصل).

المؤنث الثلاثي لا يخلو أن يكون ساكن الوسط أو متحرك الوسط. فإن كان متحركِ الوسط فيمتنع الصرف للتعريف والتأنيث، فإن نكَّرته انصرف قولاً واحداً، لأنه لم يبق فيه إلاّ علّة واحدة فقط.

فإن كان ساكن الوسط فلا يخلو أن يكون منقولاً من مذكّر أو لا يكون، فإن لم يكن منقولاً من مذكر فلا يخلو أن يضاف إليه علّةٌ واحدة أو أزيد، فإن انضاف إليه أَزيدُ من علة فيمتنع الصرف وإن انضاف إليه علةٌ واحدة فيجوز فيه وجهان: الصرف ومنعه، فمن لحظ التأنيث والتعريف منعه الصرف، ومن لحظ خفته بسكون وسطه جعل الخفة معادلة لإِحدى العلتين.

فإن كان منقولاً من مذكر امتنع الصرف لأنَّ فيه التعريف والتأنيث، وخروجه عن الخفيف وهو التذكير إلى الثقيل وهو التأنيث ولا يُجوّز غير ذلك إلاّ عيسى بن عمر، فإنّه يُجريه مجرى المؤنّث الذي لم ينقل من مذكر فيجي«فيه الصرف ومنعه.

وأمّا كل مؤنَّث على أكثر من ثلاثة أحرف فإنه يمتنع الصرف، فإن نكرته انصرف.

قوله: (ومنها كل اسم معدول عن فاعل... الفصل).

نقول: فُعَل ينقسم أربعة أقسام: جمع مثل غُرَر ودُرَر، واسم نكرة مفرد ليس بصفة نحو نُغَر وصُرَد، وصفة مثل حُطَم ولُبَد، واسم علم مثل عُمر وزُفَر وقُثَم.

فأمّا الجمع واسم النكرة الذي ليس بصفة والصفة فمصروفة في المعرفة والنكرة. وأما العلم فلا يخلو أن يكون له أصل في النكرات أو لا يكون. فإن كان له أصل في النكرات فإنّك تصرفه إلاّ أن يقوم دليل من سماع على منعه الصرف مثل عُمَر فيعلم أنّه ليس بمنقول من نكرة.

وإن لم يكن له أصل في النكرات فتمنعه الصرف إلاّ أن يقوم دليل من سماع على صرفه مثل ما حكي من أنهم يقولون: فلانُ بن أُدَرِ.

قوله: (ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي... الفصل).

يقول: كل اسم مقول من الفعل الذي لا نظير له في الأسماء لا يخلو أن تنقله وفيه ضمير أو خالياً من الضمير. فإن كان فيه ضمير فإنّك تحكيه مثل: تأبّط شرّاً، وعليه قوله:

على أطرِقا باليات الخيا
مِ إلاّ الثُمَامُ وإلاّ العِصُّي

في أحد القولين:

فإن نقلته وليس فيه ضمير فإنك تمنعه الصرف ما لم يخرجه الإعلال إلى وزن من أوزان الأسماء، فإن أخرجه الإعلال إلى ذلك فلا يخلو أن يُنطق له بأصل مثل: قيل وبيعَ، فإنّه مصروف أبداً وعليه: ما رأيتهُ من شبَّ إلى دبَّ، وفي الأثر: نَهى رَسول اللّهِ صلى الله عليه وسلّمعن قِيلَ وقال، فإنه قد نطق له بأصل، مثل أن تُسمِّي رجلاً بضَرْبَ المخففة من ضَرَبَ مثل قوله:

لو عُصرَ منه البانُ والمسِكُ انعَصَرْ

فلا يخلو أن تعتد بالعارض أو لا تعتد، فإن اعتددت العارض صرفته، وإن لم تعتد بالعارض منعت الصرف.

فإن سكّنته بعد التسمية مثل أن تُسمّي رجلاً بضُرِبَ ثم تسكن عينه فتقول: ضُرْبَ منعته الصرف. فإن نكّرته صرفته.

قوله: (ومنها كل اسمين جعلا اسماً واحداً... الفصل).

الصواب أن يقول بعد هذا: ولم يتضمّن معنى الحرف، فإن تضمّن معنى الحرف بني مثل خَمسةَ عَشَرَ إلاّ أنّه استغنى بالمثال عن ذلك. فإن لم يتضمن معنى الحرف فللعرب فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تبنيه حملاً على خَمسةَ عشر وبابه فتقول: جاءَني حضرَموتَ وبعلَبكَ، ورأيتُ حضرَموتَ ومررتُ ببعلَبكَ.

والآخر: أن تجعل الإعراب في الأول وتضيفه إلى الثاني فتقول: جاءني حضرُموتٍ ورأيتُ حضرَموتٍ ومررت بحَضرِموتٍ.

والثالث: أن تعربه إعراب ما لا ينصرف فتقول: جاءني بعلبكُ، ورأيت بَعلبكَ، ومررت بِبَعلَبكَ.

قوله: (ومنها كل اسم في آخره ألف الإلحاق... الفصل).

كل اسم في آخره ألف الإلحاق فإنك إذا سميت به امتنع الصرف لشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث في أنها زائدة في آخِر الاسم كما أنَّ ألف التأنيث زائدة، ولا تدخله تاء التأنيث كما أنَّ ما أنّث بالألف لا تدخله تاء التأنيث.

فإن قيل: فلأي شير لم يمتنع الصرف أرطي إذا كان نكرة؟

فالجواب: إنَّ ألف الإلحاق في حال التنكير لا تشبه ألف التأنيث لأنها قد تلحقها تاء التأنيث (فتقول: أرطأة، وألف التأنيث لا تلحقها تاء التأنيث)، هذا إذا سميّت بأرطَى على لغة من يقول: مأروط، فجعل همزته أصلية والألف زائدة، ومن قال: مُرطَى فالألف عنده أصلية.

فإذا سميّت به امتنع الصرف للتعريف ووزن الفعل. فإن نكرته بعد التسمية انصرف لأنه لم يبق فيه إلاّ علة واحدة، وهي وزن الفعل.

قوله: (ومنها كل مذكرٍ سميته بمؤنث... الفصل).

نقول إذا سمّيت مذكراً باسم مؤنث فلا يخلو أن يكون فيه علم التأنيث أو لا يكون.

فإن كان فيه علم التأنيث فإنّه يمتنع الصرف، قَلّت حروفه أو كثرت. وإن لم يكن في آخره تاء التأنيث فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد.

فإن كان أزيد فإنّه يمتنع الصرف للتعريف وقيام الحرف الرابع مقام تاء التأنيث.

والدليل على أنَّ المؤنث الذي هو أزيد من ثلاثة أحرف وليس فيه تاء التأنيث أنَّ الحرف الرابع يقوم فيه مقام تاء التأنيث أنهم إذا

صغّروا اسماً ثلاثياً نحو هند فإنّهم يقولون في تصغيره: هُنَيدة، ويردّون تاء التأنيث. وإذا صغّروا الرباعي الذي ليس في آخره تاء التأنيث نحو زينب يقولون في تصغيره زُيَينب، ولا يلحقون تاء التأنيث، فدل على أنَّ الحرف الرابع يقوم مقام تاء التأنيث ما لم يكن التأنيث تأنيث جمع، فإنّه لا يعتد به مثل رجل سمّيته بكلاب جمع كلب، لأنه مصروف أبداً، لأنَّ الجمع يجوز فيه وجهان: التذكير والتأنيث. فالتذكير على معنى جمع والتأنيث على معنى جماعة فلا يلزم هذا التأنيث. إلا كراعاً وذِراعاً، لكثرة تسمية المذكر بهما صرفاً، وبعض العرب يمنع الصرف من كراع.

فإن كان الاسم أقل من ثلاثة أحرف فإنّه مصروف أبداً.

قوله: (ومنها كل مؤنث سمّيته باسم مذكّر... الفصل).

كل مؤنث سميته باسم مذكَّر فإنّه يمتنع الصرف للتأنيث والتعريف أبداً بلا خلاف، إلا أن يكون على ثلاثة أحرف فإنَّ فيه خلافاً.

فزعم عيسى أنَّك إذا سمّيت امرأة بزيد فإنه يجوز فيه وجهان مثل هند لأنه صار من أسماء المؤنّث حكم له بحكم المؤنث.

وهذا الذي قال باطل، لأنه يزيد على المؤنث الذي لم ينقل من مذكّر بالخروج على الخفيف وهو المذكَّر إلى الثقيل وهو المؤنث، وقد تقدم الكلام على ذلك.

وهذه مسائل من التسمية لم يذكرها أبو القاسم فأحببت أن أُبين أحكامها. فمن ذلك أن تُسمّي رجلاً بالفعل مع علامة التأنيث مثل ضَرَبَتْ، فلا يخلو أن يكون فيه ضميراً أو لا يكون. فإن كان فيه ضمير فالحكاية ليس إلاَّ، وإن لم يكن فيه ضمير فإنّه يمتنع الصرف للتعريف والتأنيث، وتقف على التاء كما تقف على التاء اللاحقة للاسم فتقلبها هاء فتقول: جاءني ضَرَبَهْ ومررتُ بضَرَبَهْ، فإن سميت رجلاً بالفعل مع علامة التثنية أو علامة الجمع فلا بدَّ من لحاق النون لأنَّ الفعل قد صار اسماً والاسم إذا كان في آخره علامة تثنية أو جمع فلا بدَّ من النون بعدهما ويكون حكمها حكم التسمية بالتثنية والجمع.

والاسم المثنى إذا سمي به جاز فيه وجهان: أحدهما أن تحكي التثنية فتقول: جاءني زيدانِ ورأيت زيدينَ ومررت بزيدينَ.

والآخر: أن تجعلَ الإعراب في الآخر فتقول: جاءني زيدانُ ورأيت زيدانَ ومررتُ بزيدانَ، تمنعه الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.

وكذلك الاسم المجموع إذا سمي به جاز فيه وجهان: الحكاية، فيكون رفعه بالواو ونصبه وخفضه بالياء فتقول: هذه قِنّسرونَ ورأيت قِنّسرينَ ومررت بقِنْسرينَ.

والآخر: أن تجعل الإعراب في النون وتقلب الواو ياء لأنه لم يوجد اسم معرب في آخره واو ونون زائدتان فتقول: هذا زيدينُ ورأيتُ زيديناً ومررت بزيدينٍ.

فإن سمِّيت بجمع المؤنث السالم فيجوز فيه وجهان: الحكاية، فتقول: جاءني مسلماتٌ ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات.

والثاني: أن تمنعه الصرف للتأنيث والتعريف فتقول: جاءني مسلماتُ ورأيت مسلماتَ ومررت بمسلماتَ.

وزعم أبو العباس المبرِّد أنه يجوز: مررت بمسلماتِ، بالكسر من غير تنوين، وحذف التنوين لأنه في مقابلة نون الجمع، فلما زال عن الجمعية زالت النون فصارت التاء بمنزلة الياء والواو في الجمع فلا تُمنع الصرف.

وهذا الذي قاله باطل لأنَّ التاء على كل حال تعطي التأنيث مع أنها بمنزلة الياء والواو في الجمع فلا تمنع الاسم الصرف لاجتماع عِلّتين فيه، ورواية من روى:

تَنوَّرتها من أذرِعاتِ...

.....

بالكسر من غير تنوين غير صحيحة.

فإن سمّيت بالحروف فلا يخلو أن يكون حرف معنى أو حرف هجاء. فإن كان حرف معنى فلا يخلو أن يكون على حرفٍ واحد أو على حرفين أو على أزيد.

فإن كان على أزيد من حرفين مثل منذ إذا جرَّت، وكذلك ثُمَّ فإنَّ حكمه حكم الاسم يكون معرباً فتقول: جاءني منذٌ ورأيت منذاً ومررت بمنذٍ. وإن كان على حرفين فلا يخلو أن يكون الثاني حرف أو حرفاً صحيحاً. فإن كان حرفاً صحيحاً فإنّه يجعل الإعراب عليه ويجري مجرى الأسماء المنقوصة كيدٍ ودمٍ، فتقول: جاءني مِنٌ ورأيتُ مِناً ومررتُ بِمِنٍ.

وإنْ كان الثاني حرف علة فإنَّك تزيد عليه حرف علة آخر من جنس حرف العلّة، فإن كان ياءً زدتَ ياءً وإنْ كان واواً زدت واواً وأدغمت الياء في الياء والواو في الواو.

فلو سمَّيتَ رجلاً بأو لقلت: جاءني أوٌّ ورأيت أوّاً، ومررت بأوَ، وعليه قوله:

عُلِّقتَ أوّاً تُردِّده

إنَّ أوّاً ذاكَ أعياناً

ومثل قول الآخر:

ليت شعري وأينَ مني ليتٌ
إنَّ ليتاً وإنَّ لوّاً عنَاءُ

وإنَّما فعلت ذلك لأنَّك لو لم تزد عليه حرفاً من جنس الثاني لأدّى ذلك إلى بقاء الاسم المعرب على حرف واحد، وذلك أنك لو جعلت الإعراب في الحرف الثاني من غير أن تزيد عليه لوجب أن يدخله التنوين علامة على التمكن ثم تستثقل الحركة في حرف العلة فيلتقي ساكنان: حرف العلة والتنوين فيحذف حرف العلة لذلك فيبقى الاسم على حرف واحد وذلك باطل.

فإن كان حرف المعنى على حرف واحد فلا يخلو أن يكون ساكناً أو متحركاً. فإن كان متحركاً أشبعت الحركة حرفاً من جنسها فيصير على حرفين ثانيه حرف علة فيكون حكمه حكم «لو» إذا سميت بها.

فإن كان ساكناً حركته بالكسرة وفعلت به ما فعلت بالتسمية بالحرف المكسور. وإنما حركته بالكسر لأنَّك تضيف إليه في التسمية به حرفاً، إذا لا يمكن أن يكون الاسم الظاهر على حرف، وأشبع الحروف في الزيادة حروف العلة، فتزيد حرف علة ساكناً لأنَّه مهما أمكن زيادة الحرف ساكناً كان أولى من زيادته متحركاً، فيلتقي ساكنان فتحرك لأنَّه لا يمكن الابتداء بالساكن، وأصل حركة التقاء الساكنين الكسر فتحرِّكه بالكسر فلذلك يصير حكمه حكم التسمية بالحرف المكسور.

فإن سميت بحرف هجاء فحكمه في التسمية حكم التسمية بحرف المعنى الذي على حرف واحد.

وزعم بعض النحويين أنَّك ترد حرفاً من أصول الكلمة. واختلف في ذلك فمنهم من قال: يكون للأقرب، ومنهم من قال: يكون اللام أبدا. وزعم بعضهم أنّك ترد جميع حروف الكلمة، فإذا سمّيت بالضاد من ضَرَبَ فمنهم من يقول: ضا، وهو مذهبُنا. ومنهم من يقول: ضَرْ، ومنهم من يقول: ضَبْ، ومنهم من يقول: ضَرَبَ.

والصحيح الأول وما عداه فاسد، لأنَّه يلبس بالتسمية بالكلمة كلها أو بالتسمية بأكثر من حرف واحد منها.

بـــاب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان

اعلم أن أسماء القبائل لا يخلو أن تكون منقولة من اسم أب أو أُم أو غير منقولة. فمثال المنقولة من اسم أم: سَدُوس وسَلُول، في أحد القولين، وباهِلَة.

والدليل على أنَّ سدوس منقول من اسم أمّ قوله:

إذا ما كُنت مفتخِراً ففاخِرْ
ببيتٍ مثلِ بَيتِ بني سدوسا

ومثال المنقول من اسم أب مَعَد وتميم وجُذام ولَخَم. وغي المنقول منها مثل: قُريش وثَقِيف ويَهود ومَجُوس ونحوه.

فإن كان منقولاً من اسم أب أو أمّ فلا يخلو أن تضيف إليه ابناً أو لا تضيفه. فإن أضفتَ إليه ابناً فإنَّه يبقى على ما كان عليه في الأصل لأنَّه ليس باسم للقبيلة. فإن كان فيه مانع للصرف منعت منه الخفض والتنوين وإلاَّ صرفته. فإن لم تضف إليه فلا يخلو أن يكون على نيّة الإِضافة أو على غير نية الإِضافة. فإن كان على نيّة الإِضافة فحكمه حكم المضاف إليه ابن. وإن كان على غير نيّة الإِضافة فلا يخلو أن تقصد به قصد الحي أو قصد القبيلة.

فإن قصدت به قصد الحي صرفته إلاّ أن يكون فيه ما يوجب منع الصرف. وإن قصدت به قصد القبيلة منعته الصرف للتأنيث والتعريف.

وكذلك وإن كان منقولاً من اسم أب إلاّ أنّه لم يستعمل على إضافة ابن وابنة إليه نحو مَعدّ وكَلْب، لأنَّه لا يقال بنو معدّ ولا بنو كلب وإن كان معدّ اسم الأب وهو معدّ بن عدنان وكلب كذلك اسم الأب، وهو كلب بن وَبْرَة.

وقد قيل: بنو معدّ، قليلاً. قال الشاعر:

غَنِيَت دارُنا تِهامةُ في الدّهـــ
ـــــــرِ وفيها بنو معدَ حلولا

وأسماء القبائل والأحياء تنقسم خمسة أقسام. قسم لا يستعمل إلاّ اسماً للقبيلة وذلك يهود ومجوس وآدم.

والدليل على أنّ يهود قصد به قصد القبيلة منع صرفه في قوله:

فأنت أولى من يهودَ بمدحةٍ
إذا أنتَ يوماً قُلتَها لم تؤنَّبِ

والدليل على أنَّ مجوس قصد به القبيلة قوله:

.....

كنارِ مجوسَ تَستعِرُ استعارا
فمنع صرف مجوس.
والدليل على أنَّ آدم قصد به قصد القبيلة قوله:
سادوا البلاد وأصبحوا في آدمٍ
بلغوا بها بيض الوجوهِ فُحولا
فعاد عليه الضمير مؤنثاً وصرفه لأنّه جعله نكرة أو للضرورة.
وقسم الغالب عليه أن يستعمل استعمال أسماء الحي وهو قُريش وَثَقِيف وَمَعَدّ وعاد، وقد يستعمل اسماً للقبيلة.

والدليل على ذلك في معدّ قوله:
عَلِمَ القبائلُ من معدَّ وغيرِها
أنَّ الجوادَ محمّدُ بنُ عُطارِدِ
فمنع صرفه لأنه قصد به القبيلة، وقال آخر في منعِ صرف قريش:
غلبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً
وكفى قُريشَ المعضِلاتِ وسادَها
وقال الآخر في منع صرف عاد:
لو شَهْدَ عادَ في زمانِ عادِ
لابتزَّها مَبارِك الجِلادِ
والعرب تقول هذه ثقيفُ بنتُ قريشَ، فمنعته الصرف لأنّها قصدتَ به قصد القبيلة.
وقسم يتساوى فيه الأمران وهو ثمود وسبأ، فمثل منع صرف ثمود قوله تعالى: {أَلاَ بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ} (هود: 95). وقال تعالى: {أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفرُواْ رَبَّهُمْ} (هود: 68) فصرفه.
ومثال منع صرف سبأ قوله تعالى: في قراءة من قرأ: {لِسَبَإٍ} (سبأ: 15)، بفتح الهمزة ومثل قول الشاعر:
مِن سبأ الحاضِرينَ إِذْ يبنون من دونه سَيلِهِ العَرِما
وقسم الغالب عليه اسماً للأب وهو تميم، وقد يقصد به القبيلة وحكي من كلامهم: هذه تميمُ بنتُ مُرّ.
وما بقي الغالب عليه أن يكون اسماً للقبيلة، فافهم.
وأمّا أسماء الأماكن فتنقسم قسمين: قسم فيه علامة تأنيث، وقسم لا علامة تأنيث فيه. فالقسم الذي فيه علامة التأنيث ينقسم

قسمين: قسم فيه ألف ولام وقسم ليس فيه ألف ولام. فالذي ليس فيه ألف ولام: مكّةُ وحُزوى وهو ممنوع الصرف. والذي فيه ألف ولام نحو: الرَقّةُ والرصافةُ والبصرةُ، وهو مصروف.

وما ليس فيه علامة تأنيث الغالب عليه أن يكون مؤنثاً للبقعة وقد يجوز أن يذكر ويذهب به إلى المكان وهو مع ذلك ينقسم خمسة أقسام:

قسم لا يستعمل إلاّ مذكّراً وذلك: بَدْرٌ وثَبِيْرٌ والشامُ وفلجٌ والعراقُ والحجازُ واليمنُ ونجدٌ.

والدليل على أن بدراً مذكر قوله تعالى: {وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ} (آل عمران: 123) فصرفه والدليل على أن ثَبيراً مذكَّر قوله: أشرق ثَبير كيما نغير. ولو كان مؤنثاً لقال: أشرقي ثَبِيرُ.

والدليل على أنَّ فلجاً مذكَّر صرفه في قوله:

إنَّ الذي حانت بفلجٍ دماؤهم
هم القوم كلُّ القومِ يامَّ خالدِ
ولم يسمع قط من العرب غير مصروف.

والدليل على أنَّ نجداً مذكر قوله:

فإن تدعي نجداً أَدعهُ ومَنْ بهِ
وإن تَسكُني نَجداً فيا حَبّذا نَجدُ

فأعاد الضمير عليه مذكراً وصرفه.

وقسم استعمل مذكراً ومؤنثاً والغالب عليه التأنيث، وهما: فارس وعُمان، وعليه قوله:

لقد علمت أبناءُ فارسَ أَنَّني
على عَربيّات النساءِ غيورُ
فمنع صرف فارس.

وقسم استعمل مذكراً ومؤنّثاً والغالب عليه التذكر وهو مِنَى وهجَر ودابِق وواسط وحِجْر وحُنَين. وقد تستعمل مؤنثات. والدليل على أن مِنى قد يستعمل مؤنثاً قوله:

ليومُنا بمِنى إذ نحنُ ننزِلُها
أَحبُّ من يومنا بالعَرجِ أو مالِ
والدليل على تأنيث هجر قوله:

منهنَّ أيامُ صدقٍ.....
... البيت

فمنع صرف هجر.
ومنه قولهم في المثل: كجالبِ التَمرِ إلى هَجَر. ومنه قولهم: سِطِي مَجَرُّ تُرطِبْ هَجَر. والدليل على أن دابقاً مذكّر قوله:
.....
ودابقٍ وأينَ منّي دابِقُ
وواسِط الغالب عليه التذكير، ولو قصد به قصد البقعة لكان بالتاء، لأن واسطاً في الأصل صفة غلبت، وكان ينبغي أن تكون فيه بالألف واللام كالصفات الغالبة إلاّ أنّها حذفت منها الألف واللام كما حذفت من قوله:
ونابغةُ الجَعديّ بالرملِ بيتُهُ
عليه صفيحٌ من تراب مُصَوَّبِ
يريد النابغة.
والدليل على أنَّ حُنيناً يستعمل مؤنثاً قوله:
نصروا نبيَّهم وشدَّوا أزرهُ
بحُنَيْنَ حينَ تواكُلِ الأبطالِ
فمنعه الصرف. وقال تعالَى: {وَيَوْمَ حُنَيْنٍ} (التوبة: 25). فصرفه وذهب به إلى المكان.
وقسم يستعمل مذكّراً ومؤنثاً على السواء وذلك حِراء وقُباء وبغداد. قال:
ستعلمُ أيُّنا خيرٌ مكاناً
وأعظَمنا ببطنِ حِراءَ نارا
فمنع حِراء الصرف. وقال آخر:
.....
ورَبِّ وجهٍ من حِراءَ مُنحنِ
فصرف. وما بقي فمؤنَّث ليس إلاّ.
وأمّا السور فتنقسم ثلاثة أقسام: قسم مسمى بجملة وقسم مسمى بفعل وقسم مسمى باسم.
فالمسمى بجملة يحكى، لا يدخله إعراب نحو: {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ} (الجن: 1) أو: {أَتَى أَمْرُ اللَّهِ} (النحل: 1). وأشباه ذلك.
والمسمى بفعل يُعرب إعراب ما لا ينصرف. وإن كان فيه أَلف وصل قطعت لأنَّه قد صار من جملة الأسماء، وألف الوصل لا تكون (في الأسماء) إلاّ في أسماء معلومة نحو: {اقْتَرَبَتِ} (القمر: 1).
والمسمى باسم ينقسم قسمين: قسم سمي باسم حرف من حروف التهجي، وقسم سمِّي بغير ذلك من الأسماء.

فالمسمى باسم ليس من حروف التهجي لا يخلو أَن يكون فيه أَلف ولام أَو لا يكون. فإِن كان لا ألف ولا لام فيه فيمنع الصرف للتعريف والتأنيث نحو هود ونوح، تقول: هذه هودُ وقرأتُ هودَ وتبركت بهودَ.

فإِن أَضفتَ إليه سورة في اللفظ أَو التقدير بقي على ما كان عليه قبل. فإِن كان فيه ما يوجب منع الصرف لم تصرفه وإلاّ صرفته، تقول: سورةُ يونسَ، فتمنع يونس الصرف للتعريف والعجمة، وتقول: هذه سورة نوح فتصرفه.

والمسمى باسم حرف من حروف التهجي (لا يخلو أَن يكون مسمى باسم واحد أو بأكثر، فإِن كان مسمى باسم واحد من حروف التهجي) فإِن أضفت إليه سورة كان موقوفاً لا إعراب فيه، فتقول: هذه سورةُ صادَ. وإن لم تضف إليه سورة في اللفظ ولا في التقدير جاز فيه ثلاثة أوجه: الوقف على الحكاية، وأن تعربه إعراب ما ينصرف إن قدرته منقولاً من مذكّر، وإعراب ما ينصرف وما لا ينصرف إن قدَّرته منقولاً من مؤنث، لأنَّ أسماء الحروف يجوز فيها وجهان: التذكير على معنى الحرف والتأنيث على معنى الكلمة.

وإن كان مسمى بأكثرَ من اسم واحد فلا يخلو أن يكون على وزن من أَوزان الأسماء الأعجمية أَو لا يكون.

فإِن كان على وزن من أوزان الأعجمية فلا يخلو أَن تضيف إليه سورة أَو لا تضيف. فإِن أضيف إليه سورة لفظاً أَو تقديراً فالوقف. وإن لم تضفها إليه لا لفظاً ولا تقديراً فإعراب ما لا ينصرف والوقف على الحكاية. وذلك {طس} (النمل: 1). و{حـم } (غافر: 1)، وهما على وزن قابيل وهابيل.

فإِن لم يكن على وزن من أوزان الأعجمية فلا يخلو من أَن يمكن جعله اسماً مركباً أو لا يمكن. فإِن أمكن، فإِن أضفت إليه سورة لفظاً أَو تقديراً فالوقف وإن لم تضفها إليه لا لفظاً ولا تقديراً فثلاثة أوجه: الوقف على الحكاية والبناء نحو خمسة عشر، وإعراب ما لا ينصرف نحو بعلبك وكذلك {طسم } (الشعراء: 1) وحاميم.

فإِن لم يمكن جعله اسماً واحداً فالوقف ليس إلاّ أَضفتَ إليه سورة أم لم تضفها نحو: {كهيعص } (مريم: 1). و{حـم }{عسق } (الشورى: 1، 2).

بـــاب فَعـــال

فَعالِ تنقسم قِسمين: معدول وغير معدول، فالمعدول ينقسم خمسة أَقسام: أَحدها: أَن يكون اسم أمر نحو نَزالِ، وعليه قوله:

ولنعمَ حشوُ الدرعِ أنتَ إذا
دُعِيتَ نَزالِ ولُجَّ فَي الذُعرِ
ودراكِ.

والثاني: أَن يكون معدولاً عن مصدر معرفة نحو فَجارِ ويَسارِ، قال الشاعر:

فقلتُ امكثي حتى يَسارِ...
البيت

وقال الآخر:

أَنّا اقتسمنا خُطّتَيْنا بيننا
فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجارِ

والثالث: أَن يكون معدولاً عن صفة غالبة على وزن فاعلة مثل: حَلاقِ، اسم للمنية، ووَقاعِ، للكيَّة في الرأس، وعليه قوله:

وكنتُ إذا بُلِيت بخصم سوءٍ
دلفتُ له وأَكويهِ وَقاعِ

والرابع: أَن يكون اسماً علماً معدولاً عن فاعلة مثل: حَذامِ ورَقاشِ.

والخامس: أَن يكون معدولاً في النداء نحو فَساقِ وخَباثِ، وقد تقدَّم ذكره في بابه.

وغير المعدول ينقسم أَربعة أَقسام: أَحدها: أَن يكون اسماً مفرداً نكرة مثل جَمادِ وجَناح.

والثاني: أَن يكون مصدراً مثل ذَهاب.

والثالث: أَن يكون صفة مثل جواد.

والرابع: أَن يكون جمعاً وبينه وبين واحده حذف الهاء نحو سَحاب. فغير المعدول مصروف إلاّ أَن يُسمَّى به، فإِن سمّيتَ به لا يخلو أَن تسمّي به مذكراً أَو مؤنثاً.

فإِن سميت به مذكراً انصرف قولاً واحداً لأنه ليس فيه إلاّ علّة واحدة خاصة، إِلا أَن يكون منقولاً من مؤنث نحو رجل سميته بعَناق، فإِن سميت به مؤنثاً امتنع الصرف للتأنيث والتعريف.

وأما فَعالِ الذي هو اسم أمر فمبني إمّا لوقوعه موقع المبني وهو الأمر، ألا ترى أَنَّ نَزالِ في معنى انزل، أو لتضمنه معنى الحرف وهو اللام، لأنَّ نزالِ في معنى: لِتَنزِلْ.

وأما فَعالِ العلم المعدول عن فاعله فبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف. وأهل الحجاز يبنون، ما لم يكن في آخره راء فإنَّ بني تميم يبنونه. وذلك أَنَّ مذهبهم الإمالة، والراء المكسورة توجب الإِمالة، فلذلك يبنون، وقد لا يبنون، وعليه قول الشاعر:

ومرَّ دهرٌ على وَبارِ
فهلكت جَهرةً وبَارُ

وأمَّا المعدول عن المصدر المعرفة أَو فَعال المعدول عن الصفة الغالبة فهما مبنيّان.

واختلف في السبب الموجب لبناء هذه الأقسام الثلاثة من فَعالِ.

فمنهم من قال: إنَّما بنيت لشبهها بفَعال الذي هو اسم الأمر، وهو مذهب سيبويه وهو الصحيح.

ووجه الشبه بينها وبينه هو تساويهما في التعريف والتأنيث والعدل والوزن. ومنهم من قال: إنَّما بنيت لتوالي العلل عليها وذلك أنَّها قد كانت ممنوعة الصرف قبل العدل للتأنيث والتعريف، فلما زاد العدل وليس بعد منع الصرف إلاّ البناء بنيت، وهو مذهب أبي العباس المبرّد.

ومنهم من قال: إنّما بنيت لتضمّنها معنى الحرف وهو تاء التأنيث، وهو مذهب الرَبَعي.

وهذان الوجهان اللذان ذهب إليهما أبو العباس والربعي ليسا بصحيحين، لأنّه لو كان الأمر على ما زعم الرَبعي لم يجز في الاسم العلم المؤنَّث إلاّ البناء خاصة، كما لم يجز في المعدول عن المصدر وعن الصفة الغالبة إلاّ البناء، لأنّ الاسم المتضمن معنى الحرف لا يجوز فيه إلاّ البناء خاصة.

وباطلٌ أيضاً أَن يكون موجب البناء كثرة العلل، لأنَّ هذه العلل إذا وجدت في الاسم كان الاسم بها مشبهاً للفعل، وشبه الفعل لا يوجب البناء بل الذي استقر في شبه الفعل بوجود هذه العلل فيه منع الصرف.

فإن قيل: فلأيّ شيء كان في العلم وجهان ولم يجز ذلك في المصدر ولا في الصفة الغالبة؟

فالجواب: إنَّ الاسم العلم له شبهان، شبه بالمبني المعدول، وقد تقدَّم وشبه بالمعرب إعراب ما لا ينصرف في أنّه اسم علم لمؤنَّث كسعاد وزينب. فمَنْ لحظَ من الأوجه الأربعة المتقدّمة شبهه بالمبني بناه ومن لحظ شبهه بالمعرب أعربه، وليس كذلك المصدر ولا الصفة، لأنهما ليسا باسمين علمين لمؤنث.

وأمَّا من ردَّ على أبي العباس المبرِّد بأن كثرة العلل لا توجب البناء، واستدلَّ على ذلك ببعلبك، وأنك إذا سميت امرأة بسلمان فإنَّك تمنع الصرف ولا يجوز البناء، فلو كانت كثرة العلل توجب البناء لبنى، ألا ترى أن سلمان قد اجتمع فيه زيادة الألف والنون والعلمية والتأنيث وفي بعلبك التعريف والتأنيث والتركيب، فباطلٌ، لأنَّ أبا العباس إنَّما ذهب إلى أنَّ الاسم إذا كان لا ينصرف فحدثت عليه علة فإنّه يُبنى، لأنّه ليس بعد منع الصرف إلاّ البناء، وأمّا ما دخلته علل كائنة ما كانت في أول أحواله، ولم يثبت له منع الصرف قبل ذلك فإنَّ ذلك لا يوجب بناءه، لأنّها دخلت عليه وهو مصروف فنقلته إلى منع الصرف.

فإنْ قلت: فسلمان قبل التسمية به قد كان لا ينصرف.

فالجواب: إنّه لم يستقر فيه منع وهو اسم لمؤنث فأشبه ما حدثت فيه العلل في أول أحواله، ولم يكن قبل ذلك غير ممنوع.

وفَعال المعدولة إذا سميت بها فلا يخلو أن تسمي بها مذَّكراً أو مؤَّنثاً. وأما ما قال ابن باب شاذ أنَّها إذا سميت بها مذكراً فيجوز فيها الإعراب والبناء حملاً على الاسم المؤنث المعدول العلم فباطل، لأنّه لا يشبهه، لأنَّ ذاك مؤنّث وهذا مذكّر.

فإن سميّت بها مؤنثاً فيجوز فيها وجهان: البناء والإعراب إعراب ما لا ينصرف، وذلك أنّها صارت اسماً علماً لمؤنث فأشبهت حَذامِ فجاز فيها ما جاز في حذام.

وزعم أبو العباس أنَّ نزال إذا سُمّي بها ليس فيها إلاّ البناء. واستدل على ذلك بأنه يبقى على ما كان عليه من البناء لأنّه نقل من اسم إلى اسم كما أنّك إذا سميت بانطلق لا تقطع الهمزة، لأنّه نقلته إلى بابه، ولو كان المسمى به فعلاً قطعت همزته لأنه قد خرج عن بابه.

وهذا الذي قال باطل، لأنَّ الإعراب ليس بمنزلة همزة الوصل، ألا ترى أنَّ الفعل إذا سمي به أُعرب فإذا أعرب الفعل لأجل التسمية به مع أنَّ بابه أن لا يعرف كان إعراب هذا أولى، لأنَّ بابه الإعراب.

واسم الأمر يجوز أَن يبنى بقياس من كل فعل ثلاثي. وأَمَّا الفعل الرباعي فلا يجوز بناؤه منه، خلافاً للمبرّد إلاّ فيما سمع، وذلك لفظان: قرقار وعَرعارِ، قال الشاعر:

قالت له ريعُ الصَبا قَرْقارِ
واختلطَ المعروفُ بالإِنكارَ

وقال النابغة:

.....
يدعو وليدُهُمُ بها عَرعارِ
فلما لم يكثر ذلك لم يقس.

بـــاب الاستثناء

الاستثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك وهي: إلاّ وغير وسِوَى وحاشى وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون.

وزاد بعضهم في هذه الأدوات لا سيَّما وبَلْهَ. وإدخالهما في هذا الباب خطأ على ما يُبيَّن بعدُ إن شاء الله تعالى.

وهذا الإخراج قد يكون مما دخل فيه الأول بعموم لفظ متقدّم أو بحكمه أو بالمعنى. فمثال إخراجك الثاني من عموم لفظ الأول: قامَ القومُ إلاَّ زيداً، فزيد مخرج من القوم المتقدمي الذكر.

ومثال إخراجك الثاني من عموم حكم اللفظ الأول: ما كلَّمتُ زيداً إلاّ يومَ الجمعةِ.

فقولك: ما كلّمتُ زيداً، يقتضي العموم في الزمان، فأخرجتَ يوم الجمعة مما يقتضيه حكم اللفظ.

ومثال إخراجك الثاني من عموم مفهوم من معنى الكلام المتقدّم: ما قامَ إلاّ زيدٌ، خرج زيد من عموم مفهوم معنى الكلام، ألا ترى أنَّ المعنى ما قام أحدٌ إلاّ زيداً. إلاّ أنَّ هذا النوع لا يسمى استثناء إلاّ بالنظر إلى معناه.

وهذه الأدوات تنقسم أربعة أقسام: حرف واسم وفعل وما استعمل حرفاً وفعلاً.

فالحرف: إلاّ وحاشا ـــ في مذهب سيبويه ـــ ومذهب المبرّد أنّها قد تكون فعلاً، واستدل على ذلك بما حكي من كلامهم: اللّهم اغفِرْ لي ولمن سمِعَني حاشى الشيطان وأبا الأصبغ. وبقول النابغة:

.....

ولا أحاشِي من الأقوامِ من أحدِ

قال: فقوله: أحاشي مضارع حاشَى فدلَّ ذلك على أنَّها فعل. وهذا باطل بل أُحاشي فعل مأخوذ من حاشى على حد ما تشتق الأفعال من الحروف نحو قولهم: سوَّفتُه، إذا قلتُ له: سوف أفعل كذا، ونحو قولهم: سألتك حاجةً فلوليتَ، أي قلت لولا كذا وكذا، وكذلك ولا أحاشي، معناه: ولا أقول حاشى فلانٍ، وإنّما الدليل فيما حُكيَ إن صحَّ.

والاسم غير وسِوى وسُوِي وسَواء، والفعل: ليس ولا يكون وعدا وما عدا، وما خلا، وقد حكي بما خلا الجر فتكون ما حينئذٍ زائدة لا مصدرية وتكون خلا حرفاً.

والذي استعمل فعلاً وحرفاً خلا، إلاّ أنَّ الغالب عليها الفعلية فتكون فعلاً إذا نصبت ما بعدها، وتكون حرفاً إذا انخفض ما بعدها.

واختلف النحويون في قدر البعض المخرج. فمنهم من ذهب إلى أنَّه يجوز أنْ يخرج الأكثر ويترك الأقل، واستدل على ذلك بقوله:

أدَّوا التي نَقَصَتْ تسعون من مائةٍ

ثُمَّ ابعَثُوا حكماً بالحقِّ قَوّالا

ووجه الدليل من هذا البيت أنَّ الاستثناء إخراج الثاني من الأول وهذا الشاعر قد أخرج تسعينَ من مائة، فكما ساغ له ذلك في غير الاستثناء فكذلك يجوز في الاستثناء.h

وهذا الدليل فاسد، لأنَّه إنَّما لم يجز إخراج الأكثر وترك الأقل عند من ذهب إلى ذلك لأنَّه يؤدي إلى وضع اسم الكل على الأقل. ألا ترى أنَّك إذا قلت: قام القومُ إلاّ أربعةَ أخماسِهم، كنت قد أوقعت القوم على خمسهم وذلك غير جائز، وإذا قلت: قام القومُ إلاّ خُمسُهم كنت قد أوقعت القوم على أكثرهم وذلك جائز. ألا ترى أنَّ العرب تقول: قام القومُ، إذا قاموا بأجمعهم أو قام أكثرهم، فلا يلزم في البيت شيء من ذلك فاستدلالهم به فاسد.

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: {إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـنٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ } (الحجر: 42). فاستثنى الغاوين من العباد وهم أكثر من المؤمنين بدليل قوله تعالى: {إِلاَّ الَّذِينَ ءامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّـلِحَـتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ} (ص: 24) وهذا أيضاً لا حجَّةَ لهم فيه. لأنَّ العباد حيث أضافهم الله تعالى إلى نفسه فإنَّهم يراد بهم المؤمنون، والإضافة إضافة تقريب فكأنَّه قال: إنَّ المؤمنين ليس لك عليهم سلطان.

وقوله: إلاّ من اتَّبعك من الغاوين، استثناء منقطع وليس مخرجاً من الأول كأنَّه قال: لكن من اتّبعك من الغاوين فلك عليهم.

ومنهم من ذهب إلى أنَّه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دون واستدل على ذلك بقوله تعالى: {قُمِ الَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً }{ نّصْفَهُ} (المزمل: 2، 3).

ووجه الدليل في هذه الآية أنَّ القليل مستثنى من الليل والمراد به النصف، بدليل أنَّه قد أبدل منه النصف بدل شيء من شيء قالوا: ولا يجوز أن يكون أبدل منه بدل بعض من كل حتى كأنَّه قال: قم نصفَ القليلِ، لأنَّ القليل مبهم فلا يعلم قدر نصفه.

وهذا الذي استدلّوا به لا حجة فيه، بل النصف بدل من القليل بدل بعض من كل، ويكون القليل معيّناً بالعرف أي بالعادة أن يسمَّى قليلاً.

والدليل على فساد ما ذهبوا إليه من أنَّ النصف بدلٌ من القليل بدل شيء من شيء أنَّ من قام الليل إلاّ نصفه لا يقال فيه أنَّه قد قام الليل إلاّ قليلاً.

ومنهم من ذهب إلى أَنَّه لا يجوز أن يكون المستثنى عقداً من العقود. واستدلَّ على ذلك بأنَّ كلام العرب مبني على الاختصار، فإن قلت: عندي مائةٌ إلاَّ عشرة كان نقيض كلامهم لأنَّه أخصر من هذا أن تقول: عندي تسعون.

فإن لم يكن المستثنى عقداً جاز نحو قولك: عندي مائةٌ إلاّ ثلاثةً، لأنه أخصر من قوله: عندي سبعةٌ وتسعونَ، أو مثله، فجاز لذلك.

وهذا فاسد، لأنَّه مبني على أنَّه يجوز الاستثناء من العدد، وذلك فاسد لأنَّ أسماء العدد نصوص والنصوص لا يجوز الاستثناء منها، لأن الاستثناء منها يأدي إلى إخراج النص عن نصيته، ألاّ ترى أنّك إذا قلت: عندي ثلاثةٌ إلاّ واحداً، كنت قد أوقعت الثلاثة على الاثنين، وذلك لا يجوز وإنما يجوز أن تقول: قام القومُ إلاّ عشرةً. ولا يلزم فيه ما قال من عدم الاختصار.

فأمّا قوله تعالى: {فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَاماً} (العنكبوت: 14)، فإنَّما جاز الاستثناء فيه عن اسم العدد لأنَّه قد يدخله اللبس، ألا ترى أن هذا القدر قد يؤتى به على جهة التكثير فيقال: أقَعدُ ألفَ سنةٍ، أي أقعدُ زمناً طويلاً، فلما كان قد يدخله الاحتمال جاز الاستثناء منه، وتبيّن بالاستثناء أنه لم يستعمل اسم العدد للتكثير.

وكذلك ما جاء من الاستثناء من الأعداد التي يجوز أنْ تستعمل على جهة التكثير ينبغي أنْ يكون العدد فيها هذا الذي ذكرناه.

والصحيح أنَّ المخرج أقلّ من النصف أبداً، وما قلّ كان أحسن لما ذكرناه من أن العرب قد توقع لفظ العموم على الأكثر ولا تضعه على الأقل.

ويشترط في المستثنى منه ألا يكون نصاً، ولذلك لم يجز الاستثناء من أسماء الأعداد كما تقدم.

وكذلك يشترط أن يكون المستثنى مبهماً، فلا تقول: قام قومٌ إلا بعضَهم، لأنَّ ذلك لا فائدة فيه. ويشترط في المخرج بالاستثناء أن يكون نصاً أو ظاهراً جارياً مجرى النص.

ولا يجوز إخراج ما هو مبهم في نفسه، فلا تقول: قام القومُ إلاّ رجالاً، لأنه قد يجوز أن يكون الرجال النصف أو أقل أو أكثر، فلا فائدة في الاستثناء إذ ذاك.

واختلف النحويون في الناصب للاسم المستثنى بإلاّ، وفي نصب «غير» وما في معناها من الأسماء نحو سوى وسُوى وسَواء، فمنهم من ذهب إلى أنَّ الاسم الواقع بعد إلاّ انتصب بما في إلاّ من معنى الفعل.

وهذا المذهب خطأ لأنَّ الحرف لا يعمل إذا كان مختصاً باسم واحد إلاّ جرّاً. وأيضاً فإنَّه يبطل بغير وما في معناها من الأسماء، ألاّ ترى أنّه منصوب وليس قبله إلا، فإذا ثبت أنَّ الناصب في غير ليس هو إلاّ، فكذلك الاسم المنصوب بعد إلاّ منصوب بما انتصب به «غير».

فإن قلت: إنّما انتصب بما في إلاّ من معنى الفعل، فذلك فاسد، لأنّ المعاني لا تعمل إلاّ في الظروف والمجرورات والأحوال، وهو مذهب المازني.

ومنهم من ذهب إلى أنَّه منصوب بالفعل بواسطة إلاّ، وانتصب «غير» وما في معناه بالفعل من غير واسطة، وهو مذهب أبي سعيد وابن الباذش. وشبهه ابن الباذش في ذلك بالظروف، فكما أنَّ الفعل يصل إلى الظرف بحرف الجر فكذلك ما بعد إلاّ بمنزلته، فلا يصل الفعل إليه إلاّ بواسطتها، «وغير» لأنّها مشبهة بالظرف المبهم فكما أنَّ الفعل يصل إلى الظرف المبهم بنفسه فكذلك غير وما في معناها.

وهذا المذهب أيضاً خطأ لأنَّه قد تنصب هذه الأسماء وإن لم يتقدمها فعل نحو قولك: القومُ إخوتُك إلاّ زيداً.

ومنهم من ذهب إلى أَنَّه منتصب لمخالفته للأول، ألا ترى أنّك إذا قلت: قام القومُ إلاّ زيداً، أنَّ ما بعد إلاّ منفي عنه القيام، وما قبلها موجب له القيام، وهو مذهب الكسائي.

وهذا باطل، لأنَّ الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولك: قام زيدٌ لا عمروٌ، لأنَّ ما بعد لا مخالف لما قبلها، ولوجب النصب في مثل: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ، لأنَّ ما بعد لكن مخالف لما قبلها، وأمثال ذلك كثيرة.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ إلاّ مركبة من إنَّ ولا ثم خففت نون إنَّ وأدغمت في لا وجعلت كالكلمة الواحدة، وإذا نصبت ما بعدها غلّبت حكم إنَّ والخبر محذوف، وإذا رفعتَ غلّبتَ حكم لا فعطفت وهو مذهب الفراء. وهذا القول بيّن الفساد بأدنى تأمل إذ لو كان الأمر كذلك لوجب أن لا يجوز مثل: ما قام إلاّ زيدٌ، لأنَّ هذا الموضع لا تصلح فيه لا ولا إنَّ. وأيضاً فإنَّ الخبر الذي ادعى حذفه لم يظهر في موضع، وبالجلمة فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها.

ومنهم أيضاً من ذهب إلى أنّه انتصب عن تمام الكلام، وهو الصحيح وهو في ذلك بمنزلة التمييز.

ولا يخلو الكلام الواقع قبل إلاّ من أن يكون موجباً أو منفياً. فإنَّ كان موجباً فلا يخلو أن يكون موجباً في اللفظ أو في اللفظ والمعنى. فإن كان الكلام موجباً في اللفظ والمعنى فلا يجوز إلا النصب نحو: قام القومُ إلاّ زيداً، إلاّ أن تجعل إلاّ وما بعدها صفة لما قبلها، فيكون الإعراب على حسب ما تكون إلاّ وما بعدها صفة له نحو: قام القومُ إلاّ زيدٌ، يريد: غير زيدٍ ولا يجوز الوصف بإلاّ إلاّ في موضع يصلح فيه الاستثناء بإلاّ، فلا يجوز أن تقول: قام عمروٌ إلاّ زيداً، لأنَّ الاستثناء لا يسوغ هنا.

ويخالف الوصف بإلاّ وما بعدها الوصف بغير ذلك من الصفات في أنّه يجوز أن يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة. ويخالف أيضاً الوصف بإلاّ وما بعدها الوصف بغير في أنّه يجوز أن تقوم غير مقام موصوفها ولا يجوز ذلك في إلاّ.

ولا يجوز التفريغ مع الإيجاب والاستثناء من محذوف إذا كان ذلك يؤدي إلى حذف عمدة لا يجوز حذفها، فلا تقول: قام إلاّ زيداً، لأنَّ ذلك يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل، فأما قوله:

قتُلكَ ابنَ البتولِ إلاّ علياً

.....

وقولهم: ما قام إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً، فإنَّ الاستثناء من المحذوف إنَّما ساغ هنا لأنّه لا يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل.

فإذا كان الكلام الواقع قبل إلاّ موجباً في اللفظ منفياً في المعنى جاز أَن يحكَم له بحكم الموجب بالنظر إلى لفظه وبحكم المنفي بالنظر إلى معناه، وذلك إذا كان الفعل خبراً لمبتدأ قد توجه عليه حرف النفي أو موضع معمول لناسخ من نواسخ المبتدأ قد توجه عليه أيضاً حرف النفي وذلك نحو قولك: ما أحدٌ يقول ذلك إلاّ زيداً، على الاستثناء من الضمير في يقول لأنّه منفي في المعنى، وكلاهما حسن. وعلى ذلك قوله:

في ليلةٍ لا نَرَى بها أحداً
يحكي علينا إلاّ كواكبُها

فأبدل كواكبها من الضمير المرفوع في يحكي. وكذلك قوله:

قَمْوا حِمَى بطِعانٍ ليس يمنعه
إلاّ طعانُهم للموتِ من حانا

فأبدل طعانهم من الضمير المرفوع في يمنعه لأنَّه خبر للضمير الذي في ليس فحمله على المعنى.

وقد يجوز أَن تجعل إلاّ أيضاً صفة كما تقدم.

فإن كان الكلام الواقع قبل إلاّ منفياً فلا يخلو أَن يكون ما قبلها مفرغ لما بعدها أو غير مفرغ. فإن كان مفرغاً فيكون الاسم على حسب ما يطلب العامل من رفع أو نصب أو خفض. وإن كان غير مفرغ جاز فيما بعد إلاّ وجهان، أحسنهما أن يكون مبدلاً من الاسم الذي قبله على حسب إعرابه من رفع أو نصب أو خفض، لأنَّ فيه مجانسة الاسم الذي بعد إلاّ لما قبلها من الإعراب، والمجانسةُ مما تلحظها العرب وتؤثرها.

والثاني: النصب على الاستثناء. ويجوز جعل إلاّ أيضاً صفة كما تقدم.

ومن الناس من لم يجز البدل إلاّ بشرط أَن يكون المبدل منه لفظاً لا يستعمل إلاّ في النفي نحو: ما قام أحدٌ إلاّ زيداً، فأما: ما قام القومُ إلاّ زيداً، فلا يجوز فيه عنده إلاّ النصب.

وذلك باطل بدليل قراءة من قرأ: {مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مّنْهُمْ}. برفع القليل على البدل من الضمير، والضمير ليس من الألفاظ المختصة بالنفي.

ويجري مجرى النفي: قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاكَ إلاّ زيدٌ، وقد يستعمل في مقابلة كثُر، فإذا استعملت بمعنى النفي فإجراؤها مجراه بيّن،

وإذا استعملت في مقابلة كثر أَجروها أَيضاً مجرى النفي، ووجه ذلك لحظهم فيها أَنّها نفي لكثر.

فإذا قال: قلَّ رجلٌ يقول ذاك، فكأَنَّه قال: لم يكثر القائلون ذلك من الرجال.

وإذا كُرِّرت المستثنيات فلا يخلو أَن يكون الأول هو الثاني أَو لا يكون. فإن كان هو الثاني جرى الأول على حسب ما قدمنا وكان الثاني على حسب إعراب الأول مثل قوله:

مالَكِ من شيخِكِ إلاّ عملُه
إلاّ رسيمُهُ وإلاَّ رَمَلُهْ

فالرسم والرمل هما عمله، وهما ضربان من العدو.

فإذا كان الثاني غير الأول فلا يخلو أَن يمكن استثناء بعضها من بعض أَو لا يمكن. فإن يمكن فهي مستثنيات من الاسم الأول كلها نحو: قامَ القومُ إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً.

إلا أَن يكون الاستثناء من معدود نحو قولك: لفلانٍ عندي عشرةٌ إلاّ واحداً إلاّ ثلاثاً فإنَّ في ذلك خلافاً.

فمنهم من ذهب إلى أَنَّها مستثنيات من المعدود الأول.

ومنهم من ذهب إلى أَنَّ الأول مستثنى من العدد الأول والآخر ليس كذلك. فعلى المذهب الأول: إذا قلت: لفلان عندي عشرةٌ إلاّ واحداً إلاّ ثلاثاً فقد أَقررت بستة، لأَنَّك طرحت الواحد والثلاثة من العشرة، وعلى الثاني، وهو قول الفراء، تكون قد أَقررت بإثني عشر، فكأَنك قلت: لفلان عندي عشرةٌ إلاّ واحداً ليسوا الثلاثة التي تقررت له عندي، فيكون له عندي تسعةٌ وثلاثةٌ.

والصحيح الأول، لأنّه مهما أمكن أَن يكون المستثنى متصلاً لم يحمل على الانفصال، وما ذهب إليه الفراء لا يتصور إلاّ على الانفصال.

وإن أَمكن ففي ذلك خلاف، فمنهم من ذهب إلى أَنَّ بعضها مستثنى من بعض ومنهم من ذهب إلى أَنَّها مستثنيات من الأول، ومنهم من ذهب إلى أَنَّها يَجوز فيها الأمران وهو الصحيح إلاّ أَنَّ الأظهر فيه أَن يكون الاستثناء من المستثنى (لأنه يجيء عليه صرف الاستثناء إلى الأقرب).

والدليل على جواز الاستثناء من المستثنى) قوله تعالى: {إِلا ءالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ }{إِلاَّ امْرَأَتَهُ} (الحجر: 59، 60)، فاستثنى آل لوط من المجرمين واستثنى المرأة من آل لوط.

فإذا قلت: قام القومُ إلاّ عشرةً إلاّ سبعةً إلاّ أربعةً إلاّ اثنين، فالإثنان مستثنيان من الأربعة والأربعة مستثناة من السبعة والسبعة مستثناة من العشرة. فإذا أردت معرفة قدر المستثنى. فاطرح المستثنى الآخر من الذي قبله، وما بقي فاطرحه من الذي قبله إلى أن تصل إلى الاستثناء الأول، فما بقي فهو المستثنى. مثاله قام القومُ إلاّ أربعةً إلاّ ثلاثةً إلاّ واحداً، المستثنى من هذه المسألة اثنان، وذلك أنك إذا طرحت واحداً من الثلاثة فالباقي اثنان وإذا أزلتها من الأربعة فالباقي اثنان، فالمستثنى إذن اثنان.

وإن شئت اعتبرت ذلك بأن تُسقط الاستثناء الأول من المستثنى منه ثم تضيف ما بقي إلى ما بعد المسقط ثم تخرج من الجميع ما بعد ثم تضيف ما بقي إلى ما بعد المسقط إلى أن تنتهي إلى الآخر، فإذا انتهيت إليه علمت أنَّ ما بقي هو المُقرَّ به وما عدا ذلك مستثنى.

مثال ذلك ما تقدم من قولنا عندي عشرةٌ إلاّ أربعةً إلاّ ثلاثةً إلاّ واحداً، فتخرج الأربعة من العشرة فيبقى ستة فتضيفها إلى ما بعد الأربعة وهي ثلاثة فيكون المجموع تسعة ثم تسقط الواحد منها فيبقى ثمانية فيكون المستثنى اثنين.

وإذا كررت المستثنيات في النفي وكان الفعل رافعا رفعت أحد المستثنيات تشغل به الفعل ونصبت الباقي على الاستثناء من المحذوف لفهم المعنى، وجاز الاستثناء من المحذوف لأنَّه لا يفضي هنا إلى بقاء الفعل دون فاعل وذلك ما قام إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً.

وحكم إعراب «غير» في الاستثناء في جميع ما ذكرناه من نفي أو إيجاب حكم الاسم الواقع بعد إلاَّ.

وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد إلاَّ فإنّه يعطف عليه على حسبه في الإعراب.

وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير، فإن شئت عطفت عليه بالخفض وإن شئت عطفت عليه على حسب ما كان الاسم عليه من الإعراب لو كان بدل غير إلاَّ فتقول: ما قام القوم غير زيدٍ وعمرو، على اللفظ وعمراً على الموضع، لأنك لو قلت قام القوم إلاَّ زيداً لكان نصباً.

وسِوى وسُوى وسَواء بمنزلة «غير» في المعنى، إلاَّ أنَّها أبداً تكون في موضع نصب على الظرف، فإذا قلت: قام القوم سِواك سُواك وسَواءَك، فكأنَّك قلت: قام القومُ مكانَكَ وبدَلك.

ولا تستعمل بعد عامل مفرغ فلا تقول: ما قام سواك، كما تقول: ما قام غيرُك، وكذلك لا تقول: ما ضربتُ سِواكَ ولا مررتُ بسواكَ كما تقول: ما ضربتُ غَيرك وما مررتُ بغيرِكَ، لأنَّها ألزمت الظرفية كما ذكرت لك.

وأما حاشى ففيها لغتان: حاشَى وحَشَى، والدليل على ذلك قول الشاعر:

حشَى رهطَ النّبي فإنَّ منهم
بحوراً لا تكدّرُها الدلاَءُ

وما بعدها مخفوض أبداً على مذهب سيبويه، لأنها حرف جر كما تقدم، وأما ما حكي من قولهم: حاشَى الشيطانَ وأبا الأصبغ فإن صح فحاشى عند من يقول ذلك فعل، ولا يتصور أن تكون حرفاً بمنزلة إلاَّ لأنه لو كان كذلك لجاز فيما بعدها الرفع كما جاز فيما بعد إلاَّ في قولك: ما قام القومُ إلاَّ زيدٌ، فكنت تقول: ما قام القومُ حاشى زيدٍ، فذلك لا يقال فدلَّ ذلك على أنَّها عند من نصب بها فعل.

وأما عدا في قولك: قام القومُ عدا زيداً وما عدا زيداً، ففِعلٌ، ولو كانت حرفاً بمنزلة إلاَّ لجاز فيما بعدها الرفع أيضاً كما جاز فيما بعد إلا، وأيضاً فإن ما المصدرية قد دخلت على عدا وهي لا تدخل إلا على فعل.

وأما خلا فتستعمل فعلاً وحرفاً، فمن جَرَّ بِها فهي عنده حرف، ولا يجوز أن تكون عنده اسماً بمنزلة «غير» لأنّه لم يوجد فيها من أحكام الأسماء شيء وكذلك حاشى، فمن خفض بها لا تكون اسماً لما ذكر في خلا، وهما مفترقان لما بعدهما فيبغي أن يحملا على الحرفية.

ومن نصب بخلا فهي عنده فعل، ولا يتصور أن تكون حرفاً بمنزلة إلاَّ لامتناع الرفع بعدها، فمثال النصب بها قوله:

خلا اللّهَ ما أرجو سِواكَ وإنّني
... البيت

فإذا دخلت على خلا وعدا ما المصدرية التزم فيما بعدها النصب، لأنَّ ما المصدرية لا تدخل إلاَّ على الفعل.

هذا مذهب سيبويه. وقد حكى غير سيبويه الخفض بما خلا، فعلى ذلك عنده «ما» زائدة لا مصدرية وخلا حرف.

ويكون موضع خلا وعدا وحاشى إذا كانت أفعالاً النصب على الحال كأنك قلت: قام القومُ مُخالين زيداً ومعادين زيداً، أي متجاوزين زيداً ومحاشين زيداً أي تاركين زيداً.

وقد يجوز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، بل هي جملة مستأنفة جاءت أثر جملة لتدل على الاستثناء، فيكون ذلك نظير قوله تعالى: {وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَـتٍ عِندَ اللَّهِ} (التوبة: 99)، بعد قوله: {الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا} (التوبة: 97)، ألا ترى أنَّ ذلك يغني عن أن تقول: الأعرابُ أشدُّ كفراً ونفاقاً إلاَّ من يؤمن بالله واليوم الآخر.

فإذا دخلت ما المصدرية على خلا وعدا فإن المصدر المقدر من ما مع الفعل في موضع نصب على الحال، ولا يجوز غير ذلك.

وأما ليس ولا يكون ففعلان، ويلزم إضمار اسميهما في هذا الباب ويكون الضمير مفرداً على كل حال لأنه يراد به البعض وهو مفرد مذكر، وينتصب المستثنى على أنه خبر لهما، وذلك قولك: قام القومُ ليس زيداً، وقام القومُ لا يكونُ زيداً، كأنك قلت: قام القومُ ليس هو زيداً، ولا يكون هو زيداً، أي: ليس بعضهم ولا يكون بعضهم، ويكون الضمير عائداً على الفاعل الذي ينطوي عليه الكلام المتقدم. ألا ترى أنك إذا قلت أو عنيت بذلك قوماً من جملتهم زيد حصل في خَلَدِ المخاطب أنَّ بعض القائمين زيد، فتقول: ليس زيداً، تريد ليس بعضُهم زيداً أيُّها المخاطب كما توهمت من قولي: قام القوم، وتكون الجملة التي هي ليس زيداً، ولا يكون زيداً، في موضع الحال أو لا موضع لها من الإعراب كما تقدم في خلا وعدا.

ولا يجوز استعمال شيء من هذه الأفعال بعد عامل مفرغ، لأنَّ الفعل لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً، فلا تقول: ما قام خلا زيداً، ولا ما ضربتُ ليس زيداً، ولا يكون عَمراً، وما مررتُ بِعَدا زيداً، فإن جعلتهما صفتين لما تقدم كان الضمير على حسب الأول، وذلك قولك: قام القوم لا يكونون زيداً، وقام النساء ليس الهنداتِ.

وأما لا سيّما فمن النحويين من أدخلها في هذا الباب كما ذكرنا فيما تقدم. وذلك خطأ، لأن الاستثناء كما تقدم إخراج بعض من كل، وأنت إذا قلت: قام القوم لا سيّما زيدٌ، فزيد داخل مع القوم في القيام، بخلاف الاسم الواقع بعد إلاَّ.

والعذر لمن أدخلها في هذا الباب أنَّ زيداً قد خرج به عن أن يكون على صفة القوم في القيام ألا ترى أنّك إذا قلت: قام القومُ لا

سيما زيدٌ، فزيد مشارك للقوم في القيام إلاَّ أَنَّ قيامه أَكثر من قيام كل واحد منهم فلما كان فيها هذا القدر من الإِخراج جعلها لذلك من هذا الباب.

وأَما بَلْهَ فإِدخالها في باب الاستثناء فاسد، لأَنَّك إذا قلت: قام القوم بَلْهَ زَيْداً، فإِنَّما معناه عندنا: دع زيداً، ولا يتعرض للإِخبار عنه، وليس المعنى إِلاَّ زيداً، قال الشاعر:

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُها
بَلهَ الأَكُفَّ كأَنَّها لم تُخلَقِ

أَلا ترى أَنَّ المعنى: دع الأَكفَّ فهذه صفتها، ولم يرد استثناء الأَكفّ من الجماجم.

وانفردت إِلاَّ وغير بجواز حذف المستثنى بعدهما فتقول: قام القوم ليس إِلاَّ وليس غَيرُ.

بـــاب الاستثناء المقدم

الاستثناء المقدم لا يخلو أن يتقدم على المستثنى منه أو على صفته، فإِن تقدم على المستثنى منه فلا يجوز فيه إِلاَّ النصب.

وزعم بعض النحويين أَنَّه يجوز فيه النصب على الاستثناء، وأن لا يكون ما بعده إِلاَّ مبنياً على ما قبله ويكون المستثني منه تابعاً للاسم الذي قبله على الصفة أَو على البدل.

وهذا الذي ذهب إليه باطل، لأَنَّه إذا قال: ما قام إِلاَّ زيداً أَحدٌ، فلا يخلو أن يجعل «أحد» فاعل قام وإِلاَّ زيداً بدلاً منه، أو يجعل إِلاَّ زيداً فاعلاً وأحد بدلاً منه.

فإِن جعل «أحد» فاعلاً بقام وإِلا زيداً، بدلاً منه، فباطل، لأَنَّ البدل تابع وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع.

فإِن جعلته فاعلاً وأحداً بدلاً منه فباطل، لأَنَّ «أحد» أعم من زيد، فلو جعلته بدلاً لكان عكس البدل لأَنَّه ليس من أَقسام البدل بدل كلّ من بعض.

وقد يجوز ذلك على وضع العام موضع الخاص فيكون بدل الشيء من الشيءِ إِلاَّ أَنَّه لا يجوز ذلك إِلاَّ ضرورة مثل قوله:

رأَت إِخوتي بعد الولاءِ تتابعوا
فلم يبق إِلاَّ واحدٌ منهم شَفْرُ

أَي لم يبق واحدٌ منهم إِلاَّ واحدٌ.

ونظير ذلك من وضع العام موضع الخاص قوله:

أُحِبُّ ريّا ما حَييتُ أَبدا
ولا أُحبُّ غيرَ رَيَّا أحدا
فأبدل أبداً من ما حييت وهو أعم منه. وكذلك قول الآخر:
نهاني أبي عن لذةٍ أن أنالها
فقلتُ دعِ التقييدَ ويحكَ في الخَمرِ
فلستُ على ما كانَ مني براكبٍ
حراماً سواها ما حَييتُ مدى الدَهرِ
فجعل مدى الدهر بدلاً من ما حييت وهو أعم منه، فكذلك في مسألتنا جعل أحد بدلاً من إلاَّ زيداً وهو أعمّ منه.
فإن تقدَّم على صفة المستثنى منه فلا يجوز فيه إلاَّ النصب على الاستثناء وهو مذهب المازني. وأجاز يونس وغيره البدل، لأنَّ الصفة النية بها أن تكون إلى جانب المبدل وليس يلزم في ذلك ما يلزم في تقديمه على المستثنى منه من تقديم التابع على المتبوع، ولا من وضع العام موضع الخاص، وهو مع ذلك ضعيف، لأنّه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف بالبدل، وحكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدَّمَة على البدل.
هذا هو الأكثر من كلامهم، والنصب أضعف لأنَّه يلزم فيه الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء، والفصل بين الصفة والموصوف لا يجوز إلاَّ في ضرورة نحو قوله:

أَمَّرت من الكتّانِ خيطاً وأرسلت
رسولاً إلى أُخرى جريّاً يُعينُها
ففصل بين رسول وصفته بقوله: إلى أخرى.
والشاهد في قوله:
وما لِيَ إلاَّ اللَّهَ.....
البيت
تقديم إلاَّ الله وغيرَك وهما مستثنيان على المستثنى منه وهو ناصر. وقوله:
وما لِيَ إلاَّ آلَ أَحمدَ....
البيت
تقديم المستثنى وهو آل أحمد ومُشعبُ الحقِ على المستثنى منه وهو مشعبٌ وشيعةٌ.

فإن عطفت على الاستثناء المقدم فإنه يفارق العطف على المستثنى المؤخر فإنَّه يجوز في العطف النصب على اللفظ والرفع على المعنى، فتقول: ما قَام إلاَّ زيداً أحدٌ وعمراً، على لفظ زيد، وعمروٌ على ما كان يجوز لو تأخر، ألا ترى أنك لو قلت ما قام أحدٌ إلاَّ زيد لجاز في زيد الرفع. وهذا الوجه ضعيف جداً.

وأما إذا كان المستثنى مؤخراً فإنَّه لا يجوز أن يكون المعطوف إلاَّ على حسب إعراب المعطوف عليه.

بـــاب الاستثناء المنقطع

الاستثناء المنقطع ينقسم قسمين: قسم يَتصوَّر فيه الاتصال مجازاً وأهل الحجاز لا يجيزون فيه إلاَّ النصب لأنَّه فضلة بعد تمام الكلام، ولا يجيزون فيه البدل من الأول، لأنه ليس من جنسه فيكون بدل بعض من كل. وبنو تميم يجيزون فيه ما يجيزون في المتصل من الاستثناء والبدل لأنَّهم لما جعلوه بالمجاز كأنَّه بعض الأول ساغ لهم فيه البدل وذلك: ما في الدار أحدٌ إلاَّ حماراً، بالنصب على لغة أهل الحجاز.

ويجوز في لغة بني تميم الرفع على البدل لأنَّهم جعلوا الحمار كأنَّه أحد. ووجه المجاز في ذلك أحد أمرين: إمّا أن يقام الثاني مقام الأول ليكون المحل للأول فلما وجد فيه الثاني جعل كأنه الأول، لحلوله محله، وذلك نحو قوله:

وخيلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ
تحيّةُ بينهم ضربٌ وجيعُ

فجعل الضرب الوجيع التحية، لمّا كانت العادة عند اجتماع الجموع أن يُحيّي بعضُهم بعضاً، فلما وقع الضرب ولم تقع التحية المألوفة جعل الضرب تحية لوقوعه موقعها. وكذلك قوله:

فإن تُمسِ في قبرٍ برهوةَ ثاوياً
أنيسُكَ أصداءُ القبورِ تَصيحُ

لما كان الذي يأنس به إنَّما هو الكلام جعل الصَدَى وإن لم يكن كلاماً أنيساً لقيامه مقام الأنيس.

فعلى هذا إذا قلت: ما في الدار أحدٌ إلاَّ حماراً تجعل الحمار كأنّه أحد لقيامه مقام الأحد له، وذلك أنَّ الدار إنما يتّخذُها من يعقل من الآدميين، فلما لم يوجد فيها إلاَّ ما لا يعقل عومل معاملته لقيامه مقامه، وعلى ذلك قوله:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ
إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العِيسُ

وأما أن يكون أطلق الاسم الأول على مسماه وعلى ما يلابس مسماه. فإذا قال: ما في الدار أحدٌ إلا حماراً، فكأنَّه قال: ما في الدارِ أحدٌ ولا ما يلابسه. فأراد بالأحد الأحد وما يلابسه، فيكون ذلك من باب تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له وكان منه بسبب.

وزعم المازني أن وجه البدل أن يكون أطلق الأحد على الأحد وغيره، لأنَّه اسمٌ لمن يعقل فلما اجتمع مع ما لا يعقل ساغ وقوعه عليه، وعلى ذلك حمل قوله:

..... ليسَ بها أنيسُ
إلاَّ اليعافيرُ... البيت

لأنَّ الأنيس يقع على من يعقل فأراد به من يعقل وما لا يعقل وغلَّب.

وذلك فاسد، لأنَّه غير مطرد في الاستثناء المنقطع، ألا ترى أَنَّه لا يسوغ له في مثل قوله:

ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ
غيرُ طعنِ الكُلَى وضَربِ الرقابِ

ألا ترى أَنَّ عتاباً لا يقع على من يعقل فيسوغ فيه ما ساغ في أحد.

فإن لم يتصور الاتصال على حال من الأحوال فالنصب ليس إلا نحو قوله تعالى: {لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ} (هود: 43). وقوله: {وَمَا لِاَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى }{إِلاَّ ابْتِغَآء وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى } (الليل: 19، 20). وقول الشاعر:

حلفتُ يميناً غيرَ ذي مَثنويّةٍ
ولا عِلمَ إلاَّ حُسنَ ظَنٍ بصاحبِ

والظن ليس من جنس العلم، وابتغاء وجه الله ليس من جنس جزاء النعمة، والمرحوم ليس من جنس الراحم، ولا يتصوَّر في شيء من ذلك ما ذكرنا من المجاز، فلذلك التزم فيه النصب.

بـــاب النفي بلا

لا يخلو أنْ تدخل على معرفة أو نكرة. فإنْ دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً ولزم تكرارها. وزعم أبو العباس أنه لا يلزم تكرارها. وهذا فاسد، بدليل أنَّه لا يخلو أن تجعل: لا زيدٌ عندك، في جواب من قال: أزيدٌ عندك أم عمرو؟

أو في جواب من قال: أزيدٌ عندك؟ فإن جعلته في جواب من قال: أزيدٌ عندك؟ فباطل، لأنَّ جوابه نعم أو لا. وإن جعلته في جواب من قال: أزيدٌ عندك أم عمرو، فجوابه إنّما هو: لا زيدٌ عندي ولا عمروٌ، فأمَّا قوله:

بكت جزعاً واسترجَعَتْ ثم آذنت
ركائبُها ألاَّ إلينا رجوعُها

فضرورة، لأنَّه لم يكرر لا، بل كان ينبغي أن ينفي بليس أو بغير ذلك من حروف النفي التي لا يلزم تكرارها.

وأمَّا قول العرب: لا نولَكَ أن تَفعل، فكلام محمول على معناه، كأنَّه قال: لا ينبغي لك أن تفعلَ، فكما لا تكرر لا مع الفعل فكذلك ما في معناه.

فإن قيل: فكيف جاز للا أن تعمل في معرفة في قولهم: قضيةً ولا أبا حسنٍ لها وأما البصرة فلا بصرةَ لكَ، وقول الشاعر:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيبٍ
نَكِدْنَ ولا أُمَيّةَ في البلادِ

فعلى حذف مثل، فكأنه قال: ولا مثلَ أبي الحسن، وفلا مثلَ البصرة، ولا مثلَ أمية، ومثل نكرة على كل حال.

فإنْ دخلت على اسم نكرة فلا يخلو أن يكون مضافاً أو مطولاً أو غير ذلك.

فإن كان مضافاً أو مطولاً جاز فيه وجهان: أن تعمل «لا» عمل إنَّ فتنصبه وأن تعملها عمل ليس فترفعه. لأنَّ «لا» نقيضة إنَّ، لأنّها للنفي وإن للإثبات. والنقيض قد يجري مجرى نقيضة كما يجري مجرى نظيره، فحملت عليها لذلك، ومن أجراها مجرى ليس لحظ معناها لأنّها للنفي كما أنَّ ليس كذلك.

فإن دخلت على غير ذلك من الأسماء فلا يخلو أن يكون مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً جمع سلامة بالواو والنون أو بالألف والتاء.

فإن كان مفرداً كان منصوباً بغير تنوين.

واختلف في الحركة هل هي حركة إعراب أو حركة بناء. فذهب الزجاجي إلى أنَّها حركة إعراب وسقط التنوين تخفيفاً، لأن لا جعلت مع ما بعدها شيئاً واحداً فطال الاسم فخُفّف بحذف التنوين.

وذلك فاسد، لأنّها لو كانت إعراباً لم يجز نعت الاسم على اللفظ وعلى الموضع كما لم يجز ذلك في إِنَّ وأخواتها، فدلَّ ذلك على أنّها حركة بناء.

وقد ذهب أكثر النحويين من البصريين إلى أَنَّها حركة بناء. واختلفوا في موجب البناء. فمنهم من قال: إِنّما بني لتضمنه معنى مِن، كأَنَّ قائلاً قال: هل مِن رجلٍ في الدارِ؟ فقال مجيبه: لا رجل في الدارِ، لأنَّ «لا» نفي عام، فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام، وهو الصحيح. ومنهم من قال: إِنّما بني لتركّبه، لأنَّه تركب مع لا وصار كالاسم الواحد مثل خَمسةَ عَشرَ.

والصحيح الأول لأنّ ما بني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بنى لتركيبه مع الحرف نحو قوله:

أَثَور ما أصيدُكُم أم ثورَينْ
أم هذهِ الجَمّاءَ ذاتَ القَرنينْ

فإِن قيل: كيف عملت لا وهي تدخل على الاسم والفعل والحرف، ولا تعمل عندنا إِلاَّ بشرط الاختصاص بما تدخل عليه؟

فنقول: هذه المعاملة مختصة بالأسماء لأنّها في جواب من قال: هل من رجلٍ؟ كما تقدم.

فإِن دخلت على جمع السلامة بالألف والتاء مثل أذرِعات ففيها خلاف. فمن قال: إِنَّ الحركة في لا رجلَ، حركة إعراب يقول في النصب هنا: لا أذرِعاتِ بالكسر، وحجته أَنَّ المبني مع لا قد أشبه المعرب المنصوب ولذلك نعت على اللفظ، كما أنَّ الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح وبه ورد السماع. قال ابن مقبل:

أَودى الشبابُ الذي مُجدٍ عواقبُه
فيه نَلذُّ ولا لذاتِ للشيب

وروي بكسر التاء من لذاتِ.

فإِن كان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر فاختلف النحويون فيه: فمذهب سيبويه رحمه الله أنّه مبني، ومذهب أبي العباس المبرد أَنَّه معرب. واستدل أبو العباس على ذلك بأن قال: لم يوجد اسم مثنى مبنياً في كلام العرب، فأَمَّا هذانِ واللذانِ وأمثالهما فصيغ تثنية وليست بمثناة في الحقيقة وأيضاً فإِنَّ الاسم المثنى والمجموع قد قال بالنون والاسم المطوّل في باب معرب.

وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس باطل.

أما قوله: إنَّه لم يوجد اسم مثنى مبنياً فباطل بدليل قولهم: اثنانِ في العدد، إذا لم يقصد به الإخبار بل مجرد العدد.

وأمَّا قوله: إنَّ المثنى والمجموع قد طال بالنون فباطل، لأنَّ النون هنا بمنزلة التنوين، فكما لا يطول الاسم بالتنوين فكذلك لا يطول بهذه النون.

فالصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أَنَّه مبني.

فإن قيل: فكيف قلت: لا مسلِمينَ ولا مُسلِمَيْنِ، والاسم في باب لا إنَّما بني على الفتح؟ فالجواب: ما تقدم من شبه المبني في هذا الباب بالمعرب المصوب، فكما أنَّ منصوب التثنية بالياء فكذلك يكون بعد لا.

وهذا يؤيد ما تقدم من أنَّ الاسم بني لتضمّن الحرف، إذ لو بني لجَعْلِ الاسم مع لا كالشيء الواحد لكانت الحركة للا مع الاسم ولوجب أن يكون المبني مبنياً على الفتح.

ولا يجوز الفصل بين لا وما تعمل فيه كانت بمنزلة إنَّ أو بمنزلة ليس، فإن فصلت بطل عملها ولزم تكرارها، خلافاً لأبي العباس، فإنّه لا يلزم التكرار عنده.

والخبر لا يخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك. فإن كان ظرفاً أو مجروراً فلك فيه وجهان إن شئت حذفته وإن كان غير ذلك فبنو تميم يلتزمون الحذف وأهل الحجاز يجيزون الحذف والإثبات.

واختلف النحويون في العامل في خبر لا إذا كانت بمعنى إنَّ، فمنهم من قال: إنّه ارتفع بلا، ومنهم من قال: ارتفع على أنَّه خبر ابتداء، لأنَّ لا مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ ولم تعمل فيه «لا» شيئاً وهو الصحيح. إذ لو كان العامل فيه لا لأوجب أن لا يتبع الاسم الذي بعدها على موضعه لأنك إذا قلت: لا رجلَ عاقلٌ في الدار، كنت قد حملت على الموضع قبل تمام الكلام، وذلك لا يجوز.

وأيضاً فإنَّ لا قد غيَّرت معنى الابتداء وهو الإيجاب، وكل ما يُغيّر المعنى من العوامل فلا موضعَ لمعموله أصلاً نحو ليت وكأنَّ، فدلَّ ذلك على أنَّ لا جعلت مع الاسم بمنزلة مبتدأ ولم تعمل في الخبر شيئاً ولذلك جاز الحَمل على الموضع لتمام الاسم ولكون لا لا تعلق لها بالخبر.

فإن كان الاسم الواقع بعد لا قد عمل فيه عامل ظاهر أو مضمر لم تؤثر فيه لا وبقي على حاله قبل دخولها وذلك نحو قوله: لا

مرحباً ولا أهلاً ولا مرحبٌ. فإن قيل: إنَّ قولك: لا مرحبٌ، لا فيه بمنزلة ليس، فالجواب: إنَّ قولك: لا مرحبٌ، دعاء مثل قوله:

ونبئتُ جَوّاباً وسَكنْاً يَسبُّني
وعمرو بن عِفَرَى لا سلامٌ على عَمرو

إلاَ إذا كان بعدها الفعل الماضي. وأنَّ مرحباً ليس باسم لا، وأن لا دخلت على كلام كان معناه الدعاء فنفته.

وإذا أتبعتَ بعد لا في هذا الباب فلا يخلو أن يكون معرباً أو مبنياً. فإن كان معرباً فعلى لفظه، وإن أتبعت مبنياً فلا يخلو أن تتبعه بنعت أو بعطف. فإن أتبعته فلا يخلو أن يكون النعت مضافاً أو مطولاً أو ليس بمضاف ولا بمطول.

فإن كان النعت مضافاً أو مطولاً فلا يجوز الإتباع فيه إلاّ على لفظه نحو: لا رجلَ صاحبَ دابَّةٍ في الدارِ، ولا رجلَ خيراً من زيدٍ في الوجودِ. فإن كان النعت ليس بمضاف ولا بمطول فيجوز لك أن تتبعه على اللفظ وعلى الموضع. فإذا أتبعت على الموضع فالرفع ليس إلاّ، وإذا أتبعت على اللفظ فيجوز لك وجهان: النصب والتنوين فتقول: لا رجلَ عاقلاً، والنصب بغير تنوين نحو: لا رجلَ عاقلَ، فتجعل النعت مع المنعوت كالشيء الواحد.

فإن كررت النعت جاز لك وجهان: أن تتبعه على اللفظ وعلى الموضع، فإذا أتبعت على الموضع رفعت فتقول: لا رجلَ عاقلٌ كريمٌ، فإن أتبعت على اللفظ قلت: لا رجلَ عاقلاً كريماً. ولا يجوز النصب من غير تنوين لأنَّه لا يجعل ثلاثة أسماء كالاسم الواحد.

فإن أتبعت بعطف فلا يخلو أن تكرر لا أو لا تكررها. فإن لم تكررها فيجوز العطف على اللفظ وعلى الموضع فتقول: لا رجل وامرأةً، على اللفظ، وامرأةٌ، على الموضع. ولا يجوز في العطف على اللفظ النصب من غير تنوين، لأنه لا يجعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد.

وحكى أبو الحسن الأخفش: لا رجل في الدارِ وامرأةَ، ووجهه أن تكون امرأة اسم لا كأنه قال: ولا امرأةَ.

فإن كررت لا فلا يخلو أن تجعلها زائدة أو لا تجعلها زائدة. فإن جعلتها زائدة فحكم الاسم حكم ما تقدم. وإن لم تزدها فحكم لا الثانية على حكم الأولى فيجوز لك أن تجريها مجرى ليس ومجرى إنَّ وقول الشاعر:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةٌ

اتَّسع الخِرقُ على الراقِعِ
وقول الآخر:
هذا وجدِّكُم الصغارُ بعينه
لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أَبُ
فيتصور في «لا» من ولا خلة ولا أب أن تكون زائدة فيكون الاسم معطوفاً على الموضع، ويتصوَّر أن تكون بمنزلة ليس.
ويجوز ذلك أن تقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه في هذا الباب فتقول: لا أَخا لكَ، تريد: لا أخاك، ولا أَبا لكَ، تريد: لا أَباك، وعليه قوله:
أَخاكَ أَخاكَ إن من لا أَخا لهُ
كساعٍ إلى الهَيجا بغير سلاحِ
ومن كلام العرب: لا يَدَيْ لكَ بها. ومن ذلك قوله:
أَهدَّموا بَيتَكَ لا أَبا لكا
وأنا أَمشي الدأَلّي حوالَكَا
فإن قلت: وما الدليل على أَنَّ اللام في قولك: لا أَبا لك مقحمة؟ قيل: الدليل على أَنَّها مقحمة أَنَّ أباك وأخاك لا يكونان بالألف في حال النصب وبالواو في حال الرفع وبالياء في حال الخفض، إلاّ إذا كانا مضافين، وهما بالألف، فدلَّ على أنّهما مضافان واللام مقحمة.
وزعم ابن الطراوة أن اللام هنا ليست مقحمة، وحمل ذلك على لغة من قال: أخا، بالألف في الأحوال الثلاثة.
وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنّه لو كان كما زعم لم يقل: لا أَبا لك، جميعُ العرب والعربُ قاطبة تقوله، فدلَّ على بطلان ما ذهب إليه.
وأيضاً فإنَّ العرب تقول: لا يَدَيْ لكَ، بحذف النون، والنون لا تحذف إلاّ للإِضافة، فدلَّ على أن اللام زائدة وحذفت النون للإِضافة.

وإن قال: إنَّ النون قد تحذف للطول وعليه قولهم: قطا قطا، بيضَكِ ثِنتا وبيضِي مائتا، يريد ثنتان ومئتان، وكذلك قوله:
لها مَتْنتانِ خَظَاتا كما
أكبَّ على ساعِدَيْهِ النَمِرْ
في أحد القولين. وكذلك قوله:
هما خُطَّتا إما إسارٌ ومِنَّةٌ
وإمّا دمٌ والقتلُ بالحُرِّ أجدرُ

فالجواب: إِنَّما جاء هذا في ضرورة شعر، وقولهم: لا يَدَيْ لك بكذا، في فصيح الكلام. وأيضاً فإِنَّهم قد جاءوا بذلك على الأصل، قال الشاعر:

أبالموتِ الذي لابدَّ أنيّ
ملاقٍ لا أباكِ تُخَوّفِيني

وكذلك قوله:

.....
وأيُّ كريم لا أباكِ يُخَلَّدُ

فإِنْ قيل: فلأي شيء أُقحِمت اللام؟ فالجواب: إنّها أُقحمت لأنَّ «لا» لاَ تعمل في المعارف شيئاً، وما أُضيف إلى المعرفة معرفة، وهذه الأسماء مضافة إلى معرفة فزيدت اللام إصلاحاً للفظ حتى يصير كأنَّه غير مضاف.

ويجوز في هذا الباب الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمجرور والظرف وإن كان ذلك لا يجوز إلاّ في الشعر مثل قوله:

كأنَّ أصواتَ من إيغالهنَّ بِنا
أواخر المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ

وسبب ذلك كون المضاف إذا أقحمت عليه اللام في هذا الباب على ضرورة غير المضاف. الباب:

وقوله في آخر هذا الباب: «قد تزاد لا بين العامل والمعمول».

هذا الذي ذكره لا يكون إلاّ بين المضاف والمضاف إليه وبين حرف الجر والمجرور، ويكون على وجهين: على أنها باقية على معناها من النفي، أو على أنّها زائدة للتأكيد من غير إرادة معنى النفي.

فمثال زيادتها بين الجار والمجرور: جئتُ بلا زادٍ، وغضبتُ من لا شيء: ومثال زيادتها بين المضاف والمضاف إليه قوله:

حنَّت قَلوصِي حينَ لا حينَ مَحَنّ

ومثال زيادتها ولا يراد بها النفي قوله:

ما بالُ جهلكَ بعدَ الحِلمِ والدينِ
وقد علاكَ مَشيبٌ حينَ لا حينِ

يريد: حينَ حينٍ، أي في وقته.

بـــاب دخول ألف الاستفهام على لا

إذا أَدخلت أَلف الاستفهام على «لا» فلا يخلو أَن تبقى على حالها من النفي أَو يدخلها معنى التمني أَو التحضيض.

فإِن بقيت على بابها من النفي كانت في العمل بمنزلتها قبل دخول همزة الاستفهام عليها في جيع أَحوالها، وكان حكم الاسم إذا أَتبعته كحكمه قبل دخول همزة الاستفهام على لا، فإِن دخلها معنى التحضيض بطل عملها ولزم تنوين الاسم بعدها إن كان ممّا ينون، لأنَّ حروف التحضيض لا يليها إلا الفعل ظاهراً أَو مضمراً، فيكون الاسم بعدها معرباً على حسب ما يقتضيه الفعل من الإِعراب.

فإِن دخلها معنى التمني ففيها وجهان: سيبويه يُبقيها على بابها من العمل، إلاَّ أنّه لا يتبع الاسم بعدها إلاّ على اللفظ، ولا يجعل لها خبراً، ولذلك لم يجز الحمل على الموضع لأنّه لا يتصوَّر أَن يلحظ فيها الابتداء، إذ لا يتصوَّر أَن يوجد مبتدأ دون خبر.d

والمازني يجيز الحمل على الموضع ويجعل لها خبراً، واستدلَّ على ذلك الاسم بعدها كما يبنى قبل دخول الهمزة، فكما جرت مع الهمزة مجراها قبل الهمزة في بناء الاسم بعدها فكذلك تجري مجراها في جميع الوجوه وهذا باطل سماعاً وقياساً. أَمَّا السماع فلم يسمع من العرب: ألا رجلَ أَفضلُ من زيد، برفع أَفضل. فلو كان لها خبر لسمع ولو في بعض المواضع. ولو كان للاسم بعدها موضع لرفعت صفته في بعض المواضع.

وأَمَّا القياس فإِنَّ الهمزة لا يخلو أَن تقدّرها داخلة على لا وحدها أَو على الجملة فإِن قدرتها داخلة على الجملة لم يجز ذلك لأنّا لم نجد جملة يدخلها بجملتها معنى التمني وقد وجدنا من الحروف ما له معنى، فإِذا ركب كان له معنى خلاف الذي كان قبل التركيب نحو هلاّ ولولا.

فإِنَّ قدَّرتها داخلة على لا وحدها وجَدتَ فيها معنى التمني لم تحتج إلى خبر، لأنَّ المراد التمني نفسه. وإذا كانت نافية، لم يكن بُدٌّ من خبر لأن المنفي في المعنى إنما هو الخبر ولا يتصوَّر نفيالرجل. فثبت إذن ما ذهب إليه سيبويه. فأَمَّا قوله:

ألا رجلاً جزاهُ اللَّهُ خيراً
يدُلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبِيْتُ

وقوله:

ألا طعانَ ولا فرسانَ غاديةً
إلاّ تجشّؤكم عندَ التنانِيرِ

أَورده أَبو القاسم على أَن لا فيه للتمني. وذلك فاسد من طريق المعنى بل «لا» فيه باقية على نفيها والهمزة للاستفهام على جهة التوبيخ.